المجتمع الياباني في عصر مايجي

1912 – 1868

تأليف

دكتور رءوف عباس حامد

كلية الآداب – جامعة القاهرة

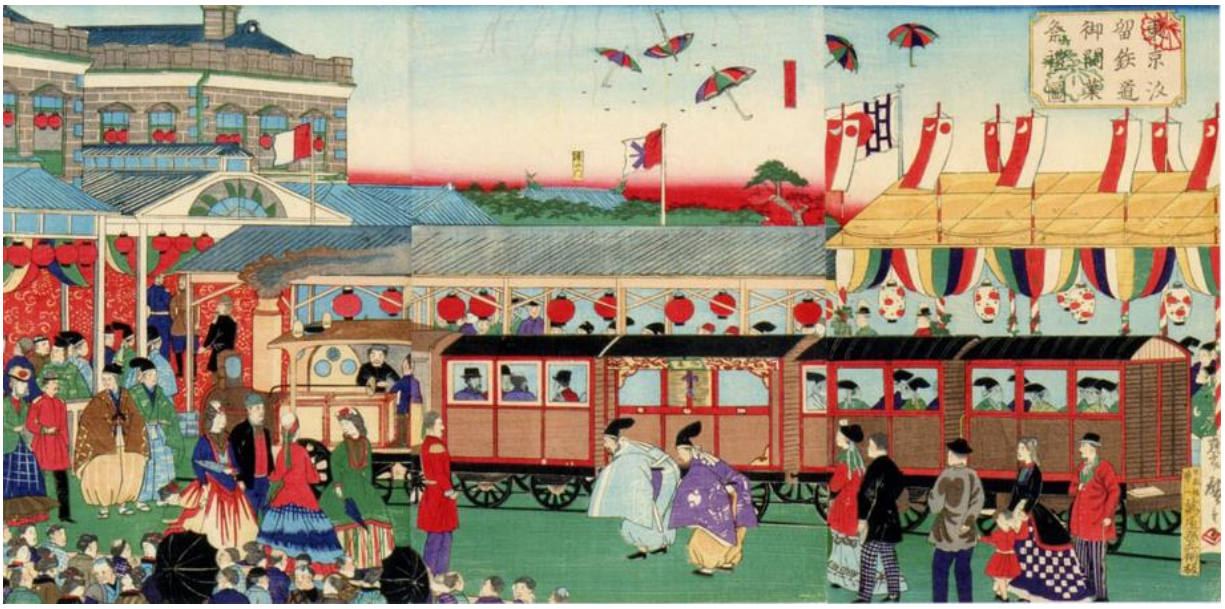

明治時代の社会

カイロ大学　ラウフ・アッバース

المجتمع اليابانى فى عصر مايجى

1912 – 1868

جميع الحقوق محفوظة لورثة المؤلف. ولا يحق لأى طرف أن يعيد نشر هذا العمل أو أى جزء منه بأى وسائل سمعية أو بصرية أو إلكترونية أو مطبوعة أو أى وسيلة نشر معروفة حاليًا أو تستحدث مستقبلاً باللغة العربية أو مترجما إلى اللغات الأجنبية إلا بعد الحصول على موافقة كتابية.
للإتصال: info@RaoufAbbas.org.

إلى والدنا وأستاذنا

الدكتور أحمد عزت عبد الكريم

قطرة من بحر علمه الزاخر..

وثمرة من ثمار غرسه الطيب

محتويات الكتاب

تقديم 7
تمهيد – المجتمع الإقطاعى ورياح التغيير 12
1 – تفسخ المجتمع الإقطاعى 13
2 – الضغط الغربى 30
الفصل الأول – إرساء قواعد عصر جديد 40
الإصلاح الإدارى 44
الإصلاح المالى 49
الإصلاح الإجتماعى 52
الإصلاح القضائى ونظام الشرطة 54
الجيش الحديث والبحرية 56
نظام التعليم الحديث 58
إنقسام الصفوة الحاكمة 62
الفصل الثانى – الإصلاح الزراعى وأثره على المجتمع الريفى 70
إستقرار الملكية الفردية 71
إنتزاع الملكيات الصغيرة 76
علاقات الإنتاج 78
زيادة السكان ونشوء سوق العمل 83
أثر الإصلاح الزراعى على السوق الوطنية 85
السياسة الزراعية 88
موقف الفلاحين من الإصلاح الزراعى 91
الفصل الثالث – حركة التصنيع ونمو الرأسمالية 98
إنتاج وتداول السلع 98
تقسيم العمل 100
تراكم رأس المال 101
رأس المال المصرفى 103

دور الاستثمارات الأجنبية 107
الصناعات الإستراتيجية 111
رعاية الدولة للقطاع الخاص 115
العمل والعمال 118
النمو الإقتصادى 121
الفصل الرابع – التوسع الخارجى 125
المسألة الكورية 129
الحرب الصينية – اليابانية 132
التنافس الروسى – اليابانى 138
التحالف الإنجليزى – اليابانى 143
الحرب الروسية – اليابانية 146
أثر التوسع الخارجى على النمو الإقتصادى 152
الفصل الخامس – الحياة السياسية 155
حركة المطالبة بالحكم النيابى 157
ظهور الأحزاب السياسية 166
إعداد الدستور 171
الحياة النيابية 178
الوزارات الحزبية 186
الحركة العمالية والتيارات الإشتراكية 196
الفصل السادس - الحياة الفكرية 209
الفكر التقليدى 209
مرحلة الإنتقال 216
التحضر والاستنارة 221
الحرية وحقوق الشعب 227
الفكرة اليابانية والفكرة الشرقية 229
فكرة تقديس الدولة 232

خاتمة..... 237
ملاحق الكتاب..... 249
1 – تحالف تشوشو وساتسوما 249
2 – سقوط الشوجونية 253
3 – تأسيس حكومة مايجى..... 254
4 – إلغاء الإقطاع 257
5 – الحكم الدستورى..... 261
مصادر الكتاب 265
أولاً: وثائق منشورة بالإنجليزية..... 265
ثانياً: مراجع باللغة اليابانية..... 265
ثالثا: مراجع يابانية باللغة الإنجليزية 265
رابعاً: مراجع أجنبية..... 267
خامساً: الدوريات..... 269
سادساً: أعمال أدبية يابانية مترجمة..... 269

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

تفتقر المكتبة التاريخية العربية إلى الدراسات الخاصة ببلدان آسيا عامة والشرق الأقصى خاصة، فقد ركزت الجامعات ومراكز البحوث التاريخية فى الوطن العربى اهتمامها على الدراسات العربية والأفريقية وكادت تغفل آسيا وتسقطها من حسابها. فإذا أولت آسيا قدراً من اهتمامها، إقتصر ذلك على البلاد التى انضوت تحت لواء الإسلام دون غيرها، ولا تتجاوز دراستها العصور الإسلامية من تاريخها. أما بقية بلاد آسيا، فظلت – بالنسبة للمثقف العربى – عالماً يكتنفه الغموض، وتحيطه الأسرار، لا تتوفر عنه دراسات علمية جادة تعالج تاريخه وحضارته، رغم تزايد الروابط واتساع نطاق الصلات بين العالم العربى وتلك البلاد، وما حققته العلاقات العربية – الآسيوية من تطور بعد الحرب العالمية الثانية، وظهور كتلة عدم الإنحياز التى تلعب دول آسيا دوراً حيوياً فيها، واتخاذ علاقات كل من اليابان والصين بالعالم العربى أبعاداً جديدة.

وملكت اليابان زمام المبادرة عندما أبدت اهتماماً كبيراً بدراسة الشئون العربية، ووجهت بعض الهيئات العلمية اليابانية الدعوة إلى بعض الأساتذة العرب للإشتراك فى الأنشطة العلمية التى تتصل بمجالات تخصصهم. وكنت واحداً من أولئك الذين وجهت إليهم الدعوة للمشاركة فى ذلك النشاط، فاستضافنى معهد إقتصاديات البلاد النامية Ajia Keizai Kenkyusho وجامعة طوكيو للدراسات الأجنبية Tokyo Gaikokugo Daigaku (1972 – 1973)، فساهمت فى نشاط مجموعة بحث عنيت بإجراء دراسة مقارنة للتطور الاقتصادى لمصر واليابان فى القرن التاسع عشر، ضمت فى عضويتها عدداً من الأساتذة اليابانيين المتخصصين فى التاريخ اليابانى الحديث، وزملاء لهم من المتخصصين فى تاريخ العرب الحديث.

ومن هنا بدأ اهتمامى بدراسة تاريخ اليابان الحديث فى القرن التاسع عشر، وتجلى ذلك الاهتمام فى عدد من البحوث التى نشرت بعضها باللغة الإنجليزية، وبعضها الآخر باللغة العربية. ثم جذب عصر مايجى إنتباهى، فهو يمثل بداية التحديث فى اليابان، وفيه تغيرت

ملامح المجتمع اليابانى، ومنه نبعت الحركات السياسية والتيارات الفكرية التى حددت مسار التاريخ اليابانى المعاصر، فعقدت العزم على أن أخص ذلك العصر بأول دراسة عربية فى تاريخ اليابان الحديث، وكانت فكرة سعيت لتحقيقها على درب الصعاب.

ولما كانت دراسة تاريخ اليابان تتطلب امتلاك الباحث لناصية اللغة اليابانية، فقد بدأت تعلمها (عام 1973) على يد صديقى الأستاذ يابو شيرو Yabu Shiro الباحث بمعهد لغات وحضارات آسيا وأفريقيا، غير أنى لم أتمكن من قطع شوط طويل فى تعلم اليابانية، وإن كنت قد ألممت بقسط لا بأس به مكننى من قراءة وفهم بعض المصطلحات التاريخية. وعكفت – فى نفس الوقت – على مسح ما كتب من عصر مايجى باللغات الأجنبية – وهو كثير– فلاحظت أن بعض المؤرخين اليابانيين إهتموا بنشر دراساتهم بالإنجليزية، كما ترجمت بعض أمهات المصادر اليابانية إليها بما فى ذلك الوثائق الرسمية الأساسية. وبذلك توفر لى الإطلاع على وجهة النظر اليابانية إلى جانب وجهة النظر الغربية فى تطور اليابان فى ذلك العصر.

ولكنى لم أستطع الاستغناء عن بعض الدراسات الهامة التى كتبت باليابانية، ووجدت من صديقى الأستاذ ميكى واطارو Miki Wataru – أستاذ تاريخ العرب الحديث بجامعة طوكيو للدراسات الأجنبية– كل عون، فترجم لى بعض المواد الأساسية إلى الإنجليزية، ولكن وقته لم يكن ليتسع لمثل هذه المهمة الشاقة، فاستعنت بمترجمة متخصصة هى الآنسة كيهانا هيرومى Kihana Hiromi عملت معى لمدة ستة شهور ترجمت خلالها معظم المواد الهامة إلى الإنجليزية.

غير أن الدراسة المبدئية لما تجمع لدى من مادة، دفعت بالعديد من التساؤلات إلى ذهنى، واحتجت إلى رأى المتخصصين فى التاريخ الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والفكرى من الأساتذة اليابانيين، فلجأت إلى بعضهم، فأغدقوا على من علمهم الشئ الكثير، وأعانتنى إجاباتهم على تخطى بعض العقبات التى اعترضت طريق الدراسة.

حتى إذا عدت إلى الوطن (أكتوبر 1973)، عكفت على دراسة ما تجمع لدى من مادة علمية – مترجمة إلى الإنجليزية– ومصادر ومراجع كتبها يابانيون وأوروبيون من

المتخصصين فى عصر مايجى، واستغرقت تلك الدراسة نحو الثلاث سنوات، وشعرت بوجود ثغرات تحتاج إلى ملئها بالمادة الدقيقة، فسافرت إلى اليابان – مرة أخرى– بدعوة من مؤسسة التبادل الخارجى Kokusai koryu kikin (صيف 1977)، حيث استكملت النقص فى المادة العلمية، والتقيت ببعض كبار المتخصصين فى عصر مايجى، وطرحت عليهم العديد من الأسئلة التى تلقيت عليها إجابات ألقت المزيد من الضوء على بعض ما استعصى على فهمه من جوانب ذلك العصر، وقمت خلال تلك الزيارة برحلة علمية إلى جزيرة كيوشو زرت خلالها بعض المواقع التاريخية ومراكز البحث التاريخى ودور الوثائق، فتجمعت لدى محصلة هامة من المادة التاريخية، وكان لصديقى نوتاهارا نوبواكى Nutahara Nobuaki المحاضر بجامعة طوكيو للدراسات الأجنبية، ونجاساوا ايجى Nagasawa Eiji الباحث بمعهد إقتصاديات البلاد النامية الفضل فيما جنيت من ثمار تلك الرحلة العلمية، فقد رافقانى طوالها، وساعدانى فى الاتصال بالهيئات التى زرتها.

وعندما أيقنت أن المادة العلمية قد استكملت، بدأت كتابة هذه الدراسة التى يسعدنى أن أقدمها اليوم إلى القارئ الكريم، لعلها تلفت النظر إلى ضرورة دراسة تجارب شعوب تجمعنا بها وشائج هامة، ولا نعرف عنها إلا بعض كتابات الصحفيين والرحالة التى تمس القشور ولا تغوص إلى اللباب.

ولا أعتقد أنه كان باستطاعتى تقديم هذا العمل المتواضع بعد ست سنوات أنفقتها فى الدراسة المتأنية، لو لم أجد العون والتشجيع من زملائى وأصدقائى من الأساتذة اليابانيين، وأخص بالذكر الأستاذ ميكى واطارو، والأستاذ ايتاجاكى يوزو Itagaki Yuzo أستاذ التاريخ العربى الحديث بجامعة طوكيو، والأستاذ نكاوكا سان اكى Nakaoka San-eki رئيس قسم الشرق الأوسط بمعهد اقتصاديات البلاد النامية.

كما أن هذه الدراسة لم تكن لتخرج بهذه الصورة، لو لم يقدم لى الأساتذة اليابانيون المتخصصون فى مختلف جوانب عصر مايجى خلاصة علمهم وثمرة تجاربهم، وأذكر منهم:

- الأستاذ أويشى شنزابرو O'ishi Shinzaburo أستاذ التاريخ الاقتصادى بجامعة جاكشوين.

- الأستاذ ايروكاوا دايكتشى Irokawa Daikichi أستاذ العلوم السياسية بجامعة طوكيو كيزاى.
- الأستاذ فوكوشيما يويتشى Fukushima Yoichi أستاذ الاقتصاد الزراعى وعضو الأكاديمية اليابانية.
- الأستاذ ناكامورا ماسانورى Nakamura Masanori أستاذ الاقتصاد بجامعة هيتوتسوباشى.
- الأستاذ ساساكى جون نوسوكى Sasaki Junnosuke أستاذ الاجتماع بجامعة هيتوتسوباشى.
- الأستاذ ياسومارو يوشيو Yasumaru Yoshio أستاذ التاريخ الاجتماعى بجامعة هيتوتسوباشى.
- الأستاذ أوكادا طوموبوشى Okada Tomoyoshi أستاذ الاقتصاد وعميد معهد العلوم الإجتماعية بجامعة طوكيو.
- الأستاذ ايشيدا تاكيشى Ishida Takeshi أستاذ العلوم السياسية بجامعة طوكيو.

ولا أملك سوى إسداء الشكر والعرفان لأولئك الأساتذة والأعلام، الذين أفسحوا لى صدورهم، وأعطونى الكثير من وقتهم، ولم يبخلوا على بعلمهم، كما أشكر صديقى مياجى كازو Miyaji Kazuo الذى رتب لقاءاتى مع أساتذة جامعة هيتوتسوباشى، وكان همزة الوصل بينى وبينهم.

وما كنت لأستطيع جمع مادة هذه الدراسة واستكمال النقص فيها، والاستنارة بآراء المتخصصين اليابانيين، لو لم أحظ بتلك الدعوات الكريمة التى تلقيتها من:

- معهد إقتصاديات البلاد النامية Ajia Keizai Kenkyusho (1972 – 1973).
- وجامعة طوكيو للدراسات الأجنبية Tokyo Gaikokugo Daigaku (1973).
- ومؤسسة التبادل الخارجى Kokusai Koryu Kikin (1977).
- واللجنة اليابانية القومية لدراسة العلاقات العربية – اليابانية (1979).

فإلى هذه الهيئات العلمية أتوجه بالشكر والتقدير.

وما كنت لأستطيع إدراك الأبعاد الاجتماعية للتراث اليابانى، لو لم تتح لى فرصة معايشة بعض العائلات اليابانية بحى سيتاجايا بطوكيو مثل عائلات: أوكاماتسو Okamatsu، وكانامورى Kanamori وفوروزاوا Furuzawa، فقد أقمت مع عائلتين من تلك العائلات،

وعشت حياتهم وربطتنى بالعائلة الثالثة رابطة الصداقة، ومن خلال مراقبتى عن كثب لأسلوب حياة اليابانيين وعاداتهم وتقاليدهم، ومشاركتى لهم أفراحهم وأتراحهم، تعلمت الكثير مما عجزت الكتب عن أن تنقله لى، وكم دارت بينى وبين الأستاذة كيوكو أوكاماتسو التى تنتمى إلى الجيل التالى لعصر مايجى (عصر طايشو) أحاديث طويلة شيقة حول أصول عادات وتقاليد – لفتت نظرى– يرجع الكثير منها إلى عصر مايجى، كما كان الميجور المتقاعد كوهاى كاناموري مصدراً حياً لكثير من الجوانب التى احتجت فيها إلى سماع وجهة نظر الجيل القريب من عصر مايجى، ولما كان الميجور كوهاى مهندساً بالجيش اليابانى تلقى تعليمه فى عصر طايشو (فى مطلع العشرينات) فقد كانت إجاباته على أسئلتى العديدة التى كنت أطرحها عليه – على مائدة العشاء – حول أفكار جيله، والنظام الإمبراطورى كما تعلمه فى سنى الدراسة، وقيم العسكرية اليابانية خير معين على تفهم ما لم أستطع الوقوف عليه فى المصادر بوضوح كاف. كذلك خدمت صلتى بعائلة فوروزاوا دراستى خدمات لا تخلو من قيمة، فرأس العائلة عاش شبابه فى عصر مايجى، بينما كان ابنه ممن عاشوا شبابهم فى عصر طايشو، فكنت أعايش دائماً نماذج حية لتطور اليابان الحديثة. فإلى أولئك الأصدقاء الكرام أتوجه بالشكر والعرفان لما شملونى به من رعاية، وما قدموا لى من عون.

وإذا كنت قد وفقت فى إبراز ملامح المجتمع اليابانى فى عصر مايجى، كل الفضل لمن ذللوا ما اعترضنى من صعاب، أما إذا كانت هناك مآخذ أو هنات فلا يقع وزرها على أحد سواى.

وحسبى أن أكون – بهذه الدراسة– قد فتحت الباب أمام فرع جديد للدراسات التاريخية العربية ظل بعيداً عن اهتمام الباحثين العرب والهيئات العلمية العربية، لعل جهد المقل يغرى بعض جامعاتنا بالاهتمام بالدراسات الآسيوية فتملأ بذلك فراغاً كبيراً فى المكتبة العربية.

وعلى الله قصد السبيل.

مدينة نصر فى يناير 1980

د. رءوف عباس حامد

تمهيد ـ المجتمع الإقطاعى ورياح التغيير

من بين الظواهر الهامة التى ميزت انتقال اليابان إلى العصر الحديث، سرعة التحول من المجتمع الإقطاعى إلى المجتمع الرأسمالى الصناعى. وهى ظاهرة لفتت أنظار دارسى تلك الحقبة من تاريخ اليابان، عدها بعضهم نموذجاً لاستفادة شعب شرقى من منجزات الحضارة الغربية وتقليدها تقليداً نمطياً، وعدها البعض الآخر درباً من دروب المعجزات. ولكننا لا نستطيع أن نرجع عبور مجتمع كالمجتمع اليابانى من مرحلة الإقطاع بما اتسمت به من سيادة علاقات الإنتاج الإقطاعية وتسلط المؤسسات الإقطاعية إلى مجتمع لعب فيه رأس المال وعلاقات الإنتاج الرأسمالية دوراً بارزاً، بما يترتب على ذلك من تغير فى البناء الاجتماعى والقيم الاجتماعية والعادات والتقاليد والأفكار، لا نستطيع أن نرجع ذلك كله إلى التقليد النمطى لمنجزات حضارة أخرى وافدة، أو إلى معجزة تاريخية صنعها الشعب اليابانى. فثمة عوامل موضوعية واضحة للعيان، ساعدت على تحقيق تلك المرحلة من مراحل التطور، يجب أن نضعها فى الحسبان.

ولعل أبرز العوامل التى خلقت مناخاً ملائماً للتغير الذى شهده المجتمع اليابانى – فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وحتى مطلع العقد الثانى من القرن العشرين– يكمن فى ارتباط الأزمة الداخلية التى مر بها المجتمع الإقطاعى بالضغط الغربى على اليابان، ذلك الضغط الذى شكل تحدياً خطيراً لم يكن المجتمع الإقطاعى فى وضع يسمح له بمواجهته، فكان لابد من إدخال تغييرات على البناء الأساسى لذلك المجتمع حتى يستطيع مواجهة التحدى الغربى. واقترنت عوامل التفسخ التى عانى منها المجتمع اليابانى فى ذلك الحين بالضغط الغربى، فشكلت مع بعضها البعض قوة الدفع التى يسرت سبيل هبوب رياح التغيير التى دفعت سفينة المجتمع اليابانى إلى شواطئ العصر الحديث. وحتى نقف على حقيقة الأمر، يجب أن نلقى نظرة على الظروف التى هيأت مناخ التغيير فى المجتمع اليابانى فى أواخر عصر طوكوجاوا.

1 - تفسخ المجتمع الإقطاعى

يرجع الإقطاع فى عصر طوكوجاوا إلى أوائل القرن السابع عشر، عندما وضع طوكوجاوا اياس Tokugawa Ieyasu (1542 – 1616) أسس سيادة أسرته ومن انتسب إليها من الأتباع على القسط الأكبر من أراضى اليابان، فتحققت لآل طوكوجاوا السيطرة غير المباشرة على الجزر اليابانية الثلاث الكبرى: هونشو، وكيوشو، وشيكوك عام 1603. وبذلك أرسى طوكوجاوا اياس قواعد آخر الشوجونيات[1]، أو الدكتاتوريات العسكرية الوراثية التى مارست أكبر العائلات الإقطاعية فى ظلها السلطة السياسية باسم الإمبراطور الذى لم يتبق له ولبلاطه إلا سلطة إسمية لا تتجاوز حدود كيوتو عاصمة البلاد فى ذلك الحين.

واتجه نظام طوكوجاوا الإقطاعى إلى انتهاج سياسة تضمن استمراره، قامت على تجميد بنيان المجتمع من خلال القيود والضوابط التى فرضت على كل طبقة من طبقاته، فكان لكل منها زيها الخاص، وعاداتها الخاصة، وقيمها السلوكية الخاصة بها، والتى تختلف كثيراً عن الطبقات الأخرى. وكان التمييز واضحاً جلياً بين طبقة المحاربين (الساموراى) وطبقة العامة من الفلاحين. فأصبح المجتمع فى ذلك العصر يشتمل على مجموعة من الفئات الاجتماعية التى يعلو بعضها بعضاً تبعاً لدرجة سموها أو دنوها من الناحية الاجتماعية.

---

[1] الشوجونية Shogunate مأخوذة من Shogun، وهو إختصار للقب Seiitaishogun الذى خلعه الإمبراطور فى القرن الثامن على قادة الجيوش الذين كلفوا بإخضاع "البرابرة" من الأينو شمالى البلاد الذين كانوا يقاومون السلطة فى تقهقرهم شمالاً، وعندما تم إخضاعهم فى القرن التاسع، إختفى اللقب، حتى عاد للظهور من جديد فى القرن الثانى عشر، ولكن فى ظروف مختلفة تماماً عن الظروف سالفة الذكر. فقد نشب نزاع بين بعض بيوت نبلاء الأسرة الإمبراطورية التى استقرت فى شرق جزيرة هونشو، حول السيطرة على البلاط الإمبراطورى بالعاصمة كيوتو. وحوالى أواخر القرن الثانى عشر تغلب بيت مينامونو Minamoto على بيت طايرا Taira الذى كانت أراضيه تمتد غربى هونشو وتصل حتى كيوشو. وعندما تمكن مينامونو نو يوشيناكا Minamoto no Yoshinaka من دخول كيوتو عام 1183، خلع عليه الإمبراطور لقب Seiitaishogun وعندما قتل فى العام التالى على يد أبناء عمومته، أسس أحدهم (مينا موتو نو يوريتومو Minamoto no Yoritomo إدارة شبه مستقلة فى مدينة كاماكورا عرفت بإسم الباكفو Bakufu (الحكومة)، ولقب بالشوجون عام 1192. ومنذئذ أصبح اللقب يضفى على صاحبه مهمة الاضطلاع بعبء حفظ الأمن والنظام فى البلاد بين نبلاء المقاطعات من البوشى Bushi (أو كبار الساموراى)، وهم من فئة الإقطاعيين العسكريين.
وظل اللقب مستخدماً منذ ذلك الحين ليعنى السيد الإقطاعى الأعلى صاحب السلطة الإدارية، الذى يرأس الباكفو، فعرفت اليابان شوجونية أسرة أشيكاجا Ashikaga (1338 – 1568) التى نقلت الباكفو إلى كيوتو. وبسقوط حكم أشيكاجا، مرت البلاد بفترة من الفوضى سادتها الحروب الأهلية بين سادة الإقطاع وبعضهم البعض، حتى استطاع أودا نوبوناجا Oda Nobunaga توحيد البلاد عام 1583، فمهد بذلك الطريق أمام أسرة طوكوجاوا، التى حصل مؤسسها اياس Ieyasu على لقب الشوجون، وأقام سلطته فى إيدو Edo (طوكيو الحالية) التى أصبحت مقراً للباكفو، واستمرت كذلك حتى سقوط الشوجونية فى يناير 1868.
إنظر:
Akamatsu, Paul: Meiji 1898, Revolution and Counterrevolution in Japan, London 1972, PP. 416.

كذلك حرص نظام طوكوجاوا على إبعاد كل تأثير أجنبى محتمل على البنيان الاجتماعى للبلاد. ولما كان تأسيس الشوجونية قد واكب المد الاستعمارى الأوروبى: الأسبانى، والبرتغالى، والهولندى فى الشرق الأقصى، فقد حرصت الباكفو على إبقاء البلاد بمنأى عن تلك المؤثرات الوافدة من الغرب، ذلك العالم الغريب الذى يختلف تمام الاختلاف عن اليابان. ومن ثم حرم النشاط التبشيرى الكاثوليكى، وطرد التجار الأسبان فى عام 1624، والبرتغاليون عام 1638. وما كاد يحل عام 1640 حتى كان الإتجار مع العالم الخارجى مقصوراً على محطة تجارية واحدة أقيمت فوق جزيرة صناعية فى مواجهة نجاساكى، يربطها بالمدينة جسر متحرك، هى جزيرة ديشيما Deshima حيث سمح للهولنديين والصينيين بالإتجار مع اليابان على نطاق محدود، وتحت رقابة الباكفو. ومنذ عام 1637، حظرت الشوجونية على اليابانيين السفر إلى الخارج فكان مصير كل يابانى يغادر البلاد الموت، إن عاد إليها. وتصور القائمون على أمور البلاد، أنهم يستطيعون بذلك تجميد الأوضاع الاجتماعية والفكرية على ما كانت عليه بواسطة تلك القيود والضوابط التى فرضت على البلاد، وتلك العزلة التى قطعت أواصر الصلات بينها وبين العالم الخارجى[2].

وقبعت أسرة طوكوجاوا ببيوتها الثلاثة: أو–وارى Owari وكى Kii وميتو Mito، على قمة الهرم الاجتماعى، حيث بلغت مساحة إقطاعها نحو ربع مساحة أراضى البلاد، بما فى ذلك المراكز التجارية الهامة: ايدو Edo (حاضرة الشوجونية)، وكيوتو (عاصمة الإمبراطورية)، ونجاساكى (النافذة التى أطلت منها اليابان على العالم الخارجى). واستمدت أسرة طوكوجاوا مواردها المالية من الضريبة العينية على الأرز – المحصول الرئيسى للبلاد– والتى كانت تقدر بنحو ثمانية ملايين كوك Koku[3] سنوياً (على حين كان المحصول الإجمالى لإقطاعات الأسرة يتراوح بين 28 – 30 مليون كوك سنوياً)، كما كان التعدين واحتكار بعض السلع يمثل دخلاً إضافياً لهم.

---

[2] Sakai, R. K.,: The Status System and Social Organization of Satsuma, Tokyo 1975, PP. 9 – 12.

[3] الكوك مكيال يابانى قديم، استخدم للغلال، واختلفت سعته باختلاف العصور والمواقع التى استخدم فيها، ويعادل – على الأرجح – 166.37 ليتراً. إنظر:
Takekoshi Yosoburo: The Economic Aspects of the History of the Civilization of Japan, vol I, London 1967, p. 552.

أما ما تبقى من أراضى اليابان (ثلاثة أرباع المساحة)، فقد قسم بين مجموعة من الدايميو Daimyo أى كبار السادة الإقطاعيين، وهم يأتون فى المرتبة الثانية من الهرم الاجتماعى الإقطاعى. وحتى هؤلاء كانوا ينقسمون من حيث المرتبة الاجتماعية إلى فئتين تعلو إحداهما الأخرى. فأولئك الذين أيدوا طوكوجاوا اياس فى سعيه للسيطرة على مقاليد الأمور فى البلاد عرفوا بإسم Fudai Daimyo (الأفصال الوراثيون)، وبلغ عددهم 176 فصلاً، كانت المناصب الكبرى وقفاً عليهم، أما أولئك الذين أيدوا طوكوجاوا اياس بعد موقعة سيكيجاهارا Sekigahara الفاصلة (عام 1600) التى فتحت أمامه الطريق إلى السلطة، فعرفوا بإسم Tozama (الأفصال الخارجيون)، وبلغ عددهم 86 فصلاً، ظلوا بعيداً عن تولى المناصب الكبرى مقابل تمتعهم بقدر محدود من الحرية فى إدارة شئون مقاطعاتهم، وإلى الفريق الأخير تنتمى عائلات: موري Mori سادة مقاطعة Choshu، وشيماز Shimazu سادة مقاطعة Satsuma، وداتى Date سادة مقاطعة Sendai، ومايدا Maeda سادة كاجا[4].

وعمل نظام طوكوجاوا على حماية نفسه من خلال الضوابط والقيود التى فرضها على حكام المقاطعات (الدايميو) من أفصاله. من ذلك توزيع مقاطعات Han الأفصال الوراثيين – الذين عرفوا بولائهم لأسرة طوكوجاوا– بين مقاطعات الأفصال الخارجيين حتى تحول الباكفو دون إتحاد الطوزاما ضد السلطة الإقطاعية المركزية ومحاولة الانفصال عنها من ناحية، وحتى يكون الفودای دايميو بمثابة عيون للباكفو ترقب محاولات الحكام المحليين تقوية أنفسهم ومناوأة السلطة المركزية.

ومن بين الضوابط – أيضاً– نظام الاجتماع الدورى التناوبى Sankin-kôtai[5] الذى طبق منذ عام 1634، وبموجبه يقوم كل واحد من الدايميو بزيارات دورية إلى عاصمة الباكفو (ايدو Edo) ليلتقى بالشوجون، ويوقفه على حقيقة الأمور فى مقاطعته. واقتضى النظام ضرورة احتفاظ كل دايميو ببيت فى ايدو تقيم به زوجته وأولاده بصفة دائمة كرهائن عند الحكومة

[4] Sakai: op. cit., PP. 14 – 19.

[5] يتكون هذا التعبير من مقطعين: Sankin وتعنى تقديم التقارير للرئاسة دورياً، و Kotai بمعنى تناوب. وقد عرف النظام بالمعنى الأول فى الصين القديمة ونقل النظام إلى اليابان فى عصر شوجونية كاماكورا، ولكنه كان يجرى مجرى العادة التقليدية غير الملزمة، حتى طوره الشوجون الثالث من آل طوكوجاوا lemitsu عام 1634، ليصبح ركيزة من ركائز النظام الإقطاعى. إنظر:
Tsukahira, T. G.: Feudal Control in Tokugawa Japan, The Sankin Kotai Harvard Univ. Press 1970, PP. 28 – 47.

الإقطاعية المركزية. وكان هذا النظام الفريد يهدف إلى تحقيق أمرين: أولهما، استنزاف جانب لا بأس به من دخل الدايميو فى الإنفاق على الرحلة الدورية إلى ايدو التى كانت تتكلف الكثير من المال – وخاصة الهدايا التى كان عليه تقديمها للشوجون فى كل مرة– بالإضافة إلى النفقات الباهظة التى يتحملها الدايميو لتغطية مصاريف إقامة زوجته وأولاده وخدمه بالعاصمة، وثانياً، جعل الدايميو بمنأى عن التفكير فى الخروج على السلطة المركزية، لأن الإقدام على مثل هذا العمل يعرض أفراد أسرته لخطر محقق[6].

أما عن القيود التى وضعتها الباكفو على الدايميو فكانت متعددة، فكان الانتقال بين المقاطعات وبعضها البعض محظوراً، وأقيمت العديد من نقاط المراقبة على الطرق للتأكد من أن المسافرين يحملون تصاريح المرور المعتمدة التى كانت شبيهة بجوازات السفر، وللتأكد من عدم تهريب زوجات الدايميو خارج ايدو De–onna وعدم تهريب السلاح إلى المقاطعات Irri-deppo. كذلك وجهت الباكفو شبكات التجسس ضد المقاطعات للوقوف على ما يجرى فيها. ومنع الدايميو من عقد الزيجات التى قد يترتب عليها تحالف بين بيتين من البيوت الحاكمة فى المقاطعات إلا إذا حصلوا على إذن مسبق من الشوجون، كذلك حظرت الباكفو بناء القلاع أو الحصون أو ترميمها أو إدخال تحسينات عليها دون الحصول على ترخيص من الشوجون، وفى هذه الحالة كان على الدايميو أن يودع نسخة من الرسوم المعمارية الخاصة بتلك الإنشاءات لدى الباكفو. كذلك حظر على الدايميو الاتصال بالبلاط الإمبراطورى اتصالاً مباشراً.[7]

ولم تكتف الباكفو بكل تلك الضوابط والقيود التى فرضتها على الدايميو حكام المقاطعات، فراحت تكلف من تلوح عليه علامات الثراء منهم بإقامة المشروعات الإنشائية أو تعبيد الطرق، لتستنزف ما بقى فى خزانته، وقد تدفعه إلى الاستدانة لتغطية نفقات تلك المشروعات. كما كانت تؤلب الدايميو ضد بعضهم البعض لتبدد قوى الطرفين، وبذلك تضمن بقاء الجميع فى حظيرة الطاعة[8].

---

[6] Ibid, PP. 51 – 81.

[7] Sansom, G. B: Japan, A Short Cultural History, New York 1936, PP. 437, 455.

[8] Peter Duus: Feudalism in Japan, New York 1969, P. 92.

ويلى الدايميو – فى الترتيب الهرمى للمجتمع الإقطاعى– فئة المحاربين (الساموراى Samurai)، وهم يدينون بالولاء للدايميو. ويشكلون جند جيشه، ويشغلون وظائف الإدارة فى المقاطعات، ويعيشون على مخصصات عينية من الأرز، يدفعها الدايميو لهم سنوياً. وفيما قبل عصر طوكوجاوا، كان أفراد تلك الفئة من المزارعين الذين يشتغلون بفلاحة الأرض زمن السلم، ويحملون السلاح تلبية لنداء سيدهم وقت الحرب. ولكن مع تطور أساليب القتال وإدخال الأسلحة النارية، وما ترتب عليه من ضرورة إقامة قلاع دفاعية قوية، ثم تجميع الساموراى فى المدن المحصنة، تفرغوا للجندية وبذلك أعفوا نهائياً من واجب الفلاحة الذى أصبح يقع على عاتق الفلاحين وحدهم.

ويرجع هذا التمييز بين المحاربين والفلاحين إلى عهد الشوجون Hideyoshi الذى وضع هذا النظام عام 1587 بهدف التقليل من خطر انتفاضات الفلاحين، والتمييز بين أهل السيف وأهل الفلاحة من الناحية الاجتماعية. وعندما انقطعت أواصر الصلة بين الساموراى وعملية الإنتاج، أصبحوا يعتمدون فى معيشتهم على مخصصات الأرز التى يحصلون عليها فى مقابل القيام بواجباتهم العسكرية. ولكن سنوات السلم الطويلة فى عصر طوكوجاوا قللت من أهمية الساموراى، وجعلتهم مجرد أرستقراطية عسكرية تعيش على ثمرة كد الفلاحين[9]

وقد وضعت الباكفو من النظم ما يكفل سمو المكانة الاجتماعية للساموراى على الفلاحين، ورغم ذلك انحط قدر الساموراى تدريجياً، وخاصة أولئك الذين يفقدون مخصصاتهم السنوية من الأرز نتيجة وفاة سيدهم أو فقده لإقطاعه لسبب أو لآخر، فيهيمون على وجوههم بين المقاطعات، واشتغل بعضهم بقطع الطرق، واستقر الكثيرون منهم بالمدن وعملوا بالتدريس أو الحرف اليدوية. وفى أواخر عصر طوكوجاوا، إنكب بعضهم على دراسة لغات وعلوم الغرب، ولعبوا دوراً هاماً – فيما بعد – فى الحركة الفكرية والسياسية التى استهدفت انفتاح اليابان على العالم الخارجى، ومهدت الطريق أمام عصر مايجى، وعرف هؤلاء بالرونين Rônin.[10]

[9] Sansom: A Short History of Japan 1615 – 1867, Tokyo 1977, PP. 29 – 31, 164f.
[10] Ibid, PP. 60 – 63, 117.

ويأتى الفلاحون فى المرتبة التالية من الهرم الاجتماعى الإقطاعى بعد الساموراى، وكانوا يشكلون أكثر من 80% من السكان، وليس من حقهم حمل السلاح أو الألقاب العائلية، بل يرتبطون بالأرض، ولا يستطيعون العمل بغير الفلاحة. وقد خصتهم السلطة الإقطاعية بمجموعة من النظم استهدفت تجميد أوضاعهم الاجتماعية على ما كانت عليه عندئذ، فأصدرت الباكفو قانوناً عام 1643 حظرت على الفلاحين بمقتضاه شراء أو بيع الحيازات الزراعية، حتى تحول دون تكدس الحيازات بأيدى البعض على حساب البعض الآخر، بما يترتب عليه من تغييرات اجتماعية تؤثر على توازن القوى الاجتماعية فى الريف اليابانى.

وحتى تضمن الباكفو حداً ثابتاً من ضرائب الأطيان التى كانت تحصلها عيناً، قررت – عام 1673 – حظر تقسيم الحيازات بين أفراد العائلة الواحدة إذا قلت مساحة حيازة العائلة عن تشو Chô[11] واحد. وكان ذلك يعنى أن أبناء الفلاحين لن يستطيعوا الاستقلال بمعيشتهم عن أسرهم، وبذلك يعيشون دائماً فى كنف عائلاتهم، أو يتحولون إلى أجراء أو خدم.

وتدخلت السلطة الإقطاعية فى حياة الفلاحين تدخلاً مباشراً، فلم يكتف بتحديد المحاصيل التى يجب زراعتها فحسب، بل حددت بعض المقاطعات ساعات العمل بالحقول، وألزمت الفلاحين بشغل أوقات فراغهم فى صناعة ما يحتاجون إليه من ملابس وأدوات زراعية، وكان عليهم ألا يتجاوز قدراً محدداً من الطعام، وحرم عليهم التدخين أو احتساء الشاى أو الساكى Sake (نبيذ الأرز). كذلك كان عليهم ارتداء الملابس القطنية دون غيرها، وألا يستخدموا سوى الأشرطة المصنوعة من القش كرباط للشعر، وألا يمارسوا أى نوع من الألعاب، إلى غير ذلك من القيود التى جاءت بالأمر الذى أصدرته الباكفو عام 1642، ونص على توقيع العقوبات على من يخالف أحكامه من الفلاحين.

وتراوح مقدار الضريبة ما بين 40 – 50% من المحصول، لكن هذه النسبة كانت ترتفع تدريجياً عندما تواجه السلطة الإقطاعية متاعب مالية، فقد كان الاتجاه العام للباكفو يميل إلى ضرورة اعتصار ثمرة كد الفلاح إلى أقصى حد ممكن، فلا يتبقى له إلا ما يكاد يقيم أوده. ولا أدل على ذلك مما ذكره أحد معاونى الشوجون فى القرن الثامن عشر: أن الفلاحين

[11] التشو وحدة مساحة تعادل 2.36 فداناً، وكل تشو ينقسم إلى عشرة تان.

والسمسم سواء، فكلما أمعنت فى عصرهم، كلما زاد ما تستخرجه منهم"[12]. وكانت الضرائب تقدر سنوياً بعد مساحة أطيان القرية، ثم أصبحت تقدر – فى القرن الثامن عشر– كل ثلاث أو خمس سنوات. وكانت تربط على القرية كوحدة واحدة، إذ كان أداء الضرائب مسئولية جماعية تقع على عاتق سكان القرية جميعاً.

وبمرور الزمن، ابتدعت ضرائب جديدة وقعت على عاتق الفلاحين، فبالإضافة إلى ضرائب الأطيان، فرضت فى القرن الثامن عشر ضرائب على الأبواب والنوافذ والغرف الجديدة فى بيوت الفلاحين، وكذلك ضرائب على بنات الفلاح تبعاً لسن كل منهن، وأخرى على الثياب والساكى وأشجار البندق والقنب[13].

وإلى جانب الضرائب، وقعت على عاتق الفلاحين التزامات أخرى، كاشتغالهم بالسخرة لحفظ الطرق وغيرها من الأعمال العامة، وكان على سكان القرى التى تقع على الطرق الرئيسية التى تربط عاصمة الشوجونية (ايدو) بالمدن الرئيسية أن يقدموا الرجال والخيول إلى محطات الخيول التى تقع على تلك الطرق بالقرب من قراهم. وعلى سبيل المثال ، كانت هناك 53 من محطات الخيول على طريق طوكايدو Tôkaidô الذى يربط ايدو بكيوتو، بكل منها مائة رجل ومائة حصان وضعت فى خدمة المسافرين على تلك الطريق. وكان على كل قرية أن تقدم ما يتراوح بين ثلاثة وأربعة رجال وخمسة وستة من الخيل لتلك المحطات.

وصدرت التعليمات فى بعض المقاطعات Han بمصادرة أملاك الفلاح الذى يعجز عن سداد ما عليه من ضرائب والتزامات بما فى ذلك زوجته وأولاده الذين كانوا يباعون كرقيق، رغم تحريم الرق نظرياً. وحتى يتجنب الفلاحون هذا المصير كانوا يلجأون إلى بيع بناتهم لسداد ما عليهم من ضرائب، فامتلأت حانات المدن الكبرى – فى القرن الثامن عشر– بالقيان من بنات الفلاحين الفقراء. فإذا لم يتوفر للفلاح مثل هذا المخرج من شدته المالية، كان يلجأ إلى رهن أبنائه الذكور عند الفلاحين الأثرياء ليشتغلوا بخدمتهم عدداً من السنين يكفى لسداد الدين الذى يحصل عليه والدهم من الفلاح الغنى. وحتى يقلل الفلاح من

---

[12] Furushima Toshio: Nihon Hoken Nogyoshi, Tokyo 1931, P. 83.
(تاريخ الزراعة الاقطاعية فى اليابان)

[13] Norman, E. H: Japan's Emergence as a Modern State, New York 1940, P. 23.

التزاماته العائلية، لجأ إلى الإجهاض، وإلى طريقة فريدة لتنظيم النسل وتحديد عدد عياله هى الوأد Mabiki (وتعنى الإنقاص)، فكان الفلاح يلجأ إلى خنق أطفاله فور ولادتهم للتخلص من عبء إعالتهم، وجرى ذلك مجرى العادة الاجتماعية الشائعة فى المجتمع الريفى، وتخصص بعض النسوة فى هذا العمل[14].

وعلى ذلك كان الفلاحون ينقسمون إلى فئتين: أولئك الذين يتمتعون بحق حيازة الأرض التى يفلحونها، وأولئك الذين يستأجرونها. وعرفت الفئة الأولى باسم Homobyakushô (ذوى الريش)، وكانت حقوقهم على الأرض مضمونة، لأن أطيانهم كانت مدرجة بالسجلات، وكان من حقهم عضوية مجلس الخمسة الذى يدير أمور القرية، ولهم أفضلية على غيرهم من الفلاحين فى الاستفادة بالغابات التى تقع على حافة أطيان القرية، وكذلك المراعى ومياه الرى.

وكان ثمة نفر قليل من الفلاحين الأثرياء بمعظم القرى، تزيد مساحة حيازاتهم عن مساحة حيازة أقرانهم، احتفظوا بعدد من الخدم لفلاحة الأرض، كانوا يعملون لديهم وفاء لديون ذويهم لمدد تتراوح بين عشر سنوات ومدى الحياة. وقدر عدد أولئك الخدم الزراعيين – فى القرن السابع عشر– بنحو عشر سكان الريف[15]، وقد تناقص عددهم فى أواخر عصر طوكوجاوا لأن ساداتهم حولوهم إلى مستأجرين للأرض على أساس المشاركة فى المحصول لتشجيعهم على زيادة ريع الأرض.

وكانت القرية Mura وحدة إدارية قائمة بذاتها، يشرف عليها رجال الدايميو، وخاصة فيما يتعلق بتحصيل الضرائب وغيرها من الالتزامات المادية. وفيما عدا ذلك، كانت القرية تتمتع بقدر من الإدارة الذاتية، يديرها – على الأرجح – عمدة Nanushi يعاونه مجلس الكبار

[14] HONJO: The Population and Its Problems in Tokugawa Era, Bulletin de L'Institute Int. de Statistique, Tome XXV, 2 ieme Livraison, Tokyo 1931, PP. 60 – 62.

[15] عرف هؤلاء الأقنان فى بداية عصر طوكوجاوا بإسم Nago، وتعنى - لغوياً – (أبناء المالك) وكانوا يرتبطون بالأرض، ويورثون معها، وحرموا من الحقوق التى كانت للفلاحين الأحرار، وبعد تطبيق نظام المشاركة على المحصول عليهم (أواخر القرن الثامن عشر) أصبح وضعهم الاجتماعى يماثل وضع الفلاح المستأجر بعد أن كانوا أدنى منه منزلة. إنظر:
Smith, T. C.: The Agarian Origins of Modern Japan, Stanford Univ. Press, PP. 8 – 11, 83, 105.

الذى يضم – غالباً – خمسة من رؤساء العائلات القديمة Nanushi-Kabu الأكثر ثراء بالقرية، ولكل فلاح من ذوى الحيازات الحق فى إبداء الرأى فيما يتعلق بشئون القرية[16].

وكما فرضت السلطة الإقطاعية العزلة على المقاطعات Han فمنعتها من الاتصال ببعضها البعض، كذلك فرضت العزلة على القرى، فمنعت من الاتصال ببعضها البعض أو الاتصال بالمدن، وكانت السلطة تستهدف من وراء ذلك إبقاء الفلاحين على جهل تام بما يدور خارج قراهم، إذ كان سادة الإقطاع يعتبرون أن "الفلاح الصالح هو الذى لا يعرف ثمن الغلال"، فعلى الفلاحين أن يلتزموا بطاعة حكامهم طاعة عمياء وإخلاص الولاء لهم، وصبر الفلاح اليابانى على الظلم طويلاً حتى نفذ صبره عندما عز عليه القوت فى أواخر عصر طوكوجاوا. فانفجرت ثورات الفلاحين من حين لآخر، لتزلزل أركان النظام الإقطاعى.

ويأتى الحرفيون فى المرتبة التالية بعد الفلاحين، ويليهم التجار Chonin الذين قبعوا عند قاعدة الهرم الاجتماعى. وتمتد جذور هذا التصنيف الاجتماعى – الذى يهبط بمنزلة الحرفيين والتجار إلى الدرك الأسفل– إلى الفلسفة الكنفوشية، فينسب إلى الحكيم كونج فو Confucius قوله: "إن الرجل صاحب المنزلة السامية يفكر فى الفضائل، أما الرجل الدنئ المنزلة فيفكر فى الإمتلاك.... فالرجل السامى يفهم معنى الحق، أما الرجل الدنئ فيفهم معنى الربح"[17].

وقد كتب كايبارا اككن Kaibara Ekken (1630 – 1714) – أحد معلمى الكنفوشية فى عصر طوكوجاوا يقول: "أدرك الملوك المستنيرون فى العصر القديم قيمة الزراعة، واحتقروا الحرف والتجارة، احترموا الغلال الخمس، وازدروا النقود". وأضاف معلم كنفوشى معاصر إلى ذلك قوله: "إن التجار يحصلون على الثروة دون عمل، ويشجعون على الحياة الرغدة، ويفسدون عقول الناس... الفلاحون جديرون بالاحترام، أما التجار فلا يستحقون غير الاحتقار".

---

[16] Ibid, PP. 53 – 58.

[17] Wing – Tsit Chan: Source Book in Chinese Philosophy, Princeton Univ. Press 1963, PP. 27, 28.

غير أن أفكار التجار عن مجتمعهم كانت تختلف تماماً عن تلك التى روج لها مفكرو ذلك العصر، ولعل ايشيدا بايجان Ishida Baigan (1685 – 1744)[18] خير معبر عن أفكار التجار، فيؤكد أن للتاجر عمل كغيره من الناس هو استثمار الأموال، وعد السعى وراء اجتناء الربح من تقدير الآلهة. فالتاجر يزاول عملاً نافعاً فى المجتمع، ويحصل فى المقابل على (مخصصات) فى صورة أرباح، تماماً كما يحصل الساموراى على مخصصاته من الأرز[19]. وأكد إيشيدا أن عامة الناس يؤدون واجبهم كالساموراى تماماً باعتبارهم من رعايا الشوجون، وعارض تمييز الساموراى لأنفسهم عن عامة الناس، فالفلاحون والحرفيون والتجار إنما يختلفون عن الساموراى من حيث طبيعة العمل الذى يؤدونه[20].

ورغم انحطاط المنزلة الاجتماعية للتجار، إلا أنهم كانوا – من الناحية الاقتصادية – أحسن حالاً من الفلاحين. واستمر وضعهم فى التحسن كلما ازدادت ثرواتهم، بل كان لهم حظوة كبيرة عند الحكام الذين كانوا يحتاجون إليهم ويقصدونهم طلباً للقروض. كذلك ملك التجار زمام الحياة الثقافية فى عصر طوكوجاوا على نحو ما سنرى.

وقد رسخت قدم التجارة والاقتصاد النقدى منذ عصر أشيكاجا (1336 – 1573)، وحتى خلال الفترة التى عانت فيها البلاد التفكك والصراع على السلطة فى النصف الثانى من القرن السادس عشر، كانت التجارة موضع اهتمام الدايميو المتنافسين. وبحلول عصر طوكوجاوا، وما امتاز به من نشر لواء السلم على البلاد، خلق المناخ الملائم لنمو التجارة وازدهارها، رغم اقتصارها على الأسواق الداخلية، ولعل أبرز سمات ذلك المناخ زيادة المساحة المنزرعة زيادة ملحوظة فيما بين عامى 1600 – 1730، وزيادة تعداد السكان من حوالى 18 مليوناً – فى الربع الأخير من القرن السادس عشر– إلى حوالى 26 مليوناً مع

---

[18] فيلسوف، يعد مؤسساً لمدرسة فكرية عرفت بإسم Shingaku (تعاليم القلب)، كان ابناً لأحد الفلاحين الفقراء، نزح إلى كيوتو وعمل لدى أحد التجار عندما كان فى الثالثة والعشرين من عمره، وقرأ كل ما وقع فى يده من كتب، ثم بدأ يكون أفكاره الفلسفية الخاصة، راجع:

Bellah, R. N.: Tokugawa Religion, The Values of Pre – industrial Japan, U. S. A. 1957, p. 149.

[19] Ibid, P. 158.

[20] MITSUI Takafusa: Some Observations on Merchants (Trans. By Crawcour in Transaction of Asiatic Society of Japan, vol. 8, p. 158).

مطلع القرن الثامن عشر، مما ساعد على نمو التجارة، واتساع المدن، وزيادة عددها، وخاصة المحصنة فيها.

فقد ظهرت نحو 130 مدينة، كان تعداد سكان نحو 30 أو 40 مدينة منها يربو على عشرة آلاف نسمة لكل واحدة منها. أما إيدو –عاصمة الشوجونية– فقد اتسعت اتساعاً كبيراً، فقدر عدد سكانها – فى مطلع القرن الثامن عشر– بما يتراوح بين 800 ألف والمليون نسمة، على حين كان تعداد سكان أوساكا يقدر بحوالى 400 ألف نسمة، وكيوتو بنحو 350 ألف نسمة. وكان لهذا الاتساع فى المدن والزيادة فى تعداد سكانها أبلغ الأثر على التجارة وطبقة التجار.

وساعد تطبيق نظام الاجتماع الدورى التناوبى Sankin-Kôtai وما ارتبط به من تردد الدايميو على ايدو، وإنتقالهم الدورى بين مقار حكمهم فى المقاطعات وحاضرة الباكفو، على رواج النشاط التجارى وازدهار المدن التى كانت تقع على طريق طوكايدو، فأنشئت الفنادق والمتاجر لتلبية حاجات الدايميو ورجالهم، كما ازدهرت صناعة النقل البحرى لمد أسواق المدن بالسلع، وفتحت بذلك آفاق أمام التجار لاستثمار رؤوس أموالهم.

وكان تجار الجملة والوسطاء أوسع من غيرهم ثراء، فقد احتفظ الدايميو – الذين تقع مقاطعاتهم فى شرق البلاد– بصوامع للأرز والغلال فى ايدو، بينما احتفظ الدايميو الذين تقع مقاطعاتهم فى غرب البلاد بصوامع مماثلة فى أوساكا. واستخدم الدايميو وكلاء من التجار Kuramoto للإشراف على إدارة صوامعهم، ولجأوا إلى وسطاء تجارة الأرز Fudasashi لتصريف المخزون من المحصول، وتمتع ذلك الفريق من التجار بجانب من امتيازات الساموراى، وحصلوا من الدايميو على مخصصات عينية نظير خدماتهم[21].

وقد فقدت بعض البيوت التجارية ثرواتها نتيجة تعرضها لنقمة السلطات الحاكمة، ولكن الكثير من البيوتات التجارية ازدهر واستمر يزاول نشاطه طوال عصر طوكوجاوا، وتحول بعضها إلى مؤسسات مالية وتجارية كبرى فى عصر مايجى. ومن بين هؤلاء: بيت ميتسوى Mitsui الذى بدأ نشاطه بالربا وتجارة المنسوجات، ثم نمت ثروته من خلال الاشتغال

[21] للمزيد من التفاصيل: إنظر:

TAKEKOSHI: op. cit., vol III, PP. 61 – 85, 86 – 101.

بالوساطة التجارية، وبيت كونويكى Kônoike الذى بدأ نشاطه بصناعة استخراج الساكى، ثم تحول إلى صناعة السفن، وأصبح يتولى أعمال الوكالة التجارية للعديد من المقاطعات، وأخيراً بيت سوميطومو Sumitomo الذى كون ثروته من الإشتغال بصناعة تعدين النحاس.

وإنتظم تجار الجملة فى عشر طوائف احتكارية كبيرة Tonya كانت لها لوائحها الخاصة وامتيازاتها، ودفعت تلك الطوائف للباكفو ضرائب ذات قدر معلوم بإسم Unjo (مال الامتنان)، كما كان عليها أن تدفع للسلطة نوعاً من القروض الإجبارية التى قلما كانت تسترد عرفت باسم Myoga-Kin أو Goyokin. وقد ألغيت تلك الطوائف فى عام 1841 بقرار من الباكفو، ثم عادت إلى الوجود مرة أخرى عام 1851، وظلت قائمة حتى عصر مايجى[22].

وكان إغراء المال أقوى من القيود الاجتماعية التى فرضها النظام الاقطاعى، فحفلت المصادر المعاصرة بالأمثلة التى تشير إلى أن بعض التجار الأثرياء كانوا يلتحقون بطبقة الساموراى بطريق التبنى، كما تشير المصادر إلى الكثير من الحالات التى صاهر فيها الساموراى التجار الأثرياء، وكان لهذا التغيير الاجتماعى أثره الكبير على مسيرة الأحداث السياسية فى أواخر عصر طوكوجاوا على نحو ما سنرى. غير أن الحظر الذى فرضته الباكفو على التجارة الخارجية حد من إمكانات نمو طبقة التجار Chonin ومن فرص تراكم رأس المال، نتيجة ملاحقة التجار بالمصادرة. ورغم ذلك لم يحاول التجار تقويض دعائم النظام الإقطاعى لارتباطهم به إقتصادياً، ولكن عندما لاح فى الأفق فجر عهد جديد يبشر بقدر من الحرية الإقتصادية، سارع التجار – على نحو ما سنرى– إلى المساهمة فى الحركة السياسية التى أطاحت بالنظام الإقطاعى دون أن يحملوا لواء قيادة تلك الحركة.

ورغم احتلال التجار المرتبة الدنيا من الهرم الإقطاعى، فقد كانوا –على أية حال– يعدون ضمن من عرفوا باسم (الأخيار Ryômin) وهم الطبقات المعترف بها فى المجتمع الإقطاعى ممن لهم اعتبارهم عند السلطة، بينما كان من عرفوا باسم (الأدنياء Semmin) لا يحظون باعتراف السلطة ولا ينالوا منها سوى الاحتقار والازدراء والامتهان، فهى تعتبرهم

[22] Ibid, vol III, PP. 1 – 5.

أدنى من البشر منزلة، ولا تدرجهم ضمن طبقات المجتمع. فكان الأدنياء بذلك مجموعة من المنبوذين بلغت عدتهم – عند نهاية عصر طوكوجاوا – نحو 380 ألف نسمة.

وانقسم الأدنياء بدورهم إلى فئتين: اللابشر Hinin والمنبوذين Eta. وقبل عصر طوكوجاوا، لم يكن ثمة تمييز بين الفئتين، ولكن منذ ذلك العصر اعتبر الإيتا أناساً منبوذين بحكم المولد، بينما كان الهينين (اللابشر) منبوذين بحكم المهن التى يحترفونها والوضع الاجتماعى الذى نشأوا فيه، وكان تخلصهم من هذا الوضع من الصعوبة بمكان.

ولا تعطينا المصادر معلومات وافية حول أصل طبقة الإيتا، ولكن من المعتقد أن بعضهم كانوا يشتغلون بمهن معينة كذبح الماشية والجزارة ودباغة الجلود، على حين كان معظمهم ممن ولدوا لآباء من العبيد، أو انحدروا من صلب آباء من ذوى العاهات. كذلك كانت الإصابة بأمراض خطيرة تهدد بانحدار من ينتمون إلى طبقة العامة إلى مرتبة الايتا.

ولم يكن أمام أبناء تلك الفئة مجال لكسب الرزق – فى عصر طوكوجاوا– سوى الاشتغال بالجزارة ودباغة الجلود والمصنوعات الجلدية وصناعة السلال والاخفاف المصنوعة من القش وصناعة الحصير Tatami، وعاش أغلبهم فى المدن، بينما وجد القليل منهم بالريف.

أما الهينين (اللابشر)، فكانوا يشملون كل المشتغلين بالغناء فى الأسواق، والشحاذين، وعمال الصرف الصحى (الكسح)، والمومسات، وما شابه ذلك. وكثيراً ما كانت السلطة تعاقب العامة الذين يرتكبون بعض الجرائم بالانحدار إلى هذه الطبقة، فقد أصدر الشوجون يوشيمونى قراراً قضى بمعاقبة كل من يحاول الانتحار مرتين بالانحدار إلى طبقة الهينين، كما كانت الباكفو تسند إلى أبناء تلك الطبقة مهمة خدمة السجناء، والعمل كجلادين ولحادين للمجرمين.

وحرصت العادة على استبعاد المنبوذين من التعداد الرسمى، وإسقاط أماكن سكانهم من الخرائط، وكذلك استبعاد الطرق التى تمر بمناطق إقامتهم عند تقدير المسافات. وكان عليهم الإقامة فى أماكن خاصة معزولة، وحظر عليهم الاختلاط بالطبقات الاجتماعية الأخرى من

(الأخيار Ryômin)، وخصص لهم زى معين، واعتبرت نفس المنبوذ معادلة لسبع نفس (من الأخيار) عند القصاص[23].

ولكن النظام الإقطاعى الذى أقامته أسرة طوكوجاوا فى اليابان، والذى عمر نحو قرنان من الزمان، بدأ يعانى من الأزمات الاقتصادية اعتباراً من مطلع القرن الثامن عشر، تلك الأزمات التى أخذت تنخر فى عظام النظام حتى أودت به فى نهاية الأمر.

وترجع أسباب تلك الأزمات إلى حقيقة أن اقتصاديات النظام الإقطاعى كانت ترتكز على قاعدة زراعية، عجزت عن تلبية الحاجات المتزايدة للطبقة الحاكمة التى كانت أعدادها ومستوى معيشتها لا يتسمان بالثبات، كما عجزت عن مواكبة متطلبات الطبقات المحكومة أو –على الأقل– ضمان المستوى المعقول من المعيشة بالنسبة لها.

فمع اتساع المدن القديمة، وتأسيس المدن الجديدة المحصنة، واتخاذ الساموراى من المدن أماكن لسكناهم، ازدادت الحاجات الأساسية للطبقة الحاكمة، وأصبح ما كان يعد كمالياً فى بداية القرن السابع عشر أساسياً عند نهايته، مما أدى إلى التوسع فى إنتاج محاصيل زراعية وسلع كانت تعد من ضروب الكماليات. وترتب على ذلك زيادة حجم التجارة – وخاصة تجارة الجملة– والنقل البحرى بين المقاطعات وبعضها البعض. كما تنوعت أوجه الإنفاق التى كان على الدايميو تغطيتها، ولما كانت دخولهم من ريع الأرز – المحصول الرئيسى– غير كافية لتحقيق هذا الغرض، شجعوا الفلاحين على زراعة المحاصيل النقدية، والحرفيين على إنتاج المصنوعات التى يمكن تصريفها فى أسواق المقاطعات الأخرى.

ونتيجة وفرة السلع وتنوعها، ارتفع مستوى معيشة الساموراى والأثرياء من العامة وازدادت حاجاتهم، مما أدى إلى فقدان التوازن بين الدخل والإنفاق عند هذا القطاع من الشعب اليابانى، على حين كانت القاعدة العريضة من الفلاحين تعانى من الفقر والعوز بسبب ملاحقة الحكام لها بالمطالب المالية والضرائب المستحدثة لتغطية العجز فى نفقات معيشتهم، وخاصة أن نظام الاجتماع الدورى التناوبى Sankin-Kôtai كان يكلف الدايميو ما

[23] De Vos, G., & WAGATSUMA Hiroshi: Japan's Invisible Race, California Univ. Press 1972, pp. 3 – 6, 19 – 29.

يتراوح بين 20 – 50% من دخلهم السنوى، بالإضافة إلى نفقات المشروعات التى كانت الباكفو تكلفهم بإنجازها.

وإلى جانب ذلك، كانت المقاطعات تواجه أزمة مالية خانقة نتيجة الكوارث الطبيعية: كالفيضان أو الجفاف، وما يترتب عليهما من المجاعات أو الحرائق، وما ينجم عنهما من تدهور الدخل السنوى للدايميو. ولم يكن أمامهم مفر من تغطية هذا العجز سوى الاستدانة من البيوت التجارية التى تخصصت فى تقديم القروض للدايميو والساموراى. وعلى سبيل المثال، تشير سجلات بيت كونويكى Kônoike (عام 1706) إلى أن الديون المقدمة للدايميو بلغت 278 ألف ريو Ryô[24]، وبحلول عام 1765 بلغت تلك الديون 416 ألف ريو، ثم عشرة ملايين ريو عند سقوط الشوجونية. وفى مقابل هذه القروض – التى غالباً ما كان الدايميو يعجزون عن سدادها– حصل التجار على امتيازات اقتصادية واجتماعية خلقت لهم وزناً اجتماعياً لم يكن لهم من قبل، بقدر ما أضعفت الطبقة الحاكمة.

وثمة سبيل آخر، لجأ إليه الحكام لتغطية العجز فى ميزانياتهم عن طريق زيادة الضرائب المقررة على الأطيان الزراعية، وقد أشرنا – فيما سبق– إلى تلك الضرائب الإضافية التى أثقلت كواهل الفلاحين، كذلك حاول بعض الدايميو زيادة دخولهم عن طريق التوسع الأفقى فى الزراعة واستصلاح الأراضى البور، وتحسين وسائل الرى، واستحداث طرق جديدة للزراعة، ورغم ذلك عجز ريع الأرض عن تغطية نفقات الباكفو والمقاطعات، كما احتكر الدايميو الاتجار ببعض المحاصيل والسلع، أو باعوا حقوق الاحتكار لكبار التجار سعياً وراء زيادة الدخل.

ولم تكف تلك الإجراءات لحل المعضلة المالية التى عانى منها النظام، فامتدت يد السلطة إلى مخصصات الساموراى تعمل على إنقاصها، فى الوقت الذى كانت فيه حاجة الساموراى إلى المال فى تزايد مستمر نتيجة إقامتهم بالمدن واستهلاكهم للسلع الكمالية، بل توقف بعض الدايميو عن دفع مخصصات أفصالهم من الساموراى، واستولوا على بعض

[24] الريو عملة ذهبية تعادل الين الذهبى الذى سك فى أوائل عصر مايجى، إنظر:
Smith: op. cit., P. 220.

ممتلكاتهم، مما جعل السخط يختمر فى صدور الساموراى ضد سادتهم[25]، ودفعهم ذلك إلى الوقوع فى ربقة الدين، والتعلق بأذيال طبقة التجار، وخطب ودهم عن طريق الأصهار إليهم. وأفقدهم ذلك –عملياً– تلك المكانة الاجتماعية السامية التى كانت لهم من قبل، بقدر ما ساعد على ارتفاع قدر التجار وقلل من أهمية الفوارق الاجتماعية بينهم وبين الطبقة الحاكمة. وارتبط ذلك بتدهور المستوى الخلقى للساموراى، فلم يعد بينهم إلا القليل ممن يتحلون بفضائل وقيم المحاربين Bushidô التى عرفوا بها من قبل.

وحدث تطور مماثل فى الريف، فقد ترتب على إدخال المحاصيل النقدية التى ترتبط بالسوق التجارية إسقاط حواجز العزلة التى فرضتها الباكفو على القرى ومنعتها من الاتصال ببعضها البعض أو بالمدن، فدخلت القرية فى علاقات تبادلية مع المدن والتجار. كما أن ما يحتاجه إنتاج تلك المحاصيل إلى أموال تتفق على إعداد الأرض للزراعة وشراء الأسمدة والبذور، دفع الفلاح إلى الاقتراض من الفلاحين الأثرياء مقابل رهن حيازته. وبمرور الزمن، ونتيجة تصاعد الضرائب، والكوارث الطبيعية، عجز الفلاح عن سداد ديونه، وإنتقلت الأرض إلى الفلاحين الأثرياء Gônô، وتحول الفلاح الذى يعجز عن سداد ديونه إلى مستأجر للأرض أو مزارع أجير. وازدادت الهوة اتساعا بين الفلاحين الفقراء وزملائهم الأغنياء فى القرية الواحدة لأن الفلاح الغنى كان أقدر على زيادة إنتاجية أرضه، فضلاً عن توسيع مساحة حيازته الزراعية.

ولم يكتف الفلاحون الأغنياء بذلك، بل طرقوا ميادين جديدة لاستثمار أموالهم فى الأعمال التجارية والصناعية بالريف. فبالإضافة إلى قيامهم بالتجارة فى السلع الضرورية (كالساكى، والملح، وصلصة الصويا، والزيت)، إشتغلوا بصناعة الغزل والنسيج، وصناعة الفخار، وغيرها من الصناعات الحرفية. وبذلك حقق الفلاحون الأغنياء ثروات لا بأس بها، هيأت لهم الفرصة لتغيير أوضاعهم الاجتماعية، فحصلوا من الحكام على حق حمل الألقاب والسيوف وارتداء زى الساموراى، بل حصل بعضهم على مخصصات سنوية كالساموراى تماماً، هذا فى الوقت الذى كان السواد الأعظم من الفلاحين لا يجدون ما يقتاتون به،

[25] Keene, Donald: The Japanese Discovery of Europe 1720 – 1830, Stanford Univ. Press 1969, PP. 168 – 69.

ويتخلصون من أولادهم وبناتهم بالبيع، ومن أطفالهم بالإجهاض والوأد، وتحصد المجاعات أرواحهم[26].

ولم يقف الفلاحون الفقراء موقفاً سلبياً من المظالم التى تعرضوا لها، فتنوعت مظاهر احتجاجهم عليها: من تقديم التظلمات للدايميو، إلى الهرب من الأرض والالتجاء إلى مقاطعات أخرى أو الاشتغال بقطع الطرق، إلى الثورة والعنف وتدمير بيوت ومخازن الفلاحين الأثرياء والمرابين والتجار. وجاءت الضرائب المجحفة فى مقدمة الأسباب التى دفعت الفلاحين إلى الثورة، أضف إلى ذلك الاحتجاج على سوء الإدارة ومظالم عمالها، واستغلال المرابين والفلاحين الأثرياء، والمطالبة بالغوث عند التعرض للكوارث الطبيعية والمجاعات. وازدادت ثورات الفلاحين انتشاراً فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، والنصف الأول من القرن التاسع عشر.

ونجحت ثورات الفلاحين – أحياناً – فى تخفيف الأعباء وتحسين الأوضاع التى دفعتهم إلى الثورة، ولكن السلطة كانت تبطش بهم –غالباً– بعد عناء كبير، وتلقى القبض على زعمائهم وتقوم بإعدامهم أو صلبهم أحياء[27].

وعبثاً حاولت الباكفو أن تجمع شتات السلطة التى أضعفتها تلك التحديات التى حفل بها القرن الثامن عشر، وعبثاً حاولت أن تصلح ما تهدم من أسوار القيود الاجتماعية الحادة التى تفصل الطبقات عن بعضها البعض على النحو الذى بيناه، فقد كانت رياح التغيير أقوى من أن تصد، وكانت قادرة على أن تعصف بالبنيان الإقطاعى كله الذى خارت قواه أمام التحديات الداخلية والخارجية على حد سواء.

[26] Borton, Hugh: Peasant Uprising in Japan of the Tokugawa Period, Transactions of the Asiatic Society of Japan, Series 2, vol. 16, p. 10.

[27] للمزيد من التفاصيل حول هذه الحركة السياسية، راجع:
Borton, Hugh: Peasant Uprising in Japan of the Tokugawa Period, New York 1968.

2 ـ الضغط الغربى

مر بنا الحديث عن قيام الباكفو بإغلاق أبواب اليابان فى وجه التجار الأجانب وعزل البلاد عن العالم الخارجى، فيما عدا نافذة خلفية ظلت مفتوحة، تتبادل اليابان عبرها السلع التجارية مع الهولنديين والصينيين على جزيرة ديشيما أمام شواطئ نجاساكى. وكانت الشوجونية ترمى من وراء ذلك إلى إبعاد خطر التوسع الغربى فى البحار الشرقية الذى بلغ ذروته مع مطلع القرن السابع عشر عندما ثبت الإنجليز أقدامهم فى الهند، وبدأوا –بعد ذلك– يتطلعون إلى الصين التى بدأوا يطرقون أبوابها مع بداية القرن التاسع عشر. وفى نفس الوقت، كان للقوى الغربية الأسبق فى ميدان الاستعمار (أسبانيا، وهولندا، والبرتغال) وجود فى محطات تجارية بالفلبين وعلى سواحل الصين.

وإذا كانت اليابان – فى عصر طوكوجاوا– قد أدارت ظهرها للعالم الخارجى، فليس معنى ذلك أن القوى الغربية قد تركتها وشأنها، فكانت روسيا فى طليعة الدول الغربية التى رنت ببصرها إلى اليابان. ففى عام 1771، فر مغامر روسى من منفاه فى كمتشكا، واستولى على سفينة بمعاونة بعض زملائه فى المنفى، أبحر بها إلى آوا Awa بجزية شيكوكو منتحلاً صفة تاجر هولندى، وأبلغ السلطات اليابانية أن روسيا تعد العدة لغزو ايزو Ezo (هوكايدو) فى العام التالى، مما أثار مخاوف اليابانيين. وفى عام 1778 وصلت سفينة روسية إلى جزيرة كوناجيرى Kunajiri أمام ايزو، وطلبت من الدايميو الذى تتبعه الجزيرة الدخول مع روسيا فى علاقات تجارية، ولكن الطلب قوبل بالرفض، وكررت روسيا هذا الطلب عام 1792 عندما أعادت سفينة روسية بعض الملاحين التائهين إلى ميناء نيمورو Nemuro بايزو، ولكن السلطات اليابانية المحلية إعتذرت عن عدم تلبية الطلب، ونصحت قبطان السفينة بالتوجه إلى نجاساكى وتقديم طلبه إلى سلطات الباكفو هناك، ولكن القبطان الروسى آثر العودة بسفينته من حيث أتى. وفى عام 1804، وصل إلى نجاساكى ريزانوف مدير الشركة الروسية – الأمريكية، وطلب من سلطات الباكفو إقامة علاقات تجارية مع شركته، ولكنه عاد بخفى حنين.

غير أن جهود الروس لم تقف عند هذا الحد، فأخذوا يوسعون نشاطهم فى الجزر الشمالية وخاصة سخالين وجزر الكوريل، وأصبح واضحاً أن الخطوة التالية للروس قد تستهدف ايزو

(هوكايدو)، مما جعل الباكفو تولى الدفاع عن الأقاليم الشمالية إهتماماً خاصاً، فأوفدت (عام 1808) بعثة استكشافية إلى شرق سيبيريا عادت بالمعلومات الأولى عن تلك الأصقاع، فقد تأكد لليابانيين أن سخالين جزيرة وليست امتداداً لأرض سيبيريا. لكن جهود الباكفو لم تتجاوز هذا الحد، لأن روسيا انصرفت عن ممارسة نشاطها التوسعى فى الشرق الأقصى بسبب انشغالها بالحروب النابليونية فى أوروبا، وما ترتب عليها من تطورات سياسية وغير سياسية، ولم تعد إلى ممارسة ضغوطها على اليابان إلا بعد عام 1847 عندما عين نيقولا مورافييف Muraviev حاكماً عاماً لشرق سيبيريا[28].

وبالإضافة إلى روسيا، أخذت إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية تبديان اهتماماً بفتح موانى اليابان للتجارة الدولية. ففى عام 1818، أرسل الإنجليز سفينة إلى أوراجا Uraga بالقرب من ايدو، وطالبوا بإقامة علاقات تجارية مع اليابان، ولكنهم عادوا دون أن ينالوا بغيتهم. كما كثر تردد سفن صيد الحيتان التى تحمل أعلاماً بريطانية وأمريكية إلى الموانى اليابانية للتزود بالماء والطعام، ولكنها كانت ترد على أعقابها. وفى عام 1825، أصدرت الباكفو أمراً إلى جميع الدايميو بمنع السفن الأجنبية من الإقتراب من الشواطئ اليابانية، وبعدها وصلت إلى اليابان أنباء هزيمة الصين فى حرب الأفيون، فأخذت الباكفو تعزز قواتها العسكرية – تحسباً للمستقبل– عن طريق صناعة المدافع وتدريب الرجال على استخدامها. ولكن الشوجونية أدركت أن ضغط القوى الأجنبية أقوى من أن يقاوم، فخففت من غلواء الأمر الذى أصدرته عام 1825، وعادت فسمحت (عام 1842) بتزويد السفن الأجنبية – التى تفد إلى مرافئ اليابان إضطراراً – بالطعام والماء والوقود، دون الدخول مع تلك السفن فى علاقات تجارية. ورفضت الباكفو الاستجابة لنصيحة وليم الثانى ملك هولندا التى ضمنها رسالة حملها مبعوث خاص إلى الشوجون عام 1844، شرح فيها الظروف الدولية، واقترح على الباكفو أن تبادر بفتح أبواب اليابان للتجارة الخارجية.

غير أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت أقدر من غيرها من الدول على فتح أبواب اليابان أمام العالم الخارجى، فقد كانت لها سفن لصيد الحيتان تجوب شمال المحيط الهادى تحتاج

[28] Aston, W. G: Russian Descents into Saghalin and Itroup, Transactions of Asiatic Society of Japan, vol, 1, part 1, pp. 78 – 86.

إلى مرافئ قريبة تأوى إليها وتتزود منها بالمؤن والوقود، وكثيراً ما كانت العواصف تقذف بسفن الصيد الأمريكية إلى الشواطئ اليابانية فيترك البحارة لمصيرهم المحتوم دون أن تمد لهم يد الإنقاذ، فإذا وطأوا أرض البلاد عوملوا معاملة المعتدين. وكان لابد من إبرام معاهدة أمريكية – يابانية تؤمن الملاحة الأمريكية، وتضمن تقديم التسهيلات للسفن الأمريكية، وخاصة أن اليابان كانت محطاً هاماً فى الطريق إلى الصين التى كانت للولايات المتحدة علاقات تجارية معها.

وفى عام 1837، وصلت إلى اليابان سفينة تجارية أمريكية بقصد إقامة علاقات تجارية معها، ولكنها أرغمت على الابتعاد عن الشواطئ اليابانية بالقوة. واقترح قبطان تلك السفينة على الحكومة الأمريكية أن ترسل قوة بحرية لإرغام اليابان على فتح موانيها أمام التجارة الدولية. غير أن الحكومة الأمريكية لم تستجب لذلك الاقتراح إلا فى عام 1846، فأرسلت سفينتان حربيتان إلى اليابان بقيادة الكومودور جيمس بيدل James Biddle، ولكنه فشل فى تحقيق مسعاه بالطرق السلمية. ولم يعد هناك مفر من استخدام القوة، ففى 8 يوليو 1853 إقتحمت عمارة بحرية مكونة من أربع سفن حربية بقيادة الكومودور ماثيو بيرى Mathew Perry خليج ايدو، متجاهلة تحذيرات قوارب الحراسة اليابانية، ورفض بيرى الانسحاب قبل أن يحصل على رد الشوجون على رسالة الرئيس الأمريكى فيلمور Fillmore الذى طلب فيها ضمان المعاملة الإنسانية الكريمة للبحارة الذين تتحطم سفنهم أمام الشواطئ اليابانية، والسماح للسفن الأمريكية بدخول الموانى اليابانية للتزود بالطعام والوقود، وقيام علاقات تجارية –إن أمكن– بين الولايات المتحدة واليابان، وأمهل بيرى السلطات اليابانية ثلاثة أيام لتلقى الرد على رسالة الرئيس الأمريكى. ولما كان رفض إجابة المطالب الأمريكية يعنى تعرض عاصمة الباكفو للقصف، لم يكن ثمة مفر أمام الباكفو من التسليم بالمطالب الأمريكية، فسمحت للعمارة الأمريكية بإلقاء مراسيها فى ميناء أوراجا. عندئذ اكتفى بيرى بتسليم رسالة الرئيس للشوجون وأبلغه أنه سيحضر فى العام التالى ليتلقى رداً رسمياً عليها.

ووضع قدوم بيرى الباكفو أمام ظروف حرجة للغاية، فقد قطعت اليابان علاقاتها بالعالم الخارجى لما يزيد عن قرنين من الزمان، فإذا بها تكتشف أنها لا تستطيع الاستمرار فى سياسة العزلة، وتوقن بعجزها عن مواجهة القوى الغربية عسكرياً. غير أن الطبقة الحاكمة

إنقسمت على نفسها فى كيفية الخروج من المأزق الذى وضع فيه بيرى الشوجونية، فعلى حين رأى المتعصبون منهم ضرورة "صد البرابرة"، رأى العالمون بحقيقة الأمور أن ذلك ضرب من ضروب الحماقة قد يعرض البلاد لخطر الغزو الأجنبى. وإزاء عجز الباكفو عن التوصل إلى قرار بهذا الصدد، رأت – لأول مرة منذ قرنين ونصف القرن – أن تلجأ إلى الإمبراطور طلباً للرأى، كما استشارت الدايميو بجميع فئاتهم، مما أدى إلى إتاحة فرصة ذهبية للعناصر المعارضة للباكفو، والعناصر ذات الطموح السياسى، لاحتلال مكان بارز على الساحة السياسية. فاتحد المطالبون بعودة زمام السلطة إلى البلاط الإمبراطورى الذين رفعوا شعار "توقير الإمبراطور Sonnô"، مع المطالبين بإبعاد الأجانب الذين رفعوا شعار "طرد الأجانب Jôi" للانقضاض على الباكفو والعمل على تصفيتها[29].

وتلقت الباكفو نحو سبعمائة رد على رسائلها التى بعثت بها طلباً للمشورة، كانت غالبيتها تفتقر إلى الحكمة. فعلى حين رأى القليل ممن طلبت مشورتهم التسليم بالمطالب الأمريكية، ذهبت الغالبية العظمى منهم إلى ضرورة التمسك بسياسة العزلة مع تجنب التورط فى الحرب مع القوى الأجنبية بأى ثمن، وهو أمر كان تحقيقه صعباً، ورأت حفنة قليلة منهم أن الحرب هى خير وسيلة لمواجهة التدخل الأجنبى فى شئون البلاد.

وأخيراً، استقر رأى الكثيرين على إرجاء الرد على مطالب الأمريكيين إلى أطول فترة زمنية ممكنة، وهو أمر كان من الصعوبة بمكان، لأن بيرى بادر بالقدوم إلى خليج ايدو فى أوائل عام 1854، ولكنه كان يقود – هذه المرة– عمارة بحرية مكونة من ثمان سفن حربية، وارتعدت فرائص حكام ايدو أمام مظاهرة القوة تلك، فوافقوا على فتح مينائين أمام السفن الأمريكية هما: هاكوداتى Hakodate فى هوكايدو، وشيمودا Shimoda على طرف شبه جزيرة ايزو Izu، كما وافقوا على مراعاة معاملة البحارة الأمريكيين الذين تتحطم سفنهم أمام الشواطئ اليابانية معاملة كريمة، والسماح لقنصل أمريكى بالإقامة فى شيمودا. وتضمنت الاتفاقية التى وقعت بهذا الشأن (31 مارس 1854) نصاً على معاملة الولايات المتحدة

[29] Walworth, Arthur: Black Ships Off Japan, The Story of Commodore Perry's Expedition, New York 1946.

الأمريكية معاملة الدولة الأولى بالرعاية، رغم أن الاتفاقية لم تنص على قيام علاقات تجارية بين البلدين.

وما لبثت إنجلترا وفرنسا وروسيا وهولندا أن وقعت مع اليابان اتفاقيات مماثلة حطمت نهائياً أسوار العزلة التى فرضتها اليابان على نفسها لما يزيد عن قرنين من الزمان، وحددت بذلك بداية النهاية بالنسبة للباكفو، لأن استسلامها للتدخل الأجنبى أعطى معارضى النظام سلاحاً ماضياً لمهاجمته بحجة عدم قدرته على مواجهة الضغوط الأجنبية[30].

وفى أغسطس 1856، أرسلت الحكومة الأمريكية تاونسند هارس Townsend Harris إلى ميناء شيمودا للضغط على الباكفو من أجل توقيع معاهدة تجارية، وأدرك بعض رجال الباكفو أن بلادهم لا قبل لها بمقاومة الضغوط الغربية لأن دول الغرب قطعت شوطاً بعيداً فى مضمار التقدم فى مختلف النواحى، وأن اليابان لن تستطيع الاستمرار فى رفض إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية مع دول الغرب. كذلك رأى بعض الدايميو أن من الحكمة الانفتاح على العالم الخارجى، فيما عدا طوكوجاوا ناریاكى Tokugawa Nariaki (1800 – 1860) دايميو مقاطعة ميتو Mito – الذى كان واسع النفوذ– فقد أصر على معارضة هذا الرأى، وسعى للحصول على تأييد البلاط الإمبراطورى لموقفه. ولما كان الإمبراطور كومای Kômei (1831 – 1866) محاطاً بحاشية تتسم بالجهل وعدم القدرة على فهم أبعاد الموقف الدولى، فلم يكن من الصعب إقناعه بأن انفتاح البلاد على العالم الخارجى سيقودها إلى الدمار، ولذلك أعطى الإمبراطور تأييده لمعارضى سياسة الإنفتاح.

وفى نفس الوقت، كان هارس قد أنهى مفاوضاته مع رجال الباكفو حول المعاهدة التجارية. ورغم أن الشوجونية علمت أن الإمبراطور لن يصدق على المعاهدة تأييداً لموقف المعارضة، استمرت فى التفاوض دون تردد، فقد راع رجال الباكفو ما ذكره هارس من أن أساطيل الدول الأوروبية تستعد للإقلاع صوب اليابان بعد أن حققت انتصاراتها على الصين، وأن اليابان سوف تضطر إلى تقديم المزيد من التنازلات والامتيازات لتلك الدول، ما لم تسارع بتوقيع المعاهدة مع الولايات المتحدة، التى تصبح – عند توقيعها– نموذجاً للتعامل بين اليابان

[30] Black, J. R.: Young Japan, Yokohama and Yedo 1858 – 79, Oxford Univ, Press, London 1968, vol. I, pp. 13 – 39.

والدول الأوروبية، لذلك سارع ممثل الشوجون إلى التوقيع على المعاهدة مع هارس (29 يوليو 1858)، وبموجبها تقرر فتح ثلاث موانى جديدة أمام التجارة الأمريكية فوراً، على أن تضاف إليها اثنتان فيما بعد. وسمح للأجانب بالإقامة فى ايدو وأوساكا اعتباراً من عام 1862 بالنسبة للأولى، وعام 1863 بالنسبة للثانية. وأصبح المواطنون الأمريكيون – بموجب المعاهدة– خارج دائرة السلطة القضائية للبلاد، وضمنت لهم حرية العبادة. وبمجرد توقيع المعاهدة الأمريكية – اليابانية وقعت الباكفو معاهدات مماثلة مع إنجلترا وفرنسا وروسيا وهولندا[31].

وتجلى أثر الانفتاح على الغرب فى توجيه الأحداث السياسية التى عصفت بالباكفو، وفتحت الباب على مصراعيه أمام حركة التحديث التى شهدها عصر مايجى. كما تجلى أثره على الحياة الاقتصادية والثقافية، فأصبحت المدن التى فتحت للتجارة العالمية –وخاصة يوكوهاما – مراكز لنشر الثقافة الغربية.

ولم تفتح المعاهدات أبواب اليابان أمام الغرب فحسب، بل جعلت اليابانيين يتعرفون على المجتمعات الغربية. ففى عام 1860 أرسلت الباكفو وفداً رسمياً إلى الولايات المتحدة لتبادل وثائق التصديق على المعاهدة، كما أرسلت – فى العام التالى– وفداً إلى أوروبا، وقد شارك فى مهمة هذه الوفود بعض الرجال المستنيرين الذين تأثروا بمنجزات الحضارة الغربية تأثراً بالغاً، وآمنوا بضرورة الاستفادة منها، وكان من أبرز أولئك الرجال فوكوزاوا يوكيتشى Fukuzawa Yukichi الذى أصبح – فيما بعد – من كبار المفكرين فى عصر مايجى.

ورغم إيفاد تلك البعثات، وقيام الصلات الجديدة مع الغرب، ظل الاتجاه العام فى اليابان معادياً للأجانب، معارضاً لسياسة الانفتاح على الغرب. غير أن الباكفو أدركت أهمية تعلم بعض موظفيها اللغات الأجنبية، ففتحت عام 1857 "معهد البحث فى كتب البرابرة"، الذى اقتصرت الدراسة فيه على اللغة الهولندية، ثم أضيفت إليها (عام 1860) اللغات الأوروبية

[31] راجع نصوص المعاهدات وظروف إبرامها فى المرجع التالى:
Beasley, W. G (tran. & ed.): Select Documents on Japanese Foreign Policy 1853 – 1868, Oxford Univ. Press, London 1967.

الأخرى، ثم تحول المعهد (عام 1863) إلى كلية للدراسات الغربية، وبذلك ازداد عدد المتأثرين بالثقافة الغربية.

ولم تكتف الباكفو بهذا، بل أرسلت بعثة من ثمانية طلاب للدراسة فى هولندا (عام 1862)، وتبعتها فى ذلك بعض المقاطعات الكبرى: فأوفدت تشوشو Chôshu – فى العام التالى– بعثة من خمسة طلاب للدراسة فى إنجلترا، وأوفدت ساتسوما Satsuma ستة عشر طالباً إلى إنجلترا أيضاً (عام 1864). هذا بالإضافة إلى من قصدوا الولايات المتحدة الأمريكية أو أوروبا للدراسة على نفقتهم الخاصة. وأقبل بعض الشباب على دراسة اللغات الأجنبية على أيدى المبشرين الأجانب وبعض المعلمين الوطنيين الذين تخصصوا فى هذا المجال.

واتسع حجم التجارة مع الغرب – فى الستينات من القرن التاسع عشر– فحتى عام 1866 كانت الصادرات تفوق الواردات، ثم زاد حجم الواردات على الصادرات منذ ذلك الحين. وجاءت إنجلترا فى مقدمة البلاد المتعاملة مع اليابان، فاستحوزت على 80% من التجارة اليابانية فيما بين عامى 1859 – 1868 (تاريخ سقوط الباكفو)، وجاء الحرير الخام فى مقدمة صادرات اليابان، يليه الشاى والنحاس والمنتجات البحرية، أما الواردات فشملت القطن والمنسوجات القطنية والصوفية والحديد والسكر.

وأدت زيادة الطلب على الحرير الخام والشاى إلى التوسع فى إنتاجهما وإلى نقص المعروض منهما فى السوق المحلية، وارتفاع الأسعار – بالتالى– ارتفاعاً كبيراً، كما أدى استيراد القطن إلى حدوث تطور هام، فقد أقيمت مصانع صغيرة للغزل والنسيج، جمع العمال فيها تحت سقف واحد، بما يترتب على ذلك من نتائج على الصعيد الاجتماعى، وإن كانت المصانع محدودة الحجم والعدد، وبقيت الحرف اليدوية تتصدر الإنتاج الصناعى.

وكان من أشد آثار سياسة الانفتاح إزعاجاً للباكفو نزح الذهب من اليابان، إذ كان سعر الصرف للعملة الذهبية اليابانية بالنسبة للفضة يعادل 1: 5، بينما كان سعر الصرف فى السوق العالمية يعادل 1: 15، فحقق الأجانب أرباحاً طائلة من وراء استبدال الفضة بالذهب فى اليابان، ثم تصدير العملات الذهبية اليابانية إلى الصين، لتستبدل من جديد بالفضة. ولم

تنتبه الباكفو إلى ما يلحق بالاقتصاد اليابانى من دمار – نتيجة لذلك– إلا عام 1860، بعد أن كان الأجانب قد صدروا نحو نصف المليون ريو Ryô من الذهب إلى الخارج[32].

ولا ريب أن هذه التطورات التى نتجت عن سياسة الانفتاح على العالم الخارجى زادت من فعالية المعارضة السياسية للشوجونية، فاكتسب حركة "توقير الإمبراطور وطرد الأجانب Sonnô–Jôi" العديد من الأنصار من بين الساموراى. ووجهت الحركة اللوم إلى الشوجون لتوقيعه المعاهدة اليابانية – الأمريكية وما أعقبها من معاهدات مع الدول الأوروبية، دون الحصول على موافقة الإمبراطور. وزاد من حرج الموقف السياسى وفاة الشوجون ايسادا Iesada (1824 – 1858) التى أدت إلى احتدام الصراع بين آل طوكوجاوا وكبار أفصالهم حول اختيار من يخلفه.

وقد نشب الصراع حول اختيار الشوجون الجديد قبيل وفاة ايسادا، وحظى يوشينوبو Yoshinobu الملقب بكايكى Keiki (1873 – 1913) بتأييد ساحق من الحزب المعارض لسياسة الانفتاح، لما عرف عنه من الذكاء وقوة الشخصية، ولأن والده نارياكى Nariaki كان من أكثر الناس كراهية للغرب. على حين قاد اى ناسوأوكى Ii Nasouke كبير مستشارى الشوجون – الذى أدار المفاوضات مع الدول الأجنبية ووقع المعاهدات باسم الشوجون– الحزب المعارض لترشيح كايكى لمنصب الشوجون، لأن توليته قد تؤدى – فى رأيهم– إلى الاصطدام بالغرب، كما أنها تتيح للبلاط الإمبراطورى فرصة التدخل فى أعمال الباكفو، نظراً لما عرف عن كايكى ووالده من ميل إلى الإمبراطور، ورشحوا بدلاً منه ايموتشى Iemochi إبن عم الشوجون الذى كان يحكم مقاطعة كى Kii ولم يكن قد جاوز الثامنة من عمره. ونجحوا بالفعل فى تولية ايموتشى، ثم قام اى ناسو أوكى – الذى كان الحاكم الفعلى للبلاد– بحركة تطهير واسعة النطاق شملت المعارضين لسياسة الانفتاح على الغرب ومؤيدى ترشيح كايكى للشوجونية.

وعمقت تلك التطورات الخلافات والاحن بين الفريقين المتصارعين وخاصة عندما أعدم اى ناسوأوكى بعض الشخصيات ذات المكانة السياسية. وبلغ الصراع ذروته عندما اعترض

[32] Takekoshi: op. cit., PP. 318 – 36.

رفاق من شملتهم حركة التطهير من الساموراى بمقاطعة ميتو Mito طريق اى ناسوأوكى عند دخوله قلعة ايدو واغتالوه (مارس 1860). وأدى اختفاؤه من الساحة السياسية إلى زيادة التقارب بين كبار موظفى الباكفو والبلاط الإمبراطورى، وانتقل بذلك مركز الثقل السياسى إلى كيوتو العاصمة الإمبراطورية، ورحب الإمبراطور كومای بالتعاون مع الباكفو، وكرس هذا التحالف بتزويج شقيته الصغرى للشوجون فى مطلع عام 1862، وحظيت تلك السياسة بتأييد دايميو مقاطعات ساتسوما Satsuma واتشيزن Echizen وأيزو Aizu.

ولكن التحالف الجديد لم يضع حداً لتطرف الحركة المعادية لسياسة الانفتاح، فنظم الساموراى من أعضائها حملة اغتيالات شملت معاونى اى ناسو أوكى، كما شملت أولئك الذين دبروا التحالف الجديد بين البلاط الإمبراطورى والباكفو، وبعض الأجانب. وازداد الموقف حرجاً عندما حركت مقاطعة تشوشو Chôshû قواتها صوب كيوتو لفصم عرى التحالف الجديد. ولكن قوات الباكفو نجحت فى رد المتمردين على أعقابهم (خريف 1863)، وعاودت تشوشو الكرة من جديد فى العام التالى دون أن تحظى بالنجاح[33].

وأيقن المعارضون لسياسة الانفتاح على الغرب وللشوجونية أن لا سبيل لإنقاذ البلاد إلا إذا تمت الإطاحة بالباكفو، وأقيمت حكومة مركزية قوية تدخل الإصلاحات على الأداتين العسكرية والمدنية. وضربت تشوشو وساتسوما المثل فى هذا السبيل، فكونت كل منها جيشاً حديثاً من المشاة، درب وفق النظم الغربية، وجند الفلاحون فى القوات الجديدة، فكان لهذا التطور مغزاه فى توجيه مجرى الحوادث التاريخية فيما بعد. وأصبح واضحاً أن الصدام بين الباكفو ومعارضيها واقع لا محالة، وأنه قد يجر البلاد إلى حرب أهلية.

لذلك سعى البعض إلى إيجاد حل يجنب البلاد التورط فى الحرب الأهلية، واقتنع الشوجون كايكى Keiki – الذى خلف ايموتشى – بالفكرة، فقدم التماساً إلى الإمبراطور الجديد (مايجى Meiji) طلب فيه إعادة السلطة الإدارية الكاملة للإمبراطور (نوفمبر 1867) حلاً للأزمة التى تواجه البلاد، واقترح تأسيس مجلسين لمعاونة الإمبراطور فى هذا الصدد، يضم

[33] للمزيد من التفاصيل حول هذه الحركة السياسية، راجع:
Harootunian, H. D: Toward Restoration, The Growth of Political Consciousness in Tokugawa Japan, Univ. of California Press 1970.
Beasley: The Meiji Restoration, Stanford Univ. Press 1972.

أحدهما نبلاء البلاط، ويتكون الآخر من مجموعة منتقاة من الساموراى، على أن يصبح الشوجون – فى ظل النظام الجديد– بمثابة رئيس للوزراء[34].

وفى آخر يناير 1868، أصدر الإمبراطور مرسوماً قضى بتجريد آل طوكوجاوا من إقطاعاتهم، وإلغاء الشوجونية، وبذلك أصبح الوضع القانونى للشوجون كايكى هو وضع الدايميو الذى لا إقطاع له. ورغم ذلك خشى الحزب المعارض للباكفو من أن يستمر نفوذ آل طوكوجاوا، وأن تمتد سيطرتهم على الإدارة المركزية للبلاد فى ظل النظام الجديد، فبيتوا النية لتصفية تلك الأسرة بصورة نهائية عن طريق تدبير مؤامرة بايدو تجعل الشوجون يبدأ بحمل السلاح ضد المعارضة التى أصبح يقودها تحالف تشوشو وساتسوما.

وبالفعل نجح المعارضون فى دفع الشوجون كايكى إلى تحريك قواته ضد جيش تشوشو وساتسوما – الذى كان يعمل باسم الإمبراطور– فاعتبرت قوات طوكوجاوا قوات متمردة، ونجحت تشوشو وساتسوما فى سحقها بموقعة طوبا فوشيما Toba-Fushima بضواحى كيوتو. وفر الشوجون كايكى إلى ايدو حيث أصدر أوامره إلى جنوده بتسليم المدينة دون قتال (أبريل 1868). وهكذا طويت صفحة من تاريخ اليابان ملك خلالها آل طوكوجاوا زمام السلطة لما يزيد على قرنين ونصف القرن من الزمان.

* * *

وهكذا يتضح لنا أن رياح التغيير التى هبت على المجتمع الإقطاعى فى اليابان، وعصفت به فى نهاية الأمر، قد تحركت من على الأرض اليابانية ذاتها، حين أثارتها عوامل التفسخ الذى أخذ المجتمع الإقطاعى يعانى منها منذ القرن الثامن عشر. وجاء الضغط الغربى على السلطة الإقطاعية لإنهاء العزلة السياسية التى فرضتها على البلاد والانفتاح على العالم الخارجى، ليزيد من قوة اندفاع رياح التغيير التى أصبحت بمثابة عاصفة هوجاء، اقتلعت السلطة الإقطاعية من جذورها، وتركت التربة صالحة لقيام نظام جديد يختلف عن سابقه فى سماته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية.

[34] Jansen, M. B.: Sakamoto Ryûma and Meiji Restoration, Stanford Univ. Press 1971.

الفصل الأول ـ إرساء قواعد عصر جديد

بدأ عهد جديد فى تاريخ اليابان بتلك التطورات التى وقعت فى خريف 1868، وتغير إسم ايدو Edo – التى أصبحت عاصمة للإمبراطورية– إلى طوكيو Tokyo (وتعنى العاصمة الشرقية). وفى ربيع العام التالى، انتقل الإمبراطور من كيوتو إلى العاصمة الجديدة لتعلن بداية عصر مايجى Meiji (وتعنى الحكم المستنير). وقدر لذلك العصر أن يستمر حتى عام 1912. ولكن الانتقال من عصر إلى آخر يعنى الكثير، لأنه ليس مجرد تغيير فى شكل السلطة أو شخص من يمسك بمقودها، ولكنه تغيير لمجتمع بأسره، لحق بواقعه الاجتماعى والاقتصادى، كما لحق بأداة الحكم والقوى التى تمسك بزمام الأمور فى البلاد، كما تغيرت الأفكار والعادات والقيم.

ولم يكن تغيير الواقع الاقتصادى والاجتماعى وليد انتقال السلطة من الشوجون إلى الإمبراطور، فقد رأينا إرهاصات التغير الاقتصادى والاجتماعى منذ القرن الثامن عشر، ورأينا كيف كان هذا التغير معول هدم لصرح النظام الإقطاعى، ولابد أن يكون ذلك التغير قد ترك انعكاساته على القوى السياسية التى أطاحت بالشوجونية وردت على الإمبراطور سلطته، أو – بتعبير أدق– ترك انعكاساته على القوى السياسية التى تبنت قضية عودة السلطة إلى الإمبراطور لتجمع مقاليد السلطة فى أيديها.

وهنا قد يعن للقارئ سؤال منطقى: من هم صناع النظام الجديد، وما الهدف الذى سعوا إلى تحقيقه من وراء الوثوب إلى السلطة ؟

كان الإمبراطور متسوهيتو Mitsuhito – الذى تلقب بمايجى Meiji– عند وضع أسس النظام الجديد صبياً فى السادسة عشر من عمره، لا يملك من الخبرة السياسية والاستعداد الفكرى ما يؤهله لتغيير النظام القائم، فلم يكن سوى رمز للحركة الجديدة، وظل كذلك – إلى حد كبير– طوال حكمه. أما السلطة الحقيقية– فى بداية العهد– فكانت بيد مجموعة صغيرة من نبلاء البلاط، كان أبرزها ايواكورا طوموميى Iwakura Tomomi وسانجو سانيتومى Sanjô Sanetomi هذا بالإضافة إلى حفنة من العسكريين (الساموراى) الذين ينتمون إلى المقاطعات Han التى ساهمت فى صنع النظام الجديد. فمن ساتسوما: جاء سايجو

تاكامورى Saigô Takamori وأوكوبو توشيميتشى Okubo Toshimichi، ومن تشوشو: جاء كيدو كوان Kido Kôin وايتو هيروبومى Itô Hirobumi وياماجاتا أريتومو Yamagata Aritomo ومن هيزن Hizen جاء أوكوما شيجينوبو Ôkuma Shigenobu، ومن طوسا: جاء ايتاجاكى تايسوكى Itagaki Taisuke وجوتو شوجيرو Gotô Shôjirô ليكون هؤلاء جميعاً الصفوة الحاكمة التى وضعت أسس النظام الجديد.

وفى بداية الأمر كان خمسة من هؤلاء يسيطرون على مقاليد الأمور فى البلاد هم: ايواكورا، وسانجو، وأوكوبو، وكيدو، وسايجو. وكانوا جميعاً من غلاة الوطنيين الذين يعملون للمصلحة العامة بتفان بالغ وبعد نظر كبير، رغم ما ارتكبه بعضهم من أخطاء، وكانت قيادتهم جماعية، فلم يحدث أن انفرد أحدهم باتخاذ قرار.

وكان على القيادة الجديدة أن تواجه المشكلات الملحة، وعلى رأسها: إصلاح مالية البلاد، ومقاومة الزحف الغربى. وحل المشكلة الثانية يرتبط بحل الأولى، لأن مواجهة الأطماع الغربية تتطلب إيجاد قاعدة اقتصادية صلبة، وإقامة مثل تلك القاعدة يحتاج إلى إدخال تغييرات جذرية على الواقع الاقتصادى للبلاد، تنتشل اليابان من وهدة التخلف، وتجعلها قادرة على الوقوف أمام الدول الغربية وقفة الند للند.

ولم يكن ذلك يحتمل الإرجاء، لأن الخطر الغربى كان ماثلاً، فإنجلترا وفرنسا كانتا تتربصان باليابان الدوائر، وأيقن القادة الجدد أن قيام حرب أهلية قد يتيح الفرصة أمام الدولتين للتدخل العسكرى، ولذلك وعوا درس الصين جيداً، كما كانت ذكريات الصدام المسلح بالدول الغربية ماثلة أمام رجال العهد الجديد الذين جاءوا من تشوشو وساتسوما. فقد دمرت الأساطيل الغربية تحصينات شيمونوسيكى Shimonoseki ميناء مقاطعة تشوشو (مايو 1863) عندما حاولت المقاطعة منع مرور السفن التجارية الغربية من مضيق شيمونوسيكى الذى يفصل بين جزيرتى هونشو وشيكوكو. كما هاجمت السفن الحربية الإنجليزية ميناء كاجوشيما Kagoshima بمقاطعة ساتسوما (صيف 1863) انتقاماً لمقتل مواطن إنجليزى. أضف إلى ذلك ضعف مركز اليابان فى سلسلة المعاهدات غير المتكافئة التى أجبرت على إبرامها مع الدول الغربية، والتى سلبتها حقها فى تقرير الضرائب الجمركية، واستثنت الأجانب – فى

الموانى التى فتحت للتجارة الغربية– من الخضوع للقضاء اليابانى، وأعطت الدول الغربية حقوق الدول الأولى بالرعاية دون أن يكون لليابان نفس الحق.

وأدرك قادة العهد الجديد أن الدول الغربية استهانت ببلادهم لتخلفها حضارياً عن الغرب، وسلموا بما تعانيه بلادهم من تخلف فى مختلف الميادين – وخاصة الاقتصاد وأداة الحرب – فعملوا على اللحاق بالغرب فى هذين الميدانين، ومن ثم اتخذوا من شعار "إثراء الدولة وتقوية الجيش Fukoku Kyôhei" الذى رفعوه فى تلك المرحلة، دليلاً للعمل على النهوض بالبلاد[35].

ولتحقيق هذا الهدف، كان على النظام الجديد أن يثبت أقدامه فى البلاد، بالقضاء على مقاومة بقايا القوات المؤيدة للنظام القديم (الباكفو) وخاصة فى الشمال، ونجحت السلطة فى القضاء على آخر جيوب المقاومة فى صيف 1869. كذلك كان على النظام الجديد أن يوطد أقدامه فى الأقاليم، حيث كان الدايميو يمارسون سلطة شبه مستقلة، لأن سقوط الشوجونية لم يتبعه تصفية الدايميو، فلم تلغ سوى إقطاعات أسرة طوكوجاوا وإقطاعات من شقوا عصا الطاعة على النظام الجديد. وظل هناك نحو 270 مقاطعة، على رأس كل منها دايميو يحكمها دون الرجوع إلى الحكومة المركزية، وكان إخضاع الأقاليم للسلطة المركزية يتطلب إقامة نظام إدارى جديد، بما يتبع ذلك من تغيير للنظام الطبقى الذى ساد البلاد من قبل، حتى تضمن الحكومة نجاح سياستها الرامية إلى إقامة إدارة حديثة وجيش حديث، ووضع نظام ا قتصادى وسياسى حديث.

وكانت مالية البلاد فى حال يرثى لها، فالخزانة خاوية مثقلة بالديون، ولذلك كان على حكومة مايجى أن تعيد تنظيم الموادرد المالية للدولة، وأن تضع نظاماً جديداً للعملة، وتعمل على سداد ما على الخزانة من ديون. فإذا كان الهدف هو "إثراء البلاد وتقوية الجيش"، فإن ذلك يحتاج إلى تغيير النظام الاقتصادى رأساً على عقب: إذ يجب إقامة صناعة حديثة على النمط الغربى، وتحسين وسائل الإنتاج الزراعى، وتدعيم التجارة الخارجية. ولا يعنى ذلك الاكتفاء باستيراد منتجات التقنية الغربية كالسكك الحديدية والبرق، وإنشاء المصانع

[35] Iwasaki Uichi: The Working Forces in Japanese Politics, New York 1922, Chap. VI.

الحديثة فحسب، بل يجب تدريب أبناء البلاد وتعليمهم حتى يقوم الإنتاج الاقتصادى الجديد على سواعدهم.

وبعبارة أخرى، كان تحقيق الهدف الذى رمى إليه النظام الجديد يتطلب إقامة دولة حديثة على النمط الغربى. وهكذا وجد الرجال –الذين وصلوا إلى السلطة نتيجة ركوبهم موجة العداء للغرب– أنفسهم فى موقف يلزمهم بالتخلى عن آرائهم السابقة، وإقامة علاقات ثقافية وتجارية وثيقة مع دول الغرب التى تملك وحدها مفاتيح الخبرة التقنية والعلم الحديث[36].

وجاءت الإشارة إلى ضرورة انفتاح اليابان تماماً على العالم الخارجى – رغم المعارضة الداخلية– ضمناً فى المرسوم الإمبراطورى الذى صدر فى 14 مارس 1868، وعرف بإسم "ميثاق العهد ذو المبادئ الخمسة"، فنص على[37]:

1. إقامة مجالس إستشارية على نطاق واسع، وتقرير جميع أمور الدولة بمعرفة الرأى العام.
2. إتخاذ جميع الطبقات – العليا والدنيا– فى إدارة البلاد بفعالية تامة.
3. السماح لعامة الناس – كالموظفين المدنيين والعسكريين تماماً– بانتهاج السبل التى يختارونها حتى لا تؤدى اللامبالاة العامة إلى إفساد البلاد.
4. حظر ممارسة العادات السيئة القديمة، وإرساء القواعد على الأسس القانونية العادلة الخاصة بالسماء والأرض.
5. إلتماس المعرفة من شتى أرجاء العالم لتقوية دعائم الحكم الإمبراطورى.

وقد وضع مسودة المبادئ الخمسة رجلان من المتحمسين للحكم البرلمانى الدستورى ولكن كيدو كوان عدلها ليخفف من الإشارات التى وردت بها حول عامة الناس والحكم النيابى.

[36] Quigley, H. S.: Japanese Government and Politics, New York, 1932, pp. 90 – 95.
[37] Meiji Japan Through Contemporary Sources, VOI II, 1844 – 1882, Compiled by The Center of East Asian Cultural Studies, Tokyo 1970, p. 72.

الإصلاح الإدارى

أعقبت هزيمة قوات الشوجون فى طوبا – فوشيما تأسيس إدارة إقليمية تابعة للإمبراطور فى مطلع عام 1868، ثم استبدلت بتلك الإدارة (فى يونيو) إدارة مركزية جديدة حلت محل الباكفو، تضمنها ما أصبح يعرف بدستور 1868، وهو مرسوم إمبراطورى صدر تطبيقاً للمبادئ الخمسة. فأصبحت السلطة العليا فى البلاد بيد "مجلس الدولة Dajôkan" الذى انقسم بدوره إلى ثلاثة أقسام قسم تشريعى، وآخر تنفيذى، وثالث قضائى. وبذلك تحقق – نظرياً– مبدأ الفصل بين السلطات الذى يعكس التأثر (الشكلى) بالنظم السياسية الغربية، لأن التطبيق العملى لذلك المبدأ كان غائباً، فقد كانت الصفوة الحاكمة التى صنعت النظام الجديد تجمع بين كل هذه السلطات، وتصل ما انقطع بين الأقسام الثلاثة التى كانت عضويتها قاصرة على أمراء البيت الإمبراطورى، والنبلاء Kuge والدايميو، إلى جانب بعض صغار الساموراى.

وأدخلت تعديلات أخرى على النظام الإدارى فى صيف 1869، ثم استقر النظام فى صيف 1871 واستمر كذلك حتى أدخل النظام الوزارى عام 1885. فأصبح مجلس الدولة ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

1. مجلس مركزى برياسة المستشار Dajô Daijin، ويضم فى عضويته من عرفوا بالنواب Dainagon، ثم استبدل بهم – فيما بعد– وزراء من المجلسين الآخرين وعدد من المستشارين.
2. مجلس اليسار، وكانت وظيفته فى الأصل تشريعية، غير أنه كان بمثابة هيئة استشارية لصناعة القرار.
3. مجلس اليمين، ويضم الهيئة التنفيذية ممثلة فى الوزراء ونوابهم، وكانت الهيئة التنفيذية تتكون من وزارارت: الخارجية، المالية، والحربية، والأشغال العامة، وشئون البلاط، والتعليم، والشنتو (الدين)، والعدل، ثم أضيف إليها وزارة الداخلية عام 1873.

وتركزت السلطة الحقيقية فى أيدى الصفوة الحاكمة من أبناء ساتسوما وتشوشو، بينما كانت مشاركة الأمراء والنبلاء والدايميو فى السلطة مشاركة إسمية. وعلى حين احتل سانجو منصب المستشار Dajô Daijin، كان ايواكورا رئيساً للمجلس الأيمن، بينما ملك الوزراء زمام إدارة البلاد واختيروا من أبناء ساتسوما وتشوشو.

أما عن إدارة الأقاليم، فكانت من أبرز المشكلات التى واجهت السلطة الجديدة، ولم يكن من المتوقع أن يبادر الدايميو بالتنازل عن مقاطعاتهم للإمبراطور على نحو ما فعل الشوجون. ونجح رجال العهد الجديد من أبناء مقاطعات ساتسوما وتشوشو وطوسا وهيزن فى إقناع دايميو تلك المقاطعات بالمبادرة بتقديم التنازل عن مقاطعاتهم للإمبراطور (مارس 1869)، وكان من المتوقع –طبعاً– أن يثبت الإمبراطور أولئك الدايميو فى حكم مقاطعاتهم المتنازل عنها لا باعتبارها إقطاعاً، ولكن باعتبارها وحدات إدارية محلية تخضع للسلطة المركزية، وربما اتسعت مساحة الوحدات الإدارية الجديدة بضم أراضى جديدة إليها.

وعلى كل سارع الدايميو الآخرون بالتنازل عن مقاطعاتهم للإمبراطور حتى لا يتهموا بأنهم أقل ولاء للعرش من زملائهم الأربعة الذين سبقوهم إلى التنازل عن مقاطعاتهم. وقبلت الحكومة منهم هذا التنازل (يوليو 1869)، وعينت كل منهم حاكماً على إقليمه على أن يظل الحكم فى أسرته بصورة وراثية مقابل راتب يعادل عشر الدخل السنوى للإقليم. ومنح الساموراى السابقون Shizoku من أفصال الدايميو مرتبات سنوية تمثل جانباً من مخصصاتهم السابقة، وظل كل إقليم يعرف بإسم المقاطعة Han كما كانت الحال فى عصر طوكوجاوا حتى جاءت المرحلة الثانية من الإصلاح الإدارى التى تحولت فيها المقاطعات إلى محافظات Ken.

ولما كانت المقاطعات الصغرى تعانى الإفلاس، فقد طلب بعض حكامها من الحكومة أن تقوم بإلغائها، فتم ذلك مع نهاية عام 1869. وتحولت تلك المقاطعات إلى محافظات على رأس كل منها محافظ. أما المقاطعات الأخرى، فقد أخذ بعضها بسياسة الإصلاح، على حين عجز البعض الآخر عن مواكبة التطورات الجديدة، مما أدى إلى قيام حركات التمرد بين صفوف الفلاحين والساموراى. وكانت المقاطعات لا تخضع للسلطة القضائية المركزية، كما أن الدولة كانت فى حاجة ماسة إلى السيطرة على موارد المقاطعات، فرغم أن الإنتاج

الزراعى لليابان كان يقدر بنحو ثلاثين مليون كوك لم تضع الدولة يدها إلا على ثمانية ملايين كوك فقط. ولذلك كان لابد من الإسراع بالتخلص من نظام المقاطعات، إذا أرادت الحكومة أن تضع خطة قومية شاملة للإصلاح المالى والاقتصادى.

ولكن نجاح الإصلاح الإدارى، وإخضاع الأقاليم للسلطة المركزية لا يتحقق إلا بموافقة أقوى حكام المقاطعات من الدايميو، وهو شيمازو هيساماتسو Shimazu Hisamatsu دايميو ساتسوما، فحاول رجال الحكم الجديد إقناعه بالاشتراك فى الحكومة المركزية ولكنه رفض قبول هذا العرض، وسمح لسايجو بالإشتراك فى الحكومة بدلاً منه (صيف 1871)، وظن سايجو أن وجوده فى الحكومة سيؤدى إلى إقامة سلطة قوية تعتمد على سواعد الساموراى السابقين.

وبدخول سايجو الحكومة، صدر قرار إلغاء نظام المقاطعات (أغسطس 1871)، وأعدت الحكومة جيشاً من جنود ساتسوما وتشوشو وطوسا لمواجهة من قد تسول له نفسه مقاومة قرار الحكومة. ونص قرار الإلغاء على استبدال الوحدات الإدارية الجديدة (المحافظات) بالمقاطعات القديمة، وأن يحكم كل منها محافظ تعينه الحكومة المركزية ويتبعها مباشرة.

وانقسمت كل محافظة إلى مجموعة من "الأقاليم الكبرى" التى تنقسم بدورها إلى عدد من (الأقاليم الصغرى)، ويرأس كل وحدة من هذه الوحدات موظف تعينه الحكومة المركزية. وفى عام 1878 ألغى نظام الأقاليم، وأصبحت المحافظات تنقسم إلى وحدات إدارية هى المدن والقرى، فيدير كل مدينة أو قرية مجلس يمثل فيه سكانها ويرأسه موظف يمثل السلطة المركزية. وتفاوت عدد المحافظات بين الزيادة والنقص حتى استقر نهائياً فى عام 1888، فأصبح هناك ثلاث محافظات حضرية Fu ضمت المدن الثلاث (طوكيو، وأوساكا، وكيوتو) وضواحيها، و43 محافظة إقليمية Ken بما فى ذلك جزيرة أوكيناوا، واحتفظت الحكومة المركزية لنفسها بحق تعيين المحافظين.

ورحبت الكثير من المقاطعات بالنظام الإدارى الجديد عند إقراره بسبب ما كانت تعانيه من الإفلاس والضعف، وحتى أولئك الذين لم يبدوا ارتياحاً للنظام الجديد قبلوه على مضض لعدم مساسه بالحكام السابقين، فقد ضمن القرار للدايميو الحصول على راتب سنوى يعادل عشر

دخل مقاطعاتهم السابقة، فتحسنت أوضاعهم المالية نتيجة إعفائهم مما تتكلفه الأعباء الإدارية من نفقات، وتعهدت الحكومة بسداد ديون المقاطعات، وإعتمدت العملة الورقية التى كانت بعض المقاطعات قد أصدرتها. وبذلك تكون الحكومة قد حققت الإصلاح المرجو دون أن توغر صدور الدايميو نحوها، إذ جاء القرار حلاً لمشاكلهم المالية، أما أولئك الذين أضر النظام الجديد بمصالحهم فهم أفصال الدايميو من الساموراى السابقين Shizoku.

ورغم النجاح الكبير الذى حققته الحكومة المركزية فى تصفية نظام المقاطعات الإقطاعية وإخضاع الأقاليم مباشرة للسلطة المركزية، فإن صناع النظام الجديد من أبناء المحافظات الأربع: ساتسوما، وتشوشو، وطوسا، وهيزن، لم يتفقوا على شكل نظام الحكم الذى تتخذه البلاد، وإنقسموا إلى فريقين مختلفين فى الرأى: أولهما فريق تزعمه أوكوبو Ôkubo وكيدو Kido كان يميل إلى إقامة نظام حكم مركزى قوى، والآخر تزعمه سايجو Saigô وكان يذهب إلى ضرورة نظام حكم يكون فيه الساموراى القدامى Shizoku هم محور السلطة. وسنرى كيف أدى هذا الخلاف فى الرأى إلى صدام مسلح بين الفريقين المتنازعين.

وما كادت الحكومة تفرغ من وضع أسس النظام الإدارى الذى ركز السلطة فى يدها، حتى بدأت تتأهب لإعادة النظر فى المعاهدات التى أبرمتها الشوجونية من قبل مع الدول الغربية، والتى حان موعد تجديدها فى عام 1872، وذلك للتخلص من البنود المجحفة بتلك المعاهدات. فأوفدت الحكومة اليابانية بعثة خاصة طوفت بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا لشرح وجهة النظر اليابانية، والمطالبة بمراجعة المعاهدات قبل تجديدها. وتولى ايواكورا رئاسة البعثة التى ضمت فى عضويتها أربعة من أركان النظام الجديد هم: أوكوبو، وكيدو، وليتو، واينوويه Inoue، وشدت البعثة الرحال إلى الولايات المتحدة الأمريكية فى أواخر عام 1871.

وتشكلت حكومة لتولى إدارة البلاد فى غيبة البعثة، كان أقطابها: سايجو، وايتاجاكى، وايتو شمباى Etô Shimpei، وسويجيما تانيأومى Soejima Taneomi، وأوكوما شيجينوبو. واتفقت الصفوة الحاكمة على ألا يحدث تغيير فى نظام الحكم طوال غياب البعثة خارج البلاد، وهو أمر يتنافى مع المنطق لأنه كان من المقرر أن تعود البعثة بعد عام ونصف، ولم يكن من المعقول أن تنتظر المشكلات الملحة حلولاً لها بعد هذه الفترة، فأدخلت

إصلاحات – فى غيبة البعثة – على نظام القضاء، ونظام التعليم، وضرائب الأطيان الزراعية، ووضعت نظم الخدمة العسكرية والبريد والتقويم.

ورغم فشل البعثة فى المهمة التى أوفدت من أجلها وهى المطالبة بمعاملة اليابان على قدم المساواة مع الدول الغربية الموقعة على المعاهدات، إلا أن ما شاهده أعضاء البعثة فى بلاد الغرب ترك فيهم آثاراً هامة، وخاصة فيما يتعلق بالصناعة والتقدم التقنى ومظاهر الحياة السياسية وخاصة تلك التى رأوها فى ألمانيا[38].

خريطة اليابان

[38] Mc Laren, W. W.,: A Political History of Japan During the Meiji Era 1867 – 1912, New York 1916, pp. 90 – 96.

خريطة اليابان عام 1889

الإصلاح المالى

ولما كان النظام الجديد قد ورث عن الشوجونية خزانة مفلسة، إضطر إلى إلتماس المال من نفس المصادر التى كانت الشوجونية تعتمد عليها فى سد العجز المالى وهم التجار، الذين

لم يترددوا فى إقراض النظام الجديد بسخاء. فمنذ بداية العهد طلبت مصلحة الموارد المالية Kinkoku-Suitosho من شركة ميتسوى Mitsui أن تتبرع بمبلغ من المال لإنقاذ الخزانة من الإفلاس، فاستجابت الشركة لهذا النداء، ومنذئذ أصبح بيت ميتسوى من أكبر البيوتات المالية التى تتعامل مع الحكومة، فحافظ بذلك على المركز الذى كان يشغله فى عصر طوكوجاوا عندما كان يقرض الأموال للباكفو والبلاط الإمبراطورى على حد سواء. كذلك لعبت البيوت المالية الأخرى نفس الدور فى دعم مالية الحكومة الجديدة.

وكان إصلاح النظام النقدى على درجة كبيرة من الأهمية، لإنعكاس ما يصيبه من إضطراب على حالة السوق والأعمال التجارية. فأولت الحكومة العملة عناية خاصة، وكانت العملة المتداولة فى أواخر عصر طوكوجاوا ترجع إلى عام 1600، فلم يطرأ عليها أى تغيير فى الشكل، وإن إختلفت أوزانها من حين لآخر. وعند بداية العهد الجديد، كانت العملة تعتمد على معدنين هما: الذهب والفضة، ومع استمرار نزيف الذهب الذى تدفق إلى الخارج، كانت الفضة هى الأساس الثابت للعملة[39].

وكانت العملة المتداولة معدنية وورقية، فقد ضربت الباكفو عملات من الذهب والفضة والنحاس والحديد من مختلف الأحجام والأشكال، أما النقود الورقية فكان هناك 1694 نوعاً منها أصدرها الدايميو للتعامل بها فى مقاطعاتهم بعد الحصول على موافقة الباكفو أحياناً، ودون الحصول على موافقتها أحياناً أخرى. وكانت قيمة تلك النقود تحدد على أساس الذهب أوالفضة أو الحرير أو الأرز، وتأخذ شكل الصكوك.

وفى عام 1869، إقترح أوكوما ضرب عملة مستديرة بدلاً من العملة المربعة، وإتخاذ النظام العشرى لتحديد قيمة العملة، فقبلت الحكومة الإقتراح، وإعتبرت الين الوحدة النقدية التى يتم تداولها. على أن تكون قيمة الين مائة سن. وفى مطلع عام 1871 قدم ايتو Itô تقريراً للحكومة بعد عودته من الولايات المتحدة الأمريكية حيث كان يستطلع أحوال العملة هناك، ذكر فيه ضرورة إتخاذ الذهب أساساً للعملة اليابانية بإعتباره القاعدة المعمول بها فى العالم، وأكد أن التسمك بالفضة كأساس للعملة اليابانية يضعف الثقة بها، ولا يجعلها تقف على قدم

[39] Yanaga Chitoshi: Japan Since Perry, Connecticut 1966, pp. 137 – 38.

المساواة مع العملات الأخرى. واستجابت الدولة لهذا الإقتراح (صيف 1871)، فأصبح الين الذهبى أساس النظام النقدى، وجاءت العملات الفضية فى المرتبة التالية له. وإفتتحت دار لسك النقود بأوساكا، وعينت الحكومة شركة ميتسوى وكيلاً عنها فى استبدال العملات القديمة بالعملة الجديدة، وتعهدت تلك الشركة بمد دار السكة بسبائك الذهب والفضة التى تحتاج إليها.

ودعت الحاجة الحكومة إلى تعديل نظام البنوك الوطنية فى صيف 1876، على نحو يسمح للبنك الوطنى بإصدار أوراق العملة دون احتياطى من المعادن النفيسة، على أن تغطى سندات الحكومة المودعة لدى البنك 80% من إحتياطى تلك العملة. وبحلول خريف عام 1876، كانت قيمة العملة الورقية اليابانية تزيد عن قيمة العملات الفضية الأجنبية. ولكن التضخم الذى صاحب ثورة ساتسوما (عام 1877) نتج عن توسع الحكومة فى إصدار العملة الورقية لتغطية نفقات الحرب الأهلية. وترتبت عليه آثار إقتصادية خطيرة، وفاقت الواردات الصادرات، مما أدى إلى تسرب الذهب إلى الخارج، وبلغ سعر الفائدة ذروته عام 1880، فتراوحت نسبته بين 12 – 18%، وهبطت قيمة سندات الدولة بما يوازى 58% من قيمتها الإسمية[40].

وعندما تولى ماتسوكاتا ماسايوشى Matsukata Masayoshi وزارة المالية، عمل على معالجة التضخم والحد منه. فإتبع سياسة إنكماش إقتصادى ذات طابع تقشفى عندما جمد ميزانية الدولة فيما بين عامى 1882 – 1884، على ما كانت عليه دون زيادة بنودها. وفى نفس الوقت، توسع فى فرض الضرائب غير المباشرة كضريبة التمغة على الأوراق المالية والمعاملات، وعلى الإنتاج الصناعى التقليدى وزاد من قيمة الضرائب على الساكى والتبغ.

وخلال السنوات 1882 – 1885، استطاع ماتسوكاتا أن يقضى على التضخم، وأصدر قراراً بإنشاء بنك اليابان Nippon Ginko (عام 1882) ليكون بنك إصدار للنقد اليابانى. وفى 9 مايو 1884، أصدر البنك – للمرة الأولى– أوراقاً نقدية، وتحقق التعادل بين العملة الفضية والعملة الورقية (عام 1885)، وأصبح باستطاعة الحكومة أن تستبدل بالعملة الفضية العملة

[40] Shibusawa, ed.: Japanese Society in the Meiji Era, pp. 181 – 190.

الورقية دون أن تتعرض الخزانة العامة للخسارة، وأصبح بنك اليابان بنكاً مركزياً للدولة، ليسجل بذلك بداية النظام المصرفى الحديث فى اليابان[41].

الإصلاح الإجتماعى

كان إلغاء النظام الإجتماعى يتطلب –بالضرورة– تعديل النظام الطبقى بما يتلائم مع الأوضاع الجديدة، وقد وضعت الحكومة تصنيفاً للقوى الإجتماعية (عام 1869) جعل من أرستقراطية البلاط Kuge وحكام المقاطعات Daimyo طبقة واحدة عرفت بإسم طبقة النبلاء Kazoku، بينما أصبح كبار الساموراى يعرفون بإسم Shizoku، وصغارهم بإسم Sotsu. وفى عام 1870، أدخلت بعض التعديلات على أوضاع طبقة العامة Heimin، فأصبح من حقهم إتخاذ ألقاب العائلات، وسمح – فى العام التالى– بالتزاوج بين الطبقات العليا والدنيا، كما سمح للعامة بإرتداء الملابس الوطنية الرسمية الخاصة بالمناسبات، وركوب الخيل فى أسفارهم (وهى حقوق كانت قاصرة على الساموراى من قبل). كما كان على الكازوك (النبلاء) والشيزوك (كبار الساموراى السابقين) أن يصففوا شعرهم بطريقة معينة ويتقلدون السيوف، ثم عادت الحكومة (عام 1876) فألغت ذلك القيد. وحظر على الساموراى حظراً تاماً "قتل العامة دون رحمة" وهو حق إقطاعى كانوا يتمتعون به منذ القدم[42]. وسمح للكازوك والشيزوك بالإشتغال بالزراعة والتجارة والحرف، فيما عدا من يتقلد منهم وظيفة حكومية.

وفى عام 1872، أعادت الحكومة تصنيف القوى الإجتماعية من جديد، فجعلتهم ثلاث طبقات: الكازوك، والشيزوك، والهيمين (النبلاء، كبار الساموراى القدامى، والعامة)، ودخل صغار الساموراى القدامى ضمن طبقة العامة، وكذلك ألحق المنبوذون Eta – نظرياً– بطبقة العامة، لأنهم ظلوا – حتى الآن– هدفاً لنوع غريب من التفرقة الإجتماعية.

---

[41] Ibid, pp. 207 – 8.

[42] كان قانون "المائة مادة" الصادر فى أوائل عصر طوكوجاوا يعطى لأى فرد من الساموراى حق إعدام من يسئ إليه بالقول أو الفعل أو يبدى عدم الإحترام له أو يخاطبه بعبارات غير مهذبة، وذلك من العامة، فور وقوع تلك التصرفات دون الرجوع إلى أى جهة قضائية.
إنظر: Hall, J. C.: The Tokugawa Legislation, in Tran of Asiatic Society of Japan, vol 41, p. 776

وأصبحت جميع الطبقات سواء أمام القانون من الناحية النظرية، ولكن – من الناحية العملية – حظى الكازوك والشيزوك باستثناءات قانونية خاصة، فكان لهم أن يدفعوا غرامة مالية بدلاً من معاقبتهم بالسجن فى حالة إرتكابهم للجنح، والإعفاء من الأشغال الشاقة إذا سجن بعضهم لإرتكابه جناية من الجنايات. ونال موظفو الحكومة –على إختلاف إنتماءاتهم الإجتماعية– نفس الاستثناءات.

وإضطرت الحكومة (فى خريف 1872) أن تسن قانوناً يجرم الاسترقاق ويحرم الإتجار بالرقيق، وذلك على أثر حادثة السفينة ماريالوز التى كانت تحمل علم بيرو ولجأت إلى ميناء يوكوهاما لإجراء بعض الإصلاحات ففر بعض أفراد شحنتها من الرقيق وطلبوا من الحكومة اليابانية أن تحميهم، فإحتجت بيرو بأن الاسترقاق شائع فى اليابان، وطالبت اليابان بتسليم الرقيق الآبقون. ولما كانت حكومة مايجى حريصة على الظهور أما الدول بمظهر الدولة المتقدمة، فقد صدر ذلك القانون الذى يجعل الإحتفاظ بالرقيق أو الإتجار به جريمة تستحق العقاب. غير أن استرقاق النساء ظل سائداً فى اليابان حتى ثلاثينات القرن العشرين – بصورة إختيارية– حيث كان الفلاحون يبيعون بناتهم سداداً لديونهم، ليشتغلن ببيوت الدعارة والحانات.

وقد نتج عن إلغاء النظام الإقطاعى إضطلاع الحكومة بعبء صرف معاشات الدايميو والساموراى السابقين، كانت – حتى عام 1877– تستنفذ نحو ثلث موارد خزانة الدولة، هذا بخلاف ديون المقاطعات التى إلتزمت الحكومة بسدادها، فأصبح نحو نصف دخل الخزانة العامة مخصصاً للمعاشات والديون. ولذلك قررت الحكومة (عام 1876) أن تستبدل بالمعاشات سندات على الدولة بفائدة سنوية معينة تعادل نحو ثلث المعاشات، فإنخفض بذلك الدخل السنوى للكازوك بنسبة 45%، بينما تراوح الإنخفاض فى الدخل السنوى للشيزوك بين 47 – 74%. أما صغار الساموراى فإنخفض دخلهم السنوى بما يتراوح بين 88 – 98%. وأصبح متوسط الدخل السنوى للفرد من صغار الساموراى 29 يناً، أى ما يعادل دخل جندى الجيش الحديث، ولكن الجندى كان أحسن حالاً لأنه كان يحصل – بالإضاقة إلى الراتب– على المسكن والمأكل والملبس دون مقابل.

وكان إلغاء التقسيم الطبقى الإقطاعى، وتطبيق نظام المعاشات، واستبدالها بالسندات، تجريد شين كامل للساموراى من إمتيازاتهم المادية، مما جعلهم يشعرون بخيبة الأمل فى النظام الجديد، ويتذمرون منه. وأدى ذلك إلى قيام سلسلة من حركات التمرد التى شهدتها السبعينات من القرن التاسع عشر.

ولم تتجاوز نسبة من إلتحقوا بوظائف الدولة من الساموراى العشرة بالمائة، فإشتغلوا بالتدريس، أو إلتحقوا بخدمة الجيش الحديث أو الشرطة. أما الباقون، فإضطروا إلى طلب الرزق من الإشتغال بمهن تختلف تماماً عن ميولهم ومزاجهم النفسى: كالزراعة، والتجارة، والحرف، وعض الفقر بعضهم بنابه فإضطروا أن يبيعوا بناتهم لبيوت الدعارة من أجل الحصول على ما يقتاتون به[43].

الإصلاح القضائى ونظام الشرطة

كان النظام القضائى فى عصر طوكوجاوا يختلف بإختلاف المركز الإجتماعى للمتقاضين، وإقصترت مهمة القضاة على التوفيق بين المتخاصمين، ووقف هذا النظام عقبة أمام محاولات حكومة مايجى إقناع الدول الغربية بتعديل المعاهدات التى وقعت فى أواخر عصر طوكوجاوا، لأنها رفضت إعادة النظر فى المعاهدات والتغاضى عن الإمتياز الذى حصل عليه الأجانب – باستثنائهم من الخضوع للقضاء اليابانى– ما لم تقم اليابان بالأخذ بنظم التقاضى الغربية، وما لم تنسج تشريعاتها على منوال الغرب.

لذلك كانت حكومة مايجى حريصة على تطوير النظام القضائى على نحو تتقبله الدول الغربية، وتوافق على خضوع رعاياها له عند النظر فى تعديل المعاهدات. ووقع إختيار الحكومة على النظام الفرنسى الذى يعتمد على القضاة المحترفين، ولا يسمح باستخدام نظام المحلفين. ولكن النظام القضائى الجديد كان محققاً لمبدأ "السيادة بالقانون" وليس لمبدأ (سيادة القانون) على نحو ما شاع فى الغرب. فرغم أن النظام جاء مؤكداً للحكم عن طريق القوانين، إلا أنه لم يضع حدوداً أو ضوابطاً لصلاحيات السلطة الإدارية فى ميدان التشريع.

[43] Naudeau: Le Japon Moderne, Paris n. d., Chap, VIII.

فلم تتحقق سيادة القانون القائمة على الإعتراف بحقوق الإنسان، وإشراك الشعب فى صياغة القوانين والإقتراع عليها إلا بعد الحرب العالمية الثانية.

وتضمن النظام القضائى الجديد المحاكم الجزئية التى كان الفصل فيها من سلطة رجال الشرطة، ثم محاكم الأقاليم، فمحاكم الاستئناف، ومحكمة النقض التى تبت فى المسائل القانونية التى تتعلق بأحكام محاكم الاستئناف وغيرها من المحاكم الأقل درجة. كما أنشئت محكمة إدارية خاصة للبت فى المنازعات التى تدخل السلطات الإدارية طرفاً فيها، وكان ذلك يعنى عدم خضوع السلطات الإدارية للقضاء العادى بدرجاته المختلفة.

وأعد قانون العقوبات عام 1880 بمعاونة خبير فرنسى يدعى جستاف بواسوناد Gustave Boissonade، ولكنه لم يطبق إلا فى عام 1890، كذلك أعد القانون التجارى بمعاونة خبير ألمانى يدعى هرمان روسلر Hermann Roesler، ولكنه لم يطبق إلا فى عام 1899، أما القانون المدنى فتأخر وضعه وتطبيقه حتى عام 1898 وصيغ على النمط الألمانى[44].

ولم يكن ثمة نظام للشرطة فى عصر طوكوجاوا، وقد كان من بين ما لفت أنظار البعثات الدبلوماسية اليابانية التى أوفدت إلى أمريكا وأوروبا نظام الشرطة، فأحضروا معهم اللوائح التى تحدد واجبات الشرطة فى حفظ الأمن والنظام وتطبيق القانون وحماية الناس، من مختلف البلاد التى قاموا بزيارتها، وبدأت الحكومة تطبيق نظام الشرطة الذى خضع لسلطة المحافظين، ولكن الشرطة أصبحت تتبع وزارة الداخلية إعتباراً من عام 1874 بناء على توصية من كاواجى توشييوشى Kawaji Toshiyoshi الذى يعد مؤسس نظام الشرطة الحديث فى اليابان، والذى كان يعتبر الشرطة أداة لتدعيم قوة الأمة، وكان يدعو إلى إقامة "دولة بوليسية" تستخدم فيها الشرطة لسحق العناصر غير المرغوب فيها.

وظلت الشرطة تابعة لوزارة الداخلية بعد إدخال النظام الوزارى الحديث عام 1885، فكان للوزارة حق الإشراف على عمل الشرطة فى المحافظات، فإحتفظت لنفسها بحق تعيين قادة الشرطة فيها، وتم توسيع إختصاصات الشرطة، فأصبحت تشمل الرقابة على الصحف

[44] للمزيد من التفاصيل حول الإصلاح القضائى، إنظر:
Henderson, D. F.: Law and Political Modernization in Japan, in Ward, R. E., ed.: Political Development in Modern Japan, Princeton Univ. Press 1968, pp. 387 – 456.

والمطبوعات، ومراقبة النشاط السياسى، كما دخل فى إختصاصها مراقبة آداب السلوك مثل: منع العرى، واستحمام الرجال والنساء فى حمامات مشتركة... إلخ. وتحولت الشرطة إلى جهاز يرهبه الشعب بدلاً من أن تكون جهازاً يسهر على حماية الناس.

الجيش الحديث والبحرية

وجد رجال نظام مايجى أن إقامة حكومة مركزية قوية قادرة على مواجهة التحديات الخارجية، يتطلب – بالضرورة– أداة عسكرية قوية تدين بالولاء للحكومة المركزية وحدها. ومن ثم إتفقت وجهات النظر على ضرورة تأسيس جيش وطنى، ولكنها إختلفت حول نوعية الجيش الذى يجب أن يبنى، فوقف كل من كيدو Kido وأومورا ماسوجيرو Ômura Masujiro إلى جانب فكرة إقامة جيش وطنى يعتمد على التجنيد الإجبارى العام. بينما ذهب أوكوبو Ôkubo إلى أن الجيش الوطنى يمكن أن يقتصر على الساموراى السابقين من مقاطعات ساتسوما وتشوشو وطوسا، وعارض كيدو الرأى الأخير خشية إنتقال مقاليد السلطة إلى الشيزوك، على حين خشى أوكوبو من النتائج التى قد تسفر عن تشكيل الجيش من العامة عند تطبيق نظام التجنيد الإجبارى، وكان يأمل فى تشكيل جيش من الساموراى، وخاصة أن مثل هذا الجيش يضفى على الساموراى من أبناء ساتسوما أهمية خاصة، لأن الشيزوك كانوا يشكلون نحو 20% من سكان تلك المقاطعة التى ينتمى إليها أوكوبو نفسه. وفى عام 1871، نجح الحزب المعارض للتجنيد الإجبارى فى استصدار قرار بتكوين الجيش الوطنى من عدد يتراوح بين ستة وثمانية آلاف مقاتل من الساموراى السابقين من أبناء ساتسوما وتشوشو وطوسا.

وأصبح أومورا – داعية التجنيد العام – هدفاً لكراهية الشيزوك، ليقينهم أن ما يدعو إليه سوف يفقدهم وظيفتهم التقليدية فى المجتمع اليابانى، وبلغت موجة الكراهية تلك مداها عندما إغتاله أحد غلاة الساموراى.

ولكن فكرة تكوين الجيش بطريق التجنيد الإجبارى لم تذهب معه إلى القبر، فظلت تجد من يتحمس لها على الرغم من معارضة المحافظين من رجال السلطة. ونجح ياماجاتا أريتومو

Yamagata Aritomo فى تكوين جيش جديد يعتمد على التجنيد العام، ثم صدر قانون التجنيد الإجبارى (يناير 1873) ليجعل ضريبة الدم أساساً للخدمة فى الجيش الجديد[45].

وبموجب قانون التجنيد، كان يجب أن يجند خمسة رجال مقابل كل عشرة آلاف كوك من الإنتاج الزراعى، يشترط فيهم اللياقة البدنية للخدمة العسكرية، وألا تقل أعمارهم عن عشرين عاماً، ولا تزيد عن ثلاثين عاماً. وأعفى من الخدمة العسكرية كل من كان يعول أسرة، أو يعجز والده عن الكسب. وتحددت مدة الخدمة العسكرية بأربع سنوات، يسمح بعدها لمن يريد الاستمرار فى الخدمة كمتطوع. وحدد القانون أسلوب معاملة المجندين مالياً، وأناط بوزارة الجيش والبحرية Hyôbushô مهمة الإشراف على التجنيد[46].

ورغم الصعوبات التى واجهت تطبيق قانون التجنيد، ومقاومة السواد الأعظم من الفلاحين له –على نحو ما سنرى– أصبح الجيش الإمبراطورى الجديد Shimpeitai قوة ذات شأن. وبحلول عام 1883، كان جميع الجنود من الذين استدعوا للخدمة الوطنية، وتقبل الشيزوك النظام العسكرى الجديد – تدريجياً– كما لعب بعضهم دوراً بارزاً فى الجيش الحديث عندما خدموا كضباط فيه. وإتخذ النظام العسكرى الألمانى أساساً للجيش اليابانى، أما المناصب القيادية فشغلها ضباط جاءوا أصلاً من ساتسوما وتشوشو.

كذلك شغلت حكومة مايجى بإنشاء قوة بحرية حديثة، ولكن خطواتها –فى هذا السبيل– كانت وئيدة، فأنشئت إدارة خاصة للبحرية (عام 1872). ورغم أن اليابان نجحت فى بناء أول سفينة تجارية بترسانة يوكوسوكا Yokosuka إلا أنها كانت تعتمد على الدول الأوروبية – وخاصة إنجلترا– فى بناء سفنها الحربية، وفى الاستفادة بخبرتها العسكرية البحرية، وإزداد عدد القطع البحرية اليابانية بمرور الزمن، من سبعة عشر سفينة حربية بلغت حمولتها 13 ألف طن (عام 1873) إلى ثمانية وعشرين سفينة حربية بحمولة قدرها 57.600 طناً، وأربعة زوارق طوربيد عند قيام الحرب الصينية – اليابانية (عام 1894)، وبحلول عام 1882 كانت البحرية اليابانية قد استغنت عن المدربين الأجانب استغناءً تاماً، ومع نهاية

[45] Beasley: The Meiji Restoration, PP. 363 – 65.

[46] انظر النص الكامل لقانون التجنيد فى:
Japanese Government Documents, Transaction of the Asiatic soiatic Society of Japan, vol. XLII, Parti, pp. 17 – 18.

الحرب العالمية الأولى كانت اليابان تحتل المركز الثالث بين القوى البحرية العالمية الكبرى[47].

ورغم تكوين الجيش الحديث الذى يقوم على أساس الخدمة العامة والولاء للوطن، فإن تلك المفاهيم لم تستقر فى أذهان الجنود والضباط الذين تعودوا الولاء للأقاليم التى تربوا فيها وجندوا منها، مما جعل الحاجة ماسة إلى إصدار مرسوم إمبراطورى (عام 1882) ليؤكد على معانى الولاء والواجب والطاعة التى يجب أن يتحلى بها الجنود والضباط، وأكد على أن للجيش الوطنى دور خاص فى خدمة الإمبراطور[48].

نظام التعليم الحديث

إنتعشت آمال المعلمين التقليديين – عند سقوط الباكفو وقيام عصر مايجى– لجعل الكنفوشية والشنتوية قاعدة النظام التعليمى فى العهد الجديد الذى كان يعنى بالنسبة لهم العودة إلى القيم التقليدية للأمة اليابانية. وفى عام 1869، أختير أحد هؤلاء المعلمين للإشراف على (مكتب الدراسات التعليمية)، وكانت النية –عندئذ– تتجه نحو جعل الشنتوية ديانة رسمية للبلاد، وأساساً لنظام التعليم فيها. وحدد المرسوم الذى صدر عام 1870 أهداف التعليم بأنها (إحترام طريق الآلهة Kami Sama الممتلئ بالنور، وتنقية العلاقات الإنسانية، ... وخدمة البلاط الإمبراطورى). وأعيد فتح المدرسة الكنفوشية التى كانت تزاول نشاطها فى عهد الباكفو (Shôheikô) وأصبحت مركزاً للدراسات الشنتوية والكنفوشية.

ولكن ذلك التيار الرجعى إنقلب على عقبيه نتيجة تصدى دعاة حركة (التحضر والاستنارة Bummei Kaika) له، فقد كانوا يرون أن تحويل اليابان إلى دولة حديثة لا يمكن أن يتحقق إلا إذا أدخلت الأفكار التربوية الغربية ووضعت موضع التطبيق. وقاد هذا الإتجاه المصلح التربوى فوكوزاوا يوكيتشى Fukuzawa Yokichi (1835 – 1901). ولكن الأخذ بالأفكار التربوية الغربية وتطويعها لحاجات المجتمع اليابانى ما لبث أن نال تأييد وإهتمام الجناح التقدمى من الصفوة الحاكمة، مما فتح الباب على مصراعيه أمام تحديث التعليم.

---

[47] Yanaga Chitoshi: Op. Cit., PP. 116 – 17.
[48] Meiji Japan Through Contemporary Sources, VoI III, p. 8.

وكان استيراد المعارف الغربية يتطلب – بالضرورة– تحقيق إنخفاض كبير فى نسبة الأمية التى كانت مرتفعة فى عصر طوكوجاوا، فعقد رجال السلطة العزم على تخليص البلاد من الأمية حتى يضمنوا تحقيق الاستفادة بالمعارف الغربية. وأصدروا لهذا الغرض لائحة التعليم (عام 1872) التى أكدت على أن الحكومة تسعى إلى تصفية الأمية من المجتمع اليابانى. وتقرر بموجب هذه اللائحة إقامة نظام للتعليم العام على مرحلتين دراسيتين، يلتحق به الأطفال جميعاً دون تمييز (وإن كان ذلك من الناحية النظرية فحسب)، وحددت ديباجة اللائحة فلسفة النظام التعليمى على النحو التالى:

"إن كل فرد من الأفراد لا يستطيع أن يشق طريقه فى الحياة. أو يستثمر ثروته، أو ينمى تجارته ومواهبه ومعرفته، دون أن ينال قسطاً من التعليم. ولتحقيق هذا الغرض أنشئت المدارس... وما التعليم إلا نوع من الاستثمار من أجل تحقيق النجاح فى الحياة، فكيف يستطيع المرؤ إغفاله"[49].

ثم راحت اللائحة تحدد المظاهر العملية للتعليم، مؤكدة أن: "مجال التعليم يشمل اللغات الأجنبية، والكتابة، والحساب، وجميعها تستخدم فى الحياة اليومية للشيزوك والموظفين والفلاحين والتجار، ويحتاج إليها المشتغلون بالفنون والحرف. كما يشتمل مجال التعليم على المسائل المتعلقة بالقانون والسياسة والفلك والطب... إلخ. فجميع المعارف التى تهم الإنسان تدخل فى إطار التعليم".

وقد عكس التأكيد على الطابع العملى لنظام التعليم الحديث، فكر فوكوزاوا الذى كان له تأثير ملحوظ على التعليم الحديث فى مطلع عصر مايجى. فقد رفض فوكوزاوا إدخال الدراسات الفلسفية والأدبية القديمة، ودراسة الشعر، مؤكداً أن يكون التعليم عملياً، يتصل بحاجات الحياة اليومية، ويساعد على رفع مستوى معيشة الناس، وتنمية ثروات الأمة[50].

ونسج نظام التعليم –الذى حددت لائحة 1872 إطاره– على المنوال الفرنسى، فقسمت البلاد إلى ثمانية مناطق تعليمية، بكل منها 32 مدرسة متوسطة و110 مدرسة إبتدائية، ولكن هذه الخطة الطموحة لم تر النور، فلم تنشئ الحكومة –فى مطلع عصر مايجى– إلا عدداً

[49] Meiji Japan Through Contemporary Sources, VoI. III, PP. 5 - 7.
[50] Fukuzawa Yukichi: Autobiography, Trans. Eiichi Kiyooka, New York 1966.

محدوداً من المدارس المتوسطة والإبتدائية، فكان التعليم يعتمد على الجهود الخاصة فى البيوت أو فى مدارس المعابد Terakoya.

ولما كان نظام التعليم الحديث يحتاج إلى معلمين مدربين وفق الأصول التربوية الغربية، فقد أنشئت مدرسة للمعلمين بمعاونة خبير أمريكى يدعى ماريون سكوت Marion M. Scott لإعداد المعلمين للعمل بالمدارس الحديثة، وكان سكوت من المتأثرين بمدرسة بستالوزى Pestalozzi الفيلسوف التربوى السويسرى الذى أكد على ضرورة استخدام النماذج والعينات وغيرها من الوسائل التعليمية، فى عملية التعليم، ونقل سكوت أفكاره إلى تلاميذه اليابانيين، فتأثر به جيل كامل من المعلمين.

وتحمل الفلاحون –الذين كانوا يمثلون القطاع الأكبر من دافعى الضرائب– عبء تغطية تكاليف النظام التعليمى الحديث. وكانت تكلفة تعليم الطالب الواحد تتراوح بين 12.5 – 50 سناً Sen[51] شهرياً، وهو مبلغ كبير، إذا علمنا أن متوسط دخل الأسرة فى الشهر كان يبلغ –عندئذ– يناً واحداً وخمسة وسبعون سناً. ولذلك كان جعل التعليم بمصروفات من شأنه أن يؤدى إلى حرمان السواد الأعظم من أبناء البلاد من تلقى العلم، فيصبح –بذلك– وقفاً على أبناء الموسرين وحدهم، مما حدا بالحكومة إلى تحمل 90% من تكاليف الدراسة، فلم تحصل من أولياء أمور التلاميذ إلا على مصروفات ضئيلة تمثل عشر نفقات التعليم.

وتأثرت برامج الدراسة فى المدارس الإبتدائية بالنظام الأمريكى، وإشترك فى تأليف الكتب الدراسية –التى أصبحت تضم موضوعات عن المجتمع والحضارة الغربية– رجال مثل فوكوزاوا وغيره من المتشيعين للفكر الغربى، كما كانت بعض الكتب الدراسية مجرد ترجمات للكتب الدراسية الغربية (وخاصة الأمريكية)، وإهتمت تلك الكتب بتقديم المعرفة العلمية لتلاميذ تلك المرحلة.

وعدل نظام التعليم عام 1879، فأصبح التعليم فى كل محافظة يخضع لمجلس منتخب، يدخل فى إختصاصه إقامة المدارس، وصيانة الأبنية المدرسية، وتحددت مدة التعليم الإلزامى بأربع سنوات دراسية. غير أن تلك الإصلاحات عجزت عن تقوية دعائم نظام

[51] الين = 100 سن.

التعليم، بل أدت إلى إنقاص عدد المدارس، لأن مجالس التعليم المحلية كانت تغلق بعض المدارس وتدمجها فى بعضها البعض للحد من نفقات التعليم التى كانت تثقل كواهل الفلاحين.

وفى عام 1880، استعادت الحكومة المركزية سيطرتها على نظام التعليم، مع إعطاء المحافظات بعض الصلاحيات فى الإشراف على المدارس. وأصبحت مدة التعليم الإلزامى ثلاث سنوات دراسية، وتكونت السنة الدراسية من 32 أسبوعاً.

وخلال الثمانينات، بذلت جهود مضنية للتخفيف من الصبغة الليبرالية للمناهج الدراسية، فألغيت الكتب الدراسية التى ألفها الليبراليون من اليابانيين مثل فوكوزاوا، كما ألغيت الكتب الدراسية المترجمة، واستبدلت بها كتب أخرى ركزت على التاريخ القومى، والقيم الإجتماعية والثقافية المستمدة من الكنفوشية والشنتوية، وأكدت على فكرة الولاء للإمبراطور. وكان ذلك التغيير استجابة لمد الشعور القومى المتطرف الذى كان آخذاً فى الإرتفاع خلال ذلك العقد من الزمان. فاصطبغ التعليم العام بالصبغة العسكرية، واختير بعض الضباط لإدارة المدارس. وكان الطلاب يقيمون فى مدارس داخلية، ويحيون حياة قريبة الشبه بحياة الجنود فى الثكنات، وأصبح شعار التعليم: "الطاعة، والصداقة، والكرامة"[52].

ومع علو مد هذا الإتجاه الرجعى فى نظام التعليم، إختفى التأثر بالفكر التربوى الأمريكى، وبدأ الإهتمام بأساليب التربية الألمانية التى تركزت على الجوانب الخلقية وتؤمن بأن هدف التعليم خلق الإدارة المستنيرة القادرة على التمييز بين الصواب والخطأ. وإرتفعت نتيجة لهذا التيار أصوات المنادين بالكف عن الإقتباس من الغرب، وإحياء القيم الفلسفية القديمة: الكنفوشية والشنتوية. وكان لذلك كله أبلغ الأثر على لائحة التعليم التى صدرت عام 1890.

وأولت حكومة مايجى تعليم البنات إهتماماً خاصاً، وأوفدت بعثة من خمس بنات إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كما إفتتحت أول مدرسة للبنات فى طوكيو عام 1872، لتعليم البنات اللاتى تتراوح أعمارهن بين 7 – 14 عاماً، بغض النظر عن أصولهن الإجتماعية، وبدأت أول مدرسة ثانوية للبنات تمارس نشاطها عام 1882. وأسست أول كلية للبنات

[52] Yanaga: Op. Cit., Chap VII.

لتعليم اللغة الإنجليزية عام 1900، كما قامت الدكتورة يوشيوكايا يوى Yoshioka Yayoi (أول طبيبة يابانية) بتأسيس كلية طب النساء فى العام ذاته، وفى العام التالى (1901) أفتتحت "كلية اليابان للبنات". ولكن الجامعات اليابانية لم تفتح أبوابها أمام البنات إلا بعد إنتهاء عصر مايجى، عندما قبلت جامعة طوهوكو Tôhoku الإمبراطورية ثلاث طالبات على سبيل التجربة.

وفى عام 1877، أنشئت "جامعة طوكيو الإمبراطورية" من إندماج ثلاث مؤسسات تعليمية كانت قائمة فى أواخر عصر طوكوجاوا. ولم تبرز الجامعة ككيان مستقل إلا بعد صدور لائحة الجامعة عام 1886، فأصبحت تضم كليات الحقوق، والطب، والهندسة، والعلوم، والآداب، ثم إفتتحت "جامعة كيوتو الإمبراطورية" عام 1897، ورغم تأسيس جامعتين أخريين فى السنوات الأخيرة من عصر مايجى (جامعة طوهوكو Tôhoku فى سندای Sendai عام 1907، وجامعة فوكوأوكا Fukuoka فى كيوشو عام 1910) ظلت جامعة طوكيو تتصدر التعليم الجامعى فى البلاد، ووجهت نشاطها العلمى لخدمة أهداف الدولة، وعملت على مدها بالكوادر الإدارية والفنية[53].

إنقسام الصفوة الحاكمة

مر بنا ذكر ما كان من أمر البعثة التى رأسها ايواكورا Iwakura، وغادرت اليابان – فى أواخر عام 1871 – قاصدة الولايات المتحدة وأوروبا، فى محاولة لإقناع الدول الغربية بإعادة النظر فى المعاهدات المبرمة بينها وبين اليابان بما يكفل للأخيرة الوقوف على قدم المساواة مع الأطراف المتعاقدة. وأشرنا إلى أن الصفوة الحاكمة إتفقت على عدم إدخال تعديلات على نظام الحكم فى غيبة بعثة ايواكورا. ولكن ذلك الإتفاق كان صعب التنفيذ، لأنه كان ثمة الكثير من القضايا الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التى لا تستطيع الإنتظار مدة عام ونصف حتى تعود البعثة من مهمتها، ويشترك أعضاؤها فى البحث عن حلول لتلك القضايا الملحة. فأدخلت الحكومة –فى غيبة البعثة– عدداً من الإصلاحات مثل: تحويل الأطيان الزراعية إلى سلعة تباع وتشترى، وهو إصلاح كانت له آثاره البعيدة

[53] Ibid, pp. 100 – 6.

على المجتمع الريفى (على نحو ما سنرى فى الفصل التالى)، كذلك وضع نظام التعليم الحديث، وطبق نظام التجنيد العسكرى، وعدلت ضرائب الأطيان الزراعية وأصلح نظام القضاء.

ولم يشعر أعضاء بعثة ايواكورا بالإستياء من تلك القرارات الهامة التى إتخذت فى غيبتهم، والتى تتناقض مع ما إتفق عليه من تجميد الأمور على ما كانت عليه عند رحيل البعثة، بقدر ما استاءوا من خطة الحكومة الرامية إلى استدراج كوريا إلى إرتكاب عمل عدائى ضد اليابان لإيجاد مبرر لإحتلال ذلك البلد الذى كان – دائماً– بمثابة الجسر الذى يربط اليابان بالقارة الآسيوية، ويحمل إليها المؤثرات الحضارية من الصين وغيرها من المراكز الحضارية بالقارة. وكان مشروع غزو كوريا فكرة تحمس لها سايجو تاكاموري – أحد بناة النظام الجديد – وتجمعت حولها آمال غلاة الوطنيين المتطرفين. ولم يكن سايجو مدفوعاً لتبنى المشروع بالحماس الوطنى فحسب، بل كان يعقد الآمال على غزو كوريا من فرصة ذهبية للساموراى السابقين (الشيزوك) لاسترداد مكانتهم العسكرية والسياسية المفقودة.

كان سايجو من أكثر الشخصيات السياسية غموضاً وتعقيداً، فقد كان يتحلى بقدر كبير من إنكار الذات والإيمان بالقضايا التى كان طرفاً فيها أو منحها تأييده، كذلك كان ميكيا فيليا مخادعاً عندما استدرج قوات الشوجون إلى المعركة التى تمت فيها تصفية النظام القديم خشية توصل الشوجون إلى تسوية مع البلاط الإمبراطورى تعوق الخطط الرامية إلى تغيير النظام. غير أنه لم يكن يطمح –شخصياً– إلى السيطرة على الحكم، رغم أن الفرصة كانت متاحة أمامه لتحقيق ذلك إذا شاء، بل –على العكس– نجده يترك منصبه فى الحكومة الجديدة التى شارك فى صنعها، ويعود إلى مقاطعته (ساتسوما)، ويعطى وقته وجهده للإصلاح هناك. ولعله كان غريباً على عصره، أو كان العصر غريباً عليه، رغم إشتراكه فى صنع أحداثه، فقد كان يؤمن بفكرة مؤداها أنه لا يجوز له أن يكون عضواً فى حكومة مركزية يأتمر بأمرها دايميو ساتسوما الذى كان سايجو –نفسه– واحداً من أفصاله، ولذلك ترك منصبه، وعاد لخدمة مقاطعته تحت لواء سيده. كذلك كان سايجو راعياً لمصالح صغار الساموراى Sotsu (وهم الفئة التى خرج من بين صفوفها)، ولكنه لم يكن متحمساً لكبار الساموراى Shizoku أو العامة Heimin. وكان يرى أن إزاحة الباكفو، وتصفية الشوجونية،

عمل أملته ضرورة إنقاذ البلاد من الخطر الأجنبى، ولذلك استهجن ما أضفاه قادة العهد الجديد على أنفسهم من إمتيازات ضاق بها ذرعاً، كما ساءه تداخل المصالح التجارية مع الحكومة الجديدة، والإتجاه المتزايد نحو المادية النفعية. ويبدو أنه كان يقف فى صف إقامة ديكتاتورية عسكرية، تستمد قوتها من صغار الساموراى. ولعله ظن أن تحقيق النجاح فى غزو كوريا يشد أزر جماعته، وييسر سبيل إقامة حكم عسكرى[54].

وكان المبرر الذى أراد الوطنيون المتطرفون إتخاذه ذريعة لغزو كوريا، هو إعلان الحكومة الكورية إستنكارها للنشاط غير القانونى الذى مارسه التجار اليابانيون فى كوريا، فعد غلاة الوطنيين فى اليابان ذلك التصريح إهانة لبلادهم لا يمحوها إلا إحتلال كوريا، ونال إقتراح سايجو الخاص بغزو كوريا تأييد أعضاء الحكومة، فيما عدا نفر قليل منهم من بينهم أوكوما شيجينوبو، بينما كان ايتاجاكى تايسوكى من مؤيدى الغزو على أمل أن يؤدى ذلك إلى إتاحة الفرصة أمام الشيزوك للفوز بنصيب الأسد فى السلطة، وإن كان ايتاجاكى لا يقبل بالحكم العسكرى، وهو نفس السبب الذى جعله –فيما بعد– يناصر "حركة الحرية وحقوق الشعب" طلباً لقسط من السلطة للشيزوك. وظن ايتاجاكى –بتأييده لغزو كوريا– أن ذلك من شأنه أن يقوى الحكومة المركزية فى مواجهة النظام القديم[55].

لم تكن بعثة ايواكورا قد أكملت جولتها عندما تلقت أنباء قرار الحكومة اليابانية الخاص بغزو كوريا، فعاد كيدو وأوكوبو إلى اليابان على جناح السرعة (نحو منتصف عام 1873) لإحباط خطة الغزو التى تبناها سايجو. وعندما إلتقيا بأعضاء الحكومة أكد على ضرورة استكمال الإصلاحات الداخلية أولاً، قبل التورط فى مغامرات عسكرية خارجية. غير أن سانجو Sanjô –الذى كان رئيساً إسمياً للحكومة Dajô-daijin – قرر إيفاد سايجو كمبعوث خاص إلى كوريا للمطالبة بالإعتذار عن (الإهانات) التى وجهتها الحكومة الكورية إلى اليابان. وعندما عاد ايواكورا من الخارج، بذلت جهود مضنية لإقناع سانجو بالعدول عن قرار إيفاد سايجو إلى كوريا، وإزدادت ضغوط معارضى الغزو حتى إضطر سانجو إلى

[54] Hounsey, A. H., The Satsuma Rebellion, London n. d., p. 85.
[55] Tanin, O. & Yohan, E.,: Militarism and Fascism in Japan, New York 1934, PP. 25 – 26.

الاستقالة من منصبه وخلفه فيه ايواكورا، فألغى –عندئذ– القرار الخاص بإيفاد سايجو كمبعوث خاص إلى الحكومة الكورية.

عندئذ بدأت الوقيعة بين الصفوة الحاكمة، فقد استقال سايجو ومؤيدوه من دعاة غزو كوريا (ايتاجاكى، وجوتو، وايتوشمباى، وسايجيما) من الحكومة، كذلك استقال كيدو لأسباب صحية، وبذلك أصبح أوكوبو رئيس الحكومة، وإرتكن إلى معاونة ايتوهيروبومى وأوكوما له. وكان أوكوبو –بذلك– المحرك الحقيقى للسلطة منذ حدوث هذا الإنقسام (أكتوبر 1873) حتى إغتياله فى مايو 1878. وحتى يدعم أوكوبو سلطته، أنشأ وزارة الداخلية، وتولى رئاستها، وبذلك أصبح الرئيس الأعلى للشرطة، فوجهها نحو رصد التحركات السياسية المعادية وضبطها. وكان هدفه الرئيسى إقامة حكومة مركزية قوية، مع العمل على تطوير الصناعة اليابانية بأسرع وقت ممكن. ويعد إمتلاك أوكوبو لزمام الأمور إنتصاراً لدعاة التحديث والإقتباس من الغرب، بقدر ما يعد إنتصاراً للعناصر البيروقراطية على العناصر الإقطاعية فى السلطة[56].

لم تحاول حكومة أوكوبو استرضاء الشيزوك الساخطين، ولكنها تورطت فى حملة عسكرية فاشلة على جزيرة فورموزا (عام 1874) فى محاولة لإيجاد متنفس لضغوط الشوفينيين ودعاة غزو كوريا. وكان المبرر المعلن –رسمياً– لتلك الحملة، قتل بعض سكان فورموزا لأربعة وخمسين بحاراً يابانياً من جزيرة أوكيناوا، غرقت سفينتهم أمام شواطئ فورموزا، وإضطروا إلى النزول على شاطئها. ولما كانت حكومة الصين قد رفضت تحمل مسئولية الحادث، إلتمس أوكوبو لنفسه العذر ووجه الحملة نحو فورموزا، ولكن الإنجليز إعترضوا طريق الحملة، التى عادت أدراجها تجر أذيال الخيبة والفشل، وأخيراً، توصل الطرفان المتنازعان (اليابان والصين) إلى تسوية لموضوع البحارة المقتولين عن طريق المفاوضات.

وهكذا تبددت آمال الساموراى السابقين فى استعادة مكانتهم المفقودة بشكل نهائى، فبخروج سايجو من الحكومة لم يعد أمامهم سوى مواجهة نظام أوكوبو بالقوة المسلحة. ولم تكن تلك هى المرة الأولى التى يشق فيها الساموراى عصا الطاعة على الحكومة المركزية، فعلى

[56] Mc Laren: Op. Cit., p. 96.

سبيل المثال: تمرد ساموراى تشوشو (عام 1870) عندما ألغى نظام الإقطاع دون أن يحصلوا على تعويضات مالية مجزية، وتولى قيادة ذلك التمرد بعض المعارضين للإصلاحات التى صيغت على النسق الغربى، وإنضم إلى صفوفهم سكان المدن والفلاحون الذين ضاقوا ذرعاً بإرتفاع الأسعار، كذلك قامت حركات تمرد مماثلة فى أماكن متفرقة من البلاد فى نفس الوقت تقريباً. وكان استمرار الحكومة فى التضييق على الشيزوك، وإحباطها لمشروع غزو كوريا، وما ترتب عليه من خروج سايجو وأنصاره من الحكم، يساعد على إختمار السخط بين الساموراى، ويخلق قضية يلتفون حولها[57].

وكانت أولى حركات التمرد التى قادها دعاة غزو كوريا، تلك التى قام بها ايتوشمباى فى محافظة ساجا (فبراير 1874)، وإلتف حوله أنصار الرجعية، ومعارضوا حركة الإصلاح على النسق الغربى، والمطالبون بإعادة دايميو الإقليم إلى منصبه، وتحسين أوضاع الساموراى. وكون ايتو من هؤلاء وأولئك جيشاً صغيراً من 2500 مقاتل، إشتبك مع قوات المحافظة. وإعتبر أوكوبو هذه الحركة بداية لحركة تمرد على السلطة، قد يتسع نطاقها فيشمل جزيرة كيوشو كلها، إذا لم تتحرك الحكومة –على وجه السرعة– لسحقها، فحرك قوات كبيرة من الجيش الوطنى الحديث صوب ساجا. ولم يهب أحد من الساخطين على النظام لنصرة ايتو، الذى كان يتوقع أن ينضم سايجو إليه، وترك ليواجه الهزيمة أمام القوات الإمبراطورية، وألقى القبض عليه ثم أعدم جزاء تمرده على الحكومة.

ولكن سحق تمرد ساجا لم يفلح فى وضع حد لحركات التمرد المعادية للحكومة، فقامت حركة تمرد صغيرة فى كوماموتو Kumamoto (أكتوبر 1876)، إشترك فيها مائتان من الساموراى، أعلنوا أن الدافع لحركتهم قيام الحكومة بحظر حمل السلاح، وإقتباسها نظم الغرب، وإعترافها بشرعية المسيحية، وإلغائها لمخصصاتهم المالية السابقة. وتم سحق تلك الحركة الصغيرة بسهولة، ولكن تبعتها حركة تمرد أخرى، قام بها أربعمائة من الساموراى بمحافظة فوكوؤوكا Fukuoka، وثالثة فى هاجى Hagi قادها مايبارا ايساى Maebara Issei – أحد كبار المستشارين السابقين فى حكومة مايجى– من دعاة غزو كوريا. وكان مايبارا

[57] Iwata Masakazu: Ôkubo Toshimichi, The Bismarck of Japan, California Univ. Press 1964, pp. 35 – 48.

يعارض التجنيد العسكرى، ويتقرب إلى العامة، فعندما كان محافظاً لإتشيجو Echigo خفف ضرائب الأطيان للتخفيف عن الفلاحين الذين أضيروا بسبب الفيضان، مما أدى إلى طرده من منصبه، ومن ثم أصبح يقف فى صف أعداء الحكومة، وكان يعد سياسة الحكومة تجاه الساموراى ضرباً من ضروب الحماقة. ولكن مايبارا لم يكن أحسن حظاً من ايتو، فسحقت حركته، وقبض عليه ثم أعدم جزاء ما صنعته يداه[58].

كانت تلك الحركات الصغيرة التى عبر من خلالها الساموراى عن سخطهم على النظام، مقدمة لحركة كبيرة قادها سايجو، الرجل الذى علق عليه الشيزوك آمالهم. وكانت معظم الصحف المؤيدة لحركة "الحرية وحقوق الشعب" متحمسة لسايجو، وكثيراً ما كان المتطرف منها يدعو إلى الإطاحة بالحكومة "الظالمة .. المستبدة"، ووزعت فى كاجوشيما Kagoshima نسخ من المقالات التى كانت تلتهب بالتحريض ضد الحكومة، مما ساعد على إشتعال نيران السخط على النظام.

وعندما إنسحب سايجو من السلطة، وعاد إلى كاجوشيما، إفتتح مدرسة خاصة تبعتها فروع عديدة فى جميع أنحاء المحافظة، وتفرغ لتدريب الشباب عسكرياً وفكرياً فى تلك المدارس، وسيطر أتباعه على المحافظة سيطرة تامة، حتى أصبحت بمثابة دولة داخل الدولة. فلم تقم المحافظة بتسليم الضرائب –التى تتولى جبايتها– إلى خزانة الدولة، ولم تطبق أى من القوانين والإصلاحات التى قررتها الحكومة المركزية مثل: إلغاء مخصصات الساموراى، وتعديل ضرائب الأطيان، وإستخدام التقويم الجديد، وتحريم حمل السلاح[59].

وبدأ أوكوبو أولى خطواته لإخضاع محافظة كاجوشيما للحكومة المركزية بإرسال بعض رجال الشرطة إلى تلك المحافظة لاستطلاع الأحوال هناك، وأخذ –فى نفس الوقت– يتحرش بسلطات المحافظة عن طريق إصدار أمر بإخراج بعض الأسلحة من كاجوشيما. ولكن أنصار سايجو ألقوا القبض على أنصار الحكومة المركزية من رجال الشرطة الذين بعث بهم أوكوبو، وساموهم العذاب حتى يرغموهم على الإعتراف – زوراً– بأن المهمة الحقيقية التى أوفدوا من أجلها إلى كوجوشيما هى إغتيال سايجو.

---

[58] Tanin & Yohan: op. cit., pp. 28 – 29.
[59] Ibid, pp. 30 – 35.

وما أن توصل رفاق سايجو إلى تلك النتيجة، حتى أقنعوا زعيمهم بإعلان الثورة ضد الحكومة. وقبل سايجو التحدى، رغم علمه أن قوات كاجوشيما لا قبل لها بمواجهة الجيش الوطنى الإمبراطورى. وفى فبراير 1877 أعلن سايجو أن لديه بعض التساؤلات التى يريد أن يطرحها على الحكومة، وأنه متجه نحو طوكيو مع أتباعه لهذا الغرض. وبدأ التحرك صوب كوماموتو على رأس خمسة عشر ألف مقاتل، وإنضم إليه فى الطريق آلاف الرجال حتى بلغ عدد جنوده 42 ألف مقاتل[60].

وتحركت الحكومة المركزية لمواجهة الموقف، فجردت الجيش الجديد على كاجوشيما، وعينت أحد أمراء البيت الإمبراطورى قائداً أعلى لتلك الحملة. وشن جيش سايجو –المكون من الساموراى– هجوماً على قلعة كوماموتو لإنتزاعها عنوة من "الفلاحين الأجلاف" من جند الحكومة (كما كانوا يسمونهم). ولكن خاب ظنهم فى الفلاحين من جنود الجيش الإمبراطورى، فعلى غير ما كان يتوقع الساموراى الأصلاف، قاوم "الفلاحون الأجلاف" من جنود القلعة الحصار مدة خمسين يوماً، حتى إضطر الساموراى إلى رفع الحصار عنها. وما كادت قوات الجيش الإمبراطورى تصل إلى كوماموتو، حتى دخلت فى معركة حامية الوطيس مع قوات سايجو استمرت عشرون يوماً، وأمام ضغط قوات الجيش واستبسالها فى القتال، بدأت قوات سايجو فى التقهقر صوب الجنوب، واستمرت المعارك دائرة بين الطرفين حتى سبتمبر، ولكن اليد العليا كانت للجيش الإمبراطورى. وعندما أدرك سايجو أن الأمل مفقود فى النصر، وأنه قد يلحق بمصير زميله ايتو شمباى ومايبارا ايساى، إنتحر بالطريقة اليابانية التقليدية (شق البطن Hara-kiri). وبذلك إنتهت الحركة، وإنتهت معها حياة أحد صناع النظام الجديد، تلك الشخصية التى نالت إحترام الكثير من اليابانيين حتى أولئك الذين كانوا يختلفون معه، ولا يزال سايجو يعد – حتى اليوم– بطلاً قومياً.

ولكن ثورة سايجو، أو ثورة ساتسوما، التى عرفت –رسمياً– بإسم حرب الجنوب الغربى Seinan، كانت تختلف مع غيرها من حركات التمرد الأخرى، فقد كانت حرباً أهلية (محدودة النطاق) ساهمت فيها الحكومة بجيش مكون من 60 ألف جندى، قتل منهم 6278 جندياً

[60] Hounsey: op. cit., P. 86.

وجرح 9523 آخرون، بينما كانت قوات سايجو تزيد على أربعين ألفاً،سقط نصفهم – تقريباً – بين قتيل وجريح، كما أعدم منهم –بعد الحرب– 2764 رجلاً[61].

وكان إنتصار الحكومة –فى تلك الحرب الأهلية– إنتصاراً للجيش الوطنى الحديث، فقد نجح "الفلاحون الأجلاف" فى تحطيم الأسطورة التى تزعم أن الساموراى هم القادرون وحدهم على القتال النظامى والاستبسال فى الحرب. كما أنهت تلك الحرب –إلى الأبد– حركات التمرد العسكرية التى كان يشنها الشيزوك على الحكومة من حين لآخر، فإضطروا إلى التعبير عن سخطهم على الحكومة ومعارضتهم لها بأسلوب سلمى سياسى من خلال "حركة الحرية وحقوق الشعب" التى تزعمها ايتاجاكى. وبذلك ثبتت دعائم النظام الجديد، وإنطلق يبنى لليابان مستقبلاً جديداً.

* * *

وقبل أن نخوض غمار الحركة السياسية وإنعكاساتها الاجتماعية والفكرية، لابد لنا من وقفة طويلة أمام الإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية التى شهدتها اليابان فى ذلك العصر، وما تركته من آثار على المجتمع الريفى والمجتمع الحضرى، وما ارتبط بها من تطور رأسمالى وتوسع إمبريالى، جعل المؤرخين فى حيرة من أمرهم عندما يتصدون لتقييم عصر مايجى.

[61] IWATA Masakazu: op., cit., PP. 39 – 43.

الفصل الثانى - الإصلاح الزراعى وأثره على المجتمع الريفى

تحتل الإصلاحات التى أدخلتها حكومة مايجى على نظام ملكية الأراضى الزراعية، وضرائب الأطيان والزراعة، أهمية خاصة فى تاريخ اليابان الحديث، لما ترتب عليها من آثار إنعكست على المجتمع الريفى وعلى المشتغلين بالفلاحة والمتصلين بها من قريب أو بعيد، ولما نتج عنها من آثار سياسية وجهت للواقع السياسى اليابانى وجهات معينة لما يقرب من ثلاثة أرباع القرن، فأصبحت الحاجة ماسة –بعد الحرب العالمية الثانية– إلى إصلاح زراعى آخر يعيد توزيع القوى الاجتماعية فى البلاد، ويغير من الواقع السياسى القائم.

كذلك كان الإصلاح الزراعى الذى صاغته ونفذته حكومة مايجى بالغ الأثر فى إحداث ظواهر اجتماعية نجمت عنه مثل: بداية تكوين سوق العمل، وتكوين السوق الوطنية وتحديدها فى إطار معين، وإيجاد فائض سكانى له سمات خاصة إنفردت بها اليابان دون غيرها من البلاد، ونمو الطبقة العاملة، وإكتساب عمل المرأة طابعاً لم يكن له من قبل.

وسنولى بعض هذه الظواهر التى تعد – فى رأينا– ذات دلالة خاصة، اهتماما خاصا، مثل: تحرير العمل من القيود الإقطاعية القديمة، بما يترتب على ذلك من فك الإرتباط بين الفلاح والأرض، لما لتلك الظاهرة من أهمية خاصة بالنسبة للتصنيع، الذى كان حجر الزاوية فى السياسة الإقتصادية التى رسمتها حكومة مايجى. ويرتبط بهذا الإهتمام بطبيعة ظاهرة الفائض السكانى، والمغزى الإقتصادى والإجتماعى للصناعة المنزلية.

ولما كانت النتائج ترتبط بمسبباتها، يجدر بنا أن نلقى نظرة على الخطوط العريضة للسياسة الزراعية التى إنتهجتها حكومة مايجى، والتى تمثل إصلاحاً زراعياً على درجة كبيرة من الأهمية، قبل أن نعالج الآثار الإقتصادية والإجتماعية التى ترتبت عليها.

إستقرار الملكية الفردية

كانت الطبقة الجديدة من أصحاب الأراضى تزيد من مساحة حيازاتها بصورة مستمرة فى ظل النظام الإقطاعى، نتيجة للتطورات الإقتصادية التى بدأ يتعرض لها الإقطاع فى القرن الثامن عشر، والتى إرتبطت بتتجير الزراعة. ولكن تلك الحيازات كانت مقيدة بحق الإنتفاع، ولم يكن أصحابها يتمتعون بحقوق الملكية الكاملة الحرة على أراضيهم التى آلت إليهم بطريقة أو بأخرى (كما سبقت الإشارة بالفصل التمهيدى). ولذلك كان فى مقدمة الإصلاحات التى أدخلتها حكومة مايجى، تثبيت حق الملكية الفردية للأراضى الزراعية، وإطلاقه من كل قيد.

وكان صدور قرار إلغاء الإقطاع (أغسطس 1871) أول خطوة فى هذا السبيل، فقد تحرر الفلاحون من الإقطاع، وأصبحوا –من الناحية النظرية– يتمتعون بالحقوق الكاملة على حيازاتهم الزراعية، وإن لم يصدر نص قانونى صريح بذلك. وفى سبتمبر من نفس العام، صدر قرار أطلق يد الفلاح فى إختيار المحصول الذى يزرعه. ورغم ما قد يبدو من أن القرار دعم وضع أصحاب الحيازات الزراعية، إلا أنه أضر بصغارهم بقدر ما أفاد كبارهم: فقد أصبح باستطاعة الفلاح الصغير أن يستدين بضمان الأرض، ولما كانت ظروفه المادية لا تمكنه –غالباً– من سداد الدين، فإن أرضه كانت تتعرض للمصادرة وفاء للديون، وبذلك تراكمت حقوق ملكية الأطيان فى أيدى أثرياء الفلاحين من المرابين، وتسربت من أيدى صغار الفلاحين الذين أصبحوا مجرد مستأجرين للأرض بعد أن كانوا يملكون حيازتها من قبل.

وجاء القرار الصادر فى عام 1872، والذى أباح التصرف فى الأطيان بالبيع، مقدمة لوضع نظام جديد لضرائب الأطيان، على نحو ما جاء بتقرير وجهته وزارة المالية Okura-Shô إلى مجلس الدولة dajokan فى سبتمبر 1871، نص فيه على أنه: "لما كانت السلطة السياسية قد ردت الآن إلى البلاط الإمبراطورى، فى وقت يتم فيه توحيد جميع شئون الدولة، فمن الضرورى وضع قانون موحد للضرائب التى تعد مسألة حيوية بالنسبة للدولة .... بترك القوانين القديمة، والسماح ببيع وشراء حقوق الملكية. ومن الأفضل، وضع قانون للضرائب يعتمد على نظام موحد لريع الأطيان. ولكن يجب تجنب التسرع فى هذا السبيل، ويحسن أن

نبدأ بإصدار قانون يسمح بتداول الأطيان بيعاً وشراءً، ثم نضع بعد ذلك قانوناً موحداً للضرائب".

ويلقى كاندا كوهاى KANDA Kohei –أحد كبار المشاركين فى وضع نظام ضرائب الأطيان– الضوء على العلاقة بين السماح بتداول الأطيان كغيرها من السلع، ووضع تشريع لضرائب الأطيان، فيقول (عام 1871): "هناك من يعارضون فى إصدار تشريع لضرائب الأطيان، ويبررون ذلك بالقول بأن الأرض كانت توزع –فى قديم الزمان– على العائلات وفق عدد أفرادها، وأن تداول الأرض بالبيع والشراء قد حرم من أجل تضييق الفوارق بين الغنى والفقير، فإذا قمنا اليوم بإباحة بيع الأطيان وشرائها تحقق من ذلك ضرر بالغ. وردنا على هؤلاء كما يلى: أمامنا رجل حكيم وآخر أحمق، الأول مثابر جاد والآخر كسول خامل، فالحكيم المثابريصبح غنيا، والأحمق المبذر يصبح فقيراً، وإذا حاولنا أن نمنع تداول الأطيان من أجل مساواة الغنى بالفقير، فمعنى ذلك أننا نأخذ من الغنى لنعطى الفقير، واستمرارنا فى ذلك يعنى أننا نعاقب الحكيم المثابر ونشجع الكسول المبذر"[62].

كانت عجلات التاريخ تتحرك بالفعل نحو تشريع يقر الملكية الفردية للأرض الزراعية، وفى كل بلد من البلاد التى شهدت مثل تلك الحركة، كان الفلاح البسيط: سواء كان مستأجراً للأرض أو حائزاً لها أو مالكاً صغيراً، هو الضحية التى تتمزق أشلاء تحت تلك العجلات، هكذا كان مصير الفلاح اليابانى فى مجتمع بدأ يتحرك صوب الرأسمالية.

وقد تم ذلك على مراحل، ففى ديسمبر 1871 صدر قرار من مجلس الدولة بإلغاء أطيان الساموراى (المعروفة بإسم choji) وأطيان سكان المدن (المعروفة بإسم bukeji) التى كانت معفاة من الضرائب فى عصر طوكوجاوا. وكان ذلك الإلغاء خطوة فى الإتجاه نحو الإعتراف بتلك الأطيان ملكاً خاصاً لفرد معين عليه أن يسدد ضريبة الأطيان التى قدرت تبعاً لقيمة الأرض. وفى يناير 1872، وضعت وزارة المالية القواعد المنظمة لإصدار حجج الملكية chiken لأصحاب حق الحيازة على أطيان البوكيجى bukeji والتشوجى choji بمحافظة طوكيو. وقد وقع الإختيار على طوكيو لأنها المنطقة التى شاعت فيها الملكية

[62] OGURA Takekazu: Tochi Rippô no Shiteki Kôsatsu pp. 144 – 18.
(بحث تاريخى فى تشريعات الزراعة).

الفعلية للأرض منذ زمن بعيد، حيث استثنت الباكفو (علم 1643) التجار والساموراى فى ايدو من الخضوع للحظر الذى فرض على تداول الأطيان، كما كان من بين أسباب إختيار تلك المنطقة خضوعها للإعفاء الضريبى فى عهد الشوجونية، ولذلك كان تحديد حقوق الملكية بها بداية لإخضاعها للضرائب.

وفى 24 فبراير من نفس العام، وبعد مرور تسعة أيام على صدور قرار إباحة تداول الأطيان بيعاً وشراء، صدرت المجموعة الثانية من حجج الملكية لأولئك الذين إشتروا أطياناً فى ظل النظام الجديد، وإتخذ ثمن الشراء دليلاً على قيمة الأطيان التى تحتسب الضريبة على أساسها. أما التوزيع الثالث لحجج الملكية فتم فى يوليو –على نطاق واسع– بعد أن أثبتت التجربة نجاحها فى محافظة طوكيو.

وهنا ظهرت الكثير من المشكلات، فحيثما كانت الحيازة قديمة كان إثباتها بالغ الصعوبة، وخاصة أن قطعة الأرض الواحدة كانت – أحياناً– موضع نزاع بين طرفين أو عدة أطراف كل منهم يدعى حق حيازتها. ولما كانت السجلات العرفية التى تسجل بها الحيازات تحفظ عند عمدة القرية nanushi أو shoya، فقد كان ما يقرره العمدة هو فصل الخطاب. وكثيراً ما كان العمد يقفون فى صف الأقوياء ضد الضعفاء، والأغنياء ضد الفقراء، فأثبتوا بالسجلات أسماء من شاءوا، فضاعت حقوق الكثيرين على الأرض عندما عجزوا عن إقامة البرهان على حيازتهم لها. وعبر المستضعفون عن سخطهم على نظام حجج الملكية بالتظاهرات أحياناً، وشق عصا الطاعة على السلطة أحياناً أخرى، دون جدوى.

وقد ساعد نظام حجج الملكية chiken على إقتلاع جذور النظام الإقطاعى القديم، وجعل مبدأ الملكية الفردية للأرض مبدأً متقبلاً عند الناس، كما أتاح للحكومة فرصة تحديد قيمة الأرض حسب سعر السوق قبل أن تجرى مساحة الأطيان التى استغرقت وقتاً طويلاً (1875 – 1881)، وظلت حجج الملكية المستند الوحيد لإثبات ملكية الأرض حتى صدور قانون 22 مارس 1889 الذى جمعت الحكومة بموجبه حجج الملكية، وأصبح إثبات ملكية

الأرض يستند إلى قيدها بالسجلات daicho المحفوظة بمحكمة البندر ku-saibansho والمعتمدة من السلطات القضائية[63].

وبعد رصد حقوق الملكية من خلال الحجج chiken التى أصدرتها المالية، صدر قانون تعديل ضرائب الأطيان الزراعية فى أوائل عام 1873. فقد رأى المشرعون أن ضمان حصول الدولة على موارد مالية ثابتة يقتضى وضع نظام ضريبى موحد، بحيث تصبح الضريبة سهلة الجباية، ويكون التهرب من دفعها صعباً، على أن تكون ثابتة لا تتأثر بتذبذب المحصول بين النقص والزيادة. وتضمن القانون المبادئ التالية[64]:

1. تقدر الضرائب على أساس قيمة الأرض، وليس على أساس حجم المحصول كما كان متبعاً من قبل.
2. يحدد مقدار الضريبة بثلاثة بالمائة من قيمة الأرض لصالح الخزانة العامة يضاف إليها واحد بالمائة لصالح خزانة المحافظة، ولا يجب تعرضه للنقص أو الزيادة تبعاً لقلة المحصول أو وفرته.
3. تجبى الضرائب نقداً وليس عيناً على نحو ما جرت العادة من قبل.

وقد رأى قادة نظام مايجى ضرورة تثبيت الضرائب للتخلص من التذبذب فى إيرادات الخزانة العامة الناتج عن التغير الكمى للمحصول، أو تقلبات أسعار الحاصلات الزراعية التى كانت تسدد بها الضرائب –وخاصة الأرز– تبعاً لظروف السوق. وبذلك أصبح باستطاعة الحكومة أن تضع موازنة مالية ثابتة. ولما كانت اليابان بلداً زراعياً، ولا يتمتع بحرية تحديد العوائد الجمركية بسبب المعاهدات المبرمة مع الدول الغربية، فقد وقع عبء تمويل عمليات إنشاء الجيش الحديث، وإقامة الصناعات الحديثة، ونفقات الأجهزة الإدارية، ونظام التعليم الحديث، على عاتق المورد الأساسى لخزانة الدولة وهو ضريبة الأطيان الزراعية. ومن ثم كان لابد من تثبيت الموارد المالية من حيث الكم، حتى تستطيع الحكومة المضى فى سياسة الإصلاح.

---

[63] المصدر السابق، ص 118.
[64] المصدر السابق، ص 135 وما بعدها.

وبذلك ندرك مغزى حرص الحكومة على أن يسبق تثبيت حقوق الملكية الفردية للأرض، إصدار القانون المنظم لضرائب الأطيان، لأن النظام الضريبى الجديد يتطلب تحديد مسئولية سداد الضرائب، التى أصبحت فردية تقع على عاتق المالك بعد أن كانت جماعية تقع على عاتق القرية كلها. سواء كان المالك يفلح الأرض بنفسه، أو يستأجر من يفلحها لحسابه، أو يؤجرها للفلاحين مقابل المقاسمة أو المشاركة على المحصول.

وتحددت –بذلك– علاقة المنتج بالمالك على أساس الحرية المطلقة، فلم يعد الفلاح مرتبطاً بالأرض لا يملك منها فكاكاً، بل أصبح باستطاعته ترك الأرض عن طريق البيع والنزوح إلى المدينة إذا شاء، كما أصبح تقرير نوع المحصول الذى يزرعه من حقه وحده. غير أن الإصلاح الجديد –وإن أفاد أثرياء الفلاحين– ترك فقراؤهم تحت رحمة الطبيعة والسوق، فتقلبات المناخ فى بلد كاليابان كثيراً ما تضر بالمحصول، وخاصة فى مواسم العواصف (التيفون)، وتقلبات الأسعار تجعل العائد النقدى لمحصول الأرز بعيداً عن الثبات، على حين كان الفلاح ملتزماً بدفع ضريبة نقدية ثابتة للدولة.

ولم يكن أمام الفلاح الصغير من حل لمعاناته سوى التخلص من أطيانه بالبيع والإلتماس العمل بالأجر، أو اللجوء إلى المرابين لسداد الضريبة فى موعدها المحدد، فيضع –بذلك– قدمه على بداية الطريق إلى فقدان ملكيته والتحول إلى مستأجر للأطيان التى كانت ملكاً له بالأمس. وبعبارة أخرى، كان الفلاح يحتاج إلى تحويل ما يتراوح بين ربع وثلث المحصول إلى قيمة نقدية حتى يستطيع سداد الضرائب. وألقى ذلك عبئاً ثقيلاً على الفلاحين الصغار الذين كانت مساحة ملكياتهم تكاد تفى بما يقتاتون به، لأنهم كانوا يضطرون إلى بيع جانب لا بأس به من المحصول فور الإنتهاء من الحصاد بثمن يقل كثيراً عن ذلك الذى يبيع به الفلاح الغنى محصوله، لأنه أقدر من الفقير على الإحتفاظ بالمحصول فى صوامعه حتى تتحسن أحوال السوق.

أما مستأجر الأرض، فكان يدفع الإيجار عيناً –فى أغلب الأحوال– إلى مالك الأرض، الذى يدفع بدوره الضريبة للحكومة، ويحتفظ بما يتبقى من قيمة المحصول كربح صاف. وبذلك لعب قانون تعديل ضرائب الأطيان دوراً هاماً فى إنتزاع الأرض من صغار الفلاحين، وتكديس صكوك الملكية فى أيدى كبار الملاك، فكان عاملاً مساعداً على إفقار قطاع

عريض من أهل الريف[65]، وإثراء نفر قليل منهم، وهى ظاهرة تستحق أن نقف عندها لنلقى نظرة على ما تركته من آثار على المجتمع الريفى.

إنتزاع الملكيات الصغيرة

فخلال سبع سنوات (1883 – 1890) فقد 367.744 فلاحاً ملكياتهم الزراعية نتيجة بيعها بالمزاد لصالح الخزانة العامة وفاء للضرائب المتراكمة المستحقة على أطيانهم، التى عجز معظمهم (77%) عن سدادها بسبب فقرهم المدقع. وبلغت جملة الضرائب المتراكمة عليهم 114.178 يناً yen، أى أن متوسط دين الفلاح الواحد كان يبلغ 31 سناً sen، وبلغت مساحة الأراضى التى بيعت بالمزاد 47.281 تشوبو chobu (حوالى 115 ألف فدان) بلغت قيمتها 4.944.393 يناً، أى أن قيمة الأرض التى بيعت بالمزاد خلال تلك السنوات السبع كانت تعادل 27 ضعفاً من قيمة الضرائب التى تراكمت على أصحابها.

وقدرت قيمة الأراضى التى رهنها أصحابها ضماناً لديونهم – فى عام 1881– بمبلغ 123 مليون ين، رهنت مقابل ديون قدرها 141 مليون ين موزعة على نحو مليونى رهن عقارى، أى أن متوسط الرهن الواحد بلغ 72 يناً، وبذلك كان معظم الدائنين من صغار الملاك[66].

ولما كانت تلك القروض الصغيرة التى استدانها الفلاحون لا تستطيع أن توفرها المصارف العقارية، فإن ذلك يعنى أن المرابين كانوا يملكون زمام الإئتمان العقارى فى الريف، بما يترتب عليه من إنتزاع ملكيات صغار الفلاحين لحسابهم. وكانت القروض التى تقدم للفلاحين بفائدة قدرها 13% سنوياً تعد قروض عادلة، كما كان المرابون الذين يمهلون الفلاحين لمدة ثلاث أو خمس سنوات للسداد يعدون من ذوى الرحمة والكرم[67].

وبلغت عمليات إنتقال الملكيات الزراعية – من صغار الملاك إلى كبارهم– أقصى حد لها فى الفترة الممتدة من عام 1880 حتى عام 1890، وترتب على ذلك ظهور تطور إجتماعى سريع الإيقاع شهده المجتمع الريفى خلال ذلك العقد من الزمان.

---

[65] المصدر السابق، ص 150 – 157.
[66] Mayet, Paul: Agricultural Insurance in Japan, London 1893, p. 64.
[67] Ibid, p. 68.

وكانت النتيجة الطبيعية لذلك التطور، إنفراد الملاك بإدارة أمور المجتمع الريفى، فقد نص قانون المحافظات على أن يقتصر حق الإنتزاع فى إنتخابات مجلس المحافظة على من يدفع ضريبة أطيان تتراوح بين خمسة وعشرة ينات، وإقتصر حق الترشيح لعضوية مجالس المحافظات على من يدفع أكثر من عشرة ينات سنوياً.

ويشير الجدول التالى إلى نسبة النقص فى عدد من لهم حق الإقتراع وحق الترشيح لمجالس المحافظات فى الثمانينات نتيجة لإنتزاع الملكيات الصغيرة من أيدى الفلاحين المدينين:

السنة	الذين يدفعون من5–10 ينات		الذين يدفعون أكثر من 10 ينات	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
1883	877.496	–	840.542	–
1884	833.175	%5	849.244	%1 زيادة
1885	796.175	%4	840.965	%0.9 نقص
1886	722.072	%9	809.880	%3 نقص
1887	685.132	%5	802.975	%0.8 نقص

ولما كانت ضريبة الخمسة ينات تفرض –فى المتوسط– على ما يعادل الثمانية تان tan (أى 1.8 فدان)، والضريبة التى تزيد على عشرة ينات تفرض على المساحة التى تبدأ بتشو واحد وستة تان (أى 3.8 فدان)، فإن ذلك يعنى أن معدل النقص فى نسبة صغار الملاك كان أسرع إيقاعاً منه فى نسبة متوسطى الملاك[68].

وكان صغار الملاك الذين يفقدون ملكياتهم يتحولون إلى مستأجرين للأرض (التى كانت ملكاً لهم من قبل)، فاطردت الزيادة فى نسبة الأرض التى يفلحها المستأجرون إلى مساحة الأراضى الزراعية على النحو التالى:

[68] SHIBUSAWA Keizo: Japanese Society in the MEIJI Era, Tôyô Bunkyo, Tokyo 1969, p. 426.

السنة	النسبة المئوية
1884 – 83	36.8
1887	39.3
1892	40.–
1903	44.5
1908	45.4
1913	45.5

كما زادت نسبة عائلات الفلاحين المستأجرين للأرض إلى المشتغلين بالفلاحة من 19.7% عام 1883 – 1884 إلى 28.1% عام 1902، ثم إنخفضت النسبة إلى 27.7% عام 1912 (لعوامل ديموغرافية)[69].

علاقات الإنتاج

وثمة عامل آخر أدى إلى زيادة عدد مستأجرى الأرض من الفلاحين مقابل المشاركة على المحصول، فقد كان كبار الملاك يفضلون زراعة أطيانهم لحسابهم معتمدين فى ذلك على عمل الأجراء، ولكن إزاء إرتفاع أجور عمال الزراعة فيما بين الحربين الصينية – اليابانية (1894 – 1895) والروسية – اليابانية (1904 – 1905)، والإنخفاض النسبى لإنتاجية الفلاح الأجير، عدل كبار الملاك عن استغلال الأرض لحسابهم، وفضلوا تأجيرها مقابل مشاركة الفلاح المستأجر على المحصول، حيث كان نصيب المالك يصل إلى 60% من محصول الأرز. ونظراً للزيادة المستمرة فى عدد سكان القرية، وفى نسبة المعدمين منهم، كان التنافس على أشده بين الفلاحين على استئجار الأرض، مما أدى إلى قيام المالك بتجزئة الأرض إلى قطع صغيرة المساحة وتأجيرها للفلاحين.

[69] OGURA Takekazu, ed.: Agricultural Development in Modern Japan, Tokyo 1963, p. 18.

وحقق هذا الأسلوب عائداً مجزياً للملاك يفوق ما كان يعود عليهم عند زراعة الأرض لحسابهم، لأنهم كانوا يبيعون نصيبهم من المحصول – الذى يمثل القيمة الإيجارية للأرض – عندما تحقق أسعار الأرز إرتفاعاً يضمن له الحد الأقصى من الربح. ولما كانت أسعار الأرز آخذة فى الإرتفاع منذ منتصف السبعينات نتيجة التضخم المستمر، فقد فاقت نسبة نصيب الملاك من المحصول نصيب الدولة من الضرائب، على نحو ما يبينه الجدول التالى:

	نصيب الدولة	**نصيب الملاك**	**نصيب الفلاح**
الضريبة العينية فى عصر طوكوجاوا	%37	%28	%35
الضريبة النقدية فى عصر مايجى	%34	%34	%32
إنخفاض الضريبة فعلياً نتيجة إرتفاع أسعار الأرز	%23	%55	%32
معدل الضريبة بالنسبة لأسعار الأرز (1878 – 1887)	%11.5	%56.5	%32

وهكذا تناقص نصيب الدولة من عائد المحصول، بينما تضاعف محصول الملاك، وإتسم نصيب الفلاح بالثبات، أو–بعبارة أخرى– فاز ملاك الأطيان بنصيب الأسد من فائض قيمة الإنتاج الزراعى[70].

ولما كانت غالبية كبار الملاك من التجار والمرابين، وكان إرتباطهم بالزراعة إرتباطاً جزئياً، فقد ظلوا قانعين بهذا الشكل من أشكال الاستثمار دون أن يورطوا أنفسهم فى تحمل تبعة الإنتاج. وكان لذلك إنعكاس على أسلوب حياة القاعدة العريضة من الفلاحين فى الريف اليابانى.

وكانت هناك خمسة أشكال للإيجار:

[70] SHIBUSAWA: op. cit., PP. 427 – 28.

أولها: ما يمكن أن نسميه بإيجار "خدمات العمل" الذى شاع فى المناطق الجبلية النائية.

وثانيها: هو الإيجار مقابل نصيب محدد من المحصول، وكانت العلاقة بين المالك والمستأجر –فى ظل هذا النوع من الإيجار– كالعلاقة بين السيد وخادمه، وقد شاع هذا الشكل فى منطقة طوهوك ومحافظة ناجانو وبعض جهات كيوشو. أما الأشكال الثلاثة الباقية من الإيجار فكانت أوسع إنتشاراً، ولعل أخطرها تحديد الإيجار بمقدار معين من الأرز (بغض النظر عن حجم المحصول)، ثم الإيجار النقدى الذى يسدد عيناً من محصول الأرز بما يعادل القيمة النقدية للإيجار. وأخيراً، الإيجار النقدى الذى يسدد نقداً وكان أقل الأشكال الخمسة شيوعاً.

وأشارت لجنة تشكلت عام 1912 لبحث مشكلة إيجارات الأطيان فى تقريرها، إلى أن "إيجار حقول الأرز يسدد عيناً فى جميع أنحاء البلاد، وهناك حالة قليلة يسدد فيها الإيجار من الأرز غير المضروب والجودار أو الشعير فى حالة زراعة محصولين فى العام الواحد، ونادراً ما يدفع إيجار حقول الأرز نقداً. فالإيجار العينى من الأرز يأتى فى المقدمة، يليه الإيجار العينى من فول الصويا والشعير، ثم يأتى الإيجار النقدى فى المؤخرة (وشاع فى هوكايدو). وفى بعض المناطق، جرت العادة على تقديم الجودار والدخن والقمح والفول والحنطة السوداء والبطاطا إلى المالك سداداً للإيجار. وفى بعض الحالات النادرة، كان الإيجار يسدد من محصول ورق التوت والقنب والورق (المصنع يدوياً) والحرير الخام والذرة وبذور اللفت والسكر والقطن. أما فى ضواحى المدن الكبرى ومناطق إنتاج الحرير، فكان الإيجار يدفع نقداً"[71].

وعندما تدخلت الحكومة لتحسين العلاقة بين المالك والمستأجر فى قطاع الزراعة، كان تدخلها لصالح المالك. ففى عام 1888، وضع قانون لهذا الغرض، قضى بتحريم تأجير الأرض تأجيراً أبدياً، ووضع حداً أقصى لمدة الإيجار فجعلها لا تتجاوز الثلاثين عاماً، على أن ينص فى العقد على نسبة الإيجار من المحصول أو القيمة النقدية للإيجار، وليس من حق المالك أن يزيد الإيجار مدة سريان العقد. وأباح القانون للمستأجر التنازل عن حقه فى

[71] Ibid, PP. 428 – 29.

الإيجار لغيره من الفلاحين – بعد الحصول على موافقة المالك– دون أن يؤثر ذلك على حقوق وواجبات المستأجر الجديد. فإذا باع المالك الأرض لمالك جديد، كان ملتزماً بعقود الإيجار المبرمة مع المالك الأصلى. ويجوز للمالك أن ينظر فى أمر تخفيض الإيجار إذا نقص المحصول بمقدار الثلث أو تلف بسبب الظروف الطبيعية، أو إذا تعرضت الأرض للبوار لأسباب خارجة عن إرادة المستأجر، وترك ذلك لتقدير المالك، أما إذا كان نقص المحصول أو تلفه أو بوار الأرض نتيجة تقصير الفلاح المستأجر، فلا يحق له المطالبة بتخفيض الإيجار.

ويتحمل الطرفان –المالك والمستأجر– نفقات شق القنوات وتمهيد الطرق الضيقة التى تعد للسير بين الحقول إذا نص على ذلك صراحة فى عقود الإيجار، أما ما عدا ذلك من نفقات –بما فيها مقاومة الآفات والطيور الضارة بالمحصول– فتقع على عاتق المستأجر وحده. وللمالك أن يطالب بالتعويض فى حالة إجهاد الفلاح للأرض نتيجة سوء استخدامه للسماد، أو قيامه بزراعة محصول معين دون الحصول على ترخيص من المالك، أو وقوع أضرار بالقنوات أو الطرق التى يملكها المالك نتيجة إهمال الفلاح. وأجاز مشروع القانون إلغاء عقد الإيجار فى حالة الإخلال بشروط التعاقد، أو توقيع عقوبة على الفلاح لجرم إرتكبه، أو إجهاد التربة، أو شراء الحكومة للأرض، أو وفاة المستأجر[72].

وواضح أن الحكومة عندما قننت العلاقة بين المالك والمستأجر، أعطت كل الضمانات للأول على حساب الآخر، الذى أصبح يتحمل وحده –قانوناً– مخاطر الزراعة، فلا يتحمل المالك منها شيئاً. وحتى إذا تعرض المحصول لكارثة تتطلب تخفيض الإيجار، ترك أمر تقدير ذلك كله للمالك وحده. ولا غرابة فى ذلك، فقد كان نظام مايجى حارساً أميناً لمصالح المستثمرين من التجار والمرابين، حامياً لرأس المال الوطنى. ولا أدل على ذلك، من تعديل القانون المدنى (عام 1896) بما يخدم مصالح الملاك، فقد ألغى النص الوارد بالقانون المدنى الصادر عام 1893، والذى إعتبر تأجير الأرض حقاً طبيعياً للفلاح المستأجر، وإعتبر التعديل – الذى أدخل على القانون– التأجير حقاً للمالك وحده، مما أدى إلى وضع

[72] OGURA Takekazu: Tochi Rippô no Shiteki Kôsatsu, PP. 178 – 200.

مصير الفلاح المستأجر بيد مالك الأرض، يستبقيه فى أرضه متى يشاء، ويطرده منها متى أراد[73].

ورغم ما كان يعانيه الفلاح الصغير من استغلال المرابين والتجار، وغياب المؤسسات التى تقدم له التسهيلات الإئتمانية بشروط معقولة، عملت الحكومة على توفير مصادر التسهيلات الإئتمانية للملاك الكبار دون غيرهم، حتى يحصلوا على قروض بضمان ملكياتهم يستثمرونها فى الصناعة، فصدر قانون البنك الزراعى الصناعى (عام 1889). وقانون تأسيس البنك العقارى اليابانى (عام 1896)، وقانون تأسيس الإتحاد الزراعى (عام 1899)، وقانون الجمعيات التعاونية الصناعية (عام 1900). وحظى كبار الملاك بالخدمات التى كانت تقدمها تلك المؤسسات، كما سيطروا على مجالس إدارة الإتحاد الزراعى والتعاونيات الصناعية[74].

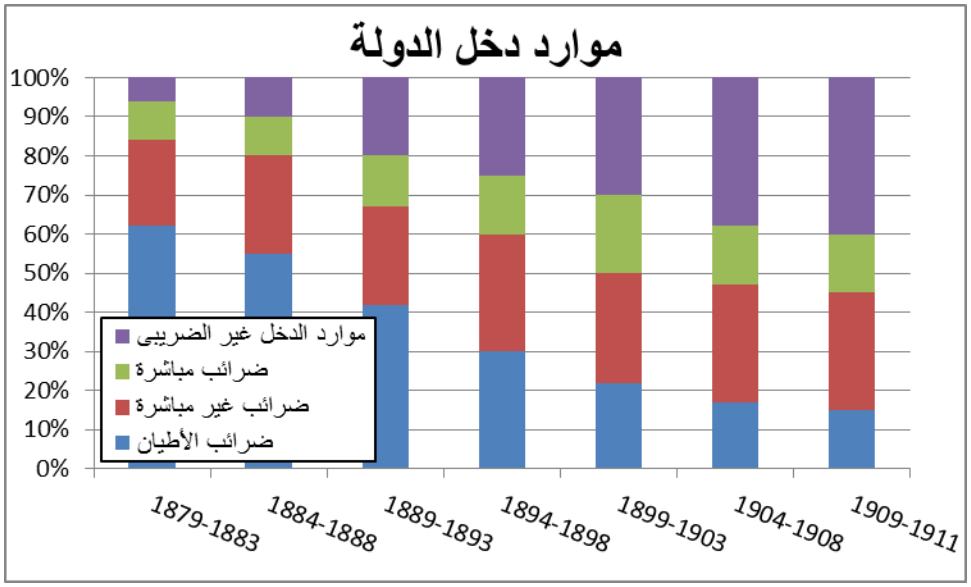

[73] OGURA Takekazu: Agrarian Problems and Agricultural Policy in Japan, A Historical Sketch, IDE, Tokyo 1973, p. 8.

[74] Ibid, P. 6 – 7.

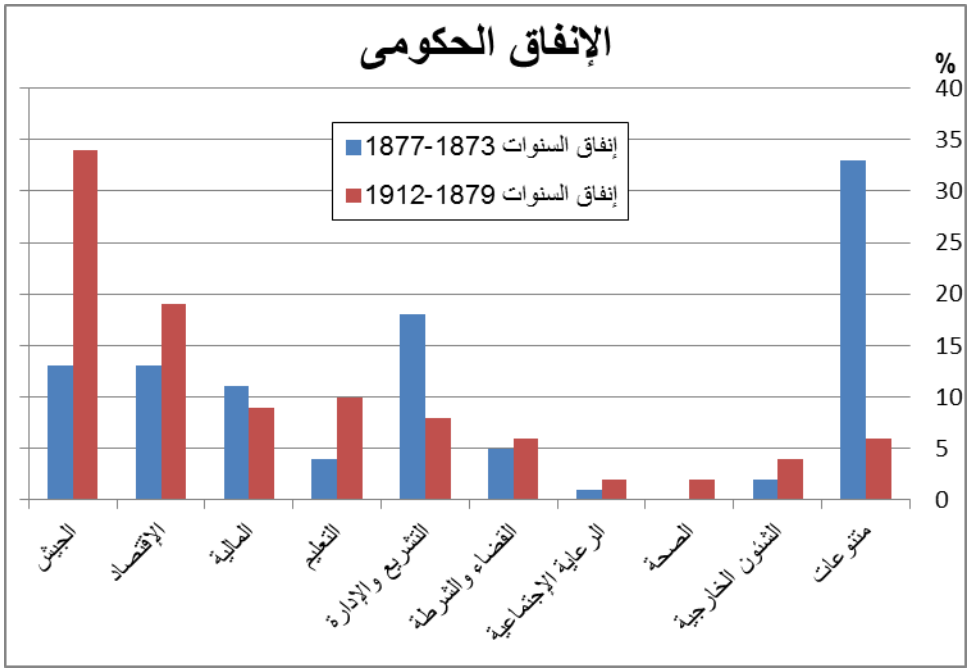

زيادة السكان ونشوء سوق العمل

لكننا لا نستطيع أن نفسر زيادة الملكيات الكبيرة على حساب صغار الملاك الذين تحولوا – تدريجياً– إلى معدمين، على أنه نتيجة لتطور رأسمالى فى علاقات الإنتاج الزراعية على نحو ما حدث فى غرب أوروبا (حركة الأسيجة فى إنجلترا مثلاً)، لأن فقدان الفلاحين الصغار لحقوق الملكية، وتحولهم إلى مستأجرين للأرض، وإنفصال الصناعة عن الزراعة بتحطيم الصناعة المنزلية، كان أسرع إيقاعاً من تطور رأس المال الصناعى أو الزراعى. ففقدان صغار الفلاحين لملكياتهم كان يتم بسرعة تفوق سرعة التطور الرأسمالى فى الزراعة والصناعة خلال ربع القرن التالى لصدور قانون تعديل ضرائب الأطيان. ولذلك لم يتحول الفلاحون المعدمون إلى بروليتاريا زراعية أو صناعية، ولكنهم تحولوا إلى مستأجرين لمساحات ضئيلة من الأرض تكاد تكفى لإنتاج ما يقتاتون به بعد سداد مستحقات المالك بالإضافة إلى إشتغالهم ببعض الأعمال الجانبية التى توفر لهم بعض الدخل الإضافى مثل: الغزل والنسيج المنزلى، وتربية دود القز لإنتاج الحرير الخام[75].

[75] KAZAHAYA Yasoji: Nihon Shakai Seisaku – shi, Tokyo 1937, pp. 22 – 3. (تاريخ السياسة الإجتماعية فى اليابان)

وكون أولئك الفلاحين من أصحاب الملكيات الضئيلة المساحة، أو المعدمين من المستأجرين، إحتياطياً كبيراً من الفائض السكانى الذى يعجز الإنتاج الزراعى عن سد حاجته، لأن زراعاتهم المحدودة الريع لا توفر لهم دخلاً يفى بحاجاتهم الأساسية. ودفعهم ذلك إلى تشغيل نسائهم فى بعض الصناعات المنزلية، بينما سعى الرجال إلى العمل فى مشروعات شق الطرق أو بناء السكك الحديدية كعمال مؤقتين. أما من كان لا ينتمى إلى عائلة معينة من هؤلاء، ويعيش على هامش مجتمع القرية، ففضل النزوح إلى المدن إلتماساً للرزق فى الأعمال التى لا تحتاج إلى مهارة فنية. ومن سدت فى وجهه سبل العمل بالمصانع، إشتغل سائقاً لعربة ركشو، أو تنقل بين الأعمال التى لا تحتاج إلى خبرة معينة، يشتغل يوماً، ويتعطل عن العمل أياماً. وكان هذا الفريق الأخير من العمال الزائدين عن حاجة الريف، كثيراً ما يضيق ذرعاً بحياة المدينة التى لا تتسم بالاستقرار، فيعود إلى القرية من جديد، ليشكل عبئاً إضافياً على مجتمع القرية، يهبط بمستوى معيشة الفلاحين، لأن التنافس على فرص العمل المحدودة فى القرية يؤدى إلى إنخفاض الأجور.

ولما كان مجال العمل فى الزراعة محدوداً، وخاصة أن كبار الملاك فضلوا –كما رأينا– تأجير أطيانهم على زراعتها لحسابهم، فإن هذا الفائض فى العمالة كان يتجه نحو الصناعة المنزلية. ولما كانت الصناعة المنزلية آخذة فى التدهور (مثل غزل القطن ونسجه، وصناعة السكر)، كان المخرج الوحيد لهؤلاء، إرسال بناتهم للعمل بمصانع النسيج بالمدن، على أمل معاونة الأسرة على مواجهة أعباء الحياة.

أما أولئك الذين لا يجدون مصدراً للرزق فى الصناعة أو الزراعة – وما كان أكثرهم– فإنهم كانوا يضطرون إلى الإشتغال بتوافه الأعمال، بأجور تضمن لهم البقاء على قيد الحياة، بما يترتب على ذلك من إنحدار مستوى الأجور فى الصناعة الحديثة بالذات، التى لم تكن تستطيع إمتصاص ذلك الفائض الكبير من الأيدى العاملة.

ولكن وجود هذا الفائض فى العمالة الريفية، شجع بعض أصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة على الإتجاه بمشروعاتهم نحو الريف، لتنشيط الصناعات المنزلية، والاستفادة من وفرة ورخص الأيدى العاملة، فيوزعون الخامات والآلات البسيطة على الفلاحين فى بيوتهم، ويجمعون منهم الإنتاج، وبذلك يوفرون على أنفسهم عناء إنفاق رأس المال فى شراء الآلات

الحديثة أو إقامة المصانع، ويعطون لأنفسهم قدراً من المرونة فى تغيير نشاطهم الإنتاجى إذا كسدت السوق، دون أن يتعرضوا لخسارة كبيرة.

وهكذا ساعد الإصلاح الزراعى – الذى أدخلته حكومة مايجى– على خلق سوق العمل التى تعد شرطاً من الشروط الأساسية للتطور الرأسمالى (الذى سنعالجه فى الفصل التالى). فإرتبط نشوء سوق العمل بذلك الفائض الكبير فى الأيدى العاملة من الفلاحين المعدمين ومن ملاك المساحات الضئيلة من الأطيان. ولكن إمتصاص الصناعة الحديثة لتلك الأيدى العاملة كان بطيئاً نتيجة تطورها الوئيد، فظل هذا الفائض فى العمالة راكداً فى الريف، مما أدى إلى هبوط مستوى المعيشة والأجور معاً.

وفى أواخر عصر مايجى، أخذ فائض الأيدى العاملة الريفية يزحف –تدريجياً– على الصناعة. فعلى حين زاد تعداد الأيدى العاملة من 24.428.109 عاملاً (عام 1894) إلى 30.026.403 عاملاً (عام 1913) بنسبة قدرها 23%، زاد عدد عمال الصناعة – فى نفس الفترة– من 381.390 عاملاً إلى 916.252 عاملاً أى بنسبة قدرها 140%. وعلى حين كانت نسبة العائلات المشتغلة بالفلاحة إلى عدد السكان (عام 1887) تصل إلى 71%، إنخفضت هذه النسبة إلى 58% عام 1913[76].

أثر الإصلاح الزراعى على السوق الوطنية

كان إنتزاع ملكيات الفلاحين الصغار الذى أعقب صدور قانون تعديل ضرائب الأطيان، والتكوين التدريجى لسوق العمل –على النحو الذى بيناه– ظاهرة اجتماعية ذات نتائج بعيدة المدى. وكان أكثر تلك النتائج أهمية، قيام سوق وطنية لاستهلاك المنتجات الصناعية عن طريق الفصل بين قوة عمل الفلاح ووسائل الإنتاج، وبالتالى أصبح الفلاح يعتمد على سوق السلع إلى حد كبير. وجاءت الخطوة الأولى فى توسيع نطاق السوق الوطنية مع تتجير الأرز وغيره من المحاصيل الزراعية.

[76] المصدر السابق، ص 40.

فقد كان الأرز –دائماً– أهم المحاصيل الزراعية، وكان نحو 80% من السكان يشتغلون بزراعته فى مطلع عصر مايجى. وتحول الأرز إلى سلعة تجارية منذ عصر طوكوجاوا، فكان الدايميو يحولون مخصصاتهم من الأرز إلى نقود عن طريق الوسطاء الذين يتجرون بالأرز. ولكن الأرز لم يكن يحقق للفلاح عائداً نقدياً ذا بال، ولذلك لم تتسع السوق الوطنية إتساعاً ملحوظاً فى ذلك العصر. غير أن الظروف تغيرت تغيراً جذرياً فى عصر مايجى، عندما ضمنت الحكومة إيراداً سنوياً ثابتاً بفضل إصدار قانون تعديل ضرائب الأطيان الذى حول الضرائب العينية إلى ضرائب نقدية. ونتيجة لذلك، أصبح على الفلاح المالك أن يستبدل محصول الأرز بالنقود حتى يستطيع سداد الضرائب، مما جعل الأرز يتحول إلى محصول نقدى (أى سلعة تجارية). وتبع ذلك صدور قرار من الحكومة بإباحة تصدير الأرز، ورفع الحظر الذى كان مفروضاً عليه من قبل، وأعفيت صادرات الأرز من الفوائد الجمركية. وإرتبط ذلك بسياسة الحكومة التى استهدفت ضمان سعر عادل للأرز، وتشجيع الفلاحين على إنتاجه، فإزداد –بالتالى– إرتباطهم بالإقتصاد النقدى[77].

وواكب تتجير الزراعة تدهور الصناعات المنزلية، وخاصة صناعة غزل ونسج القطن، ويرجع ذلك إلى استيراد المنسوجات الرخيصة المصنعة آلياً من الدول الأوروبية المتقدمة، مما خلق ظروفاً غير متكافئة بين إنتاج الصناعة المنزلية الريفية والمنسوجات المستوردة. فبلغت قيمة واردات المنسوجات القطنية 16.02% من القيمة الإجمالية للواردات فيما بين عامى 1868 – 1872، و19.53% فيما بين عامى 1873 – 1877، ثم أخذت واردات المنسوجات القطنية فى الإنخفاض السريع بعد ذلك نتيجة إزدهار صناعة المنسوجات المحلية. ولكن استيراد المنسوجات القطنية لم يكن سئ الأثر بالنسبة للفلاح اليابانى، مثلما كانت الحال بالنسبة لواردات غزل القطن. ففى الفترة الممتدة بين 1878 – 1882 فاقت واردات الغزل واردات المنسوجات، نتيجة إزدهار صناعة النسيج وما ترتب عليها من زيادة الطلب على الغزل، مما أدى إلى إصابة قطاع هام من الصناعة المنزلية الريفية بالكساد هو

[77] TAKIZAWA: The Penetration of a Money Economy in Japan, 1927, pp. 18 – 26.

صناعة غزل القطن، كما تأثرت أيضاً صناعة القطن فى اليابان بسبب عجزها عن منافسة القطن الرخيص المستورد من الصين والهند[78].

كذلك تأثرت بعض قطاعات الصناعة الريفية المنزلية بالواردات الأجنبية، مثل استيراد السكر الذى إحتل المركز الثانى فى قائمة الواردات بعد القطن، وترتب على ذلك إنخفاض إنتاج قصب السكر بنسبة 75% فيما بين عامى 1877 – 1882. كذلك أدى استيراد الكيروسين الرخيص واستخدامه فى الإضاءة إلى كساد صناعة الزيت والشموع. وجاء إزدهار الصحافة بعد ثورة ساتسوما ليؤذن بغروب شمس صناعة الورق التقليدية[79].

ووقع الحرمان من الإنتفاع بالأرض المشاع iriai وقوع الصاعقة على الفلاح فى عصر مايجى. فقد كانت السلطات تسمح لمجتمع القرية –فى عصر طوكوجاوا– باستخدام تلك الأرض التى تقع على أطراف زمام القرية، وتشمل الغابة وأرض الجبل، فى الرعى وجمع السماد الطبيعى، كما كانت تبيح لهم استخدام أخشابها للوقود والأغراض المنزلية الأخرى، فى مقابل أداء ضريبة عرفت باسم unjo أو myogakin (وتعنى مال الإمتنان). ولكن هذه الأراضى أصبحت –عام 1872– ملكاً للدولة، لأنها لم تكن تدخل فى حيازة جماعة بعينها من سكان القرية. وأدى حرمان أهل القرية من حق الإنتفاع بتلك الأرض إلى إضافة عبء مالى جديد إلى أعبائهم الإقتصادية الأخرى، فكان عليهم شراء السماد الطبيعى والخشب من السوق، بدلاً من الحصول عليهما مجاناً (كما جرت العادة من قبل). ومع التوسع فى الإنتاج الزراعى –الذى أصبح سمة العصر– كان على الفلاح أن يشترى سماد الفوسفات الذى أصبح ضرورياً بالنسبة لكثير من المحاصيل[80].

غير أن الكساد الذى تعرضت له الصناعة المنزلية، وزيادة تكلفة الإنتاج الزراعى نتيجة حرمان الفلاح من الإنتفاع بالأرض المشاع، دفع الفلاحين إلى إلتماس مصدر جديد للدخل بمأمن من المنافسة الأجنبية، فأقبلوا على تربية دود القز وإنتاج الحرير الخام. ومع زيادة

---

[78] حول صناعة القطن فى اليابان، راجع:
Allen., G. C.: Recent Changes in the Organization of the Japanese Cotton Industry, Proceedings of the Manchester Statistical Society, 1937.

[79] HONJO: A Social and Economic History of Japan, 1935, pp. 40 – 43.

[80] Buchanan, D. H.: The Rural Economy of Japan, Quarterly Journal of Economics, Apr – June 1923.

الفائض السكانى الراكد –الذى أشرنا إليه من قبل– كان البحث عن موارد للرزق بالعمل فى مثل تلك الصناعات المنزلية، مسألة حياة أو موت بالنسبة للفلاحين.

وتكمن عوامل توسيع نطاق السوق القطنية لتصريف المنتجات المحلية، فى الدمار الذى لحق بالصناعة المنزلية، وإنفصال الصناعة عن الزراعة، وتتجير الزراعة. غير أن إرتفاع القيمة الإيجارية للأطيان والضرائب، أبقى القليل من الفائض بيد الفلاح –سواء كان مالكاً أو مستأجراً– ووضع العقبات فى طريق إنفصال الصناعة عن الزراعة إنفصالاً تاماً. أضف إلى ذلك، أن وجود عدد هائل من الفلاحين الفقراء المعدمين، أدى إلى تضييق نطاق السوق الوطنية تضييقاً نسبياً. وتمثل ذلك –بوضوح– فى الأزمة الإقتصادية التى وقعت عام 1890، عندما أصبح جلياً أن إنخفاض تكلفة العمل –التى كانت من أهم عوامل نمو صناعة النسيج اليابانية– أصبحت معوقاً فى طريق تقدم تلك الصناعة إذا ظلت تعتمد على السوق المحلية وحدها لتصريف إنتاجها، لما كانت تعانيه تلك السوق من ضعف القوة الشرائية. ولذلك كان وقع الأزمة الإقتصادية على صناعة النسيج –التى كانت محوراً للصناعة الحديثة فى اليابان– وقعاً أليماً، مما كان له أبعد الأثر فى توجيه السياسة الرامية إلى فتح السوق الخارجية أمام المنسوجات اليابانية[81] .

السياسة الزراعية

ولما كانت حكومة مايجى تستمد معظم مواردها المالية من ضرائب الأطيان، فقد أولت الزراعة إهتماماً خاصاً، فى نفس الوقت الذى كانت تعمل فيه على إقامة صناعة حديثة على النمط الغربى. فبذلت الدولة الجهود لتطوير الزراعة واستصلاح الأراضى.

ففى عام 1872، أقامت الحكومة أولى محطات التجارب الزراعية فى نايتو شنجوكو Naitô Shinjuku، ووضعت تلك المحطة تحت إشراف وزارة الداخلية Mimbushô، حيث تولى قسم الزراعة بتلك الوزارة إدارة المحطة التى عنيت بالدراسات الزراعية، ووضع الكتب الخاصة بالزراعة واستصلاح الأراضى، ودراسة الحشرات والآفات الزراعية، وتحسين التقاوى،

[81] OHKAWA & Rosovsky: The Role of Agriculture in Modern Japanese Economic Development, in Economic Development and Cultural Change, October 1960.

وصناعة الشاى. وبلغت مساحة حقول التجارب بتلك المحطة ثلاثين تشو (70.8 فداناً). وكان الغرض من إقامتها "جمع النباتات المختلفة فى البلاد والخارج لدراسة منافعها، وطرق الزراعة المتبعة فى اليابان والعالم الخارجى، وشراء التقاوى المنتقاة من الخارج وبيعها للراغبين من الأهالى، وإصدار مجلة زراعية Kangyô Hôkoku تنشر الجديد فى عالم الزراعة للنهوض بالزراعة اليابانية". وقام قسم الزراعة بوزارة الداخلية بجمع الكتب الزراعية، واستخدام الخبراء الزراعيين الأجانب لتدريب الطلاب على الأصول العلمية للزراعة. وإهتمت شعبة تربية دود القز باستيراد سلالات جديدة من دود القز من الخارج وتدريب المشتغلين بتربيته على أفضل الطرق لذلك. وأولت شعبة الشاى إهتماماً خاصاً لتحسين زراعة الشاى، وأجريت التجارب على صناعة الشاى الأخضر والشاى الأسود والشاى الصينى، وأرسلت عينات من الإنتاج إلى الولايات المتحدة بقصد فتح الأسواق العالمية أمام الإنتاج المحلى من الشاى، كما أقامت مراكز فى مختلف أنحاء البلاد لتدريب الناس على طرق تصنيع الشاى.

كذلك أقيم مشتل فى نايتو شنجوكو (عام 1874) بقصد نشر الزراعة التجريبية فى أكبر مساحة ممكنة من الأراضى الخصبة، وتمت تجربة زراعة الكثير من النباتات فى ذلك المشتل، وألحق به قسم خاص لتهجين الخيول.

وفيما يتعلق باستصلاح الأراضى، أقام قسم الزراعة مكتباً لاستصلاح الأراضى (عام 1869) بدأ عمله باستصلاح أراضى كوجانيجاهارا Koganegahara بمحافظة تشيبا Chiba، وأمدت الحكومة شركات استصلاح الأراضى بمعونة مالية قدرها 426.642 يناً فيما بين عامى 1869 – 1872، واستطاعت تلك الشركات أن تستصلح 2069 تشو (حوالى 4883 فداناً) استقر بها 6044 مزارعاً. كما قامت الحكومة باستصلاح مساحات من الأراضى بمحافظة فوكوشيما إعتباراً من عام 1878، وقدمت العون للمشروعات الخاصة باستصلاح الأراضى بمحافظة توتشيجى Tochigi والتى أثمرت استصلاح نحو الألف تشو (2360فداناً).

ولتحسين التنافس فى مجال تحسين المحاصيل الزراعية، أقامت الحكومة المعارض الزراعية التى إقتبست فكرتها من فرنسا، فأقيم أول تلك المعارض فى يوكوهاما عام 1879 وخصص للشاى والحرير، وهما سلعتان كانت الحكومة تعلق عليهما الآمال فى التجارة الخارجية. وفى

العام التالى، أقيم معرض فى أوساكا خصص للسكر والقطن، ثم تتابعت المعارض بعد ذلك.

وفى أبريل 1881 أنشئت وزارة الزراعة والتجارة، وأشار مرسوم إنشائها إلى أنه "لما كان الشغل الشاغل للحكومة هو الزراعة والتجارة، استدعت الظروف إنشاء جهاز للإشراف عليهما، وسن القوانين التى تسعى إلى النهوض بهما، وتقديم المساعدات المالية للمشروعات الخاصة الرامية إلى تحقيق هذه الغاية، والعمل على حماية عدد محدود من التجار والمشروعات الزراعية".

وأدركت الوزارة أن استيراد الأدوات الزراعية لا يعود من ورائه نفع ملموس على الزراعة اليابانية، فعدلت عنه، وشجعت استيراد الأسمدة بدلاً منه، كما أجريت الدراسات الخاصة بالأسمدة السمكية. وكان عدول الحكومة عن استيراد الآلات الزراعية يتلاءم مع طبيعة الزراعة اليابانية ذات المساحات الصغيرة، ومع الفائض الكبير فى الأيدى العاملة. ولذلك كان استخدام الأسمدة يعوض النقص فى غلة الأرض، ويحقق ما تعجز عنه الأدوات الزراعية المستوردة[82].

وعينت الوزارة عدداً من المشرفين الزراعيين بالجمعيات الزراعية بالمحافظات كانوا يطوفون بزمام المحافظة لتزويد الفلاحين بالإرشادات، وتدريبهم على زراعة المحاصيل الجديدة، وخاصة تلك التى نجحت زراعتها بالمزارع الحكومية التجريبية. وزودت الوزراة الفلاحين بالإشادات الخاصة بمقاومة الآفات الزراعية والأمراض التى تصيب الدواب.[83]

غير أن الإتجاه العام للسياسة الزراعية لحكومة مايجى كان يستهدف زيادة الإنتاج القومى من الزراعة –وخاصة زراعة المحاصيل النقدية الجديدة– لخدمة التجارة الخارجية والصناعة المحلية على حد سواء. ولم يستفد الفلاح الصغير – كثيراً– من جهود الحكومة لاستصلاح الأراضى، لأن ذلك الإستصلاح كان يتم بجهود الشركات التى تحظى بالمعونة المالية الحكومية، كما لم يستفد من حقول التجارب الحكومية سوى كبار الملاك الذين كانوا يسيطرون – فى نفس الوقت– على الجمعيات الزراعية بالمحافظات.

---

[82] SHIBUSAWA: op. cit., pp. 433 – 36.

[83] ÔKUMA Shigenobu: Fifty Years of New Japan, New York 1970, pp. 573 – 4.

ونتيجة للسياسة الزراعية التى إنتهجتها حكومة مايجى إزداد إجمالى الإنتاج الزراعى خلال الفترة الواقعة بين 1878 – 1912 بنسبة 121% عما كان عليه عند بداية الفترة، أى بمعدل زيادة قدره 2.7% سنوياً. كذلك إزداد صافى الإنتاج الزراعى – خلال الفترة ذاتها– بنسبة 108% عما كان عليه من قبل، وكان معدل الزيادة فى صافى الإنتاج الزراعى يبلغ 2.5% سنوياً. ولكن إنتاجية الأرض لم تزد إلا بنسبة 76% خلال تلك الفترة، على حين إزدادت إنتاجية العمل بنسبة 117% عما كانت عليه فى تلك الحقبة[84].

موقف الفلاحين من الإصلاح الزراعى

أخذ الفلاحون بالسرعة التى تتابعت بها الحوادث التى أودت بنظام الإقطاع، وطوت صفحة الشوجونية، وأقامت نظاماً جديداً للحكم. ولما كان هدف الحكم الجديد تغيير البنية الأساسية للبلاد – إقتصادياً وإجتماعياً– تمهيداً لبناء الدولة الحديثة، فقد أصابت حركة الإصلاح حياة الفلاح فى الصميم، دون أن يغنم من ورائها شيئاً (عكس ما كان يتوقع الفلاحون).

وطالما داعبت الأحلام الفلاحين –عندما سقط النظام القديم– أن يوفر لهم النظام الجديد حياة أفضل، ولكن الإصلاح الزراعى فى مجالات الملكية والضرائب وإلغاء حق الإنتفاع بالأرض المشاع بدد أحلامهم، وأخذ كابوس الفاقة يقض مضاجعهم ويهدد حياتهم، وبدلاً من أن تزيد الدولة – فى ظل النظام الجديد– من مساحة حيازات الفلاحين، وتفى بوعدها (عام 1868) بتوزيع أراضى الدولة عليهم (فيما عدا أملاك المعابد)، إذا بها تستولى على أراضى الغابات والجبال التى كانت مشاعاً بين سكان القرى، وتحرمهم من الإنتفاع بها، فأضافت بذلك عبئاً جديداً إلى كواهلهم التى أثقلتها أعباء الضرائب.

ودفع اليأس من التخلص من نير مظالم النظام القديم، والشك فى نوايا وأهداف النظام الجديد، بالفلاحين إلى تجديد ثوراتهم العارمة التى كانت من الظواهر الإجتماعية الثابتة فى أواخر عصر طوكوجاوا، فبلغت ثورات الفلاحين ذروتها عام 1873، ثم أخذت تتناقص تدريجياً حتى عام 1877 عندما أثبت النظام قوة شكيمته عندما بطش بثورة ساتسوما،

[84] OGURA Takekazu, ed.: Agricultural Development in Modern Japan, pp. 8 – 9.

فإنقطعت ثورات الفلاحين، لا عن إقتناع بالنظام، ولكن خوفاً من بطشه، وإن كانت حوادث التمرد المحدودة اليائسة تقع من حين لآخر. وقدر عدد ثورات الفلاحين طوال عصر طوكوجاوا (265 عاماً) بستمائة ثورة، على حين بلغ عدد إنتفاضات الفلاحين خلال العقد الأول من عصر مايجى (1868 – 1878) مائة وتسعون إنتفاضة.

واختلفت طبيعة تلك الإنتفاضات، فكان بعضها معادياً للإقطاع يطالب بتصفية كل آثاره، وبعضها الآخر محافظاً يعارض ما إبتدعه النظام الجديد من إصلاحات. ولا يعنى ذلك أن تلك الإنتفاضات كانت ذات طابع سياسى، أو أنها رفعت شعارات أو مطالب سياسية، أو تبنت برامجاً سياسية معينة، ولكنها كانت مجرد حركات إحتجاج على الواقع الإقتصادى الذى يعيشه الفلاحون، رغم أن أفراداً من الساموراى قادوا بعضاً منها، على أمل أن تساعدهم حركة الفلاحين على زلزلة أركان النظلم الجديد، مما قد يتيح لهم استعادة مكانتهم المفقودة. ولا ريب أن الفلاحين كانوا لا يعرفون شيئاً عن أهداف الساموراى الذين تصدوا لقيادة ثوراتهم، فقد كان شغلهم الشاغل ما جلبه الإصلاح الزراعى لهم من العوز والفاقة[85].

وكان الكثير من تلك الإنتفاضات قريب الشبه بالمظاهرات، تخرج من حين لآخر للإحتجاج على قرار تصدره الحكومة، وكان من بين القرارات التى أدت إلى تذمر الفلاحين وتمردهم ما لا يتصل بواقعهم الإقتصادى إتصالاً مباشراً مثل: القرار الخاص بتعديل التقويم، وقرار إلغاء ضفائر الشعر، والإعتراف بشرعية المسيحية، وقرار تحرير المنبوذين، ونظام التطعيم ضد الأمراض المعدية، ونظام الخدمة العسكرية، وإنشاء المدارس، ومسح الأراضى، وترقيم البيوت، وغير ذلك من قرارات عدها الفلاحون بدعاً لا لزوم لها.

وكثيراً ما تأثر الفلاحون بالشائعات التى راجت حول تلك الإصلاحات، والتى كان وراءها – بالطبع– خصوم النظام من الساموراى، كالزعم بأن الحكومة ترمى من وراء ترقيم البيوت إلى إرغام الفلاحين على تسليم بناتهم وزوجاتهم للدولة !!، وتفسير عبارة "ضريبة الدم" التى وردت بقانون التجنيد – الصادر عام 1873– على أن الحكومة سوف تحصل على دماء المجندين وتصدرها إلى الخارج لتصبغ بها البطاطين القرمزية، وظنوا أن خطوط البرق

[85] Beasley: The Meiji Restoration, pp. 416 – 17.

والهاتف –التى كانت الحكومة تقوم بتركيبها– ما هى إلا وسائل تستخدمها الحكومة لنقل الدم إلى الخارج، وأن الأطفال الذين يلتحقون بمدارس الدولة سوف ينالهم مصير المجندين[86].

ولكن تلك الشائعات كانت بمثابة الشرارة التى تشعل النار فى الهشيم، سرعان ما تتحول إلى لهيب متأجج، فإذا بالفلاحين يهاجمون بيوت أثرياء القرى والمرابين والعمد، ومقر السيد الإقطاعى السابق، فيعملون فيها السلب والنهب والدمار والتخريب، وهى –جميعاً– أفعال لها دلالتها، تعبر عن سخط الفلاح على الظلم الإجتماعى والنهب الإقتصادى اللذان يعانى منهما. كذلك عندما ثار الفلاحون ضد استخدام التقويم الجديد، كانت ثورتهم بدافع الخشية من أن يستغل المرابون جهلهم بالتقويم الجديد، فيزيفون صكوك الديون لمصلحتهم. وكانت الثورة ضد نظام التعليم الجديد بدافع الخوف مما قد يترتب عليه من زيادة فى الضرائب، أما نظام التجنيد فكان يعنى غياب الأبناء وحرمان الأسرة من ثمرة كدهم. ولا ريب أن الساموراى –الذين قادوا تلك الحركات– كانوا يحرضون الفلاحين ضد نظام التجنيد، ويؤلبونهم ضد السلطة، لأنهم كانوا يرون فى النظام العسكرى الجديد خطراً يهدد حقهم التقليدى فى إحتكار الجندية وحمل السلاح.

وكانت معارضة الفلاحين لقرار مساحة الأطيان أكثر عنفاً، لأن الحكومة لم تتحمل من الأربعين مليون ين التى تكلفها مسح الأراضى سوى خمسة ملايين ين، وحملت الأهالى بمعظم التكلفة (35 مليون ين). أما قرار إلغاء الإقطاع، فتباينت ردود الفعل إزاءه: ففى المناطق التى كان الإقطاع فيها عادلاً رحيماً بالناس، ثاروا مطالبين ببقائه لأنهم لا يضمنون أن يعاملهم عمال الحكومة بالحسنى، أما المناطق التى كان الإقطاع فيها ظالماً –وما أكثرها – فقد عبر فيها الفلاحون عن إبتهاجهم بالهجوم على بيوت الأثرياء والعمد وحتى على القلاع ذاتها[87].

---

[86] Norman: op. cit., pp. 180 – 81.

[87] Gregory Wilenkin: The Political and Economic Organization of Modern Japan, Tokyo 1908, pp. 14 – 16.

وكان الدافع الأساسى لإنتفاضات الفلاحين –فى العقد الأول من عصر مايجى– بقاء الإلتزامات المادية والإقطاعية على ما كانت عليه من قبل. فالضريبة الجديدة، وغيرها من الإلتزامت المالية التى فرضتها الحكومة على الفلاحين، كانت تعادل إلتزاماتهم الإقطاعية أو تزيد عنها قليلاً. فإزدادت حوادث الإحتجاج على الأعباء الضريبية بزيادة التضخم، حتى إضطرت الحكومة أن تخفض الضرائب (عام 1877) لتهدئ من ثائرة الفلاحين، ثم عادت لتزيدها من جديد بعد أن سحقت ثورة ساتسوما، لأن ضريبة الأطيان كانت المورد الرئيسى لخزانة الدولة.

وبذلك كان على الفلاحين أن يتحملوا عبء بناء النظام المركزى الجديد، دون أن يتحرروا من أعباء النظام القديم، فكان العبء مزدوجا يفوق قدرتهم على التحمل، ومن ثم كانت حوادث التذمر ضد النظام الجديد. ولما كانت جماهير الفلاحين تفتقر الى القيادات، تحرك الساموراى لسد ذلك الفراغ ومحاولة استغلال حركة الفلاحين فى خدمة أهدافهم السياسية، وتحقيق أحلامهم باستعادة مكانتهم المفقودة. فكانت حركة الفلاحين اليابانيين – فى مطلع عصر مايجى– نسيجاً فريداً بين نظيراتها فى أوربا (مثلاً) فى البلاد التى شهدت التحول من الاقطاع الى الرأسمالية، فعلى حين كانت حركة الفلاحين فى اليابان رجعية ذات قيادة إقطاعية، كانت حركات الفلاحين فى أوربا تقدمية ذات قيادة بورجوازية. وبينما كانت حركة الفلاحين فى اليابان مفرغة من المضمون السياسى، تحاول هدم النظام الجديد، كانت حركات الفلاحين فى بلدان أوربا بمثابة معول هدم لصرح النظام القديم[88].

وبعد عام 1877، أخذت حركة الفلاحين فى اليابان مساراً جديدً، وانقسمت الى ثلاثة اتجاهات، عبر كل منها عن نفسه بصورة منفصلة عن الاتجاهين الآخرين. أما الاتجاه الأول، فكان يمثل حركة الفلاحين الذين يستأجرون الأرض التى يزرعونها، وانتظم الاتجاه الثانى صغار الملاك الذين تعرضت ملكياتهم لخطر الضياع نتيجة وقوعهم فى ربقة الدين ومن ثم كانت حركتهم موجهة ضد المرابين وكبار الملاك. أما الاتجاه الأخير، فعبر عن مصالح جميع ملاك الأراضى فى مواجهة سياسة الحكومة التى تخدم مصالح التجارة والبيوت المالية على حساب الريف.

[88] Beasley: op. cit. pp. 422-23.

وهناك العديد من الحركات التى تمثل الاتجاهين الأولين، كانت ترجع الى احتدام أزمة ايجارات الأطيان التى استنزفت الجانب الأكبر من ثمار كد الفلاح، كما كانت ترجع الى انتشار الربا وتهديد صغار الملاك بانتزاع ملكياتهم. فقد ساد السخط بين الفلاحين بسبب تدهور أحوالهم الاقتصادية، واتسعت شقة الخلاف بينهم وبين الدائنين، ولكن الدائن كان – دائماً– فى المركز الأقوى، فأفلس الكثيرون، وبيعت أراضيهم قسراً، أو انتزعها المرابون منهم وفاء للديون. وحاولت الجمعيات الزراعية بالمحافظات أن تضع حداً لتلك المشكلة، فطالبت الحكومة بتخفيض ضرائب الأطيان.

وأبرز مثال للحركتين الأولين، نشاط ما عرف باسم "حزب المدينين Shakkinto " فى أماكن كثيرة بمحافظات ايزو Izu وإيباراكى Ibaraki وجوما Gumma، وغيرها من المحافظات، وكذلك العصيان المسلح الذى قام بمنطقة تشيتشيبو Chichibu بمحافظة سايتاما Saitama (نوفمبر 1884) الذى سرعان ما امتد الى محافظتى ناجانو وجوما، وكانت دوافعه الأساسية المطالبة بتخفيض ايجارات الأطيان وسعر الفائدة على الديون.

ولكن تللك الحركات التى شهدتها الفترة الواقعة بين عامى 1877– 1885 ، والتى كان مبعثها سوء الأحوال الاقتصادية للفلاحين ومعاناتهم من الضرائب والربا، لا تعد ذات دلالة سياسية معينة، فهى مجرد حركات احتجاج يائسة ضد أوضاع لا يملك لها الفلاحون دفعاً، لأنها كانت تحظى بحماية النظام الحاكم. وهم حين يحتجون عليها، انما ينشدون رفع الظلم الاجتماعى عنهم، دون أن ترنو أبصارهم الى المساس بالسلطة الحاكمة، أو تتفتح عقولهم على خطة سياسية معينة. ومن هنا كان اختلاف تلك الحركات عن الحركة التى عبر بها الاتجاه الثالث عن نفسه، وهو الاتجاه الذى مثل مصالح الملاك عامة، ومتوسطى وكبار الملاك خاصة.

وتبلور الاتجاه الأخير فى معارضة الملاك الزراعيين لسياسة الحكومة التى تخدم مصالح عدد محدود من البيوت المالية، دون أن يلقى الملاك الزراعيون نفس الاهتمام. ولذلك كانت حركة ملاك الأطيان سياسية محضة، كما يتضح من شعارها الذى جسد مطالبها: "الحرية وحقوق الشعب Jiyû Minken Undo". ورفعت تلك الحركة لواء المطالبة بالدستور، ووضعت إطار العمل السياسى الذى أدى – فى نهاية المطاف– الى قيام "حزب الأحرار

Jiyûtô"، وهى حركة تستحق منا الوقوف عندها بشئ من التفصيل، لما كان لها من أثر على الحركة السياسية – عامة– فى ذلك العصر .

رأينا كيف كان مالك الأرض مستثمراً يعيش – فى الغالب– على ايجار أطيانه، ولا يتحمل مخاطر الزراعة لحسابه، ويستغل ريع أطيانه كرأس مال يتجر به فى المحاصيل الزراعية، فهو – من الناحية النظرية– أقرب الى الرأسمالى التجارى منه الى الفلاح، ينصرف اهتمامه الرئيسى الى التجارة والصناعة المنزلية المحلية التى ترتبط بالأرض وبالانتاج الزراعى. فهو يستثمر رأسماله فى الزراعة، كما يستثمره فى صناعة الميسو Miso (عجينة فول الصويا)، أو استخراج الساكى Sake (نبيذ الأرز)، أو تجارة الأرز والأسمدة وما شابه ذلك من سلع تروج فى سوق القرية. فهو يشبه السيد الاقطاعى من حيث اعتماده على ايجار الأطيان كمصدر للكسب، ولكن نشاطه التجارى يجعله يقف فى مصاف الرأسماليين التجاريين[89]. وكان الجانب الأخير، بمثابة قوة الدفع التى جرفت ملاك الأطيان الى تيار العمل السياسى فى تلك الفترة، الذى تمثل فى الدور الذى لعبوه فى تشكيل "حزب الأحرار".

ففى عام 1880 تأسس "مجلس صناع الساكى sakaya Kaigi " برئاسة كوجيما مينورو Kojima Minoru ، واستطاع أن يتحول بسرعة فائقة الى اتحاد لمنتجى تلك السلعة. ولما كانت الدولة فى حاجة الى المال لبناء أسطولها الحربى، فقد فرضت ضريبة على الخميرة التى تستخدم فى انتاج الساكى zoseki فاعترض "مجلس صناع الساكى" على تلك الضريبة فى أول مؤتمر لحزب الأحرار عام 1881، ورفع شعار "حرية الانتاج". وأثارت فروع ذلك المجلس بالأقاليم قلق الحكومة التى أوعزت الى محافظ أوساكا بحل المجلس (1881) ومنع أعضائه من عقد الاجتماعات. ولكن صناع الساكى ضربوا بهذا القرار عرض الحائط، واجتمعوا على ظهر سفينة فى نهر يودو، وجذبت تلك الحركة ملاك الأراضى المشتغلين بالصناعات الريفية، فانضموا الى المجلس وأصبحوا يشكلون قاعدة حزب الأحرار.

[89] Scot, Robertson: The Foundation of Japan, Notes Made During Six Thous and Miles in Rural Districts as a Basis for Sounder Knowledge of the Japanese people, London 1902, pp.119, 213, 267.

وكانت المشكلة الأخرى التى تحظى باهتمام الملاك هى ضريبة الأطيان، والتى جاروا بالشكوى منها وطالبوا بتخفيضها، الا أن الحكومة لم تستجب لهم إلا عام 1877 تحت ضغط ثورة ساتسوما، فخفضت الضريبة الى 2.5 % من قيمة الأرض بدلاً من 3 % ولكن ذلك لم يرض ملاك الأطيان، لأن الحكومة كانت – فى الوقت نفسه– تدفع معونات مالية سخية للبيوتات التجارية وأصحاب المشروعات الصناعية الحديثة، على حين كانت تلاحق ملاك الأطيان الزراعية بالمطالب المالية، فشعر هؤلاء أنهم يتحملون عبء اعالة الصناعة الحديثة، ورأوا أن الأمور لن تستقيم لصالحهم إلا اذا كانت مصالحهم ممثلة فى السلطة. وتجلى ذلك فى الأفكار التى طرحتها "جمعية المفكرين الأحرار Risshisha "، وفى عريضة المطالبة بإقامة مجلس نيابى التى قدمت الى الامبراطور فى يونيو 1877 (على نحو ما سنرى فى الفصل السادس).

وكانت القيادة الفكرية لتلك الحركة بيد الساموراى السابقين الذين شكلوا اطار المعارضة السياسية، غير أن الحركة –التى عبرت عن مصالح الرأسمالية الزراعية– سرعان ما اجتذبت صغار الملاك والفلاحين المعدمين وفقراء المدن، فالتفوا حول مطالبها الخاصة بتخفيض الأعباء الضريبية عن الشعب، وإقامة مؤسسات دستورية، واتخذت منهم قاعدة جماهيرية تساند نضالها السياسى[90].

وإذا كانت سياسة الدولة الخاصة بالتصنيع، واتاحة فرصة النمو أمام الرأسمالية التجارية على حسب الزراعة والمجتمع الريفى، من أقوى بواعث تلك الحركة، فان ذلك يستدعى امعان النظر فى تلك السياسة التى كانت حجر الزاوية فى النظام الاقتصادى الذى أقامته حكومة مايجى.

[90] Mc. Laren: Op. cit., p. 471,

الفصل الثالث ـ حركة التصنيع ونمو الرأسمالية

يتفق المعنيون بدراسة التطور الإقتصادى على أن ثمة شروط يجب توافرها فى كل مجتمع يشهد قيام الصناعة على نطاق قومى واسع، وفى مقدمة تلك الشروط: وجود عرض متصل لرأس المال والعمل، ويقوم على توفر رأس المال والعمل، نظام للإنتاج وتداول السلع وتقسيم العمل على مستوى كبير من التقدم، وتوافر حد معين لتراكم رأس المال فى أيدى المنتجين، ووجود عرض كبير متدفق من العمل الحر، ويقصد به العمل الذى لا يملك وسائل الإنتاج، وإنما يملك قوة العمل ويطرحها كسلعة تعرض للبيع فى سوق العمل لقاء ثمن تحدده ظروف تلك السوق، هو: الأجر.

وحتى نضع أيدينا على الملامح التى ميزت حركة التصنيع ونمو الرأسمالية التى تصدرت إنجازات عصر مايجى، سنقتفى أثر تلك الشروط فى المجتمع اليابانى، لنقف على مدى توافرها، وتفاعلها مع بعضها البعض.

إنتاج وتداول السلع

تفيض كتابات المؤرخين اليابانيين[91] الذين إهتموا بدراسة التطور الإقتصادى الذى شهدته اليابان فى أواخر عصر الإقطاع وبداية مرحلة الإنتقال إلى الرأسمالية، بالمعلومات التى تشير إلى بلوغ التجارة والصناعة اليدوية – فى عصر طوكوجاوا– درجة عالية من درجات التطور. فرغم أن محصول الأرز كان لا يزال أساساً للمبادلة، أصبحت النقود الأداة المعتمدة للمبادلة، وخاصة فى المدن. ويسر سبيل ذلك النشاط التجارى، إنتشار إنتاج السلع لسد حاجة السوق، وليس لمجرد سد حاجة المنتجين، كما كانت الحال فى ظل النظام الإقتصادى التقليدى. وصحب هذه الظاهرة إرتفاع فى إنتاجية الزراعة، وتطور لنظام تقسيم العمل. وزادت الحاجة إلى السلع بزيادة عدد المدن المحصنة، التى أقيمت لتكون بمثابة مراكز تجمع للساموراى، وبزيادة النشاط التجارى الذى إرتبط بتطبيق نظام الإجتماع الدورى التناوبى Sankin-Kôtai.

[91] إنظر على سبيل المثال:

Takekoshi: op. cit., vol II, pp. 505 – 546; vol III, pp. 18 – 60.

وإذا ألقينا نظرة على تعداد سكان المدن – وخاصة المدن الكبرى– ندرك مدى إتساع حجم الطلب على السلع فى تلك الحقبة. فقد تراوح سكان إيدو –عند نهاية القرن الثامن عشر– ما بين المليون وثلاثمائة ألف نسمة والمليون وأربعمائة ألف نسمة، على حين كان تعداد سكان أوساكا يزيد قليلاً على نصف المليون نسمة[92]. ولا نعجب عندما نرى بعض الرحالة الأجانب الذين زاروا اليابان – فى أواخر القرن السابع عشر– يصفون مدينة كيوتو بأنها كانت مركزاً صناعياً وتجارياً تعمر سوقه بالسلع، وتكتظ بالمقبلين عليها للبيع والشراء[93].

ولا ريب أن تطور المدن وكذلك النقل عبر البلاد، كان نتيجة لإتساع الأسواق. فإذا أمعنا النظر فى تطور سوق الأرز –الذى كان سلعة رئيسية– نجد أن الدايميو، الذين وقع على كاهلهم الإنفاق على بيوتهم بايدو، يرسلون فائض محاصيل مقاطعاتهم (وفى مقدمتها الأرز) لتباع فى أسواق أوساكا أو ايدو أو غيرهما من المدن الكبرى، للحصول على الأموال اللازمة لتغطية نفقات إقامة عائلاتهم بعاصمة الشوجونية. وترتب على ذلك إحتفاظ دايميو مقاطعات وسط وشمال هونشو وكيوشو بمخازن للسلع فى أوساكا، بينما كان دايميو المقاطعات الشرقية والشمالية الشرقية يحتفظون بمخازنهم فى ايدو، حيث ترسل السلع للبيع أو لتخزن هناك ضماناً لما يقترضه الدايميو من التجار. وبلغ عدد تلك المخازن فى مدينة أوساكا وحدها 97 مخزناً فى مطلع القرن الثامن عشر، إزدادت بمرور الزمن لتصل إلى 135 مخزناً عند سقوط الشوجونية، وكانت الزيادة فى عدد مخازن الدايميو بأوساكا تعنى زيادة إنتاجية الأرض فى المقاطعات المختلفة، كما تعنى إتساع حجم سوق المحاصيل الزراعية (وخاصة الأرز).

ولم يقتصر الإتجار بالمحاصيل الزراعية على الدايميو وحدهم، بل كان الفلاحون – أيضاً– يبيعون قدراً من إنتاجهم للتجار، الذين ينقلونه بدورهم إلى المدن التجارية الكبرى لتسويقه هناك، بالإضافة إلى السلع الأخرى التى يجلبونها من المقاطعات مثل: الساكى، والسكر، والشمع، والورق، والمنسوجات والنيله، وغيرها من المنتجات الزراعية والحرفية، وكانت أسواق

---

[92] Ibid, vol III, p. 133.

[93] Kaempfer, Engelbert: History of Japan 1690 – 1692, Glasgow 1906, vol III, pp. 20 – 22.

المدن تعج بالسلع الواردة من أقاصى البلاد، كما كان التجار ينقلون السلع من المراكز التجارية الكبرى إلى المدن الصغرى وإلى القرى[94].

تقسيم العمل

وبلغ تقسيم العمل – الذى يعد سبيلاً لزيادة الإنتاجية– حداً كبيراً من التقدم فى القرن الثامن عشر، فأصبح هناك إنفصال تام بين منتجى المواد الخام، والمشتغلين بتصنيعها. وبلغ التخصص درجة ملحوظة من الدقة فى طوائف الحرف، فكانت صناعة بناء البيوت –على سبيل المثال– تنتظم عدداً من الحرف المتخصصة: كالنجارة وقطع الأخشاب، والسمكرة، وقطع القرميد، وصناعة الطوب، والطلاء، وصناعة الحصير. وكان لكل واحدة من تلك الطوائف نظامها وتقاليدها التى تحد من عدد المنضوبين تحت لوائها، وتضع حدوداً على تطوير الإنتاج كماً وكيفاً[95]. لذلك كان من بين إنجازات حكومة مايجى إلغاء طوائف الحرف، حتى تحرر الصناعة اليدوية من قيودها الإحتكارية.

وتجلى تقسيم العمل – فى تلك المرحلة– فى التباين الواضح بين منتج السلع وبائعها، فعلى حين كان المنتج عضواً فى طائفة حرفية، كان البائع عضواً فى إحتكار تجارة الجملة tokumi donya وفى إتحاد الطوائف kabu nakama. وإلى جانب ذلك، كان هناك تخصص إنتاجى واضح بين الأقاليم وبعضها البعض، لا فى الإنتاج الزراعى فحسب، بل وفى الإنتاج الحرفى أيضاً.

ولكن إنتشار الصناعة المنزلية التى كان يمولها التجار، وضع حداً على إمكانية تطوير تقسيم العمل فى مجالات صناعة: النسيج، والخزف، والخمور، والحرير، والقطن، والمصنوعات النحاسية والخشبية، والحصير، وصلصة فول الصويا Shoyu. فكانت صناعة مثل تلك السلع الرئيسية التى تعتمد عليها السوق تتم فى بيوت الفلاحين أو فقراء الساموراى، وتعد مصدراً إضافياً لدخل الأسرة. وقد تأثرت هذه الصناعات – كما رأينا– بمنافسة البضائع

---

[94] Tsuchiya Takao: An Economic History of Japan, pp. 198 – 99.

[95] للمزيد من التفاصيل حول نظام الطوائف فى ذلك العصر، راجع:

Ibid, pp. 175 – 84.

الأجنبية، مما أدى إلى تدهور تلك الصناعات وخاصة صناعة النسيج، ولكنها أدت –من ناحية أخرى– إلى حث الخطى نحو الأخذ بنظام تقسيم العمل وخلق السوق الوطنية.

تراكم رأس المال

أما عن تراكم رأس المال بين المنتجين، فتشير جميع الأدلة إلى أن التجار والمرابين لعبوا دوراً رئيسياً فى تحقيق تراكم رأس المال فى السنوات الأخيرة من عصر طوكوجاوا، ويعد الدور الذى لعبه وسطاء تجارة الأرز Fudasashi بمدينة أوساكا، على درجة كبيرة من الأهمية[96]. فى هذا المجال. ولما كان رأس المال التجارى يواجه قيوداً على التعامل مع الأسواق الخارجية بحكم ظروف العزلة التى فرضتها الباكفو على البلاد، فقد ركز جهوده الإستثمارية ونشاطه التجارى على السوق المحلية، التى كانت سوقاً تخضع للضوابط والقيود التى وضعها النظام الإقطاعى للنشاط الإقتصادى، ومن بينها إرتباط الزراعة بالصناعة المنزلية، وما ترتب عليه من تضييق نطاق السوق المحلية.

وقد تراكم رأس المال – فى عصر طوكوجاوا– بيد نفر قليل من التجار والمرابين، مثل بيت ميتسوى Mitsui الذى بدأ نشاطه بالعمل فى استخراج الساكى عام 1620 بمدينة ماتسوزاكا بمقاطعة ايساى Ise، وكان يدير – فى نفس الوقت– محلاً للرهونات والربا. وعند تراكم قدر من رأس المال بيد ميتسوى هاتشيروباى Mitsui Hatchirobei – مؤسس ذلك البيت– إفتتح متجراً للأقمشة والمنسوجات والملابس بمدينة كيوتو، حتى إذا حقق نشاطه الجديد نجاحاً باهراً، إفتتح متجراً آخر –بعد بضع سنوات– بمدينة ايدو، ثم ما لبث أن إفتتح محلاً للصرافة بمدينة ايدو (عام 1683) وآخر بكيوتو (عام 1686)، ثم إفتتح بأوساكا محلاً لتجارة الجملة Tonya تخصص فى تجارة الحرير (1691)، وهى السنة التى حصل فيها بيت ميتسوى على حماية الباكفو وإمتياز صرف ما تصدره من حوالات، كما حصل على إمتياز نقل البريد الحكومى. وبلغ عدد موظفى محلاته – فى القرن الثامن عشر– ألفاً من الرجال والنساء، ووفرت له حماية الباكفو النجاة من دفع القروض الإجبارية Goyokin للدايميو، كما

[96] للمزيد من التفاصيل حول ظروف تكوين هذه الفئة من التجار ودورها الإقتصادى راجع:
Takekoshi: op. cit., vol III, pp. 61 – 84.

كفلت له الحصول على إمتياز استصلاح الأراضى وبيعها أو زراعتها، وهو مجال جديد للاستثمار فتح أمام ذلك البيت التجارى العتيد.

أما بيت سوميطومو Sumitomo، فقد كون ثروته بطريقة أخرى. وكان ماساطومو Masatomo (1585 – 1652) مؤسس هذا البيت التجارى من طبقة الساموراى، غير أنه فضل الإنسلاخ عن طبقته والإشتغال بالتجارة، فإفتتح محلاً لبيع الكتب والمصنوعات الحديدية والعقاقير التقليدية، وأصهر إلى أحد تجار النحاس بكيوتو كان يعمل باستخلاص الفضة من النحاس الخام بعد أن تعلم هذا الفن من أحد الأوروبيين، وبذلك أصبح استخراج النحاس واستخلاصه إحتكاراً لبيت سوميطومو –بترخيص من الباكفو– منذ عام 1691، فبذل جهود كبيرة فى الكشف عن المناجم الجديدة واستغلالها.

وكان بيت كونويكى Kônoike من أهم البيوت التجارية فى أوساكا، وبدأ مؤسسة – كونويكى شينروك Shinroku – حياته كواحد من الساموراى أى قبل عصر طوكوجاوا، ولكنه فضل الإشتغال بصناعة الساكى، واستفاد من الإقبال على استهلاك الساكى بميدنة ايدو –عند تأسيسها– فباع إنتاجه هناك، وحقق أرباحاً كبيرة. وعندما بدأ تطبيق نظام الإجتماع الدورى التناوبى Sankin-Kôtai وإضطر الدايميو إلى تصدير فائض محاصيلهم إلى أوساكا وايدو لتباع هناك، وجد كونويكى فرصته الذهبية، فإشتغل بالنقل البحرى، وإحتكر نقل بضائع المقاطعات الغربية. وبذلك أصبح بيت كونويكى مقرباً إلى الدايميو فى تلك المقاطعات، وزادت أرباحه زيادة كبيرة عندما لجأ إليه الدايميو طلباً للقروض. وفى عام 1656 إفتتح محلاً للصرافة بمدينة أوساكا، ثم أصبح عضواً بمجموعة الصيارفة العشرة Junin Ryôgae الشهيرة بتلك المدينة. ووقع إختيار أولئك الصيارفة الكبار على بيت كونويكى ليمثلهم أمام السلطة، كما أصبح وكيلاً مالياً للباكفو فى أوساكا، ثم إقتحم ميدان استصلاح الأراضى فى القرن الثامن عشر[97].

[97] للمزيد من التفاصيل حول تراكم رأس المال التجارى فى عصر طوكوجاوا، راجع:
Sheldon, Charles David: The Rise of the Merchant Class in Tokugawa Japan 1600 – 1868, New York 1973, pp. 64 – 84.

وهكذا استطاعت حفنة من البيوت التجارية أن تكون ثروات طائلة من التجارة والربا، تكشف عنها أرقام المبالغ التى دفعها بعضهم للباكفو أو الدايميو على شكل قروض. وقنع هؤلاء بما تتيحه لهم السوق المحلية من فرض لتراكم رأس المال، ما دامت أبواب الأسواق الخارجية موصدة أمامهم. وكانت الرأسمالية التجارية –فى عصر طوكوجاوا– إحتكارية الطابع، تعيش على إمتصاص فائض الإنتاج الزراعى والصناعات الحرفية والمنزلية. وتدعمت صفتها الإحتكارية بإرتكانها إلى حماية السلطة الإقطاعية: الباكفو أو الدايميو.

وفى تلك المرحلة – من مراحل تراكم رأس المال– كانت الرأسمالية التجارية اليابانية تنمو من وراء استثمار أموالها فى القروض التى تقدمها للسلطة، وتعنى بتصريف السلع، وتحاول أن تزيد من مبيعاتها، وتقلل من حجم مشترياتها، وتحول أموالها إلى سبائك ذهبية. على حين كان رأس المال التجارى الصغير فى الريف يقنع بفرص الاستثمار فى الريف، حيث يحقق الربا عائداً مجزياً لرأس المال، ويمثل الاستثمار فى إقتناء الأرض ريعاً مضموناً، ويجلب الاستثمار فى الصناعة المنزلية ربحاً مجزياً. لذلك كله لم يتجمع رأس المال التجارى المتراكم، ليصب فى الصناعة الحديثة التى لم تكن مجالاً مضموناً، وإحتاج الأمر إلى مبادرة الدولة بأخذ مهمة التصنيع على عاتقها – كما سنرى– لضرب المثل، ولتشجيع رأس المال التجارى على إرتياد هذا الميدان الجديد.

رأس المال المصرفى

كانت حكومة مايجى تعقد العزم على تطوير الإقتصاد اليابانى فى الإتجاه نحو التصنيع والرأسمالية، وتريد أن تحقق – فى سنوات قليلة– ما حققته الدول الغربية المتقدمة فى حوالى القرنين من الزمان. ولما كان تحقيق تلك الآمال العريضة يحتاج إلى قاعدة مالية سليمة، فقد أصلحت الحكومة –على نحو ما رأينا– النظام المالى والنقد، وضمنت لنفسها موارد مالية ثابتة من ضرائب الأطيان الزراعية، ثم رنت ببصرها إلى البيوت التجارية المالية فراحت تنظمها وتعمل على ضمان التسهيلات الإئتمانية وتثبيت قواعد سوق النقد، ومحاولة تركيز رأس المال المتاح. لذلك حثت الحكومة البيوت المالية التجارية على تكوين شركات تجارية

Tsusho Kaisha وشركات صرافة Kawase Kaisha. ووضعت وزارة التجارة –التى تأسست عام 1869– نظاماً لتلك الشركات يضمن لها أن تستظل بحماية الدولة.

ونال بذلك رأس المال الخاص دفعة قوية، زاد من قوتها إلتزام الدولة بسداد ديون المقاطعات القديمة، وإنضم إلى رأس المال الخاص وافد جديد تمثل فى الساموراى اللذين حصلوا على معاشات استبدلت بها سندات على الدولة، حتى إذا إكتملت لرأس المال الخاص أسباب القوة، إندفع نحو الصيرفة كسبيل للاستثمار. وظل رأس المال المصرفى يحرز قصب السبق على رأس المال الصناعى حتى قيام الحرب الصينية اليابانية (1893 – 1894). ولا أدل على ذلك مما يبينه الإحصاء التالى[98]، الذى يوضح النسبة المئوية لنصيب كل مجال من مجالات الاستثمار من رأس مال الشركات المحدودة:

مجال الاستثمار	1877	1883	1893
الزراعة	–	–.7	–.8
التجارة	1.8	25.8	19.4
الصناعة	–	10.6	22.9
السكك الحديدية	–	7.8	19.4
المصارف	98.2	54.2	37.5
	%100.–	%100.–	%100.–

وهكذا جاء الاستثمار فى التجارة فى المرتبة الثانية بعد المنشآت المصرفية، وإحتلت الصناعة المرتبة الثالثة من إهتمام رأس المال الخاص، ثم أصبح رأس المال الصناعى يحتل المرتبة التالية لرأس المال المصرفى منذ عام 1893، وإن ظل الأخير يحظى بنصيب الأسد. أما الزراعة، فقد ظلت مجالاً ينفر منه رأس المال، ولا يخصه بنصيب يذكر من استثماراته.

[98] Uyehara: The Industry and Trade of Japan, London 1936, p. 271.

ويتركز رأس المال المصرفى على حساب رأس المال الصناعى – حتى نهاية القرن التاسع عشر– تدعم مركز الأوليجاركية المالية التى عرفت بإسم Zaibatsu (وتعنى جماعة المال). وقد شجع على تركز رأس المال (وهى ظاهرة تختلف عن التراكم إختلافاً تاماً) سياسة الحكومة التى استهدفت حماية رأس المال وتشجيعه وتهيئة ظروف النمو له. وساعد على سرعة تركز رأس المال، الهبوط النسبى لمستوى تراكم رأس المال، وحاجة الحكومة إلى الأموال للبدء فى المشروعات الصناعية الحديثة، وإدخال نظام الشركات المساهمة فى اليابان منذ عام 1869، وما تقتضيه منافسة الدول الأجنبية من ضرورة تركيز رأس المال.

وحيثما استطاعت الصناعة الحديثة أن تبلغ بإنتاجها حد القدرة على منافسة منتجات البلاد الأوروبية فى السوق المحلية والسوق الخارجية، تكونت الكارتلات للسيطرة على تلك الصناعة، مثلما حدث فى صناعة النسيج فى الثمانينات. وفى هذا الصدد، لا يعد رأس المال اليابانى نسيجاً فريداً، فقد جرت عادة رأس المال الكبير – فى الغرب– على النمو عن طريق إبتلاع رؤوس الأموال الصغيرة، وخاصة عند وقوع الأزمات الإقتصادية وما يصاحبها من تضخم.

وكان نمو رأس المال الكبير عن طريق إبتلاع رؤوس الأموال الصغيرة هو السمة المميزة للأوليجاركية المالية فى اليابان (Zaibatsu) التى كان أقطابها الأربعة بيوت: ميتسوى Mitsui، وميتسوبيشى Mitsubishi، وسوميطومو Sumitomo، وياسودا Yasuda وتسلحت تلك المجموعة المحدودة من كبار الرأسماليين، بما توافر لديها من قدرة على المنافسة غير المتكافئة، عن طريق هيمنتها على المصارف وعلى قطاعى الصناعة والتجارة. ولكن ظل العمل المصرفى – الذى دعمته حكومة مايجى– هو ملاذها العتيد.

وكانت المصارف والقروض المالية أداة الحكومة لإقامة المشروعات الصناعية التى تتطلب استثمار قدر كبير من رأس المال، بينما قدر لرأس المال الصغير أن يعانى من العجز فى التمويل، والإعتماد على الإقتراض من المصارف بفوائد كبيرة. وكثيراً ما كانت الشركات الصغيرة تنفق رأسمالها المحدود على إقامة مصنع وتجهيزه بالمعدات، ثم تقف مشكلة التمويل عقبة أمام البدء فى الإنتاج، فتلجأ إلى المصارف لتقترض المال اللازم لذلك. وكان سعر الفائدة على القروض – فى أواخر القرن التاسع عشر– يتراوح بين 12% – 18%

سنوياً، بينما كان سعر الفائدة على الودائع لا يتجاوز 8.% سنوياً. وكثيراً ما كانت تلك الشركات الصغيرة تجد منشآتها الإنتاجية مرهونة لدى البنوك، بعد عام واحد من تأسيسها.

ولذلك كانت رؤوس الأموال الصغيرة تفضل الحياة على فتات موائد رأس المال الكبير، فتعمل فى المجالات التى يعف رأس المال الكبير عن الإشتغال بها، وخاصة الصناعات اليابانية التقليدية مثل: الخزف، والحرير، والخمور (وخاصة الساكى)، وصلصة فول الصويا، وما شابه ذلك من سلع بعيدة عن المنافسة الأجنبية. ولكن –مع مرور الزمن– لم تسلم تلك المنشآت الصناعية التقليدية من الوقوع بين براثن المصارف، والتورط فى الاستدانة.

وعلى حين كان رأس المال المصرفى منفصلاً – فى الغالب– عن رأس المال الصناعى فى الكثير من البلاد التى شهدت هذه المرحلة من مراحل تطور الرأسمالية، مر رأس المال الصناعى فى اليابان بظروف مختلفة تمام الإختلاف. فقد بدأت الدولة حركة التصنيع، وما كادت الصناعة الجديدة تقف على أقدامها، حتى سلمتها الحكومة لعدد محدود من الشركات الخاصة التى تمثل المصارف الكبرى، مقابل معدلات معقولة لأسعار البيع، وتسهيلات مناسبة للسداد. ولذلك لم تظهر فى اليابان طبقة جديدة من الرأسماليين الصناعيين، ولكن ترتب على تلك التطورات تقوية رأس المال المصرفى ورأس المال الربوى، وتحولهما – جزئياً– إلى رأسمالية صناعية.

وتعكس ظاهرة الحيلولة دون إمكانية قيام طبقة مستقلة من الرأسماليين الصناعيين فى اليابان، طبيعة الرأسمالية اليابانية – فى تلك المرحلة– التى اتسمت بعدم النضج والضعف، إذا ما قورنت بالرأسمالية الغربية. وهنا يكمن سر نفور رؤوس الأموال الصغيرة من الصناعة، وإكتفائها بما تحققه من أرباح فى الاستثمار الزراعى، وخاصة تأجير الأطيان الذى كان يجلب – فى ذلك العصر– أرباحاً مجزية مضمونة، على حين كان الاستثمار فى الصناعة يعد ضرباً من ضروب المخاطرة، ولا يتساوى عائده مع ريع الزراعة، كما أن يضع المستثمر الصغير تحت رحمة رأس المال المصرفى.

دور الاستثمارات الأجنبية
99

بدأت الاستثمارات الأجنبية تشق طريقها إلى اليابان، بعد كسر قيود العزلة التى فرضها نظام طوكوجاوا على البلاد، وفتح بعض موانيها للتجارة الدولية. وأخذت تلك الاستثمارات شكل القروض، فعقدت الباكفو قرضاً بلغت قيمته نصف المليون دولاراً فضياً مع مؤسسة مالية فرنسية، وأنفق القرض على إقامة مصانع الحديد فى يوكوسوكا Yokosuka. وتبع هذا القرض عقد قروض أخرى صغيرة محدودة القيمة لمواجهة العجز فى ميزانية الباكفو.

وبعد سقوط الشوجونية، عقدت حكومة مايجى قرضاً عام 1870 مع بعض المؤسسات المالية الإنجليزية بلغت المليون جنيهاً إسترلينياً، بفائدة سنوية قدرها 9% لتمويل عملية إنشاء أول خط حديدى ربط بين طوكيو وميناء يوكوهاما. ثم ما لبثت حكومة مايجى أن وجدت نفسها فى ضائقة مالية –بعد ذلك بثلاث سنوات– نتجت عن تحملها الأعباء المالية التى ترتبت على إلغاء نظام الإقطاع، فعقدت قرضاً آخر مع بعض بيوت لندن المالية، بلغت قيمته المليون وأربعمائة ألف جنيهاً إسترلينياً –بفائدة قدرها 7% سنوياً– لتغطية إلتزاماتها المالية الجديدة.

ومع زيادة حجم التجارة الخارجية، استثمر بعض التجار الأجانب أموالهم فى المشروعات اليابانية، إما مباشرة، أو بالإشتراك مع رأس المال اليابانى. وشجع تلك الاستثمارات الأجنبية، ذلك الموقف الإيجابى الذى إتخذته الحكومة اليابانية حيالها، فملكت الاستثمارات الأجنبية زمام المبادرة دون تهيب أو تردد.

أما الحكومة اليابانية، فقد لجأت إلى رأس المال الأجنبى لتستعين به على تنفيذ مشروعاتها، لأنه لم يكن أمامها سبيل آخر. غير أن قرار الإعتماد على الاستثمارات الأجنبية لم يكن قراراً سهلاً، فقد إختلفت الأوليجاركية الحاكمة حوله. فعلى حين وقف ايتوهيروبومى وأوكوما شيجينوبو فى صف فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية، عارض ماتسوكاتا ماسايوشى تلك

---

[99] استقينا المعلومات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية من المرجع التالى:
Shibusawa Keizo: op. cit., pp. 224 – 29.
وقد إعتمد المؤلف على العديد من الوثائق والتقارير الرسمية اليابانية.

السياسة خشية أن يؤدى فتح الباب على مصراعيه أمام تلك الاستثمارات إلى سيطرة البلاد الأجنبية على الإقتصاد اليابانى. لذلك عارض ماتسوكاتا إقتراح أوكوما (عام 1877) الخاص بالاستعانة برأس المال الأجنبى لمواجهة التضخم. كما أن الرأى العام اليابانى كان يعارض مبدأ الاستعانة برأس المال الأجنبى حتى لا تتحكم الدول الغربية فى إقتصاديات البلاد، مما قد يؤدى إلى التدخل الأجنبى فى شئون البلاد على نحو ما حدث فى مصر وتركيا.

ولكن مرحلة التردد فى قبول الاستثمارات الأجنبية إنقضت بإنقضاء الحرب الصينية – اليابانية، وما ترتب عليها من زيادة سرعة إيقاع التطور الرأسمالى فى اليابان، فأصبح الذهب أساساً للعملة اليابانية (عام 1897) بدلاً من الفضة، لتمهيد الطريق أمام الاستثمارات الأجنبية. وبرر ذلك بالقول بأنه ليس من مصلحة اليابان البقاء خارج السوق الدولية للنقد، والإصرار على التمسك بالعزلة الإقنصادية. وعندما قدم ماتسوكاتا قانون العملة Kahei-hôan إلى مجلس الوزراء، ذكر أن إتخاذ الذهب أساساً للعملة اليابانية يضعها فى مصاف العملات الغربية، ويدعم الروابط الإقتصادية بين اليابان والغرب، كما يساعد على تطوير التجارة الخارجية للبلاد. كان الإقتصاد اليابانى –عندئذ– قد وقف على أقدامه، وبددت إنتصارات الحرب الصينية – اليابانية عقدة الخوف من السيطرة الأجنبية.

وبعد ما تم تعديل المعاهدات غير المتكافئة لمصلحة اليابان –بنجاح تام– عقد قرض جديد مع بعض البيوت المالية الإنجليزية (عام 1899) بلغت قيمته العشرة ملايين جنيهاً إسترلينياً، بفائدة سنوية قدرها4%، لتغطية رأس المال اللازم لمشروعات السكك الحديدية والتوسع الصناعى الذى أعقب الحرب الصينية – اليابانية. وكان عجز السوق المالية المحلية عن تغطية رأس مال تلك المشروعات، من أهم الأسباب التى دفعت الحكومة اليابانية إلى عقد ذلك القرض الأجنبى.

وكان لذلك القرض الإنجليزى أثر كبير على النظام النقدى فى اليابان، لأنه حال دون إنخفاض قيمة إحتياطى الذهب التى كانت متوقعة نتجة الكساد الذى عانت منه البلاد عام 1898، فجاء هذا القرض كالغيث وقت الجفاف، ففى نهاية مايو 1898، بلغت قيمة رصيد الذهب فى "بنك اليابان Nippon Ginkô" 62 مليون ين، ولكن بنهاية أغسطس 1899 كان

لدى البنك رصيد من الذهب قيمته 103 مليون ين. وعقدت الحكومة –بالإضافة إلى القرض الإنجليزى– قرضان آخران، بلغت قيمتها 93 مليون ين، بفائدة قدرها 5% سنوياً.

وأمام تزايد الحاجة إلى رأس المال الأجنبى، أنشأت الحكومة اليابانية "البنك الصناعى اليابانى Nihon Kôgyô Ginkô"، لتسهيل مهمة عقد القروض الأجنبية، والتنسيق بينها. وكان البنك قد بدأ نشاطه كجهاز مالى يعنى بتقديم التسهيلات الإئتمانية بضمان الملكيات المنقولة، ولكن الحكومة غيرت وظيفته بعد الحرب الصينية – اليابانية، فأصبحت مهمته تقتصر على إجتذاب الإستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى وضع الضوابط التى تحول دون: وقوع التضخم، وحدوث إرتفاع فى الأسعار، وزيادة قيمة الواردات، وسيطرة رأس المال الأجنبى على الصناعة اليابانية عامة والسكك الحديد خاصة.

ولتحقيق ذلك، كان على البنك أن يراقب عملية استيراد رأس المال الأجنبى، بالقدر الذى لا يضر بمصالح الرأسمالية اليابانية، وأن يضمن سداد أقساط الديون فى مواعيدها المحددة، وأن يحول دون تحكم رأس المال الأجنبى فى الصناعة اليابانية. وقد بدأ "البنك الصناعى اليابانى" ممارسة نشاطه عام 1902، وإختارت الحكومة نخبة من المصرفيين الأكفاء اللذين يتقنون اللغات الأجنبية لشغل المناصب الكبرى فى البنك.

ورغم أن "البنك الصناعى اليابانى" أسس لخدمة الإستثمارات الأجنبية وتوجيهها الوجهة التى تخدم الإقتصاد اليابانى، فإن حجم القروض الخارجية ظل محدوداً حتى عام 1903 – قبيل نشوب الحرب الروسية – اليابانية– ولكن عندما نشبت الحرب إزداد الطلب على رأس المال الأجنبى، فقفزت قيمة القروض الخارجية من 190 مليون ين عام 1903 إلى بليون وسبعمائة مليون ين عند نهاية عام 1911. وجاءت تلك الزيادة الهائلة فى حجم القروض الأجنبية لتغطية نفقات الحرب الروسية – اليابانية، وأصبحت القروض –بذلك– تمثل 77% من الإستثمارات الأجنبية فى اليابان.

وجدير بالذكر، أن جانباً كبيراً من تلك القروض أودع لدى بنك اليابان فى صورة إحتياطى من الذهب. وكانت قيمة إحتياطى الذهب قد بلغت 110 مليون ين عام 1903، ثم نقصت إلى 68 مليوناً عام 1904 (عند إندلاع الحرب). وفى عام 1905، إرتفع إحتياطى الذهب

إلى 115 مليوناً، ثم بلغت قيمته 147 مليوناً عام 1906. وترجع تلك الزيادة إلى القروض الأجنبية التى عقدت فى تلك الفترة، وبذلك سلمت اليابان من التعرض لمخاطر هبوط قيمة الين فى سوق النقد، وما قد يترتب عليه من تضخم مالى، بفضل إعتمادها على القروض الأجنبية التى جاء معظمها من بريطانيا، حليفة اليابان يومئذ.

وإلى جانب القروض الأجنبية التى عقدت لتغطية نفقات الحرب الروسية اليابانية، عقدت بلديات مدن طوكيو ويوكوهاما وكيوتو قروضاً خاصة بها لإنجاز مشروعاتها العمرانية. كما طرحت بعض الشركات الخاصة جانباً من سنداتها للبيع فى الأسواق المالية الأوروبية، مثل: شركة فحم وسكك حديد هوكايدو، وشركة سكك حديد كانساى. وكان بيع سندات تلك الشركات فى الأسواق المالية الأوروبية –على هذا النحو– يمثل نوعاً من القروض طويلة الأجل. كذلك عقدت قروض قصيرة الأجل، فى صورة إستثمارات أجنبية فى الشركات اليابانية مثل: شركة كهرباء طوكيو.

ولعب البنك الصناعى اليابانى دوراً هاماً فى عقد تلك القروض المحلية والخاصة، وفى تسويق سندات الشركات اليابانية فى الأسواق المالية الأوروبية.

ولا أدل على الحاجة المستمرة إلى رأس المال الأجنبى من أن نحو 44% من الإستثمارات الأجنبية –فى الفترة من 1902 حتى 1912– إتجهت إلى جزيرة هونشو (أكبر جزر اليابان)، وإستثمرت فى سندات شركة سكك حديد جنوب منشوريا، وقروض الحكومة الكورية (التى أقامتها اليابان). فقد أسست شركة سكك حديد جنوب منشوريا عام 1906 برأسمال قدره مائتى مليون ين، ثم عاون البنك الصناعى اليابانى الشركة فى تسويق سندات بلغت قيمتها 14 مليوناً من الجنيهات الإسترلينية، طرحت للبيع فى الأسواق المالية الأجنبية.

وعندما مدت اليابان نفوذها إلى كوريا ومنشوريا وشمال تايوان وجنوب الصين –عقب الحرب الروسية – اليابانية– ورث "بنك كوريا" (الذى أسسته اليابان) أعمال (البنك الوطنى الأول) فى كوريا، ومارس بنك كوريا و"بنك يوكوهاما للنقد" نشاطهما فى منشوريا، كما زاول "بنك تايوان" (وهو بنك يابانى أيضاً) نشاطه فى فورموزا والصين.

الصناعات الإستراتيجية

كانت الصناعة اليابانية –فى عصر مايجى– ذات طابع فريد، فهى صناعة إحتكارية، يخضع القطاع الإستراتيجى منها لهيمنة الدولة. ونعنى بالصناعات الإستراتيجية، تلك الصناعات ذات الصلة بالمجهود الحربى، أو تلك التى تنتج سلعاً ذات أهمية خاصة بالنسبة لأسواق الصادرات، ومن ثم تحظى بتشجيع الحكومة وحمايتها ودعمها المادى حتى تستطيع الصمود فى وجه منافسة بضائع البلدان الأخرى فى الأسواق الخارجية.

فقد أوقفت حكومة مايجى جهودها على إقامة جيش وطنى قوى، ونظام حديث للشرطة، حتى تستطيع مواجهة التحديات الداخلية ممثلة فى حوادث تمرد الساموراى وإنتفاضات الفلاحين، والتحديات الخارجية ممثلة فى خطر التدخل الأجنبى، وخاصة أن ما حدث فى الصين كان ماثلاً فى أذهان حكام ذلك العصر.

وكانت نواة تلك الأداة العسكرية قد وضعت فى أواخر عصر طوكوجاوا، فقد نظمت الباكفو قوة عسكرية حديثة على النسق الفرنسى، على حين أقامت مقاطعة ساتسوما قواتها الحديثة على النمط الإنجليزى، ونظمت مقاطعة كى Kii قواتها على النسق الألمانى، بينما تبعت القوات العسكرية الحديثة –فى بعض المقاطعات الأخرى– النظام العسكرى الهولندى. وعندما تحالفت القطاعات المختلفة لإسقاط النظام الإقطاعى، ووحدت قواتها العسكرية من أجل تحقيق تلك الغاية، إختارت النظام العسكرى الفرنسى[100]، على حين كانت القوات البحرية تتبع النهج الإنجليزى، كذلك أعيد تنظيم الشرطة على أسس حديثة.

غير أن تلك الأداة العسكرية كانت تفتقر إلى المقومات المادية التى تضمن تزويدها بالعتاد والعدة، والتى لا تتوفر إلا من خلال الصناعات الحديثة ونظام النقل الحديث. ولذلك كان لابد من وضع خطة للتصنيع من أجل سد الحاجات العسكرية الملحة، وخاصة أن قضية الأمن كانت أساسية فى مطلع عصر مايجى. ومن ثم كان الإهتمام بالصناعات الثقيلة، والصناعات الهندسية، والتعدين، التى أصبحت –بالنسبة للنظام الحاكم– صناعات إستراتيجية، بدأت نواتها فى أواخر عصر طوكوجاوا.

[100] Ôkuma, ed.: Fifty Years of New Japan, vol I, pp. 201 – 2.

فكان لمقاطعات: ساتسوما، وهيزن، وتشوشو، فضل الريادة فى إقامة الصناعات الحربية الحديثة، فأقيم أول فرن حديث لصهر الحديد بمدينة ساجا (مقاطعة هيزن) لخدمة صناعة المدافع عام 1850 وبدأ إنتاجه عام 1852. وكانت تلك المقاطعة قد بدأت صناعة المدافع –على الطراز الهولندى– قبل ذلك التاريخ بعشر سنوات. وأقيمت أفران الحديد الحديثة –بعد ذلك– فى ساتسوما (عام 1853) وميتو (عام 1855)، كذلك أقامت الباكفو مصنعاً حديثاً للحديد (عام 1853). وإنتهى العمل فى إنشاء مصنع صب المدافع فى ساتسوما عام 1854، وتمكنت تلك المقاطعة من تجهيز ست سفن بالمدافع من إنتاج ذلك المصنع (عام 1857). كذلك أقامت مقاطعة ميتو مصنعاً للحديد وآخر لصب المدافع فى كانزاكى (عام 1840) كان الإنتاج فيهما يتبع النظام الهولندى، وفى عام 1855 نجحت تلك المقاطعة فى إقامة فرن حديث لصهر الحديد بالرجوع إلى الكتب الهندسية الهولندية، دون الحاجة إلى الاستعانة بخبراء من الأجانب.

وفى نفس العام، بدأت الباكفو العمل فى بناء مصنع للحديد، فرغت من إنشائه عام 1861. وفى عام 1857 قامت ببناء سفينة بخارية، كما أقامت مصانع يوكوسوكا الشهيرة للحديد، وترسانة لبناء السفن، بالاستعانة بالخبرة الفنية الفرنسية، فتم إنجازهما عام 1871 (بعد سقوط الشوجونية)، وإلتزم المقاول الفرنسى الذى شيدهما بنصوص العقد، فسلمهما للسلطة الجديدة (حكومة مايجى)[101]. وهكذا بدأ إدخال الصناعات الآلية الحديثة فى اليابان قبيل عصر مايجى بدوافع إستراتيجية محضة.

ورثت حكومة مايجى هذا الإتجاه من الباكفو، فكان عليها أن تطمئن إلى سلامة إستعدادتها العسكرية، بتوفير المعدات والعتاد اللازم للمجهود الحربى عن طريق التصنيع. ولما كان تراكم رأس المال الوطنى يتم بصورة متواضعة لا تكفى بالمغامرة بالدخول فى مثل تلك الصناعات، فقد أخذت الحكومة على عاتقها مهمة تركيز وتطوير ذلك النشاط الصناعى. وإستولت الحكومة على المصانع الحربية التى أقامتها الباكفو، فأصبحت تتصدر النشاط الإقتصادى فى مجالات التعدين والصناعات الثقيلة.

[101] Tsuchiya: op. cit., pp. 181 – 82.

وعلى سبيل المثال، استولت الحكومة على ترسانة طوكيو المعروفة بإسم ترسانة سيكيجوتشى Sekiguchi عام 1870، واستخدمت مدربين من الأجانب لرفع مستوى الكفاية الفنية والإنتاجية عند العمال اليابانيين المشتغلين بتلك الترسانة فى فترة زمنية وجيزة، كما أقيم مركز تدريب خاص لصناعة المدافع (Juho Kyoikujo). وبدأت ترسانة أوساكا عملها عام 1870 باستخدام الآلات التى جلبت من مصنع نجاساكى للحديد الذى كان ملكاً للباكفو من قبل، وزيد عدد المدربين الأجانب بمصانع يوكوسوكا للحديد وترسانة يوكوسوكا بعد استيلاء الحكومة عليهما. كذلك استولت الحكومة المركزية على ترسانات بناء السفن التى كانت –من قبل– ملكاً للمقاطعات، مثل: ترسانة نجاساكى (عام 1871) التى بيعت – فيما بعد– إلى بيت ميتسوبيشى، وترسانة ايشيكاواجيما Ishikawajima التى كانت ملكاً لمقاطعة ميتو، ثم استحوزت عليها الباكفو، وأخيراً آلت تلك الترسانة إلى حكومة مايجى مع غيرها من ممتلكات الباكفو. وأنشأت الحكومة المدارس الهندسية والفنية لإعداد الكوادر لتلك المؤسسات الصناعية، واستخدمت بتلك المدارس معلمين من الأجانب، كما أوفدت المبرزين من الطلاب إلى الخارج لإتمام دراستهم، وتحصيل المعارف الضرورية لتلك الصناعات الهامة[102].

وسارت الحكومة على نفس الدرب فيما يتصل بصناعة التعدين، فاستولت على جميع المناجم التى كانت تدار لحساب الباكفو والمقاطعات، وباعت جانباً كبيراً منها للبيوت المالية ذات الحظوة لديها. وأبقت الحكومة نحو عشرة من تلك المناجم تحت إدارتها، حتى إذا وقف إنتاجها على أقدامه، باعتها بدورها للقطاع الخاص. واستخدمت الحكومة الخبراء الأجانب للعمل على زيادة إنتاجية تلك الصناعة الهامة.

وتطور قطاع النقل والمواصلات بسرعة كبيرة بفضل جهود الصفوة الحاكمة، التى ركزت إهتمامها على هذا القطاع لإرتباطه بحماية المصالح الوطنية للبلاد، وخدمة السوق الوطنية بتوسيع نطاقها وتنشيط حركتها. وكان أول خط حديدى يتم بناؤه فى اليابان (خط طوكيو – يوكوهاما) خطاً حكومياً، عنيت الدولة بإنشائه ومولته من حصيلة القرض البريطانى (الذى سبقت الإشارة إليه). وما كاد القرن التاسع عشر يبلغ نهايته، حتى كان حجم رأس المال

[102] Shibusawa: op. cit., pp. 305 – 8.

الخاص يفوق حجم رأس المال الحكومى فى ذلك القطاع. ولكن الحكومة قامت بتأميم السكك الحديدية الضيقة التى تركت بيد القطاع الخاص[103].

ففى يوليو عام 1891، قدم اينووى INOUE –مدير السكة الحديدية الحكومية– تقريراً حول تطوير السكة الحديدية، ذهب فيه إلى أن المصلحة الوطنية تقتضى مضاعفة خطوط السكك الحديدية، ببناء خطوط فرعية تيسر سبيل تغطية جميع أنحاء البلاد، ولما كان الكثير من الخطوط الجديدة المقترحة يمر بمناطق ذات كثافة سكانية منخفضة، فإن رأس المال الخاص لن يغامر بإقامة مثل تلك الخطوط. لذلك رأى ضرورة تأميم السكك الحديدية، حتى تستطيع الحكومة المضى فى سياسة توسيع شبكة الخطوط الحديدية. واستجابة لهذا الإقتراح، قدمت الحكومة مشروعان بقانونين إلى المجلس النيابى (الدايت): أحدهما خاص بتوسيع شبكة السكك الحديدية، والآخر خاص بشراء الحكومة للشركات الخاصة فى قطاع السكك الحديدية، فوافق الدايت على القانون الأول (يونيو 1892)، وعطل مشروع القانون الآخر. ولكن ظروف البلاد، والضرورات الإستراتيجية التى نشأت عن الحرب الروسية – اليابانية، جعلت تأميم السكك الحديدية أمراً لا مفر منه، فأجيز مشروع القانون الخاص بشراء الحكومة للشركات الخاصة فى قطاع السكك الحديدية (مارس 1906)، وعقد قرض وطنى لتوفير رأس المال اللازم لذلك[104].

وهكذا تغلبت الإعتبارات الإستراتيجية على مصالح رأس المال الوطنى، ويقدم لنا الجدل الذى دار حول بناء خط حديدى بمنطقة جبلية ذات كثافة محدودة (خط ناكاسيدو) نموذجاً لتغليب المصالح الإستراتيجية على المصالح الإقتصادية، فقد إعترض الخبراء الإقتصاديون على إنشاء الخط بحجة عدم جدوى بنائه من الناحية الإقتصادية، ولكنه أنشئ – فى نهاية الأمر – بضغط من السلطات العسكرية لضرورته الإستراتيجية[105].

ونجد صدى تغليب المصالح الإستراتيجية يتردد بوضوح، فيما يتعلق بالمواصلات السلكية (التليفونات والتلغرافات). فعندما إقترحت بعض الشركات الخاصة أن تأخذ على عاتقها مد

---

[103] Watarai Toshiharu: The Nationalization of Railways in Japan, New York 1914, pp. 57 – 62.

[104] Shibusawa: op. cit., pp. 382 – 85.

[105] Fifty Years of New Japan, vol I, p. 441.

خطوط البرق والهاتف، إعترض مجلس الدولة على ذلك (2 أغسطس 1872)، وبرر إعتراضه بضرورة ضمان سرية الإتصالات الحكومية التى لابد أن تتم عبر تلك الخطوط، كما أن نظام المواصلات السلكية يربط اليابان بالعالم الخارجى، ولذلك يجب أن يكون مرفقاً حكومياً قحاً[106]. وعندما طرحت فكرة جعل الخدمة الهاتفية الداخلية – التى تخدم الجمهور – إستثماراً خاصاً (1899)، رفضت الحكومة الفكرة، وأخذت على عاتقها تقديم تلك الخدمة للجمهور، وأصدرت –فى العام التالى– لوائح لتنظيم الخدمة الهاتفية[107].

وهكذا كان حكام اليابان فى عصر مايجى على درجة كبيرة من الحساسية لكل ما يتصل بالنواحى الإستراتيجية، فحرصوا على أن يضعوا الصناعات الحربية والنقل والمواصلات السلكية تحت إدارة الدولة ورقابتها، رغم ما يترتب على ذلك من زيادة الأعباء المالية الملقاة على عاتق الدولة، وزيادة الأعباء الضريبية على قطاع الزراعة الذى كان عليه أن يتحمل نفقات تحديث الدولة. وهم بذلك يضمنون بقاء الصناعات الإستراتيجية بمنأى عن الضغوط التى يمكن أن تنشأ عن ترك الصناعات بيد رأس المال الوطنى والأجنبى، وضمنوا سلامة نظامهم الدفاعى والعسكرى.

رعاية الدولة للقطاع الخاص

ولكن ذلك لا يعنى أن الحكومة إحتكرت الإنتاج الصناعى لنفسها، بل –على نقيض ذلك– قدمت الحكومة لرأس المال الخاص العديد من المشروعات الصناعية التى بدأتها، فقامت بنقل ملكيتها إلى الشركات الخاصة، عن طريق البيع، تطبيقاً لقانون "نقل ملكية المصانع Kojo Harai-Sage Gaisoku" الصادر فى 5 فبراير 1880. وحددت الحكومة أهدافها من وراء هذا التنازل عن مصانعها – للقطاع الخاص– فى ديباجة ذلك القانون التى جاء فيها:

"إن المصانع التى أنشأتها الدولة لتشجيع الصناعة حققت قدراً من التنظيم والنجاح، يدعو الدولة إلى التنازل عن ملكيتها للناس... ليتولوا إدراتها بصورة تحقق الربح".

---

[106] Watarai: op. cit., p. 75.
[107] Shibusawa: op. cit., pp. 394 – 95.

ولكن السبب الرئيسى الذى دفع الحكومة إلى بيع مصانعها –عدا المصانع الحربية– إلى الشركات الخاصة، هو الفشل فى إدارتها، وتعرضها للخسارة، مما جعلها تشكل عبئاً على الخزانة العامة. وكان هذا التصرف جزءاً من سياسة الوزير ماتسوكاتا الخاصة بالإنكماش الإقتصادى. ففيما بين عامى 1868 – 1884 بلغت إستثمارات الدولة فى الصناعة 32 مليون ين، لم تحقق على مدى 27 عاماً سوى أرباحاً بلغت قيمتها 17 مليوناً و173 ألف ين. ولذلك عندما طرحت تلك المصانع والمناجم للبيع، كان الإقبال على شرائها محدوداً، مما جعل الحكومة تعرضها للبيع بأسعار زهيدة. فكان بيع تلك المشروعات بمثابة معونة حكومية مستترة لرأس المال الخاص، ولولا سلوك الحكومة هذا المسلك لما أبدى القطاع الخاص إهتماماً بإمتلاك تلك المشروعات التى عجزت الحكومة عن تحقيق أرباح مجزية من ورائها. ولكن الشركات التى إشترت تلك المصانع والمناجم ما لبثت أن أضافت قدراً من الإستثمارات إلى الأصول التى آلت إليها بطريق الشراء، وحولت تلك المشروعات إلى نواة لإمبراطوريتها الصناعية.

ولا أدل على تساهل الحكومة فى بيع مشروعاتها الصناعية من بيعها لمصنع شيناجاوا للزجاج بمبلغ 79950 ين تدفع على أقساط على مدى 55 عاماً تبدأ بعد عشر سنوات من تاريخ الشراء، رغم أن الحكومة أنفقت على ذلك المصنع 350 ألف ين. وكذلك بيع الحكومة لمناجم آنى للنحاس بربع مليون ين، رغم أنها كلفت الدولة مليوناً وستمائة الف ين، ونص عقد البيع على سداد المشترى لعشرة آلاف ين من جملة الثمن، وتوزيع الباقى على أقساط على مدى 24 عاماً تبدأ بعد خمس سنوات من تاريخ الشراء[108].

وقد حققت سياسة بيع المشروعات الصناعية الحكومية نوعاً من حرية العمل Iaissez Faire، ولكن الحكومة ايقنت أن المشروعات الصناعية الخاصة لا تستطيع المضى فى ممارسة نشاطها دون أن تنال مساعدتها. وإذا كان التساهل فى بيع المشروعات الحكومية يعد نوعاً من المعونة غير المباشرة للقطاع الخاص الصناعى قصد به تشجيع الإستثمارات الوطنية الخاصة، فإن الحكومة قدمت المزيد من التشجيع والمعونات للصناعة كان بعضها

[108] Hirschmeier, Johannes: the Origins of Enterpreneurship in Meiji Japan, Harvard Univ. Press 1968, pp. 151 – 52.

يسير وفق خطة معينة تخدم مصالح الدولة، على حين كان بعضها الآخر يخدم مصالح حفنة من رواد الصناعة اليابانية الحديثة.

وتعددت أشكال المساعدة الحكومية للصناعة اليابانية، ولكن أهمها حرص الحكومة اليابانية على تدعيم تلك الصناعات بشراء جانب كبير من إنتاجها. فقد كانت السوق اليابانية قادرة على إمتصاص إنتاج صناعة المنسوجات القطنية، طالما كانت تلك الصناعة قادرة على منافسة المنسوجات الأجنبية، وكذلك كانت الحال بالنسبة للصناعات التقليدية. ولكن الأمر كان يختلف تمام الإختلاف بالنسبة للصناعات الكهربية والكيماوية، مثل: صناعة الأسمنت والطوب والورق والزجاج والجلود، حيث كانت المشروعات الخاصة المشتغلة بتلك الصناعات تعانى من مشكلة تصريف إنتاجها، وخاصة أن الناس كانوا يحجمون عن إستهلاك مواد لم يعتادوها من قبل، كما أن إحتياجاتهم كانت أقل من أن تستوعب الإنتاج الكبير لتلك الصناعات، وجاءت مشتروات الحكومة لتنقذ الكثير من المشروعات من إفلاس محقق، وخاصة فى السنوات الحرجة السابقة على عام 1895. فأقبلت الحكومة على شراء معظم إنتاج الجلود لتغطية إحتياجات الجيش، والورق لسد حاجة الأجهزة الإدارية، والأسمنت والطوب والزجاج لمشروعاتها العمرانية، والمنسوجات الصوفية لصنع البزات العسكرية والبطاطين.

وإقتفت حكومة مايجى أثر الشوجونية فى إسناد مهمة توريد إحتياجاتها المختلفة إلى مقاولين بعينهم، مما جعل المشتغلين بالمقاولات يحققون أرباحاً خيالية، ولم تحاول الحكومة أن تضع حداً لتلك الأرباح طالما كانت تستثمر فى مشروعات صناعية حديثة. وكان كبار الموردين اللذين تتعامل معهم الحكومة، هم – فى نفس الوقت– أساطين الصناعة اليابانية الحديثة.

والأمثلة على ذلك كثيرة، ففى خلال ثورة ساتسوما تولت شركة ميتسوى التجارية Mitsui Bussan مهمة مد الجيش بحاجته من المؤن، فحصلت تلك الشركة على نحو 60% من عقود التوريد، على حين إقتسمت شركتا أوكورا وفوجيتا بقية العقود فيما بينهما. واستطاعت شركة ميتسوى – التى تأسست عام 1878 برأس مال قدره مائة ألف ين– أن تحقق أرباحاً بلغت قيمتها نصف المليون ين فى العام ذاته، كما حققت شركتا أوكورا وفوجيتا أرباحاً باهظة. وجنحت شركة ميتسوبيشى –التى إحتكرت نقل الجنود– ما يزيد على مليون ومائتى

ألف ين فى نفس العام. ولكن الشركات الثلاث كانت فى مقدمة الشركات التى إستثمرت أموالها فى الصناعة، واستخدمت ما حققته من أرباح التوريدات الحكومية فى توسيع نشاطها الصناعى.

ولكن الصناعات الخفيفة لم تحظ بالمعونة الحكومية، فلم تنل صناعة غزل ونسج القطن، وصناعة الحرير أى مساعدات مالية من الحكومة بعد عام 1884، وحتى المساعدات التى نالتها فى الحقبة السابقة على ذلك التاريخ كانت ضئيلة القيمة. وإقتصر دور الدولة على نشر المعرفة التقنية، وإثارة الشعور الوطنى ضد المنسوجات الأجنبية، مما ثبت أركان سوق المنسوجات الوطنية، وجعلها فى غير حاجة إلى معاونة الحكومة. وكانت المعارض والأسواق أداة الدولة فى تشجيع وترقية الصناعات الخفيفة، وما لبثت المنسوجات أن أصبحت فى مقدمة السلع اليابانية التى غزت الأسواق الأجنبية[109].

العمل والعمال

غير أن الرواج الذى أصاب النشاط الصناعى بفضل سياسة حكومة مايجى سواء عن طريق الدعم المباشر أو غير المباشر، تم على حساب العمل والعمال، فلم تولى الحكومة إهتمامها لتحسين ظروف العمل وشروطه وتغاضت عن الجور الذى عاناه العمال على أيدى أصحاب الأعمال، وأصمت آذانها عن سماع شكواهم وأنينهم، بعد ما وجدت أن إتاحة فرصة التراكم لرأس المال الوطنى "ضرورة قومية" يجب أن تتحقق، ولو كان ذلك على حساب العمل والطبقة العاملة اليابانية.

وقد إتسمت ظروف العمل فى ذلك العصر بسمات معينة، أبرزها صغر حجم الوحدة الإنتاجية (المصنع)، ففى عام 1882 كان 72% من المصانع اليابانية يستخدم ما يقل عن عشرين عاملاً، وبعد ذلك التاريخ بما يربو على نصف القرن بلغت نسبة المصانع التى تستخدم ما يقل عن ثلاثين عاملاً 92% من جملة عدد المصانع حينئذ. كذلك كانت نسبة عمال الصناعة إلى السكان ضئيلة –بدرجة ملحوظة– فعند نهاية القرن التاسع عشر، كانت

[109] Ibid, pp. 158 – 59.

نسبة عمال الصناعة إلى السكان لا تتجاوز الواحد بالمائة، وجاءت غالبيتهم من النساء اللاتى كن يقاسين الأمرين من سوء المعاملة والتمييز بينهن وبين زملائهن من الرجال من حيث الأجر. فبلغ عددالعاملات –حينئذ– 257.307 عاملة من بين عمال الصناعة اللذين قدر عددهم بـ 422.019 عاملاً (أى أن نسبة النساء العاملات بلغت 61%)، وكانوا يعملون بالمصانع التى تقدر عددها بـ 7284 مصنعاً عام 1900. وكاد الإشتغال بصناعة النسيج أن يكون قاصراً على النساء دون غيرهن[110].

وكان العمال يقيمون بالمصانع إقامة دائمة، فخصصت لهم أماكن للإيواء داخل المصانع، كانت مجرد أكواخ حقيرة، ووضعت حراسة مشددة حول كل مصنع –وخاصة فى الأيام التى تعقب صرف الأجور– حتى لا يحاول العمال الهرب، وروعى استبقاء قدر لا بأس به من أجورهم حتى يرتبطون بالمصنع، ولا يغامرون بالفرار منه.

فقد كان الشغل الشاغل لأصحاب المصانع –فى بداية حركة التصنيع– الحصول على العمال، والإحتفاظ بهم. وترتب على نقص الأيدى العاملة فى صناعة النسيج، إزدياد نفوذ "رؤساء العمال" اللذين لعبوا دور مقاولى العمالة، فكانوا يجمعون العمال. وبذلك تحمل أصحاب مصانع النسيج أجور العمال ونفقات إقامتهم، وحصة رؤساء العمال، وكان لذلك أثره على تدنى الأجور حتى يوازن أصحاب الأعمال بين الأجور وتكلفة الإنتاج من أجل ضمان الحد الأقصى من الأرباح. وكانت غالبية رؤساء العمال من (البلطجية Yakuza) ورجال العصابات، ويفرضون عليهم شروط العمل التى تتناسب مع مصالحهم الشخصية ومصالح أصحاب الأعمال[111].

وخشيت الحكومة مما قد يترتب على سوء أحوال العمال من آثار على أهدافها الرامية إلى "إثراء الأمة وبناء الجيش القوى"، فحاولت التدخل لتحسين ظروف العمل وشروطه، وقدمت لذلك مشروعاً بقانون الصناعة عام 1900، غير أن المشروع قوبل بالرفض من جانب أصحاب الأعمال، فأرجأت الحكومة طرحه على المجلس النيابى حتى عام 1911، فلقى –

---

[110] UMEMURA: Agriculture and Labour Supply in Meiji Japan, pp. 281 – 2.

[111] SUMIYA MIKIO: The Development of Japanese Labour – Relations, Developing Economies, Vol 4, No. 4, Dec. 1966, PP. 500 – 3.

هذه المرة– مقاومة عارمة من جانب أصحاب الأعمال، اللذين إعتبروا تدخل الحكومة فى العلاقة بين العامل وصاحب العمل بمثابة التدخل بين الأب وأبنائه، لأن الرابطة التى تجمع بين العامل وصاحب العمل –فى رأيهم– رابطة "عائلية Kazoku Shugi"، رغم أن القانون لم يحدد –صراحة – تاريخ العمل به، ورغم أن الحكومة أعلنت أن الغاية من إصدار القانون ضمان حد أدنى من الأجر للعمال يبقيهم على قيد الحياة[112]. وعندما صدر القانون – عام 1911– راعى جانب أصحاب الأعمال، فحدد مهلة مدتها خمسة عشر عاماً لتطبيقه، وكان ذلك القانون لا يعطى العمال حق الراحة الأسبوعية، ويبيح استخدام الأحداث دون سن السادسة عشر.

وكان العمل فى قطاع التعدين يتسم باللاإنسانية، ولا أدل على ذلك من إعتراف جوتو شوجيرو –أحد ساسة عصر مايجى ومدير مناجم الفحم بتاكاشيما– بأنه لا يدفع للعمال أجوراً على الإطلاق لأنهم "ليسوا بشراً.. ولا يجب أن ننظر إليهم كما ننظر إلى الآدميين، لأنهم حيوانات شأنهم شأن الوحوش الضارية والطيور الجارحة، يعرفون يومهم ولا يفكرون فى غدهم، فإذا حصلوا على أجورهم... فروا الواحد تلو الآخر، وأصاب الكساد مناجم تاكاشيما"[113].

وترتب على إدخال الإنارة الكهربائية فى اليابان (فى السبعينات والثمانينات) زيادة ساعات العمل، فكان عدد ساعات العمل اليومية بمصانع غزل الحرير بمحافظة ناجانو عام 1890 –على سبيل المثال– يصل إلى 15 أو 16 ساعة (وكان العمل فيها قاصراً على النساء). وجاء فى تقرير لإتحاد غزل القطن –عام 1897– أن حوالى 84% من النساء العاملات بصناعة الغزل يعانون من أمراض المهنة ومن الإصابات المهنية[114]، ولا ريب أن تلك النسبة التى وردت بتقرير إتحاد غزل القطن – الذى يمثل مصالح أصحاب الأعمال– لا تمثل الحقيقة كلها، لأن الجيش اليابانى أعفى 92% من المتقدمين للتجنيد بأوساكا – فى

---

[112] Yoshino: Japan's Managerial System, pp. 65 – 84.

[113] Mc. Master: The Takashima Mine, British Capital and Japanese Industrialization, pp. 236 – 37.

[114] Sumiya: op. cit., p. 86.

نفس العام– لعدم لياقتهم للخدمة العسكرية من الناحية الطبية، وكان أولئك الشبان من عمال الصناعة، وذلك يعود إلى معاناتهم سوء التغذية والأمراض.

وكان من الطبيعى أن يلجأ العمال إلى الإضراب للمطالبة بتحسين ظروف العمل وشروطه (رغم تحريم الإضراب قانوناً)، وأحرز عمال التعدين قصب السبق فى هذا المجال، فشهدت مناجم تاكاشيما إضرابات عمالية عارمة فى أعوام 1870 و1873 و1880 و1883، ولكن جميع تلك الإضرابات إنتهت بتدخل السلطات، ولعب "رؤساء العمال" من (البلطجية) دوراً فى فضها. ووقع أول إضراب بين عمال الصناعة عام 1885، عندما لجأ عمال غزل الحرير بأحد مصانع كوفو Kôfu إلى الإضراب للمطالبة بتحسين أوضاعهم. كما كان لتردى أحوال العمل والعمال –كما سنرى فى الفصل الخامس– أبلغ الأثر فى تطور الحركة العمالية، وفى تغذية التيار الإشتراكى فى الحركة السياسية.

النمو الإقتصادى

وقد يعن للقارئ أن يتساءل عن مدى ما حققته اليابان من نمو إقتصادى فى عصر مايجى، فى ضوء التغيرات التى لحقت ببنية الإقتصاد اليابانى فى ذلك العصر الذى شهد بناء الدولة الحديثة، لذلك رأينا أن نختتم هذا الفصل بإلقاء نظرة على النمو الإقتصادى لليابان فى عصر مايجى.

يتفق الباحثون المتخصصون فى دراسة التطور الإقتصادى[115] لليابان على تقسيم النمو الإقتصادى إلى ثلاث مراحل:

1. المرحلة الأولى: وتشمل فترة الإنتقال (1868 – 1885) وبداية بناء الإقتصاد الحديث (1886 – 1905).
2. المرحلة الثانية: وتشمل البناء الإقتصادى الحديث (1905 – 1952).

[115] للمزيد من التفاصيل حول هذه الحركة، راجع:
Ohkawa Kazushi & Rosovsky, H: A Century of Japanese Economie Growth, in (Lockwood, ed.: The State and Economic Enterprise in Japan, Princeton Univ. Press 1970), pp. 47 – 92.

3. المرحلة الثالثة: وتشمل الإنتعاش وإعادة البناء الإقتصادى الحديث بعد الحرب الثانية وتمتد إلى العصر الحاضر.

وتدخل المرحلة الأولى وبضع سنوات من المرحلة الثانية ضمن عصر مايجى، ولذلك ستحظيان بقدر كبير من إهتمامنا، فى حدود ما يتصل بالعصر الذى نتعرض له بالدراسة، أما المرحلة الثالثة فلا تدخل فى إطار هذا الإهتمام لإتصالها بحقبة تاريخية لاحقة.

أما المرحلة الأولى فتمثل النمو الإقتصادى الحديث منذ أصبح "هدفاً قومياً" مع بداية العصر حتى كانت بداية تحقيقه عملياً (عام 1905). وليس ثمة دليل حقيقى يشير إلى أن الإنتاج الحقيقى بالنسبة للفرد كان يزيد بمعدل سريع، أو حتى فى حدود سد الحاجات الضرورية – خلال الستينات– كما أن السكان لم يتزايدوا بمعدلات كبيرة. وفى السبعينات ما يتراوح بين 70 – 80% من السكان القادرين على العمل يشتغلون بالزراعة، وقدمت الزراعة نحو 65% من الإنتاج القومى، وكان نصيب الفرد من الإنتاج القومى يقدر بعشرين ين سنوياً.

وفى أوائل السبعينات، بلغت قيمة الإنتاج الصناعى نحو 30% من جملة الإنتاج السلعى وزعت على نحو ما يبينه الجدول التالى:

السلعة	القيمة%	السلعة	القيمة%
المسنوجات	27.7	الأدوات	7.7
المنتجات الغذائية	41.9	الورق ومنتجاته	5.2
الأدوات المنزلية	1.7	المعدات الرأسمالية	5.9
زيت المصابيح والشموع	6.3	العقاقير والعطارة	36

وتوضح هذه الأرقام ملامح الإقتصاد اليابانى عقب سقوط الشوجونية وفى مطلع عصر مايجى، فالإنتاج هنا إنتاج تقليدى تحتل المنسوجات والمنتجات الغذائية منه ما يزيد على 70% من جملة قيمة الإنتاج السلعى، وتتضاءل فيه قيمة إنتاج المعدات الرأسمالية، فاليابان –عندئذ– بلد متخلف يعتمد على الزراعة إعتماداً كبيراً، وعلى الأرز بالذات الذى قدرت قيمته بنحو 63% من جملة قيمة الإنتاج الزراعى، وصناعاته يدوية –فى معظمها–

تستهدف سد حاجة السوق المحلية. ولكن ثمة عوامل هيأت ظروف الإنتقال إلى الإقتصاد الحديث من بينها: زيادة الإنتاج الزراعى، وتتجير الزراعة، وتطوير الصناعات التقليدية، وإدخال بعض الصناعات الحديثة فى أواخر العصر الإقطاعى، وقد تدعمت تلك الإتجاهات فى مرحلة الإنتقال –من أوائل السبعينات حتى منتصف الثمانينات– عن طريق إدخال العلوم الحديثة، والأخذ بالتقنية الغربية، والإحتكاك بالعالم الخارجى.

وكانت الفترة (1868 – 1876) تتسم بثبات نسبى فى الأوضاع الإقتصادية، وإعتمدت الحكومة على الأصول التى ورثتها عن النظام القديم فيما يتعلق بالموارد وطرق الاستفادة بها، كما لعبت القروض الأجنبية وزيادة الإنتاج المحلى دوراً هاماً فى استغلال الموارد المتاحة.

وكان لسنوات التضخم المالى (1876 – 1881) أثرها على النظام النقدى والمركز المالى للبلاد، بقدر ما كان لسنوات الإنكماش الإقتصادى (1881 – 1885) من أثر على إدخال التغيرات الأساسية على بنية الإقتصاد اليابانى. فقد كانت سياسة الإنكماش الإقتصادى – التى إتبعها الوزير ماتسوكاتا– محاولة جريئة وناجحة لخلق الظروف الملائمة للنمو الإقتصادى الحديث، الذى كان –عندئذ– يمثل ضرورة حيوية ملحة بالنسبة لليابان، فتم وضع حد للفوضى التى إتسم بها النظام النقدى، كما تم ترشيد رأس المال الوطنى بفضل المرونة التى توفرت للنظام النقدى، وأمنت الحكومة مواردها المالية، وبذلك فتح الباب أمام النمو الإقتصادى الحديث.

وعندما بدأت عملية بناء الإقتصاد الحديث فى تلك المرحلة (1886 – 1905)، أصبح لدينا قطاعان إقتصاديان: أحدهما تقليدى، والآخر حديث. وكانت الزراعة قاعدة الإقتصاد التقليدى، وظلت تحظى بأهمية خاصة فى تلك المرحلة التى كان فيها دور الإقتصاد الحديث دوراً محدوداً، وتمثل فى إقتباس التقنية وطرق تنظيم الإنتاج من الغرب مثل الآلات، والمصانع، والمؤسسات المالية... إلخ. وإن كان التمييز بين القطاعين التقليدى والحديث من الصعوبة بمكان، فقد كانا يستندان إلى بعضهما البعض، وكثيراً ما كانا يتشابكان، وتجمع بينهما رابطة الإنتماء إلى نظام إقتصادى واحد. وكان الإلتقاء بينهما فى رحاب الصناعات الريفية التقليدية التى استفادت استفادة نسبية من مستحدثات التقنية الغربية دون أن تغير من

علاقات الإنتاج أو حجم الوحدات الإنتاجية، وفى الحدود التى تشكل استجابة لتحديات السوق فى ظل الظروف الجديدة التى أوجدتها سياسة التصنيع.

وخلال تلك المرحلة، تضاعف إنتاج المواد الغذائية وإنتاج المواد الخام، وكانت السياسة الزراعية وسياسة التصنيع، وتبنى الدولة للمشروعات الصناعية الرائدة، ورعايتها وحمايتها للقطاع الخاص، وراء إطراد النمو الإقتصادى فى تلك المرحلة، فزادت نسبة إجمالى الإنتاج القومى من 1.2% عام 1885 إلى 2.4% عام 1905 (أى ما يعادل الضعف)، وزاد نصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى من 3.- % عام 1885 إلى 1.3% عام 1905 (أى ما يعادل أربعة أضعاف ما كان عليه عند بداية النمو الإقتصادى الحديث[116].

ولكن الفضل فى زيادة معدلات النمو الإقتصادى –فى المرحلة التى تلت عام 1905– يرجع إلى السياسة الإمبريالية التى إنتهجتها حكومة مايجى، والتى إتخذت شكل التوسع على حساب كوريا والصين، لخلق سوق خارجية ملائمة لتصريف منتجات الصناعة اليابانية الحديثة، وإتاحة فرصة النمو السريع أمام رأس المال اليابانى.

ولا ريب أن سياسة التوسع على حساب الجيران، التى جرت اليابان إلى التورط فى حربين فى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، والتى إرتبطت بحركة التصنيع ونمو رأس المال الوطنى وتنمية الإقتصاد اليابانى الحديث، تستحق منا وقفة نعالج فيها تلك السياسة، وتقتفى آثارها على المجتمع اليابانى.

[116] Ibid, pp. 91 – 2.

الفصل الرابع ـ التوسع الخارجى

تمتد جذور الأفكار الخاصة بحاجة اليابان إلى التوسع الخارجى على حساب جيرانها، وبناء إمبراطورية على القارة الآسيوية، إلى السنوات الأخيرة من عصر طوكوجاوا. وترددت تلك الأفكار على لسان يوشيدا شوان Yoshida Shoin – المفكر الوطنى المتطرف الذى ظهر فى مقاطعة تشوشو – الذى كان لفكره أثر بالغ على الرجال اللذين شاركوا فى صنع نظام مايجى من أبناء تلك المقاطعة. فرأى يوشيدا أن اليابان بحاجة ماسة إلى بناء إمبراطورية آسيوية تضم جزر الكوريل، وجزيرة سخالين، وشبه جزيرة كمتشكا، وبعض مناطق شرق سيبريا، ومنشوريا، وكوريا، وفروموزا[117].

ولكن الفضل فى وضع إطار إستراتيجية التوسع الإمبريالى –فى عصر مايجى يرجع إلى ياماجاتا أريتومو Yamagata Aritomo (1838 – 1922)، الذى تقلد العديد من المناصب الهامة: فكان وزيراً للحربية، ورئيساً لهيئة أركان الجيش، ووزيراً للداخلية، ثم رئيساً للوزراء، فرئيساً لمجلس البلاط الإمبراطورى. ورغم أن ياماجاتا عارض الأفكار الرامية إلى التوسع الخارجى – فى بداية عصر مايجى– وحذر من مغبة التورط فى مغامرات عسكرية، إلا أنه وضع – فى منتصف الثمانينات– إستراتيجية التوسع الخارجى.

وما كاد يحل عام 1890، حتى كان العسكريون ومجلس الوزراء على يقين من أن اليابان لا تستطيع المحافظة على استقلالها، إلا إذا توفرت لديها القدرة على الإنضمام إلى محفل الدول الكبرى التى تسعى إلى الحصول على مطالب وإمتيازات فى آسيا. وبحلول عام 1894، أصبحت الرغبة فى الاستيلاء على أراضى آسيا ذات الأهمية الإستراتيجية موضع إهتمام مجلس الوزراء والعسكريين. وعندما نشبت الحرب مع الصين، أصبح الهدف الإستراتيجى لليابان: الاستيلاء على شبه جزيرة لياو تونج، وضمان استقلال كوريا، وإتخاذ فورموزا قاعدة بحرية يتحكم منها الأسطول البريطانى فى الطرق البحرية المؤدية إلى سواحل الصين، وتلك التى تؤدى إلى اليابان.

[117] Mc. Laren, Walter: A Political History of Japan During the Meiji Period, London 1916, pp. 227 – 30.

ولكن قبل أن ندخل فى تفاصيل سياسة التوسع الخارجى، نتوقف قليلاً أمام الدوافع الإستراتيجية التى وجهت السياسة اليابانية صوب الإمبريالية، كما حددها ياماجاتا فى مذكرتين تقدم بهما إلى مجلس الوزراء: أحدهما عام 1886، والأخرى عام 1890[118].

ففى الوثيقة الأولى، أشار ياماجاتا إلى أن التنافس الروسى – الإنجليزى فى شرق آسيا سوف يؤدى إلى زيادة الإضطرابات فى المنطقة بعد بضع سنوات، وخاصة أن الدولتين طورتا تجارتهما ومراكزهما العسكرية بما يحقق لكل منهما مزايا إستراتيجية: فوضعت إنجلترا خطة بناء خط سكك حديد كندا – المحيط الهادى، ووضعت روسيا خطة بناء خط حديدى يخترق سيبريا ويتجه صوب المحيط، ولذلك كان على اليابان –فى رأيه– أن تأخذ الأمر مأخذ الجد. وتتأهب عسكرياً لمواجهة وصول السكك الحديدية الروسية إلى المحيط الهادى –وكان مقدراً أن يتم ذلك عام 1911– لأن الروس سيسعون عندئذ إلى فرض سيطرتهم على آسيا. وحذر ياماجاتا الحكومة بقوله: "ونحن نعلم من التاريخ أن الروس إذا حزموا أمراً لا تلين لهم قناة حتى يحققوا ما عقدوا العزم عليه".

وعندما تنشب الحرب بين روسيا وبريطانيا، يجب أن تكون اليابان على درجة من القوة العسكرية تمكنها من أن تقرر ما يلائم مصالحها: فتبقى على الحياد، أو تنضم إلى أحد الطرفين المتنازعين ضد الآخر. ورأى ياماجاتا أنه إذا تعرضت كوريا للغزو، فلن تسلم اليابان من الخطر. و"سياستنا تهدف إلى الإحتفاظ بكوريا كدولة مستقلة لا ترتبط بالصين بروابط التبعية، والحيلولة دون قيام أى من الدول الأوروبية بإحتلالها"، لأن ما تتمتع به شبه جزيرة كوريا من موقع جغرافى يجعل من يحتلها فى مركز القوة الذى يمكنه من التحكم فى شرق آسيا، وتهديد سلامة الأراضى اليابانية.

ولما كانت الصين تصر على معاملة كوريا معاملة البلد التابع، فإن اليابان لا يجب –فى رأى ياماجاتا– أن تلزم الصمت إذا قامت الصين بخرق معاهدة تيين تسن Tien Tsin (عام 1885). و"من الخطأ أن نظن أن الصين تحذو حذو الدول الكبرى، إذا استطاعت أن تبنى جيشاً عصرياً قوياً، لأنها –عندئذ– ستثير المزيد من الإضطرابات فى شرق آسيا بقدر يفوق

[118] Hackett, R. F.: Yamagata Aritomo in the Rise of Modern Japan 1838 – 1922, Harvard Univ. Press 1960, pp. 20 – 29.

ما يفعله الروس والإنجليز"، لذلك يجب أن تكون اليابان على أهبة الاستعداد لمواجهة الطوارئ.

وفى الوثيقة الثانية (نوفمبر 1890)، أكد ياماجاتا أن أمة لا تستطيع الدفاع عن نفسها، لا يجدر بها أن تقف فى مصاف الأمم الأخرى. فإذا أرادت اليابان أن تحافظ على استقلالها، عليها أن تضع خطة للدفاع الوطنى قبل فوات الأوان. وعليها أن تكون على أتم استعداد للدفاع عن خطين: خط السيادة، وخط المصالح، أما الخط الأول فهو حدودها، وأما الآخر فيمر عبر أراضى جيرانها، أو المناطق التى تلامس خط السيادة (على حد تعبيره). "فإذا رأينا أن نظل أمة مستقلة، وأن نجد لأنفسنا موضعاً بين الأمم الكبرى، لابد أن نخطو خطوة واسعة نحو الدفاع عن خط مصالحنا القومية، لنكون دائماً فى وضع أفضل، ولا نظل قابعين وراء خط السيادة (الحدود)، ندافع عنه، ... وخط مصالحنا الحقيقى هو كوريا".

وهكذا ركز ياماجاتا على الأهمية الإستراتيجية للتوسع فى القارة الآسيوية، على حساب جارات اليابان بإعتباره "ضرورة أمن" يستلزمها الدفاع عن استقلال اليابان. بل تجده فى أواخر أيامه (عام 1915) يؤكد أن منشوريا هى المجال الطبيعى للتوسع اليابانى، وأنها تعد شريان الحياة بالنسبة لليابان، لأن اليابانيين لابد أن يسكنوا آسيا، والتوسع فى منشوريا يحل مشكلة السكان فى اليابان، كما "يوفر الحماية للآسويين، ويضمن بقاء الصين واليابان جنباً إلى جنب". وبذلك يكون ياماجاتا قد بدأ التخطيط للتوسع الخارجى كضرورة أمن تمليها ظروف اليابان الإستراتيجية، وإنتهى بالتعبير عن إشباع أطماع بلاده فى أراضى جيرانها الذى جعل التوسع الخارجى هدفاً يطلب لذاته.

ويقدم لنا المفكر اليابانى الشهير فوكوزاوا يوكيتشى Fukuzawa Yukichi (1835 – 1901)[119] تبرير آخر لسياسة التوسع الإمبريالى، يعكس وجهة النظر غير الرسمية، ويصور رؤية المثقفين لتلك السياسة. وقد بدأ فوكوزاوا ينظر إلى بلاد شرق آسيا – فى مطلع عصر مايجى– نظرة مثالية، فرأى أن الأمم "يجب أن تتعلم من تجارب بعضها البعض، وأن تصلى من أجل رفاهية بعضها البعض، وأن تتعاون مع بعضها البعض فى إطار قوانين

[119] Fukuzawa Yukichi: Autobiography, Trans – Eiichi Kiyooka, New York, Columbia Univ. Press 1966.

الطبيعة والإنسانية". ولكن فوكوزاوا غير من أفكاره المثالية –فى السبعينات والثمانينات– عندما رأى الإمبريالية الغربية تستعرض عضلاتها من جديد فى آسيا، وفسر ذلك على ضوء نظرية دارون، فآمن بأن المبادئ التى تحكم العلاقات الدولية مستمدة من قانون الغاب Jakuniku Kyôshoku"، حيث يفتك القوى بالضعيف، وذلك –فى رأيه– دأب البشرية، حيث تتصارع الدول من أجل إمتلاك القوة والثروة. ورأى فى علاقة الغرب بالشرق سيفاً مسلطاً على رقبة الشرق المتخلف، يزيده تخلفاً وإمتهاناً واستغلالاً.

لذلك رأى فوكوزاوا –عام 1881– أن من الواجب على اليابان أن تبنى قوتها العسكرية "حتى تواجه العنف بالعنف"، وأن تشجع جاراتها الأسيويات على إدخال الإصلاحات المختلفة، على أن تظل بعيداً عن التحالف مع الدول الآسيوية وخاصة الصين. وبذلك تحتل اليابان مركز حامى حمى الشرق فى مواجهة عدوان الغرب، لأنها تتجه نحو قلب الحضارة الحديثة، لتقف على قدم المساواة مع الغرب.

ولكن فوكوزاوا لا يرى أن يكون التراضى والوئام أساساً لدور اليابان فى حماية الشرق من سطوة الغرب، بل يعطينا إنطباعاً بأن القهر والإرغام يمثلان الأسلوب الأمثل لفرض زعامة اليابان على الشرق، إذ يضرب مثلاً بمن يسكن بيتاً شيد بالحجارة، وبجانبه جار يسكن بيتاً من الخشب، فلا يسلم الأول من أخطار الحريق ما بقى بيته ملاصقاً للبيت الخشبى، فإذا لم يقم الجار بإتخاذ بيت من الحجر، كان من حق الأول أن يرغمه على ذلك بالقوة، ويستطرد فوكوزاوا قائلاً: ".. فإذا نشبت أزمة بإحدى البلاد المجاورة لنا، كان من حقنا أن نغزو أراضى تلك الجارة، لا طمعاً فيها أو كرهاً لأهلها، ولكن إتقاء لخطر الحريق الذى قد تتعرض له بلادنا إذا إمتد لهيب الأزمة إليها".

وهكذا إتفق فوكوزاوا مع ياماجاتا فى القول بأن سياسة التوسع الخارجى تفرضها ضرورة تأمين اليابان ضد أخطار الإمبريالية الغربية، فيشير صراحة إلى ضرورة إشتراك اليابان فى أى محاولة لتقسيم الصين تقوم بها الدول الكبرى... "فإذا جاء الغرباء فأقاموا فى بيت جارنا الخشبى، كان من حقنا أن نحصل على غرفة فيه". لذلك نجده يكتب مقالاً عشية إندلاع الحرب الصينية – اليابانية (29 يوليو 1894) يعتبر فيه أن الحرب قد نشبت بين بلد يسعى

لتطوير الحضارة، وبلد آخر يعوق مسيرة الحضارة، فهى –فى رأيه– "ليست حرباً بين شعبين أو بلدين... ولكنها حرب مقدسة من أجل الحضارة والتقدم"[120]

المسألة الكورية

سبق أن ألمحنا إلى موجة المطالبة بغزو كوريا فى مطلع عصر مايجى، عندما أشرنا إلى خطة سايجو الرامية إلى إختلاق أزمة مع كوريا، تتخذ منها اليابان مبرراً لغزوها. ففى أغسطس 1875، إقتحمت سفينة يابانية خليج كانجهوا Kanghwa الكورى، فتصدت لها قوات حراسة السواحل الكورية وأطلقت عليها النيران. وإتخذت اليابان من ذلك الحادث مبرراً لإرغام كوريا على إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية معها، تحت تأثير التهديد باستخدام الردع العسكرى. وبعد ستة شهور من ذلك الحادث (فبراير 1876) وقعت كوريا معاهدة غير متكافئة مع اليابان، شبيهة بتلك التى وقعتها الصين واليابان مع الدول الغربية، وافقت فيها على فتح ثلاث موانى كورية أمام التجارة اليابانية. وإعتبرت المعاهدة كوريا بلداً مستقلاً، رغم أن الصين كانت تعدها من توابعها.

وكما حدث فى اليابان بعد أن أرغمتها الولايات المتحدة الأمريكية على فتح موانيها للتجارة الدولية، شهدت كوريا –بعد توقيع المعاهدة مع اليابان– صراعات داخلية دارت رحاها بين المحافظين من جهة وأنصار الإصلاح –اللذين طالبوا بالإقتداء باليابان فى تجربة التحديث – من جهة أخرى.

وفى عام 1882، قامت ثورة ضد الأسرة المالكة الكورية، إتخذت طابع العداء لليابانيين، فإحتج الثوار على استخدام الضباط اليابانيين فى تدريب الجيش الكورى الحديث، وحملوا التجار اليابانيين مسئولية نقص الأرز بالأسواق وإرتفاع الأسعار، لأنهم جمعوا محصول الأرز الكورى. وإضطر الملك إلى الفرار أمام زحف الثوار، اللذين هاجموا المفوضية اليابانية، وتحولت الثورة إلى حركة معادية للأجانب على إختلاف جنسياتهم، عندما أمسكت

[120] Goodman, ed.: Imperial Japan and Asia, A Re – assessment, New York 1967, pp. 19 – 20.

بزمام قيادتها العناصر المحافظة التى كان يتزعمها الأمير تاى ون جون Tae Wongun، مما جعل الصين تتدخل –تلبية لطلب الأسرة المالكة– لتضع الأمور فى نصابها.

وحرص أنصار التوسع الخارجى داخل الحكومة اليابانية –وعلى رأسهم ياماجاتا– على إنتهاز الفرصة لتحقيق مكاسب إقليمية فى كوريا، فأرسلت قوة عسكرية إلى كوريا، ولكنها وصلت بعد أن كانت القوات الصينية قد أخمدت الثورة، وقنع اليابانيون بالتعويضات التى حصلوا عليها من الحكومة الكورية. ولكن تلك الأحداث أعطت العسكريين اليابانيين حجة يتذرعون بها لزيادة استعدادات الجيش، تحسباً لصدام مرتقب مع الصين حول كوريا. فوضعت خطة لزيادة عدد الجيش وعدته على مدى عشر سنوات، بدأ تنفيذها عام 1885، كما وضعت البحرية خطة لزيادة قدرتها القتالية، وبدأت مخصصاتها –فى الموازنة– تتزايد إعتباراً من عام 1882.

وعقد حكام اليابان العزم على حماية المصالح اليابانية فى كوريا، فمنحوا تأييدهم لدعاة الإصلاح والتحديث فى كوريا، اللذين كان يتزعمهم كيم أوك كيون Kim Ok-Kyun وباك يونج هيو Pak Yong-hyo.

وإزداد النفوذ الصينى فى كوريا قوة –بعد أحداث 1882– نتيجة للوجود العسكرى الصينى هناك، مما دفع اليابانيين إلى تحريض دعاة الإصلاح من الكوريين على القيام بإنقلاب ضد الحكومة المحافظة (ديسمبر 1884)، لتغيير الأوضاع لصالحهم، وقدمت المفوضية اليابانية –فى سيئول– الدعم لكيم وباك، غير أن القوات الصينية تمكنت من إحباط الإنقلاب، وإضطر الوزير المفوض اليابانى إلى الفرار بصحبة قادة الإنقلاب الفاشل.

وتجاهلت الحكومة اليابانية تورط دبلوماسييها فى التآمر على نظام الحكم فى كوريا، فأوفدت بعثة إلى سيئول – رأسها اينووى Inoue وزير الخارجية– لمطالبة الحكومة الكورية بتقديم إعتذار رسمى، ودفع تعويضات مالية لليابان عما ترتب على الحادث من أضرار. وفى نفس الوقت، كان الرأى العام اليابانى يطالب بإتخاذ موقف حازم ضد كوريا والصين، وبدأ ايتاجاكى – زعيم التيار الليبرالى– ينظم جيشاً من المتطوعين تحت قيادته، بينما نظم

آخرون فرقة لإغتيال القيادات السياسية الكورية، ولكن الحكومة اليابانية ألقت القبض على أعضائها[121].

ولما كانت اليابان –عندئذ– فى مركز لا يسمح لها بشن الحرب، فقد آثرت حكومتها حل المشكلة سلمياً، ودخلت فى مفاوضات مع الصين، إنتهت بإبرام معاهدة بين الطرفين، نصت على إنسحاب القوات اليابانية والصينية من كوريا بما فى ذلك الخبراء العسكريين، وتعهدت كل دولة بأن تخطر الأخرى فى حالة إعتزامها إرسال قواتها المسلحة إلى كوريا.

وهكذا استقرت الأمور فى كوريا بصفة مؤقتة، ومارس التجار الصينيون والتجار اليابانيون نشاطهم فى كوريا الذى أدى إلى زيادة معاناة الشعب الكورى، فقد إحتكر اليابانيون تجارة الأرز، واستيراد السلع المصنعة كالمنسوجات والأدوات المنزلية وغيرها. ونتج عن ذلك تفشى روح السخط والتذمر بين الناس، ووقوع إضطرابات – من حين لآخر– على مدى السنوات العشر التى تلت أحداث عام 1884.

وأدى إختمار السخط بين الجماهير الكورية إلى إزدياد شعبية جمعية دينية عرفت بإسم: "جمعية تونج هاك "Tong hak" (جمعية التعاليم الشرقية) كانت معروفة بعدائها للأجانب عامة واليابانيين خاصة، وأعلنت تلك الجمعية أن هدفها إنقاذ كوريا من الأطماع الأجنبية والعمل على تحسين أحوال الفقراء. وفى عام 1894، نظمت جمعية تونج هاك إنتفاضات شعبية فى المناطق الجنوبية من البلاد، ساهم فيها الفلاحون المعدمون –على نطاق واسع– لينتقموا لأنفسهم من موظفى الدولة الذين لاحقوهم بالضرائب الفادحة، ولما كانت الحكومة الكورية عاجزة عن إخماد تلك الإنتفاضات، فقد طلبت العون من الصين، وبذلك أتيحت لأنصار التوسع الخارجى داخل الحكومة اليابانية فرصة ذهبية، إقتنصوها لتحقيق أحلامهم التوسعية.

[121] للمزيد من التفاصيل حول الأطماع والسياسات اليابانية فى كوريا، راجع:
Conroy, Hilary: The Japanese Seizure of Korea 1808 – 1910, New York 1960.

الحرب الصينية – اليابانية
122

تلقت الخارجية اليابانية نبأ استنجاد الحكومة الكورية بالقوات الصينية للقضاء على ثورة تونج هاك من القائم بالأعمال اليابانى فى سيئول (4 يونيو 1894)، وأكملت البرقيات التى جاءت من القنصلية اليابانية فى تيين تسن، والمفوضية اليابانية فى بكين، تفاصيل الاستعدادات العسكرية الصينية. وبعد ثلاثة أيام (7 يونيو) أخطر الوزير المفوض الصينى الخارجية اليابانية بأن بلاده تعتزم إرسال قوات عسكرية إلى كوريا تلبية لطلب الحكومة الكورية.

وبمجرد تجمع تلك المعلومات الرسمية، أبرقت الخارجية اليابانية إلى الوزير المفوض لدى بكين، تأمره بإبلاغ الخارجية الصينية أن بلاده تزمع إرسال قوات عسكرية إلى كوريا، تطبيقاً للمادة الثالثة من الإتفاقية الصينية – اليابانية المبرمة عام 1885. وحاولت الحكومة الصينية –عبثاً– أن تمنع الصدام المرتقب عن طريق طلب الوساطة من الدول الكبرى، وإقترح إيتو – رئيس الوزارة اليابانية– إرسال لجنة صينية – يابانية مشتركة إلى كوريا، غير أن الإقتراح قوبل بالرفض من الجانب الصينى بحجة إنتفاء الحاجة إليه بعد ما تم إحباط ثورة تونج هاك، وأن القوات الصينية سوف تنسحب بمجرد تسوية الأمر. ولفتت الحكومة الصينية أنظار اليابان إلى أن إعترافها باستقلال كوريا يتطلب ترك أمر الإصلاحات الداخلية للحكومة الكورية، دون تدخل خارجى فى الشئون الداخلية لكوريا.

وإزاء رفض الصين لفكرة القيام بعمل مشترك مع اليابان فى كوريا، قررت الحكومة اليابانية أن تنفرد بالعمل، وأخطرت الحكومة الصينية بأنها لن تسحب قواتها من هناك. عندئذ تدخل الوزير الروسى المفوض لدى طوكيو، وإقترح أن يقوم اليابانيون بالإنسحاب فى مقابل إنسحاب الصينيين، وإلا تحملت اليابان مسئولية ما قد يترتب على وجودها فى كوريا، ولم تعر الحكومة اليابانية هذا التهديد المقنع إلتفاتاً، كما رفضت وساطة إنجترا، وأخذت تعد العدة لتحكيم السلاح.

---

[122] إعتمدنا فى دراسة هذه الحرب على مصدرين هما:
TAKEUCHI Tatsuji: War and Diplomacy in the Japanese Empire, New York 1935.
YANAGA Chitoshi: Japan Since Perry, Connecticut 1966.

ففى يونيو، وصل الوزير اليابانى المفوض إلى سيئول وبصحبته فرقة عسكرية تمثل كافة أسلحة الجيش اليابانى، واستقبله ملك كوريا فى السادس والعشرين من ذلك الشهر، وأثناء المقابلة، طلب الوزير اليابانى من الملك أن يحدد إختصاصات الموظفين الكوريين، وأن تأخذ الحكومة الكورية بمبدأ الكفاءة عند تعيين الموظفين، وضمان العدالة القضائية، وإصلاح النظام المالى، وإصلاح الجيش والشرطة، وإقامة نظام تعليمى حديث، وأكد الوزير للملك أن تلك الإصلاحات لا يمكن أن تتم، ما بقى للصينيين وجود فى كوريا. وبعد ذلك بأيام، أعلن ملك كوريا –تحت الضغط اليابانى– إلغاء المعاهدة المبرمة بين بلاده والصين، وطلب من اليابانيين طرد القوات الصينية من بلاده.

ورغم ذلك ظل حكام الصين يستهينون باليابان، ولا يعتقدون بقدرتها على خوض غمار حرب من أجل كوريا، وخاصة أن الأحوال الداخلية فى اليابان كانت مضطربة، وإضطرت الحكومة اليابانية أن تحل المجلس النيابى (الدايت) ثلاث مرات بسبب المعارضة السياسية لمشروعاتها، وإعتقد ساسة الصين أن اليابان ليست جادة فى تهديداتها، لأنه من غير المعقول أن تدخل الحرب بجبهة داخلية ممزقة.

لذلك عندما إلتقت ثلاث سفن حربية صينية –كانت تتولى حراسة ناقلة جنود صينية على ظهرها 1200 جندياً– بثلاث سفن حربية يابانية فى طريقها إلى كوريا (25 يوليو)، أطلقت عليها النار، فنشبت معركة بحرية صغيرة راحت ضحيتها ناقلة الجنود الصينية عندما أغرقت بمن عليها من الجنود، وأسرت إحدى السفن الحربية الصينية، وأعقب ذلك، قيام اليابانيين بتنفيذ (رغبة) ملك كوريا طرد القوات الصينية، فهاجمت القوات اليابانية فى كوريا القوات الصينية وألحقت بها الهزيمة، دون أن تعلن الحرب رسمياً.

وجاء الإعلان الرسمى للحرب من جانب اليابان فى أول أغسطس، وتبعه إعلان الحرب من جانب الصين، وآثرت الدول الكبرى الوقوف على الحياد. وفى 26 أغسطس، وقعت كوريا معاهدة تحالف ودفاع مشترك مع اليابان. وفى منتصف سبتمبر، إنتقل الإمبراطور مايجى إلى هيروشيما، وإتخذ منها مركزاً للقيادة العليا للجيش الإمبراطورى، كما إنتقل المجلس النيابى (الدايت) إلى هناك، حيث أدار شئون البلاد طوال الحرب. وفى 16 سبتمبر سقطت بيونج يانج Pyong Yang –مركز تجمع القوات الصينية فى كوريا– بيد اليابانيين. وفى

البحر، دارت رحى معركة البحر الأصفر التى هزم فيها الأسطول الصينى أمام مصب نهر يالو Yalu، وبهذا النصر إنفردت اليابان بالسيطرة على البحر طوال الحرب.

ونزل الجنرال ياماجاتا –الذى تولى قيادة الجيش الأول– بقواته إلى كوريا فى أكتوبر، وإتجه إلى منشوريا عبر نهر يالو، حيث استولى على المراكز العسكرية الصينية الهامة فى كيو ليان تشينج وفينج هوانج تشينج. وفى منتصف ديسمبر استولى على هاى تشينج، وأقام حكومة عسكرية فى آنتونج لمعالجة المسائل المدنية.

أما الجيش الثانى –بقيادة الجنرال أوياما– فقد نزل إلى شبه جزيرة لياو تونج، واستطاع الاستيلاء على دايرن وبورت آرثر، وتشن تشاو (فى نوفمبر). واستطاعت بعض وحداته أن تتجه من بورت آرثر صوب شبه جزيرة شانتونج، وأن تستولى على مدينة واى هاى واى (2 فبراير 1895). وإضطر الأسطول الصينى إلى الاستسلام للأسطول اليابانى (12 فبراير)، وإنتحر قائده الصينى عندما شاهد الكارثة التى حاقت بأسطوله.

وفى مارس، إتحد الجيشان الأول والثانى، وزحفا صوب بكين، حيث استوليا فى الطريق على مدن نيو تشوانج، وينكاو، وتيان تشوانج تاى. وتوالت الهزائم على الصين –الواحدة تلو الأخرى– دون أن يلوح فى الأفق أمل تحول المد إلى صالحها، فلجأت الحكومة الصينية إلى طلب الوساطة من الروس والإنجليز لوقف إطلاق النار وإنهاء الحرب، ولكنها لم تنجح إلا فى الحصول على بعض العون المادى من الدولتين.

وبعد محاولات فاشلة من جانب الصين لفتح باب المفاوضات مع اليابان حول الصلح، إلتقى "لى" نائب إمبراطور الصين مع ايتو رئيس الوزارة اليابانية حول مائدة المفاوضات فى شيمونوسيكى (19 مارس 1895) حيث توصل الطرفان إلى إتفاق حول هدنة بلا قيد أو شرط، ثم وقع الطرفان معاهدة الصلح فى 17 أبريل. وخلال المفاوضات، قدم الأمريكيون والإنجليز النصح والمشورة للطرفين المتفاوضين.

وبموجب معاهدة شيمونوسيكى، إعترف الطرفان باستقلال كوريا استقلالاً تاماً، وتنازلت الصين عن شبه جزيرة لياوتونج، وجزيرة فورموزا، وجزر البسكادور، وتعهدت بدفع مائتى مليون تايل من الفضة (وتعادل 269.4 مليون دولار أمريكى) على سبيل التعويض، كما

تعهدت بفتح أربع مدن صينية أمام التجارة اليابانية هى: شاشى، وتشونج كنج، وسوتشاو، وهانج تشاو.

لم تتمكن الدول الكبرى من الحيلولة دون تحقيق اليابان لهذا النصر، فقد كانت العمليات العسكرية اليابانية تدار بتنسيق تام براً وبحراً، وخلال ثمانية شهور هزمت تلك الدولة الجزرية الصغيرة إمبراطورية الصين العريقة ذات التعداد السكانى الهائل والموارد المتنوعة، وقضت على قواتها العسكرية، وإضطرتها إلى الإلحاح فى طلب الصلح. كان ذلك بعيداً عن مخيلة الدول الكبرى التى وقفت ترقب الموقف عن كثب، ولذلك جاءت نتيجة الصراع مثيرة لدهشتهم ومخالفة لتوقعاتهم.

وكشفت الحرب عن حقيقة ضعف الصين عسكرياً، وقصور الوعى القومى فيها، وفساد البلاط الإمبراطورى، وعجز المسئولين عن فهم ظروف العصر المحيطة بهم، وهزت الهزيمة دعائم النظام الإمبراطورى ليسقط نهائياً بعد عقدين من الزمان. على حين حققت الحرب لليابانيين الكثير: فإنبهر المراقبون الأجانب بمستوى الأداء العسكرى للجيش والبحرية، وأخذ العالم يتقبل اليابان كواحدة من الدول الحديثة، وأيقنت الدول الكبرى أن اليابان عنصر فعال لا يمكن تجاهله عند رسم سياستها الخاصة بالشرق الأقصى.

وعلى الصعيد الداخلى، حدثت تغيرات كبيرة لصالح الرأسمالية اليابانية، فقد فتحت الأراضى التى اكتسبتها اليابان من الصين والحقوق والإمتيازات التجارية التى حصلت عليها، والتعويضات المالية الضخمة، الطريق أمام تطور الرأسمالية اليابانية وزيادة معدلات النمو الإقتصادى. وقوت نتيجة الحرب من عضد العسكريين ودعاة التوسع الخارجى على الساحة السياسية، وإزداد حجم الإنفاق العسكرى، وإزداد معه حجم القوات المسلحة اليابانية.

وبذلك أعلنت الحرب الصينية – اليابانية عن مولد قوة إمبريالية جديدة، تنتمى إلى الشرق وليس إلى الغرب، وكان معيار النجاح الذى يمكن أن تحققه هذه القوة الجديدة (اليابان) يتوقف على مدى تقبل الإمبريالية الأخرى لها، وخاصة تلك التى كانت لها مصالح فى الشرق الأقصى، أما إنجلترا فعبرت عن ترحيبها بالنصر اليابانى وإرتياحها لنتائجه، لأن من مصلحتها أن تلعب اليابان دور المناوئ للوجود الروسى فى المنطقة الذى كان موضع

استياء الإنجليز. وأما روسيا فكانت أكثر الدول شعوراً بالضيق من نتيجة الحرب، لأنها تعرقل مخططاتها الخاصة بكوريا ومنشوريا، وتضع العقبات فى طريق تحقيق الأطماع الروسية فى منطقة الشرق الأقصى. ولذلك حثت فرنسا وألمانيا على مساندتها فى معارضة استحواز اليابان على شبه جزيرة لياو تونج. وأيدت فرنسا المطالب الروسية، لإرتباطها مع روسيا بحلف ثنائى. أما ألمانيا فأعطت تأييدها لروسيا حتى تصرفها عن الإهتمام بالشئون الأوروبية، وتستنفذ طاقتها فى الصراع الإمبريالى حول الشرق الأقصى، رغم أن ألمانيا – نفسها– كانت تطمع فى أن تنال نصيباً من الإمتيازات التجارية فى الصين.

ولذلك تقدمت الدول الثلاث: ألمانيا وروسيا وفرنسا بمذكرة إلى الخارجية اليابانية، قبل تبادل وثائق التصديق على معاهدة شيمونوسيكى بعشرة أيام، طالبت فيها اليابان بالتنازل عن شبه جزيرة لياو تونج. ووضع هذا الطلب الحكومة اليابانية فى مأزق حرج، لأن رفض الإنذار معناه الحرب، وكانت اليابان منهكة القوى بعد أن خرجت لتوها من حربها مع الصين، ولا قبل لها بمواجهة القوات الروسية وأساطيل الدول الثلاث. كما أن رفض الإنذار يشجع الصين على إرجاء تبادل وثائق التصديق على المعاهدة، مما قد يؤدى إلى ضياع ثمار إنتصار اليابان فى الحرب. لذلك قبلت الحكومة اليابانية –على مضض– التنازل عن شبه جزيرة لياو تونج مقابل زيادة التعويض المالى الذى تدفعه الصين من 200 إلى 230 مليون تايل فضى (أى ما يعادل 309.81 مليون دولار أمريكى). وتم تبادل وثائق التصديق على معاهدة شيمونوسيكى فى الموعد المحدد، بعد إدخال تلك التعديلات على نصوصها[123].

ولكن التدخل الثلاثى أصاب الرأى العام اليابانى بصدمة قاسية، جعلته يشعر بالإمتهان، ويعتقد أن الدول الثلاث تستهين باليابان. وحول العسكريون ودعاة التوسع هذا الاستياء العام إلى موجة عداء جارفة لروسيا، كما استغلت هذا الشعور العدائى فى تمرير القرارات الخاصة بزيادة حجم القوات المسلحة، وزيادة الإنفاق على التسلح، بالمجلس النيابى (الدايت). فتقرر زيادة حجم الجيش من سبع فرق (عام 1894) إلى ثلاث عشرة فرقة عام 1903، وزيدت قدرة الأسطول الحربى من 63100 طناً إلى 153 ألف طن، وبعد أن كانت ميزانية الدفاع (عام 1890) تستحوز على 29.5% من الموازنة العامة للدولة، أصبحت (عام 1897)

[123] Chamberlin, W. H.: Japan Over Asia, Boston 1937, pp. 18 – 27.

تستحوز على 55.6% من الموازنة العامة، واستمر الإنفاق العسكرى فى استئثاره بالقسط الأوفى من الإنفاق الحكومى بعد ذلك.

ورغم أن اليابان حصلت على فورموزا –بموجب معاهدة شيمونوسيكى– إلا أن الحكم اليابانى للجزيرة ووجه بمقاومة ضارية من جانب السكان، اللذين رفضوا الإعتراف بما جاء بالمعاهدة، وأعلنوا استقلال جزيرتهم عام 1895، ونظموا حرب عصابات ضد اليابانيين أذاقتهم الأمرين، وجاءت الملاريا والأوبئة الأخرى لتضيف إلى الصعوبات التى واجهت اليابانيين – هناك– الشئ الكثير.

ولكن بفضل جهود الجنرال كوداما Kodama –الحاكم العام للجزيرة منذ عام 1898– استقرت الأمور، فقد رأى كوداما أن مواجهة الثوار بالعنف لا تثمر سوى المزيد من الكراهية لليابانيين، وأن من الأفضل إتخاذ سبيل الإصلاح وتحسين الأوضاع الإقتصادية للجزيرة، لتهدئة النفوس، وإقناع الأهالى بفائدة الحكم اليابانى. فعين كوداما إدارة مدنية، أدخلت العديد من الإصلاحات على نظام حيازة الأطيان الزراعية، ووضعت البرامج للخدمة الصحية، وبناء السكك الحديدية، وإقامة نظام حديث للبريد، وأدخلت وسائل الإنتاج الحديثة فى الزراعة، مما أدى إلى زيادة محصول الأرز، واستقرار الأمور الإقتصادية والسياسية للجزيرة، وبذلك أصبحت تجربة استعمار فورموزا نموذجاً ناجحاً للمدرسة الإمبريالية اليابانية.

أما الأوضاع فى كوريا، فكانت مصدر إزعاج سياسى للسلطات اليابانية، حيث فشلت تجربة الإصلاح التى تبنتها السلطات اليابانية هناك، وإحتدم النزاع بين الملكة "من Min" ورئيس الحكومة تاى ون جون من ناحية، وأنصار الإصلاح –على الطريقة اليابانية– من ناحية أخرى. وفى عام 1895، عين اينووى كا أورو Inoue Kaoru وزيراً مفوضاً بسيئول، فعمل على إسناد الحكومة إلى باك يونج هيو صديق اليابانيين، ولكن أنصار الملكة نجحوا فى إقصائه عن منصبه بمساعدة الروس، مما جعل الوزير المفوض اليابانى يضطر إلى دعوة تاى ون جون لتولى السلطة مرة أخرى. ثم دبر اليابانيون مذبحة للملكة ووصيفاتها، فى محاولة إنقلابية لتصفية المعارضة، ولكن تلك المذبحة أثمرت سخط الدول الأوروبية على اليابان، وزيادة تفاقم الشعور العدائى ضدها بين صفوف الشعب الكورى، وإضطرت الحكومة اليابانية أن تستدعى وزيرها المفوض وبطانته، وأن تضعهم رهن الإعتقال لتهدئة الخواطر.

وكان ملك كوريا وولى عهده قد إلتجآ إلى المفوضية الروسية خلال الحوادث (11 فبراير 1896)، وتعرض أنصار اليابان من الكوريين للقتل، وتم حل الجيش الكورى الذى عنى اليابانيون بتدريبه، وإضطر التجار والصيادون اليابانيون إلى مغادرة كوريا والعودة إلى بلادهم[124]. ومع زيادة السخط الشعبى ضد اليابان فى كوريا، إرتفعت أسهم روسيا فى سوق السياسة الكورية، بعد ما لعبت دور المناوئ لاستبداد اليابانيين ومظالمهم. وأصبح واضحاً أن المنافسة الروسية للمصالح اليابانية فى كوريا، سوف تؤدى –إن عاجلاً أو آجلاً– إلى مواجهة عسكرية بين روسيا واليابان.

التنافس الروسى – اليابانى

وقعت روسيا واليابان إتفاقية مشتركة –فى منتصف عام 1896– نصت على أن تتمتع الدولتان بحقوق وإمتيازات متساوية فى كوريا، فلا ترجح كافة إحداهما الأخرى، وعلى سحب الطرفين لقواتهما من كوريا حتى تستطيع الحكومة الكورية أن تأخذ على عاتقها مهمة حفظ الأمن فى البلاد. ولكن قبل أن يجف الحبر الذى وقعت به الإتفاقية، أهملت روسيا بنودها، وأرسلت المستشارين والمدربين العسكريين إلى كوريا لإعادة تنظيم الجيش الكورى على النمط الروسى. ولم تقنع روسيا بإمتيازات استغلال الغابات الواقعة على ضفاف نهر يالو، وإمتيازات التعدين فى حوض نهر تومن Tumen فحاولت أن تسيطر على المالية الكورية.

وكانت السياسة الروسية تجاه البلاط الكورى تقوم على روح الود واللين والموعظة الحسنة، ولكن روسيا ما لبثت أن غيرت أسلوبها فى التعامل مع البلاط الكورى، فأصبحت تتجه إلى الضغط والتهديد، وبدت وكأنها تريد أن تستحوز لنفسها على كوريا. وأثار ذلك ثائرة الكوريين داخل الحكومة وخارجها، فتأسست "جمعية استقلال كوريا" لمقاومة النفوذ الروسى، وكذلك تأسست جمعية سياسية أخرى ممالئة للأمريكان، وإشتدت موجة مقاومة النفوذ الروسى فى البلاد.

[124] Kuno Yoshisaburo: Japanese Expansion on Asiatic Continent, vol I, Kennikat 1968, pp. 80 – 89.

وفى غضون تلك الفترة، عقدت اليابان إتفاقية ثانية مع روسيا (28 أبريل 1898) أكدت على التمسك بالمبادئ التى توصل إليها البلدان فى إتفاقية يونيو 1896، فإعترفت بمصالحهما الحيوية فى كوريا، وأعلنتا إحترامهما لاستقلال كوريا وسيادتها على أراضيها، وتعهدتا بألا تقدم أى منهما على مساعدة كوريا فى بناء جيشها وإصلاح ماليتها دون التشاور مع الطرف الآخر، وتعهدت روسيا بعدم التعرض للمصالح التجارية والصناعية اليابانية فى كوريا. ورغم توقيع هذه الإتفاقية، لم يتوقف التنافس الروسى – اليابانى على توسيع نطاق النفوذ فى كوريا، وإذا كانت حدة التنافس قد هدأت –نسبياً– فى السنوات القليلة التالية، فإن ذلك يرجع إلى إنشغال الروس بما كان يجرى فى الصين وبمشروعاتهم الطموحة فى منشوريا.

ولكن تلك الإتفاقية أتاحت لليابان فرصة توسيع نطاق نشاطها الإقتصادى فى كوريا، فأصبحت تسيطر على ثلاثة أرباع التجارة الخارجية الكورية. وكانت المنسوجات اليابانية فى طليعة الواردات الكورية، أما الأرز الكورى فكان يتصدر قائمة الصادرات المتجهة إلى اليابان. وبالإضافة إلى ذلك، قامت اليابان ببناء السكك الحديدية فى جنوب كوريا، فربطت تلك الخطوط بين كل من انشون

Inchon وبوسان Pusan والعاصمة سيئول. ثم إتجه اليابانيون –بعد ذلك– إلى منافسة الروس فى استغلال غابات وادى نهر يالو[125].

وإنتهزت روسيا فرصة إنشغال الدول بأحداث ثورة "الملاكمين" (1899 – 1900)[126] ، وهى الثورة التى قام بها الشعب الصينى ضد التغلغل الأجنبى فى بلاده، وتعرضت خلالها أرواح الأجانب للخطر، مما دفع الدول صاحبة المصالح فى الصين إلى تكوين قوة دولية للقضاء على الثورة وإنقاذ الأجانب، لعبت فيها اليابان الدور الأكبر إلى جانب بريطانيا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والنمسا وإيطاليا. إنتهزت روسيا تلك الفرصة الذهبية لتوسع من مخططاتها الإمبريالية الخاصة بالشرق الأقصى. فعندما إندلعت نيران الثورة فى الصين، لم تدخر روسيا جهداً فى دفع قواتها إلى منشوريا، بحجة حماية حقوقها وإمتيازاتها –فى ذلك الإقليم الصينى– والمحافظة على الأمن والسلام.

وفى يوليو 1900، طالبت الحكومة الصينية روسيا بتسليمها "سكك حديد الصين الشرقية" (وهو خط بناه الروس فى شمال منشوريا –بالاتفاق مع الصين– لربط الخط الحديدى عبر سيبريا بالمحيط الهادى)، وسحب الموظفين الروس من منشوريا. وعندما قابل الروس هذا الطلب بالرفض، أطلق الجنود الصينيون النار على حراس الخط الحديدى من الروس. ونتج عن ذلك وقوع مذبحة راح ضحيتها الآلاف من المواطنين كرد فعل لذلك الحادث، وقامت القوات الروسية بتطهير المنطقة الواقعة حول الخط الحديدى من الوجود الصينى، واحتلت شمال منشوريا، وعلقت انسحابها من الاقليم على شرط استعادة الأمن والنظام فيه.

ورغم مطالبة الدول بانسحاب الروس من الاقليم، إلا أن روسيا كانت ماضية فى تنفيذ مخططاتها. ففى نوفمبر 1900–وأثناء المفاوضات التى دارت بين الصين والدول الأجنبية

---

[125] Hishida Seiji: The International Position of Japan as a Great Power, New York 1905, pp. 18 – 22.

[126] استمدت المصادر الغربية هذا الإسم الذى أطلق على الثورة المعادية للأجانب من إسم الجمعية التى قادت تلك الحركة الثورية، وهى: "جمعية قبضة الحق المتآزرة I – Ho – Ch'uan، التى تأسست بإقليم شانتونج، وتبعها جمع غفير من الناس، ورفعت شعار: "فلنبق على الصين، ونقضى على الأجانب"، وإزاء شعبية تلك الحركة، وإتساع قواعدها، وإنضمام جنود الجيش إليها، لم تجد الحكومة الصينية مفراً من مسايرتها، وكان على الحكومة أن تدفع للدول ثمن هذا الموقف، فإلتزمت بدفع تعويضات ضخمة للدول الأجنبية بلغت قيمتها 450 مليون تايل (أى ما يعادل 333.9 مليون دولار أمريكى). للمزيد من التفاصيل حول هذه الثورة راجع:

Tan, Chester: The Boxer Catastrophe, New York 1955.

بعد قمع ثورة الملاكمين– التقى الجنرال تسنج الصينى حاكم مقاطعة موكدن بالأميرال الكسييف الروسى، ووقعا اتفاقية كشفت عن نوايا الروس –رغم أنه لم يتم التصديق عليها– لأنها كانت ستحول منشوريا الى محمية روسية. وعندما نشرت بنود الاتفاقية قامت حولها ضجة فى بكين وعواصم الدول المعنية بالشرق الأقصى، وطلبت الصين من بريطانيا والولايات المتحدة واليابان وألمانيا التدخل المشترك لوضع حد لاعتداء روسيا على أراضيها. ولكن روسيا سارعت الى اعلان عدولها عن اتفاقية تسنج – الكسييف، وأنكرت نواياها العدوانية فى منشوريا، غير أن تصرفاتها –فيما بعد– كانت تتناقض مع هذا الاعلان، لأنها عملت على تقوية قبضتها على منشوريا[127].

وفى فبراير 1901، دارت مفاوضات روسية – صينية حول منشوريا، إنتهت إلى عقد إتفاقية سرية بين وزيرى خارجية البلدين، نص فيها على:

1. إعادة ثلاثة أقاليم إلى الصين.
2. بقاء القوات الروسية فى منشوريا –بصفة مؤقتة– لحماية الخط الحديدى.
3. تقديم العون إلى الصين فى حالة حدوث تطورات خطيرة مفاجئة.
4. إمتناع الصين عن الإحتفاظ بقوات عسكرية فى منشوريا فى الفترة الواقعة بين إنجاز بناء الخط الحديدى وبدء تشغيله، أما إذا إعتزمت الصين إدخال قواتها العسكرية إلى المنطقة –بعد ذلك التاريخ– فعليها ألا تقدم على ذلك دون استشارة روسيا.
5. يتعهد الصينيون بعدم إدخال أسلحة أو ذخائر إلى المنطقة.
6. تطوير الجيش الصينى يجب أن يتم بمساعدة الروس وحدهم.
7. تعد الصين بألا تمنح إمتيازات خاصة بالتعدين أو بناء السكك الحديدية فى منشوريا ومنغوليا وسنكيانج، لأى دولة أجنبية، دون الحصول على موافقة مسبقة من روسيا.
8. تدفع الصين تعويضات لروسيا عن النفقات التى تكبدتها الأخيرة لإقرار الأمن والنظام فى منشوريا.
9. منح الروس حق بناء الخطوط الحديدية بالإقليم.

[127] Clyde, p. H.: International Rivalries in Manchuria 1689- 1922, Columbus 1926, pp. 105-12.

وكان القبول بتلك الإتفاقية يعنى التسليم بتحول منشوريا إلى محمية روسية، وإعطاء روسيا حق التدخل فى الشئون الداخلية للصين. وعندما تسربت نصوص الإتفاقية إلى جريدة التايمز اللندنية أثارت ضجة فى الأوساط البريطانية، وقدمت الحكومة البريطانية إحتجاجاً شديد اللهجة إلى روسيا، غير أن وزير الخارجية الروسى أنكر وجود مثل هذه الإتفاقية، ولفتت الولايات المتحدة الأمريكية أنظار حكومة الصين إلى خطورة توقيع إتفاقية كهذه، تمس حقوقها فى السيادة على أراضيها، كذلك إحتجت الحكومة الألمانية على الإتفاقية لدى حكومة الصين، مما دفع بالحكومتين الروسية والصينية إلى إعلان تغاضيهما عن تلك الإتفاقية السرية (6 أبريل 1901)، ولكن الحكومة الروسية عاودت الكرة مع الصين من جديد (فى أكتوبر)، غير أنها لم تنل –هذه المرة– شيئاً[128].

وبات واضحاً أن روسيا لا تنوى الجلاء عن منشوريا قبل أن تملى شروطها على الصين، وكانت على يقين أن الدول لن تجرؤ على إثارة أزمة دولية من جراء الوجود الروسى فى منشوريا، وأن أى من الدول لن تتورط فى حرب مع روسيا من أجل منشوريا. ولكن الصين رفضت –صراحة– الشروط التى وضعها الروس للجلاء عن منشوريا، وذلك بتشجيع من بريطانيا والولايات المتحدة واليابان، وهى الدول الثلاث التى قربت الأحداث بينها، وأثمر هذا التقارب –فيما بعد– التحالف الإنجليزى – اليابانى.

وعلى كل، وقعت روسيا إتفاقية مع الصين تعهدت فيها بالجلاء عن منشوريا فى خلال ثمانية عشر شهراً، على ثلاث مراحل. وبدت الأمور تسير نحو تسوية مرضية لمشكلة منشوريا، ولكن عدم إلتزام روسيا بما تعهدت به، وبقاء قواتها فى منشوريا، أدى إلى تصعيد الأزمة التى قادت إلى إشعال نار الحرب الروسية – اليابانية[129].

---

[128] Lattimore, Owen: Manchura, Cradle of Conflict, New York 1935, pp. 76 – 84.

[129] للمزيد من التفاصيل راجع:
Asakawa Kan – ichi: The Russo – Japanese Conflict, Its Causes and Issues, Boston 1904.

التحالف الإنجليزى – اليابانى

كان عام 1898 نقطة تحول فى العلاقات الإنجليزية – اليابانية، بقدر ما كان يمثل – بالنسبة لإنجلترا– علو مد القلق من نوايا روسيا فى الشرق الأقصى. وتجلى ذلك القلق فى المذكرة البريطانية التى وجهت إلى الحكومة الصينية (2 فبراير)، التى طالبت الأخيرة بعدم التنازل عن وادى نهر اليانجتسى لأى دولة أجنبية. وفى أول مارس، أعلن فى مجلس العموم البريطانى أن بريطانيا لن تستطيع المحافظة على مركزها فى شمال المحيط الهادى، وطرد الروس من الصين، إلا إذا حصلت على مساعدة اليابان لتحقيق هذه الغاية. وأعقب ذلك تحول فى الرأى العام البريطانى نحو الميل إلى التعاون مع اليابان فى منطقة الشرق الأقصى.

وفى 17 مارس، دارت مباحثات إنجليزية – يابانية حول التعاون المشترك، عبر فيها الجانب البريطانى عن خشيته من إحتمال تقدم الروس من منشوريا جنوباً صوب شمال الصين، مما قد يترتب عليه تقسيم الصين إلى عدة دويلات، وكانت مخاوف الإنجليز ترجع إلى عدم وجود القوات الكافية لديهم فى المنطقة لإيقاف الزحف الروسى المرتقب، ولفت الجانب البريطانى النظر إلى المصالح اليابانية الحيوية فى المنطقة، وأبدى دهشته من تأخر اليابان فى مفاتحة الإنجليز حول التعاون المشترك فى الشرق الأقصى، وخاصة أن المحافظة على وحدة واستقلال الصين يعد أمراً ضرورياً لحماية المصالح التجارية للدولتين، وحماية المستعمرات البريطانية فى هونج كونج والملايو وبورما والهند[130].

ولكن التقارب الإنجليزى – اليابانى يرجع إلى عهد وزارة روزبرى، التى حثت الدول الأوروبية على التنازل عن حقوق القضاء القنصلى التى حصلت عليها الدول الغربية من اليابان منذ عام 1958. وفى عام 1895، إزداد هذا التقارب عندما إمتنعت بريطانيا عن الإشتراك مع روسيا وألمانيا وفرنسا فى التدخل للحيلولة دون حصول اليابان على شبه جزيرة لياو تونج الصينية، وكان من نتيجة ذلك ترحيب اليابان بإحتلال بريطانيا لميناء واى هاى واى Weihaiwei واستئجارها له بعد إنسحاب قواتها منه، لتوازن الإحتلال الروسى لميناء بورت آرثر.

[130] Temperley, H. W. V.: British Documents on the Origins of War, Vol, 1, p. 8.

وخلال عام 1900، بذلت جهود دبلوماسية إنجليزية ويابانية، لاستطلاع موقف ألمانيا وفرنسا فى حالة نشوب صراع روسى – يابانى بالشرق الأقصى. ولكن اليابان لم تتوصل إلى قرار يحسم الخلاف –داخل الحكومة– بين مؤيدى عقد معاهدة تحالف مع إنجلترا، ودعاة التقارب مع روسيا على أساس الإعتراف بالمصالح الروسية فى منشوريا فى مقابل إعتراف روسيا بالمصالح اليابانية فى كوريا، كذلك لم تكن الحكومة البريطانية قد توصلت إلى قرار بشأن عقد مثل ذلك التحالف حتى أبريل 1901، حين كلفت الحكومة اليابانية وزير خارجيتها باستطلاع مدى إمكانية عقد التحالف بين البلدين. وفى 17 أبريل، إجتمع وزير الخارجية اليابانى بالمسئولين الإنجليز، اللذين رحبوا بالفكرة، وصدق مجلس الوزراء البريطانى والملك عليها، ومن ثم فتح باب المفاوضات حول عقد المعاهدة.

وخلال زيارة الوزير اليابانى للندن –التى توجت بإلتقاء وجهات نظر الطرفين– شرح الوزير سياسة بلاده فى الصين، فأكد أنها تقوم على مبدأ "الباب المفتوح" وعلى وحدة أراضى الصين، وحماية المصالح اليابانية فى كوريا، ولما كان لبريطانيا واليابان مصالح مشتركة فى الصين، فإن ذلك يقتضى أن تعمل الدولتان معاً على الحيلولة دون وقوع ما يكدر صفو تلك المصالح، نتيجة تعديات الدول الأخرى الطامعة فى المنطقة. وأكد وزير الخارجية البريطانى أن بلاده تبادل اليابان وجهة النظر ذاتها، وخاصة أن ألمانيا أصبحت ترحب بالتقارب الإنجليزى – اليابانى الذى من شأنه إبعاد الروس عن القيام بمغامرات سياسية على حدودهم الغربية، ويساعد على استنفاذ طاقتهم العسكرية فى الشرق الأقصى، وأن ثمة إحتمال لتضامن ألمانيا مع بريطانيا واليابان فى سياستهما الخاصة بالمنطقة[131].

وفى 30 يوليو، أبلغ وزير الخارجية البريطانى زميله اليابانى أن الوقت أصبح ملائماً لعقد إتفاقية مشتركة، واستطلع رغبات اليابانيين فيما يجب أن تتضمنه مثل هذه الإتفاقية. فوافق اليابانيون –من حيث المبدأ– ودارت المفاوضات بين الطرفين فى أكتوبر، دون أن يعترض طريقها صعوبات ذات بال.

[131] Ibid, vol. ll, pp. 90 – 91.

وفى نفس الوقت، دارت مباحثات غير رسمية –فى موسكو– بين ايتو هيروبومى والحكومة الروسية لمحاولة الوصول إلى إتفاق روسى – يابانى حول الشرق الأقصى، ولكن الروس تشددوا فى موقفهم، وأعطوا لأنفسهم –فى النص المقترح للإتفاق– مزايا كثيرة على حساب اليابان، وهو ما لم يكن باستطاعة ايتو القبول به، وبذلك سقطت حجة الفريق المطالب بالتقارب مع روسيا داخل الحكومة اليابانية الذى كان يتزعمه ايتو، وأصبح عقد التحالف مع بريطانيا أمراً مقبولاً لا بديل له[132].

ورغم فشل محاولة ايتو فى التوصل إلى إتفاق مع الروس، أزعجت زيارته لموسكو الإنجليز، وجعلتهم يتعجلون عقد معاهدة التحالف خشية ضياع الفرصة وقيام تحالف روسى – يابانى يقلب كل موازين الأمن الأوروبى، ويوجه رياح السياسة الدولية بغير ما تشتهيه سفن المصالح البريطانية، لا فى الشرق الأقصى والمحيط الهادى فحسب، بل وفى أفغانستان وفارس والشرق الأدنى، طالما وفر ذلك التحالف (فى حالة عقده) لروسيا حرية الحركة، وهكذا تم توقيع معاهدة التحالف الإنجليزى – اليابانى فى لندن (30 يناير 1902)، وأثار الإعلان عنها فى كل من لندن وطوكيو (11 فبراير) دهشة عواصم العالم، فهذه بريطانيا – أكبر وأقوى إمبراطوريات العالم وسيدة البحار– تضع يدها فى يد دولة شرقية صغيرة حديثة العهد بالظهور على مسرح السياسة الدولية، بل تمادى البعض فى استنكاره لهذا التحالف فاتهم بريطانيا بخيانة العنصر الأبيض لصالح "العنصر الأصفر العدوانى الوضيع"[133].

ومهما كان الأمر، فقد تضمنت ديباجة المعاهدة ما يشير إلى حرص الدولتين على المحافظة على الوضع الراهن والسلام العام فى الشرق الأقصى، وإلى أنهما تهتمان بالحفاظ على استقلال الصين وكوريا، والحرص على إتاحة الفرص المتكافئة لجميع الدول فيهما. وأعلنتا أنهما لا تضمران أى نوايا عدوانية تجاه الصين أو كوريا، ولكن كل منهما تحتفظ لنفسها بالحق فى إتخاذ ما تراه لازماً لحماية مصالحها، إذا تهددها عدوان من جانب دولة خارجية، أو وقوع حالة إضطراب داخلى فى الصين أو كوريا. وأكد الطرفان على أن المصالح البريطانية تتركز فى الصين، على حين تمتد المصالح اليابانية إلى كوريا بالإضافة

[132] Takeuchi Tatsuji: War and Diplomacy in the Japanese Empire, pp. 124 – 28.
[133] Yanaga: op. cit., p. 302.

إلى الصين، وفى حالة نشوب حرب مع دولة ثالثة يحق لأحد الطرفين أن يظل على الحياد، ويعمل على منع أطراف أخرى من الإشتراك فى الصراع إلى جانب الطرف المعادى للحليف، فإذا إنضم أحد إلى العدو، كان من حق الطرف الآخر أن يتخلى عن حياده ويهب لنجدة حليفه، وفى هذه الحالة لا يبرم الصلح إلا بموافقة الحليفين. وحددت مدة التحالف بخمس سنوات، ونص على أنه فى حالة دخول أحد الطرفين فى حرب عند إنقضاء التحالف، إعتبر الحلف قائماً حتى تنتهى الحرب ويبرم الصلح[134].

وبذلك أصبح باستطاعة اليابان أن تخطط للحرب مع روسيا، دون أن تخشى دخول دولة ثالثة –طرفاً فى الصراع– إلى جانب الروس، وأن تضمن عدم تكرار التدخل الدولى الذى حرمها من بعض ثمار إنتصارها فى الحرب الصينية – اليابانية (1894 – 1895). ولكن بريطانيا لم تخرج من ذلك التحالف صفر اليدين، فقد عقدت معاهدة التحالف فى وقت أثبتت فيه سياسة العزلة – التى مارستها بريطانيا من قبل– خطورتها على المصالح البريطانية، وعلى أمن الإمبراطورية. وبتوقيع معاهدة التحالف الإنجليزى – اليابانى، تلبدت سماء الموقف السياسى فى الشرق الأقصى بسحب الحرب.

الحرب الروسية ـ اليابانية

ففى 13 يناير 1904، قدمت اليابان آخر مقترحاتها إلى روسيا لحل النزاع حول منشوريا وكوريا، ولكن تلك المقترحات إتخذت طابع الإنذار عندما نصت على أن "أى تأخير فى حل المسألة سوف يترتب عليه إلحاق ضرر بالغ بالبلدين (كوريا ومنشوريا)". ولما كانت روسيا لا تقبل بإطلاق يد اليابان فى كوريا، وكانت اليابان تبادلها نفس الشعور بالنسبة لمنشوريا، فقد كان التوصل إلى إتفاق بين البلدين من ضرب المحال، وخاصة أن كلاهما كان يشحذ عدة الحرب. ففى روسيا، سيطر الجناح المطالب بالمضى فى سياسة التوسع الخارجى على حساب الصين على مقاليد السلطة، وأخذ يعد العدة للقيام بعمل تأديبى ضد اليابان تتخذ كوريا مسرحاً له. وفى نفس الوقت، كانت اليابان قد إتخذت قرار الحرب بالفعل بعد أن إطمأنت إلى موقف ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

[134] Temperley: op. cit., vol, ll, pp. 115 – 20.

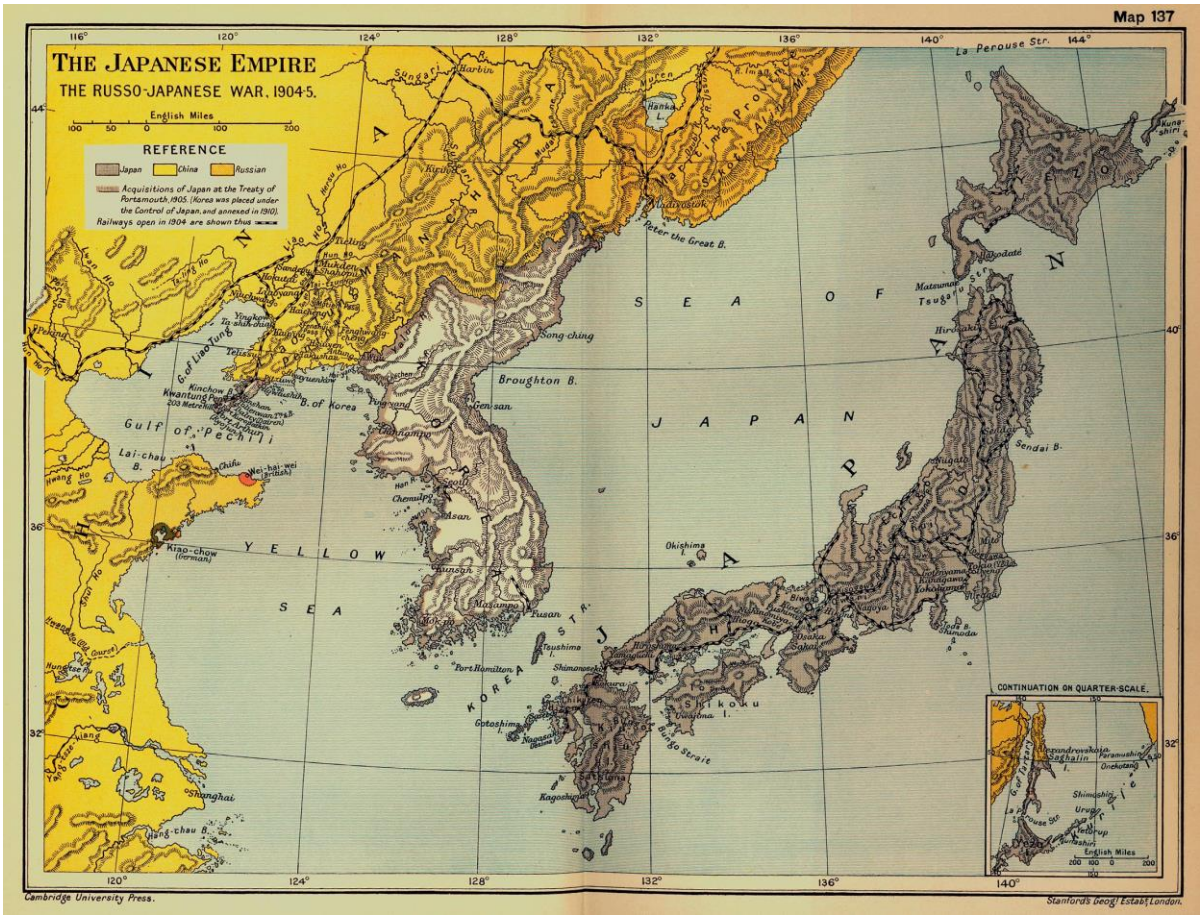

وفى 4 فبراير 1904، أخطرت اليابان الحكومة الروسية بقطع المفاوضات، مع الإحتفاظ بالحق فى إتخاذ أى عمل مستقل للدفاع عن مصالحها. وفى 6 فبراير، أبحر الأسطول اليابانى فى المياه الكورية صوب ميناء بورت آرثر لتدمير الأسطول الروسى الرابض هناك. وفى9فبراير، نجح اليابانيون فى تدمير بعض السفن الحربية الروسية، وأعلنت اليابان الحرب –رسمياً– على روسيا فى اليوم التالى. وقامت خطة اليابان العسكرية على شل حركة الأسطول الروسى فى المحيط الهادى بقاعدته بورت آرثر، فأغرقوا بعض السفن التجارية القديمة فى البوغاز المؤدى إلى الميناء، وزرعوا الألغام البحرية فى الجزء المتبقى من البوغاز. وحققوا أكبر إنتصاراتهم عندما نجحوا فى إغراق سفينة القيادة الروسية وعلى ظهرها قائد الأسطول وستمائة جندى روسى.

وفى البر، حققت قوات اليابان الزاحفة من سيئول صوب الشمال، إنتصاراً على القوات الروسية عند بيونج يانج. وفى أواخر أبريل، بدأت معركة نهر يالو، وتوالى سقوط المواقع الروسية بيد اليابانيين على طول مجرى النهر، كما نجح اليابانيون فى الاستيلاء على

المواقع الروسية بشبه جزيرة لياو تونج، وتحركوا للاستيلاء على بورت آرثر –أكبر المعاقل الروسية بالشرق الأقصى– حيث أجهزت مدفعية اليابانيين على ما تبقى من الأسطول الروسى.

وفى صيف 1904، دفع اليابانيون القوات الروسية أمامهم عند زحفهم فى جنوب منشوريا، وشنوا عليها هجوماً شاملاً جعل الروس ينسحبون إلى موكدن، وبعد ستة شهور من القتال الضارى، سقطت بورت آرثر بيد اليابانيين، واستسلم لهم القائد الروسى ومعه 25 ألفاً من رجاله، وغنم اليابانيون خمسمائة مدفعاً روسياً. وبذلك تفرغت القوات المهاجمة لبورت آرثر لخوض المعركة الفاصلة فى منشوريا، حيث دارت رحى معركة موكدن التى تعد من المعارك الكبرى الحامسة فى التاريخ، والتى سقطت بيد اليابانيين بعد أسبوعين من القتال الشرس العنيف. وبلغت خسائر الروس فى الأرواح –حتى ذلك الحين– مائة وخمسون ألفاً بين قتيل وجريح، على حين كانت خسائر اليابانيين لا تصل إلى الخمسين ألفاً.

وأصبح الموقف العسكرى بالنسبة للروس حرجاً للغاية، فحاولت روسيا أن تعوض هزائمها البرية والشلل والدمار الذى أصاب أسطول المحيط الهادى بتوجيه أسطول بحر البلطيق الى العمل فى الشرق الأقصى، وبعد رحلة طويلة شاقة –قطعها الأسطول من غرب أوربا إلى الشرق الأقصى– اشتبك مع الأسطول اليابانى فى الطريق الى كوريا (28 مايو 1905)، فأغرق اليابانيون سفينة القيادة وست سفن أخرى، بالإضافة الى خمس مدمرات، وخمس ناقلات جنود، وأربعة سفن خدمات، وسفينة دفاع سواحل، وأسروا خمساً من قطع الأسطول الروسى. وقدر عدد القتلى والغرقى من جنود البحرية الروسية بثلثى رجال الأسطول (12 ألفاً)، على حين لم يخسر اليابانيون سوى 116 قتيلاً و 538 جريحاً وثلاثة من زوارق الطوربيد. ولم ينج من أسطول البلطيق سوى ناقلة جنود ومدمرتان، وصلوا الى ميناء فيلاديفوستك بعد جهد جهيد.

ولم يعد أمام الروس –بعد هذه الهزيمة الساحقة– سوى طلب الصلح، وخاصة أن الثورة اندلعت فى روسيا ضد استبداد القيصر، كما أن الدول الأوربية التى وقفت على الحياد – حتى الآن– رغبت فى انهاء الحرب بعد أن حققت أهدافها الاستراتيجية: فألمانيا قنعت بما أصاب روسيا من ضعف عسكرى، وفرنسا أرادت الاحتفاظ بما بقى من قوة روسيا لتدعيم

الحلف الثنائى الذى يجمع البلدين. وتوسطت الولايات المتحدة لعقد الصلح الذى بدأت مفاوضاته –فى10 أغسطس 1905– تحت رعاية الرئيس الأمريكى روزفلت.

وطرح اليابانيون مطالبهم على مائدة المفاوضات على النحو التالى:

1. الاعتراف لليابان باليد العليا فى كوريا.
2. انتقال المصالح الروسية فى جنوب منشوريا الى اليابان، بما فى ذلك حقوق تأجير وملكية الخط الحديدى.
3. تسليم السفن الروسية التى تدخلت فى المدن المحايدة –خلال الحرب– الى اليابان، وتحديد القوة البحرية لروسيا فى الشرق الأقصى.
4. تدفع روسيا تعويضاُ مالياُ عن نفقات الحرب.
5. منح اليابانيين حق الصيد أمام شواطئ سيبيريا.
6. التنازل عن جزيرة سخالين لليابان.

وقبلت روسيا بعض هذه المطالب، ولكنها رفضت الموافقة على دفع تعويضات مالية أو تحديد قوتها البحرية فى الشرق الأقصى أو التنازل عن سخالين. وهدد الروس بقطع المفاوضات عندما تأكدوا أن الحالة الاقتصادية لليابان لن تمكنها من تجديد القتال، وهنا تدخل الرئيس الأمريكى روزفلت، وأقنع الروس بالموافقة على دفع "تعويضات رمزية" لليابانيين، والتنازل لهم عن نصف أراضى سخالين[135].

ووقع الطرفان اتفاقية الصلح –فى بورتسموث– التى نصت على:

1. الاعتراف بالمصالح اليابانية السياسية والعسكرية والاقتصادية المتميزة فى كوريا.
2. انتقال حقوق روسيا فى شبه جزيرة لياو تونج الى اليابان.
3. التنازل لليابان عن القسم الجنوبى من سكك حديد منشوريا.
4. التنازل عن النصف الجنوبى من جزيرة سخالين (جنوب خط عرض 50) الى اليابان.
5. انسحاب القوات الروسية واليابانية من منشوريا، فيما عدا قوات حراسة السكك الحديد.

[135] Dannet, Tyler: Roosevelt and the Russo- Japanese War, New York 1925, p. 135-36

6. تعهد اليابان وروسيا بعدم التدخل فيما تتخذه الصين من اجراءات لتطوير الصناعة والتجارة فى منشوريا.
7. استغلال السكك الحديدية للأغراض التجارية، فيما عدا الخط الحديدى بشبه جزيرة لياو تونج فيستخدم لأغراض استراتيجية.

وعندما أعلنت بنود الاتفاق على الشعب اليابانى، أحس بخيبة الأمل، وأعتقد أن الحكومة خدعته، وأدى ذلك الى هبوط شعبية حكومة كاتسورا Katsura –التى أدارت الحرب بنجاح – وسقوطها فى انتخابات يناير 1906. والحق أن ظروف الرقابة على النشر والصحافة جعلت الشعب اليابانى على غير علم بحرج الموقف الاقتصادى والمالى، وما سببته الحرب من استنزاف موارد البلاد الى درجة جعلت اقتصادها يوشك على الانهيار التام. لذلك ظن الرأى العام اليابانى أن الحكومة اشترت السلام بثمن بخس، مما دفعه الى اسقاطها فى الانتخابات[136].

ومهما كان الأمر، فقد أسفرت الحرب الروسية – اليابانية عن مولد قوة شرقية نجحت فى إلحاق هزيمة منكرة بدولة أوروبية استعمارية كبرى، وفى تحديد حجم الدور الروسى فى الشرق الأقصى، ولفتت الحرب أنظار الصين إلى ما أحرزته اليابان من تقدم، فبدأت تستلهم التجربة اليابانية، وتدفق الطلاب الصينيون على اليابان بأعداد كبيرة لتلقى العلم والدراسة، فأعادوا إلى الأذهان ذكرى حركة مماثلة –ولكنها عكسية– عندما كان طلاب العلم من اليابانيين يحجون إلى الصين لدراسة الكنفوشية والرياضيات والفلك قبل ذلك بثلاثة قرون.

وكان للنصر اليابانى صداه الكبير فى مصر، حيث كانت الحركة الوطنية قد بلغت ذروتها بزعامة مصطفى كامل باشا الذى ألف كتيباً بعنوان: "الشمس المشرقة" أشاد فيه بالنهضة اليابانية الحديثة، وبقدرة الشرق على إلحاق الهزيمة بالغرب، وصاغه بأسلوب رومانسى يخاطب الوجدان أكثر مما يخاطب العقل. وغاب عن مصطفى كامل أن اليابان تحولت – منذ عام 1895– إلى دولة إمبريالية، وأن حربها مع روسيا كانت إحدى حلقات التنافس الإمبريالى حول كوريا والصين، وأنها كانت أداة من أدوات الصراع الروسى – الإنجليزى فى

[136] حول تفاصيل الصلح ونتائجه, راجع:
White, J. A.: The Diplomacy of the Russo – Japanese War, U. S. A. 1964.

الشرق الأقصى. وظل إنتصار اليابان –فى تلك الحرب– مخلداً فى قصيدة شاعر النيل حافظ إبراهيم التى إختار لها عنوان: "الغادة اليابانية"، والتى تغنت بها أجيال من شباب مصر.

وجنت اليابان من وراء إنتصارها فى الحرب إعتراف الدول بها كقوة هامة، لا يبرم أمر يتعلق بالشرق الأقصى بدونها، وكفلت لها المكاسب الإقليمية التى حصلت عليها تحقيق حلم قديم –طالما راود ساستها– بأن تصبح ذات ركيزة قارية. وبدأت بعض الدول الأوروبية تشعر بعدم الإرتياح لما حققته اليابان من مكاسب إستراتيجية، وما أحرزته من مكانة دولية. فأحس الرئيس روزفلت أن توازن القوى فى المحيط الهادى قد إختل، لذلك كان حريصاً على عدم تصفية الوجود الروسى نهائياً –زعم ميله إلى كسر شوكة الروس– ضماناً لتوازن القوى فى المنطقة، ومن ثم كانت مساندته للموقف الروسى خلال مفاوضات الصلح. وبدأت المصالح الأمريكية تتعارض مع المصالح اليابانية فى المحيط الهادى، وأخذت شقة الخلاف بين البلدين فى الإتساع تدريجياً[137].

وعلى كل، تحركت اليابان بسرعة لتدعيم مكاسبها الجديدة، ففى نوفمبر 1905حصلت من بكين على تأكيد لما جاء بمعاهدة بورتسموث خاصاً بتأجير لياو تونج ومنشوريا. وبالإضافة إلى ذلك، حصلت من الصين على إمتيازات جديدة لمد الخطوط الحديدية، وإقامة المشروعات الإقتصادية فى منشوريا، وعملت على إحباط جهود الدول الأخرى الرامية إلى الحصول على إمتيازات خاصة فى منشوريا، فعقدت إتفاقية سرية مع روسيا عام 1907، أصبح جنوب منشوريا –بموجبها– منطقة نفوذ يابانية، وشمال منشوريا منطقة نفوذ روسية، وبذلك قطع الطريق على المساعى الأمريكية الرامية إلى الحصول على إمتياز لإقامة خط حديدى بمنشوريا[138].

أما بالنسبة لكوريا، فقد وسعت اليابان دائرة نفوذها هناك، وأبرمت إتفاقاً مع الولايات المتحدة (يوليو 1905) تعهدت فيه الأخيرة بعدم الإقدام على عمل يمس المصالح اليابانية فى

---

[137] حول تفاصيل السياسة الأمريكية فى الشرق الأقصى فى تلك الحقبة، راجع:
Whitney, G. A.: The for Eastern Policy of the United States New York 1938.

[138] Price: The Russo – Japanese Treaties of 1907 – 1916 Concerning Manchuria and Mongolia, New York 1933, pp. 26 – 31.

كوريا، مقابل تعهد اليابان بعدم مد نفوذها إلى الفلبين. وعندما جددت معاهدة التحالف مع إنجلترا، أضيف إليها بند نص على إعتراف بريطانيا بسيادة المصالح اليابانية فى كوريا. وبعد ذلك أخذت اليابان تحول كوريا إلى محمية يابانية، ثم إلى مستعمرة، وأصبح المقيم العام اليابانى فى سيئول هو الحاكم الفعلى للبلاد، وأجبر ملك كوريا على التنازل عن عرشه لولده (يوليو 1907) الذى نصب ملكاً على البلاد، وحصل منه المقيم اليابانى العام على تفويض بإدخال ما يراه من إصلاحات، وإمتد هذا التفويض ليشمل حق تعيين كبار موظفى الحكومة الكورية، وقامت السلطات اليابانية بحل الجيش الكورى. وإنسحب الوطنيون إلى الجبال لتنظيم المقاومة ضد التسلط اليابانى، فقامت القوات اليابانية بمطاردة الثوار، وأضرمت النار فى القرى التى إتخذوها مركزاً لنشاطهم. ولكن الثوار ظلوا يقضون مضاجع اليابانيين رغم سقوط أعداد كبيرة منهم قتلى، وعندما أغتيل ايتو هيروبومى –أحد أقطاب الحكومة اليابانية– على يد شاب كورى (26 أكتوبر 1909) إنتهزت اليابان الفرصة وأعلنت ضم كوريا[139]. وأخذت تنسج سياستها الخاصة بكوريا على منوال السياسة البريطانية فى مصر، وترجم كتاب كرومر: "مصر الحديثة" إلى اليابانية (1911) ليكون دليلاً يهتدى به اليابانيون فى إدارتهم لكوريا.

أثر التوسع الخارجى على النمو الإقتصادى

بإنتهاء الحرب الروسية – اليابانية، تبدأ المرحلة الثانية والهامة من مراحل النمو الإقتصادى لليابان، والتى تمتد حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد حققت الصناعات الخفيفة تقدماً كبيراً بعد الحرب الروسية – اليابانية، كما بلغت الصناعات الثقيلة أقصى درجات تطورها، وبذلك إكتمل نضج الإنتاج الرأسمالى وإزداد إيقاع النمو الإقتصادى الحديث سرعة.

وإنعكس نمو الصناعة الإنتاجية الرأسمالية على التجارة الخارجية التى إزداد حجمها زيادة ملحوظة، فبلغت نسبة الزيادة 147.3% فى الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى، وكانت نسبة الزيادة فى حجم الصادرات –فى الفترة ذاتها– 160%، على حين كانت نسبة الزيادة فى حجم الواردات 192%، وبلغت قيمة الواردات الذروة خلال الحرب الروسية –

[139] Takeuchi: op. cit., pp. 160 – 62.

اليابانية، نتيجة التوسع فى استيراد الآلات الصناعية والمواد الأولية اللازمة للإنتاج الحربى. وغطت صادرات المنسوجات القطنية والحريرية والحرير الخام جانباً كبيراً من قيمة الواردات اليابانية، وجاءت معظم الآلات والمصانع المستوردة من إنجلترا والولايات المتحدة، كما كان التوسع فى إنتاج الحديد والصلب، ضرورة إستراتيجية أملتها ظروف الحرب.

ومما دعم من مركز الصناعة اليابانية، ويسر سبيل نموها، تعديل التعريفة الجمركية عام 1911، فحددت العوائد الجمركية على المواد الخام المستوردة بـ 5% كحد أقصى، وأعفيت بعض المواد الخام ذات الأهمية الإستراتيجية من العوائد الجمركية. أما بالنسبة للمنتجات نصف المصنعة فقد تراوحت الضريبة بين 30 – 40%. وترتب على هذا التعديل –الذى وفر الحماية الجمركية للصناعة المحلية– زيادة حجم رأس المال الوطنى بقدر يفوق حجم

رأس المال الأجنبى، وأدى ذلك إلى تطور الشركات اليابانية وإمتداد نشاطها إلى مناطق النفوذ (كوريا ومنشوريا)، وإلى ما وراء البحار (أوروبا وأمريكا)، كما إمتد نشاط رأس المال المصرفى الوطنى إلى كوريا ومنشوريا وفورموزا، فتأسس (بنك كوريا) و(بنك تايوان) لتنظيم الاستثمارات اليابانية فى كوريا وفورموزا، على حين زاول (بنك يوكوهاما للنقد) نشاطه فى منشوريا لتحقيق الغاية ذاتها، وليكون بمثابة بنك الإصدار فى تلك البلاد[140].

وهكذا أتاحت سياسة التوسع الإمبريالى المناخ الملائم لنمو القطاع الإقتصادى الحديث بإيجادها السوق الخارجية المناسبة لتصريف الإنتاج الصناعى اليابانى، وتأمينها لمجالات جديدة لاستثمار رأس المال الوطنى. وحقق نهب الشعبين الصينى والكورى فرصة ذهبية لتراكم رأس المال اليابانى، واستكمال نمو الرأسمالية، مما كان له إنعكاسات على الحياة السياسية فى أواخر عصر مايجى وطوال عصرى طايشو وشووا.

[140] Shibusawa: op. cit., pp. 499 – 507.

استقر رأى صناع نظام مايجى على إختيار النموذج الغربى كإطار للدولة، وهنا واجهتهم مشكلة الإختيار بين دولة ليبرالية ديمقراطية، أو دولة أوتقراطية يستند الحكم فيها إلى بيروقراطية مركزية، وكان النموذج الأخير للدولة أكثر تقبلاً عندهم، فهو يهئ للسلطة فرصة إجراء ما تشاء من إصلاحات دون أن تعرقل جهودها عقبات تأتى من جانب المجالس النيابية، كما أن الحكم المطلق والسلطة المركزية أكثر قبولاً لدى اليابانيين بحكم تراثهم الثقافى والسياسى. ومن ثم كان النظام الجديد حركة إصلاحية فى إطار التقاليد اليابانية الراسخة، تأثرت دوافعها –إلى حد كبير– بمصالح الفئات الإجتماعية التى شاركت فى صنعها، وإليها يرجع الفضل فى تكوين اليابان الحديث. ولما كان نظام مايجى قد أسقط من حسابه المشاركة الشعبية فى صنع القرار، وإدارة أمور البلاد من خلال مجالس نيابية على النمط الغربى، فقد قامت حركة للمطالبة بالدستور عرفت بإسم "حركة الحرية وحقوق الشعب Jiyû Minken Undo"، لعبت دوراً هاماً فى الحركة السياسية، على نحو ما سنرى.

وكما تزعم فريق من الساموراى حركة تصفية الباكفو واستعادة سلطة الإمبراطور، ووضعوا أسس النظام الجديد، كان ثمة فريق آخر من مثقفى الساموراى تأثروا بالفكر الغربى الليبرالى من خلال تعلمهم اللغات الأوروبية الحديثة، ودراستهم للتيارات الفكرية التى سادت فى أوروبا فى القرن التاسع عشر.

فلم يكن الساموراى طبقة إقطاعية عسكرية فحسب، بل كانوا على قدر من الثقافة يتلقونها – فى عصر طوكوجاوا– فى مدارس خاصة بهم، حيث كانوا يدرسون المعارف الصينية وتعاليم الكنفوشية والرياضيات. كما إلتحق بعض أفراد الساموراى بمدارس أخرى للثقافة الحرة، ظهرت فى أواخر عصر طوكوجاوا تحت إسم Shijuku كان يختلف إليها – بالإضافة إلى الساموراى– أبناء التجار وأعيان الريف، وكانت تلك المدارس تعنى –فى الأصل– بدراسة العلوم والفلسفة الصينية، وأصبحت –منذ أواخر عصر طوكوجاوا مع مطلع القرن التاسع عشر– تعنى بدراسة علوم الغرب التى عرفت بإسم Yogaku، ومن أشهر تلك المدارس، وأكثرها إهتماماً بالثقافة الغربية "مدرسة أوجاتا الحرة Ogata Shijuku" التى أنشئت

بمدينة أوساكا، وتخرج فيها معظم المثقفين اللذين تأثروا بالثقافة الغربية وروجوا لها، وأبرز هؤلاء فوكوزاوا يوكيتشى Fukuzawa Yukichi رائد التعليم الجامعى الحديث فى اليابان.

وتصدى هذا الفريق من الساموراى المثقفين لإدارة دفة المعارضة السياسية فى عصر مايجى، لأنهم وإن إتفقوا مع مؤسسى النظام الجديد حول ضرورة تصفية الإقطاع وتوحيد البلاد تحت إدارة مركزية حديثة، إلا أنهم رأوا ضرورة إقامة النظام الجديد على أساس يسمح للجماهير بقدر من المشاركة فى السلطة. ومن ثم إختلف مفهومهم لمرحلة "التحضر والاستنارة Bummei Kaika" التى كانت تشكل إطار العمل السياسى فى مطلع عصر مايجى: فهم يرون فيها حركة تجديد شاملة تغير وجه المجتمع اليابانى إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً وفكرياً، بينما رأى فيها خصومهم السياسيون سلطة أوتقراطية مركزية مستنيرة تدور حول محور الإمبراطور بإعتباره –وليس الأمة– مصدر السلطات[141].

والتقت آمال مثقفى الساموراى مع أحلام أعيان الريف الذين كونوا الزعامات التقليدية للريف اليابانى فى أواخر عصر طوكوجاوا، وكانت ثورات الفلاحين ضد الحكم الاقطاعى تهب – هنا وهناك– بقيادتهم. وساعد الاصلاح الزراعى الذى طبقته السلطة فى مطلع عصر مايجى على ازاحة نفوذ سادة الاقطاع من الريف، ففتح بذلك الطريق أمام الأعيان Gônô للسيطرة على مقاليد الأمور فى قراهم، فأصبحت ادارة القرى خالصة لهم، واتسعت ملكياتهم الزراعية، واستخدموا أساليب الاستغلال الرأسمالى فى الزراعة، وساروا بعملية تتجير الزراعة خطوات واسعة، وأدلوا بدلوهم فى الصناعة وخاصة الصناعات الغذائية وتجهيز الحرير والغزل والنسيج، وتطلعوا الى المشاركة فى السلطة بنصيب يتكافأ مع ما لهم من وزن اقتصادى ومكانة اجتماعية فى الريف. لاسيما أنهم استمروا يمسكون بزمام قيادة نضال الفلاحين ضد السلطة فى مطلع عصر مايجى، وحتى القضاء على ثورة ساتسوما (عام 1877) التى أنهت المعارضة المسلحة للنظام الجديد، وحولتها الى نضال سياسى سلمى ضد السلطة المطلقة المستبدة.

[141] Uyehara: The Political Development of Japan 1867 – 1909, London 1910, pp. 99 – 106.

وأصبح أعيان الريف على رأس حركة المعارضة السياسية بما لهم من نفوذ بين صفوف الفلاحين، بالاضافة الى بعض الأفراد من صفوة مثقفى الساموراى الذين كانوا محور المعارضة السياسية بالمدن عامة وطوكيو خاصة، والذين التمسوا فى قيادة العمل السياسى ما يعوضهم عن المكانة السياسية التى كانت لهم من قبل، والتى جرفها تيار التغيير فى مطلع عصر مايجى.

حركة المطالبة بالحكم النيابى

ووجدت المعارضة السياسية فى ايتاجاكى تايسوكى زعيماً لها، فبعد استقالته من الحكومة اختار طريق المعارضة السياسية السلمية، وحاول أن يثنى زميليه سايجو وايتو شمباى عن اللجوء الى السلاح، وحثهما على الاهتمام بتبنى المطالب الشعبية وتعبئة الرأى العام ضد الحكومة، ولكنه فشل فى اقناعهما. ومن ثم اختار لنفسه طريقاً أخرى غير طريقهما. وقدم ايتاجاكى عريضة الى الحكومة (يناير 1871) –وقع عليها سبعة آخرون من زملائه– إستنكرت استبداد السلطة، وبينت الحاجة الى اقامة مجلس نيابى ينتخب الشعب أعضاءه، وبهذا الحدث بدأت تلك الحركة السياسية التى عرفت باسم "حركة الحرية وحقوق الشعب Jiyû Minken Undo "، والتى نظمت من أجل المطالبة بالحكم النيابى الدستورى.

وعبر عن تلك الحركة تنظيم سياسى عرف بإسم "الحزب الوطنى العام Aikoku Kôtô"، وقد حمل التنظيم الجديد طابع الحزب السياسى ليميز نفسه عن الجمعيات السياسية العديدة التى ظهرت –فى تلك الفترة– بغرض خدمة الأهداف والمصالح السياسية لأفراد بعينهم. وأصدر التنظيم الجديد –الذى لم يكن حزباً بالمفهوم السياسى للكلمة– بياناً ضمنه برنامجه الذى ركز فيه على إقامة حكومة نيابية منتخبة من الشعب.

ولكن وقوع ثورة ساجا التى تزعمها ايتو شمباى –أحد الموقعين على عريضة المطالبة بالحكم النيابى– جعل الحكومة تتجه إلى تصفية المعارضة السياسية، فبادر ايتاجاكى بحل تنظيمه السياسى "الحزب الوطنى العام" فى مارس 1874، وعاد إلى موطنه طوسا بجزيرة شيكوك، حيث أسس جمعية سياسية عرفت بإسم "جمعية المفكرين الأحرار Risshisha" لتكون أداة لتعميق المفاهيم الليبرالية، وحول تلك الجمعية، إلتفت مجموعة من الشباب

المتعطش للمعرفة، أخلصت الولاء لإيتاجاكى. وما لبثت طوسا أن أصبحت قلعة الفكر الليبرالى، فشكلت أفكار الثورة الفرنسية الأساس الأيديولوجى للأفكار التى بشر بها ايتاجاكى وأتباعه. وكان كتاب روسو "العقد الإجتماعى" مصدر إلهام فكرى لرواد الليبرالية فى ذلك العصر. وذاع صيت "جمعية المفكرين الأحرار"، حتى أصبحت طوسا مزاراً يقصده المئات من الشباب اليابانى، اللذين أصبحوا يعرفون المدينة –فيما بينهم– بإسم "مهد الحرية"[142].

ورغم المحاولات التى بذلتها الحكومة لكبح جماح هذه الحركة، استمرت تحقق النجاح وتكسب الأنصار حولها يوماً بعد يوم. وبعد إخماد ثورة ساتسوما، فكر ايتاجاكى فى تأسيس "جمعية الوطنيين Aikokusha"، وفى ربيع 1878 أوفد الدعاة إلى مختلف أنحاء البلاد لشرح أهداف التظيم السياسى الجديد ودعوة الناس إلى الإنضمام إليه. وفى سبتمبر، عقدت الجمعية أول مؤتمر لها بمدينة أوساكا أعلنت فيه عن تأسيسها، وقررت إتخاذ العاصمة (طوكيو) مقراً لها، وإفتتاح فروع بالمحافظات، على أن توفد الفروع من يمثلها فى الإجتماعات الدورية التى تعقد فى المركز الرئيسى للجمعية لمناقشة التطورات السياسية، وإبلاغ فروع الجمعية بالمحافظات بما يستقر الرأى عليه.

وفى المؤتمر الثالث لجمعية الوطنيين (خريف 1879) تقرر رفع عريضة إلى الإمبراطور للمطالبة بإقامة مجلس نيابى، وقع عليها مائة من أعضاء الجمعية اللذين إنتدبوا إثنين من زملائهم لتقديمها إلى مجلس الدولة ومجلس الشيوخ. ورغم رفض المجلسين للعريضة، فقد نجحت الجمعية فى تعبئة الرأى العام ضد الحكومة وكشفت موقفها المتعنت أمام الشعب، ولم يدع ايتاجاكى الفرصة تمر دون أن يفيد منها، فطوف بأنحاء البلاد يخطب فى الجماهير ويطلب مساندتها للجمعية فى مطالبتها للحكم النيابى. ونجحت هذه الحملة الدعائية فى تعبئة الصحفيين ورجال الأعمال –وحتى موظفى الدولة– ضد الحكومة.

ولما كان قانون الرقابة على الصحف (5 يونيو 1875) يجعل من الصحافة أداة محدودة النفع بالنسبة لحركة المطالبة بالحكم النيابى، لجأ زعماء تلك الحركة إلى عقد الإجتماعات

---

[142] Osatake Takeshi & Hayashi Shigeru: Seiji, Gendai Nihon-Shi Kenkyu, Tokyo 1938, pp. 83 – 87.
(السياسة، دراسة فى التاريخ اليابانى الحديث)

وإلقاء الخطب. فلم تجد الحكومة مفراً من إصدار قانون التجمهر Shûkai Jôrei (أبريل 1880) الذى قضى بضرورة الحصول على إذن مسبق من الشرطة قبل عقد أى إجتماع عام، وحظر على رجال الجيش والشرطة والطلبة الاستماع إلى الخطب السياسية والإتصال بالمنظمات السياسية[143].

ورغم محاولات الكبت، تبلورت المعارضة السياسية فى حركة تهدف إلى تأسيس "جمعية وطنية دستورية Kokkai Kisei Domei" فى أواخر السبعينات، وما كاد يحل مطلع الثمانينات حتى نظم القائمون على تلك الحركة حملة لجمع التوقيعات على عرائض تطالب بالدستور وبإقامة مجلس نيابى، فبلغ عدد التوقيعات التى جمعت نحو ربع المليون توقيع، وأسس عدد من الجمعيات السياسية –لهذا الغرض– فى جميع أنحاء البلاد بلغ عددها –فى تلك الحقبة– نحو مائة وخمسون جمعية. وعقدت الإجتماعات السياسية لمناقشة قضية الحكم النيابى، ونظمت الحلقات الدراسية بغرض التثقيف السياسى الذاتى فى معظم القرى الهامة، وقيض لتلك الحركات الدراسية أن تعبئ الرأى العام الريفى لمساندة حركة المطالبة بالحكم النيابى عن فهم وإقتناع[144].

وإتخذت تلك الحلقات الدراسية شكل مدارس متوسطة Gogaku أقامها الأعيان على نفقتهم الخاصة أو عن طريق جمع التبرعات من أهالى مجموعة من القرى المتجاورة. وكانت تلك المدارس تقام مهما كان عدد الصبية الراغبين فى الإلتحاق بها، فقد كانت مقصد الكبار اللذين ينشدون الثقافة العامة لذاتها، إذ تشير الأدلة إلى أن نسبة عدد التلاميذ دون سن الرابعة عشر بذلك النوع من المدارس –فى محافظة كانازاوا– لم تتعد 20% من جملة عدد التلاميذ بتلك المدارس، بينما كان بقية التلاميذ من البالغين، وكانت تلك المدارس لا تقصر جهودها على تدريس العلوم المختلفة، بل إمتد نشاطها إلى التثقيف السياسى والإجتماعى، وبعد قيام الحكومة بإخضاع هذا النوع من التعليم لتوجيه الإدارة المركزية وإشرافها، حول الأعيان تلك المدارس إلى حلقات دراسية عملت تحت إسم Sekizen-Kai (أى حلقات دراسية لنشر الثقافة العامة)، وتركزت غالبية تلك الحلقات فى شرق البلاد، وإنتشرت –

---

143 – Ike Nobutaka: The Beginnings of Political Democracy in Japan, Baltimore 1950, pp. 65 – 66.

144 Uyehera: op. cit., p. 72.

بدرجة أقل– فى بقية أنحاء البلاد، وكانت كل واحدة منها تضم ما يتراوح بين 12 و30 عضواً، وإن كان ثمة حلقات تجاوز عدد أفرادها المائة عضواً.

وكان الأعضاء –عادة– يقرأون بعض الموضوعات السياسية، وتدور مناقشاتهم حولها، وبدأوا بدراسة المقالات التى كان ينشرها بعض رواد الثقافة الغربية مثل ناكامورا ماساناءو Nakamura Masanao وفوكوزاوا يوكيتشى. والى جانب تلك المقالات، درسوا أعمال روسو(وخاصة "العقد الاجتماعى") وجون ستيوارت مل وسبنسر، وكانوا يوجهون الدعوات الى بعض المثقفين اللبراليين من قادة حركة المطالبة بالحكم النيابى بالعاصمة (طوكيو) لالقاء المحاضرات فى تلك الحلقات الدراسية، ووجهوا الدعوة الى بعض الصحفيين اللبراليين للمشاركة فى مناقشات تلك الحلقات التثقيفية التى لم تكن مغلقة على نفسها، وإنما كانت اجتماعاتها مفتوحة لكل من يرغب فى الحضور من أهل القرية أو القرى المجاورة. وكان نظام العمل فى تلك الحلقات يتمثل فى تكليف أحد الأعضاء بقراءة كتاب جديد فى السياسة أو الفكر السياسى، ثم يتولى عرض ذلك الكتاب فى اجتماع تعقده الحلقة لهذا الغرض، وتدور بعد ذلك مناقشات بين الأعضاء حول موضوع الكتاب. وتحمل الأعيان نفقات تلك الحلقات التى كانت مدارس للتثقيف السياسى، لعبت دوراً هاماً فى تعبئة الجماهير لمساندة حركة المطالبة بالدستور والحكم النيابى[145].

وبلغ حماس الأعيان وإهتمامهم بتلك الحلقات، حد فقد بعضهم لملكيته الزراعية عن طريق رهنها مقابل قروض أنفقت على تلك الحلقات التثقيفية وعلى الحركة السياسية، ومن هؤلاء: ايشيساكا ماساكاتا –أحد قادة الحركة بمنطقة مينامى تاما– وهو سينو كييوشيرو عمدة قرية أوجاوا مورا الذى تلقى تعليمه بمدرسة معبد القرية، وعندما إشتد عوده درس الكنفوشية والعلوم الصينية، ثم دخل الحركة السياسية من باب المطالبة بإصلاح نظام ضرائب الأطيان الزراعية، وإحتك بالمثقفين الليبراليين، ففتحت أمامه آفاق جديدة، وقرأ أمهات كتب المفكرين الغربيين مثل جون ستيوارت مل، وروسو، وسبنسر، وبنتام، وغيرهم، مترجمة إلى اللغة

---

[145] Gakushuin Daigaku Kindai – shi Kenkyukai: Katsudo Hokokusho, San – Tama Jiyû Minken Undo, Showa 46 nendo (Tokyo1971), pp.5-35.
وهو بحث باللغة اليابانية يقع فى 110 صفحات، أعده فريق من الباحثين بجامعة جاكشوين، تحت اشراف الأستاذ ايروكاوا دايكيتشى عن "حركة الحرية وحقوق الشعب بمحافظة سان تاما" ويعتمد البحث على الوثائق والمذكرات الشخصية التى عثر عليها فى بيوت زعماء الحركة.

اليابانية. وأسس هوسينو –مع بعض أصدقائه– حلقة لدراسة الفكر السياسى الغربى، وكانت تلك الحلقة التى عرفت بإسم Takumakai نواة لحركة جمع التوقيعات على عرائض قدمت إلى الحكومة للمطالبة بالدستور وإقامة مجلس نيابى التى أقبل عليها الناس إقتناعاً بحق الشعب فى المشاركة فى الحكم[146].

وتحولت تلك الحلقات الدراسية إلى جمعيات سياسية، عقدت سلسلة من الندوات لمناقشة قضية الحكم النيابى، فقدر عدد الندوات التى عقدت فيما بين يناير 1881 ويونيو 1882 – فى جميع أنحاء البلاد– بنحو 1817 ندوة، ألقى فيها نحو 7675 خطاباً سياسياً. وبلغ عدد الجمعيات السياسية التى دعت إلى عقد تلك الندوات نحو 150 جمعية، إنتشرت فى جميع أنحاء اليابان، مما يقدم دليلاً على إتساع الحركة وشموليتها وإلتفاف الجماهير حولها. وإضطرت الحكومة إلى تشديد الرقابة على الصحف والمطبوعات، وإهتمت بتطبيق القانون الخاص بتحريم عقد الإجتماعات السياسية. غير أن تلك الإجراءات الصارمة لم تنجح فى إحباط الحركة السياسية، فكسبت تلك الحركة المزيد من تأييد الجماهير.

ويصور لنا سيكيدوكاكوزو Sekido Kakuzo –أحد زعماء الحركة بمحافظة ايباراكى– ذلك بقوله: "... فى فبراير 1880، إجتمع ممثلو عشر جمعيات بإقليم ايباراكى، وقرروا تقديم عرائض إلى الحكومة للمطالبة بالحكم النيابى، وقسموا بلاد الإقليم فيما بينهم ليطوفوا بها، داعين الناس إلى تأييدهم وتوقيع العرائض التى تطالب بالدستور. فكان هؤلاء الدعاة –الذين لم يتجاوز عددهم الأربعون أو الخمسون رجلاً– يحملون طعامهم ويزورون القرى، فلا يكتفون بزيارة بيت العمدة، بل يطوفون ببيوت القرية كلها، شارحين الأوضاع السياسية فى داخل البلاد وخارجها، موضحين مزايا الحكم النيابى وفوائده، ثم يجمعون توقيعات من يقتنع بأفكارهم. ولا يقعدهم عن غايتهم هطول الأمطار وتعذر السير فى الطرق الموحلة، ولا يسقطون من حسابهم قرية نائية تقع فوق أحد الجبال الشامخة أو تقبع عند سفحه. وبذلك

[146] Irokawa Daikichi: Freedom and the Concept of People's Rights, Japan Quarterly, vol XIV, No. 2, April – June 1972, p. 177.

نجحوا فى جمع توقيعات 11814 رجلاً من أرباب العائلات الهامة بإيباراكى، وقدموا العرائض –التى تطالب فيها الجماهير بالحكم النيابى– إلى الحكومة... "[147].

ولم يكن الإطار الفكرى لحركة المطالبة بالحكم النيابى أو "حركة الحرية وحقوق العشب" – على نحو ما عرفت به بين اليابانيين– يستمد مضمونه من الفكر الليبرالى الغربى فحسب، بل ومن التراث الفكرى اليابانى أيضاً. وتبين لنا الكتابات التى تركها بعض زعماء الحركة ذلك بوضوح.

فإذا تناولنا –على سبيل المثال– كتابات هوسونوكيوشيرو الذى ذكرناه آنفاً، نجد أن فكره السياسى مستمد أساساً من الكنفوشية، فهو يتمسك بمبدأ ترشيد الطبيعة، وبالشكل المثالى للواجبات الأخلاقية. وطور هوسونو تلك المبادئ وفسرها بالصورة التى جعلتها تتمشى مع التطور السياسى الحديث: ففكرة حب الإمبراطور للشعب –كما حددتها الكنفوشية– تلزمه بالعمل على تحقيق آمال شعبه، ولما كان الشعب يعقد الأمل على الدستور، فلا يجب أن يتوانى الإمبراطور لحظة فى تحقيق تلك الأمنية. كما فسر فكرة تغيير الحاكم التى ذهب إليها كنفوشيوس بضرورة تخلى الإمبراطور عن عرشه إذا تمسك بالحكم الاستبدادى المطلق، "لأن عدالة السماء لا تقبل بالاستبداد". واستمد فكرة المساواة بين الناس من فكرة كنفوشيوس الطوباوية عن الحياة السعيدة، التى يجب أن يتمتع بها الناس جميعاً تحقيقاً لإرادة السماء. وبذلك يكون هوسونو –ومن سار على دربه– قد مزج بين التراث الفكرى اليابانى (المقتبس بدوره من الصين) والفكر الليبرالى الغربى، فلم تجد الجماهير أى تناقض أو تنافر بين ما يدعو إليه زعماء حركة المطالبة بالدستور والحكم النيابى وبين التراث اليابانى الثقافى[148].

ويبدو هذا المزج واضحاً فى النشيد الذى شاع فى تلك الحقبة، وتغنى به الفلاحون فى إقليم طوسا بجزيرة شيكوك –معقل حركة الحرية وحقوق الشعب– إذ يقول[149]:

ليس ثمة فرد أسمى منزلة من غيره...

---

147 Ibid, pp. 178 – 9.
148 Gakushuin Daigaku, Kindai – shi Kenkyukai: op. cit., pp. 37 – 8.
149 Ibid, pp. 95 – 102.

فنحن جميعاً سواء، ما دمنا بشراً...
إذ ليس لنا سوى حياة واحدة...
إذا لم نعشها أحراراً،
وجب علينا أن نتخلص منها غير آسفين.
الدنيا تنقسم إلى قارات خمس...
بينها آسيا المتخلفة... يا للعار !!
إذا نظرنا إلى التاريخ... رأينا أمريكا تتحرر بالثورة..،
ما أروع ذلك... !!

ونلاحظ نفس الظاهرة عند مثقفى الساموراى اللذين إشتركوا فى قيادة حركة المطالبة بالحكم النيابى، مثل: تشيبا تاكوسابورو Chiba Takusaburo الذى ولد لأسرة من صغار الساموراى، وإشترك فى إسقاط نظام طوكوجاوا، ثم تنقل بين أرجاء البلاد، حتى استقر به المطاف فى محافظة سان تاما، وأعد دستوراً شعبياً قدمت جماهير الإقليم مشروعه إلى الحكومة، وكان يرى ضرورة أن يقوم الدستور على الأسس التالية حتى يكتب له النجاح[150]:

1. مراعاة العقلانية وقوانين الطبيعة (وهو ما عبرت عنه الكنفوشية بكلمة "الطريق Dôri").
2. ملاءمته للإتجاهات السائدة فى البلاد عند صدوره.
3. أن يكون مناسباً لواقع وأحوال وأوضاع الجماهير، فلا يكون مجرد إقتباس للدساتير الغربية، لأن التراث الحضارى اليابانى يختلف تماماً عن التراث الحضارى الغربى.
4. لا يجب أن تظل نصوص الدستور ثابتة دون تغيير، وإنما يراعى تغييرها تبعاً لما يطرأ على البلاد والجماهير من تطور.

وهكذا كان الإطار الفكرى لحركة الحرية وحقوق الشعب يقوم على قاعدة صلبة من التراث اليابانى الذى طعم بالفكر الليبرالى الغربى بصورة لا تجعله يبدو غريباً عن واقع المجتمع

[150] Tsurumi Yusuke: The Liberal Movement in Japan, The Re – awakening of the Orient, London 1925, pp. 68 – 70.

اليابانى، وبعيداً عن مستوى إدراك الجماهير، وتجعله مقبولاً لديهم. ولعل ذلك يفسر إلتفاف الجماهير حول تلك الحركة التى اكتسبت صبغة شعبية.

لذلك أيقنت الحكومة أنها بصدد حركة منظمة لا يقودها حفنة من المثقفين اللذين لا تربطهم بالجماهير رابطة، وإنما يقودها رجال ينتمون إلى عائلات الأعيان اللذين عاشوا فى الريف منذ أجيال بعيدة، وتمتعوا فيه بنفوذ كبير، ولديهم القدرة على تعبئة سكان القرى فى حركة سياسية ضد الحكومة والأساس الذى قامت عليه سلطتها. ولم تكن الحكومة –عندئذ– مهيأة لمواجهة مثل هذه الحركة بإجراءات قمع صارمة، فآثرت السلامة، وسارعت بإصدار بيان – فى 12 أكتوبر 881 – أعلن فيه الإمبراطور أنه "ينوى إقامة نظام نيابى تدريجياً، يعود بالفائدة على الحكومة والشعب... وذلك فى السنة الثالثة والعشرون من حكمه (1890)"، وحذر البيان جميع طبقات الشعب "أعلاها وأدناها" من التسرع، والدعوة إلى الطفرة فى التغيير، لأن ذلك يؤدى إلى إشاعة الإضطرابات فى البلاد[151].

وجاء ذلك البيان معبراً –بالدرجة الأولى– عن إتجاه الأرستقراطية الحاكمة نحو إضفاء الشكل الدستورى على نظام الحكم المركزى المطلق، وتحويل أداة الحكم إلى أداة عصرية دون المساس بجوهر النظام القائم، ولقطع الطريق على حركة المطالبة بالحكم النيابى (الحرية وحقوق الشعب) التى كانت تطمح إلى إقامة نظام حكم ليبرالى على النمط الفرنسى أو الإنجليزى، يعطى كل السلطة للشعب، ويخضع الحكومة لرقابته.

وكان صدور البيان الإمبراطورى نقطة تحول فى تاريخ حركة المطالبة بالحكم النيابى، إذ أعيد تنظيم الحركة فى شكل حزبين سياسيين هما: (حزب الأحرار) و(حزب الإصلاح)، فى الوقت الذى كانت فيه الحكومة تدبر أمر تصفية الحركة. فقد حدث تغيير فى السلطة كان قريب الشبه بالإنقلاب السياسى، أبعد على أثره أوكوما شيجينوبو –المعروف بإتجاهاته الليبرالية ومناصرته للدعوة الدستورية– عن الحكم، وإنفرد أنصار الأوتقراطية ومركزية السلطة بإدارة أمور البلاد[152].

---

[151] Meiji Japan Through Contemporary Sources, vol. III, pp. 69 – 70.

[152] حول تفاصيل ذلك الإنقلاب وأبعاده السياسية، راجع:
Lebra, J. C.: Okuma Shigenobu and the 1881 Political Crisis Journal of Asiatic Studies, vol. XVIII, pp. 475 – 78.

ومنذ ذلك الحين، أصبح النشاط السياسى يتركز حول الأحزاب السياسية. وتحولت الجمعيات السياسية المنتشرة فى الريف إلى خدمة أغراض أخرى، فلم يعد نشاطها قاصراً على المطالبة بالدستور، وإنما تعداه إلى مطالب أخرى ذات طابع إقتصادى، وتتفق –إلى حد كبير– مع مصالح الأعيان، فدعت إلى: الإهتمام بالتعليم، وعدم قصر الوظائف العامة على فئة معينة من الناس، وتشجيع الصناعة. وبعد أن كانت الحلقات الدراسية –التى أشرنا إليها– ملتقى جميع سكان القرية، أصبحت عضوية الجمعيات السياسية فى تلك المرحلة محصورة فى فئة محدودة ممن يستطيعون سداد إشتراك العضوية الشهرى الذى لم يكن فى متناول أيدى الكثيرين، ومن ثم لم يتمتع بعضوية تلك الجمعيات سوى الأعيان، فتفرقت السبل بينهم وبين الفلاحين اللذين استبعدوا من المشاركة فى العمل السياسى[153].

وبدأ الأعيان يرغبون عن السياسة، وشغلوا بالنواحى الإقتصادية والثقافية. وزادت الهوة التى خلقتها سياسة الإنكماش الإقتصادى اتساعاً بينهم وبين جماهير الفلاحين، بعد أن كان الإلتحام تاماً بين الأعيان والفلاحين خلال حركة توقيع عرائض المطالبة بالدستور. فعلى حين عانى الفلاحون من تدهور أسعار الحاصلات الزراعية، كانت ضرائب الأطيان مرتفعة إرتفاعاً بالغاً جعل ريع أطيانهم لا يكفى لسداد ما عليهم من ديون، كان الأعيان يتشددون فى تحصيل الديون التى إقترضها منهم الفلاحون، وإتجهوا إلى استثمار أموالهم فى الصناعة والنشاط المصرفى، فإختلفت بهم وبالفلاحين السبل.

وأخذ الفلاحون يعيدون تنظيم أنفسهم لمواجهة السلطة والأعيان معاً، فبعد أن كانت إنتفاضات الفلاحين تهب بقيادة الأعيان وتوجه ضد الحكومة، أصبحت قيادة تلك الإنتفاضات بيد عناصر من الفلاحين أنفسهم توجهها ضد الحكومة والأعيان معاً. ولدينا مثل واضح لتلك الظاهرة التى شهدتها الثمانينات، هو ثورة "اليائسين بإقليم تشى تشيبو Chichibu Komminto" عام 1884، وإنتفاضة الفلاحين بمحافظة فوكوشيما التى سبقتها بعامين.

وكان لهذه الظاهرة أثرها على الأعيان أنفسهم، فإنقسموا إلى ثلاثة إتجاهات[154]:

---

[153] Gakushuin Daigaku Kindai – shi Kenkyukai: op. cit., pp. 13 – 15.

[154] Ibid, pp. 15 – 17.

1. فريق نفر من العمل السياسى، وإتجه إلى النشاط الإقتصادى، فصرف إهتمامه إلى التجارة والصناعة، ويمثل هؤلاء القطاع الأكبر من الأعيان.
2. فريق آخر –محدود– تمسك بالإلتحام بالفلاحين وشارك فى إنتفاضاتهم.
3. بضعة أفراد من الراديكاليين تقوقعوا على أنفسهم، ولم يعد لهم نشاط سياسى يذكر.

أما عن قيادة المعارضة السياسية بالعاصمة (طوكيو)، فكانت بيد مثقفى الساموراى اللذين إتفقوا على الغاية من تلك الحركة، وهى إقامة حكم نيابى دستورى على النمط الغربى، ولكنهم إختلفوا –كما سنرى– حول سبيل تحقيق تلك الغاية.

ظهور الأحزاب السياسية

بدأت حركة المطالبة بالحكم النيابى تدخل طور التنظيم السياسى بعد صدور البيان الذى وعد فيه الإمبراطور الشعب بإقامة نظام دستورى عام 1890، (بيان 12 أكتوبر 1881)، فقامت الأحزاب السياسية التى عبرت عن التيارات الرئيسية فى الحركة، كما عبر أحدها عن وجهة نظر الحكومة فى التغيير المرتقب.

وكان "حزب الأحرار Jiyûtô" أسبق تلك الأحزاب إلى الظهور، فبعد صدور البيان الإمبراطورى ببضعة أيام، عقد الحزب مؤتمره التأسيسى بطوكيو (18 أكتوبر)، وتولى جوطو شوجيرو Gotô Shôjirô رئاسة المؤتمر. وما كاد الشهر يبلغ نهايته حتى كان تنظيم الحزب قد إكتمل، وانتخب إيتاجاكى تايسوكى أول رئيس له. وحدد الحزب أهدافه بالعمل على إقامة حكم نيابى، وتوسيع نطاق الحريات، وحماية وتدعيم حقوق الشعب، وتحقيق الرخاء والرفاهية له، والعمل على النهوض بالبلاد، وضمان المساواة بين اليابان والدول الأخرى، والعمل على تحقيق التقدم الوطنى. ورغم أن الخط السياسى للحزب صيغ على ضوء أفكار روسو ومونتسكيو، فقد مال بعض أعضاء الحزب إلى التطرف، مما جعل خصومهم يطلقون على الحزب إسم "حزب اليعاقبة".

وفى أوساكا، كون أعضاء فرع حزب الأحرار بزعامة فوروساوا شيجيشى Furusawa Shigeshi حزباً من دعاة حقوق الشعب، سمى "الحزب الدستورى Rikken Seitô"، ليعبر عن وجهة نظر الجناح المتطرف فى حركة المطالبة بالدستور.

وقام أوكوما –بعد خروجه من الحكومة فى أكتوبر 1881– بالإعداد لتنظيم حزب سياسى آخر بمعاونة بعض زملائه القدامى، فأعلن تأسيس "حزب الإصلاح Kaishintô" فى 14 مارس 1882، وإنتظم المثقفون من أبناء الطبقة الوسطى ذوى الميول المعتدلة فى عضوية الحزب الجديد. وكان نوما موريكازو Numa Morikazu –أحد قادة حزب الإصلاح– من أتباع ومعاونى ايتاجاكى منذ بداية حركة الحرية وحقوق الشعب حتى تأسيس حزب الأحرار، ولكنه إختلف مع بعض زملائه فترك الحزب وإنضم إلى أوكوما فى تنظيم حزب الإصلاح، ولعب دوراً بارزاً فى إيقاظ الوعى السياسى عند الجماهير من خلال تحريره لجريدة "طوكيو ماينتشى Tokyo Mainichi". على حين كان يانو فوميو Yano Fumio –وهو أيضاً من قادة الحزب– يتزعم الجناح المنادى بإقامة حكم نيابى على النمط الإنجليزى، وعبر –بذلك– عن وجهة نظر خريجى جامعة كيو اللذين إنتظموا فى عضوية الحزب[155].

وعلى حين حرص حزب الإصلاح على أن يضم فى عضويته كبار رجال الأعمال والعلماء والشخصيات الهامة، كان حزب الأحرار يضم فى عضويته بعض أعيان الريف وصغار الملاك والشباب المتعلم الذى يتدفق بحماسة. فكان كل منهما يكمل الآخر، حتى أن فكرة إدماج الحزبين فى حزب واحد كانت موضع البحث حيناً، ولكن تباعد موقف كل من الحزبين من الحكومة، جعل فكرة الإندماج لا تلقى قبولاً، وزاد من اتساع شقة الخلاف بينهما، حتى أصبحا على طرفى نقيض.

وقد حدد حزب الإصلاح أهدافه على النحو التالى[156]:

1. الحفاظ على مكانة الأسرة الإمبراطورية، والعمل على تحقيق الرفاهية للشعب.
2. النهوض بالإدارة الداخلية وزيادة قوة الأمة.
3. إلغاء حق الحكومة المركزية فى التدخل فى الإدارة المحلية، وإقامة إدارة ذاتية محلية.

---

[155] Osatake & Hayashi: op. cit., pp. 85 – 7.
[156] Ibid, p. 177.

4. توسيع حق الإقتراع تبعاً لتقدم المجتمع.
5. الحفاظ على الحد الأدنى من العلاقات السياسية مع الدول الأجنبية، وتقوية العلاقات التجارية بقدر الإمكان.
6. الإبقاء على سياسة "العملة الصعبة" فيما يتعلق بالنقد.

وواضح أن حزب الإصلاح لم يعلق أهمية كبرى على قضية الدستور والحكم النيابى، فكان أميل إلى الإعتدال من حزب الأحرار الذى إتخذ موقفاً متصلباً من السلطة، وركز على إعتبار الشعب مصدر السلطات.

وعندما رأت الحكومة الحماس الذى استقبل به الحزبان الجديدان، أيقنت أن قوة الشرطة وحدها لن تستطيع أن تمحو شعبيتهما، فقررت أن تنشئ حزباً سياسياً يعبر عن السلطة لموازنة النشاط السياسى للحزبين الآخرين. فتأسس "الحزب الإمبراطورى Teiseitô" فى 18 مارس 1882، وشكلت قيادة من كبار رجال السلطة، وضم فى عضويته كبار موظفى الإدارة المركزية والمحافظات والمجالس البلدية، ورجال الدين، والمعلمون المشتغلون بمدارس الحكومة، ورجال الأعمال المتصلون بدوائر الحكم[157].

ورغم صغر حجم العضوية فى الحزب الإمبراطورى، تمتع ذلك الحزب بنفوذ كبير اكتسبه من مساندة الحكومة ورعايتها له. وحدد الحزب برنامجه بالتأكد من تنفيذ قرارات الحكومة الخاصة بإصدار الدستور وإقامة المجلس النيابى، وتقديم العون للحكومة فى تنفيذ سياستها، والرد على الحملة الدعائية التى تشنها المعارضة على الحكومة. وأصدر الحزب –لهذه الغاية– العديد من الصحف التى أخذت تكيل المديح للأوليجاركية الحاكمة، وتصد عنها هجوم المعارضة وتتهمها بالشطط والتطرف[158].

وسعى كل حزب من الأحزاب الثلاثة –سعياً حثاً– لنشر أفكاره السياسية والعمل على أن يأتى الدستور المرتقب محققاً للحكم النيابى على النحو الذى يراه. وكان حزب الأحرار يرى أن الحكومة لم تخلق من أجل حاكم أو من أجل حفنة من الناس، ولكنها خلقت من أجل الشعب، وأكد على أن السيادة للشعب وحده، وأن إعداد الدستور وصياغته لابد أن يتم على

---

157 Ibid, p. 120.
158 Mc. Laren: A Political History of Japan, p. 109.

يد من يمثلون الشعب تمثيلاً حقيقياً. أما الحزب الإمبراطورى، فكان يرى أن السيادة من حق الإمبراطور وحده لأنه "يملك الأرض والناس"، فإذا رأى أن"يمنح" الشعب دستورا فلا معقب لكلمته، وإذا رأى غير ذلك فلا تثريب عليه. ووقف حزب الإصلاح بين هذين النقيضين، فذهب إلى أن المجلس النيابى إنما يمثل الإمبراطور والشعب معاً، وبذلك يمثل سلطة السيادة كما هو الحال فى النظام البرلمانى الإنجليزى[159].

وأدت سياسة الحكومة الرامية إلى كبح جماح الإتجاه الليبرالى من خلال صحافة الحزب الإمبراطورى إلى وقوع محاولة إغتيال تعرض لها ايتاجاكى –رئيس حزب الأحرار– أثناء قيامه بجولة للدعاية السياسية فى الأقاليم (ربيع 1882)، وكان الجانى شاباً يشتغل معلماً بالمدارس الإبتدائية، ممن تأثروا بمقالات التحريض السياسى ضد حزب الأحرار التى كانت تنشرها صحافة الحزب الإمبراطورى. ولم تنجح محاولة الإغتيال إلا فى زيادة شعبية حزب الأحرار وزعيمه ايتاجاكى، الذى صاح وهو يعانى من الجراح أمام الحشد الذى تجمع للاستماع إلى خطابه السياسى: "قد يموت ايتاجاكى، ولكن الحرية لن تموت".

وترتب على زيادة شعبية حزب الأحرار –بعد الحادث– إزدياد سخط الجماهير على الحكومة، مما جعل السلطة تعدل من القوانين الخاصة بكبت الحريات بصورة جعلتها أكثر فعالية، وراحت تشد أزر الشرطة وتقوى شوكتها. فأعيد النظر فى قانون التجمهر للحد من عقد الإجتماعات السياسية العامة وحظر تكوين المنظمات السياسية، وأعطى القانون للشرطة حق مراقبة الإجتماعات وفضها بالقوة إذا رأت فيها ما يهدد الأمن العام، فتوسعت الشرطة فى استخدام هذا الحق لكبت الحريات العامة، وإرهاب أحزاب المعارضة.

وإزاء تعسف السلطة مع النشاط الحزبى المعارض، وخاصة موقفها المتعنت من حزب الأحرار، قرر إيتاجاكى القيام برحلة إلى أوروبا لدراسة النظم البرلمانية فيها، للاستفادة من تجاربها فى تدعيم الحركة الدستورية فى اليابان. ولكن ذلك القرار أدى إلى حدوث إنشقاق بين صفوف حزب الأحرار عندما أشاع البعض أن الحكومة إشترت ذمة ايتاجاكى وأنها وراء فكرة سفره إلى أوروبا، فتأثر بعض قادة الحزب بتلك الشائعات وخشوا أن يؤدى "تحييد" زعيم

[159] Ibid, p. 132.

الحزب إلى إضعاف حركته السياسية، وطالبوا ايتاجاكى بالعدول عن فكرة السفر إلى الخارج. غير أن ايتاجاكى وبعض زملائه فى قيادة الحزب أصروا على السفر (نوفمبر 1882)، مما أدى إلى استقالة بعض الأعضاء من قيادة الحزب، وترتب على ذلك تجميد نشاطه السياسى. وإنتهز حزب الإصلاح الفرصة للإجهاز على ما بقى للحزب من فعالية سياسية.

وظل حزب الأحرار مهيض الجناح، لا يستطيع التصدى لخصومه، حتى واتته الفرصة عندما إكتشف سر العلاقة بين مؤسسة ميتسوبيشى وأوكوما –وزير المالية السابق ورئيس حزب الإصلاح– الذى أعطى لتلك المؤسسة ثلاث عشرة سفينة كانت ملكاً للدولة خلال حملة فورموزا. وإلتقى حزب الأحرار –فى الهدف– مع الحكومة إلى حين، فشنت صحافة حزب الأحرار والحزب الإمبراطورى حملة شعواء على أوكوما ومؤسسة ميتسوبيشى. وأسفر هذا الصراع السياسى عن إضعاف حزبى الأحرار والإصلاح معاً، وأدى ذلك إلى قيام حزب الأحرار بتجميد نشاطه بنفسه (29 أكتوبر 1884). ولكن فروعه ببعض الأقاليم ظلت تمارس نشاطها، وخاصة فرع الحزب بشرقى البلاد الذى نظم (فى 1886 – 1887) حركة محدودة لحث الحكومة على الإسراع بإقامة مجلس نيابى. غير أن فروع الحزب ما لبثت أن توقفت بدورها عن ممارسة نشاطها أمام ضغط الحكومة وبطشها، وما ترتب عليه من تبدد حماس قيادات الحركة. وبقى على الساحة السياسية "حزب الإصلاح" بعد أن سلك مع الحكومة سبيل المهادنة، وتدعم مركز "الحزب الإمبراطورى" بعد أن خفتت أصوات المعارضة السياسية.

وعاد "حزب الأحرار" إلى الظهور من جديد مع إفتتاح المجلس النيابى (الدايت) عام 1890، ولكنه عانى من الإنشقاقات التى استنزفت قواه السياسية بخروج العناصر الراديكالية منه، وأدت شروط التمتع بحق الإقتراع –التى حددها الدستور– إلى قصر عضوية الحزب على الملاك، مما جعل مواقفه السياسية تتسم –فى تلك المرحلة– بالإعتدال. ثم أصبح

يعرف بإسم "جمعية أصدقاء الحكومة الدستورية Rikken Seiyûkai" منذ سبتمبر عام 1900، عندما عقد لواء قيادة الحزب لكبار الملاك الزراعيين[160].

إعداد الدستور

رأينا كيف تضمن "ميثاق العهد ذو المبادئ الخمسة" – الذى أصدره الامبراطور مايجى عشية استرداد البلاط للسلطة – النص على "إقامة مجالس استشارية على نطاق واسع، وتقرير جميع أمور الدولة بمعرفة الرأى العام". ولكن المجالس التى أقيمت فى اطار الاصلاح الادارى، كان أعضاؤها يعينون من قبل الحكومة، وانفراد "مجلس اليسار" باصدار التشريعات منذ عام 1871.

غير أن الصفوة الحاكمة كانت ترى السلطة من زاوية معينة، فمنذ مطلع عصر مايجى (1869) أشار ايواكورا الى ضرورة إشراك العناصر ذات الكفاءة فى الحكم، على حين كان ايطو شمباى ميالا الى اصدار الدستور، ليقينه أنه الوسيلة الوحيدة لإنهاء الاضطراب الذى تعانى منه البلاد. ورغم ما إمتاز به كيدو من ميل الى الفكر اللبرالى، فان فكرة الحكم النيابى –عنده– لم تتجاوز حدود تحقيق الاستقرار الوطنى، فى بلد كانت تسوده الاضطرابات عقب الغاء نظام الاقطاع وحل المقاطعات وإقامة نظام الادارة المحلية (المحافظات). أما أوكوبو، فقد ركز اهتمامه على إقامة سطلة الامبراطور على قواعد صلبة. وبذلك كان حكام عصر مايجى أكثر ميلاً الى اقامة حكومة أوتقراطية مركزية قوية.

غير أن بعض الشخصيات البارزة فى الحكومة آثرت الاستقالة عقب الخلاف الذى شجب حول المسألة الكورية (1873)، وهم أولئك الرجال الذين صمموا على كسر احتكار أوليجاركية ساتسوما وتشوشو للسلطة. وفى نفس السنة، عاد من انجلترا كومورو نوبوأو Komuro Nobuo وفوروساوا شيجيشى وقد تأثر بالنظام البرلمانى الانجليزى، وتطلعاً الى تطبيقه فى اليابان. ونجح الرجلان فى اقناع ايتاجاكى تايسوكى وجوتو شوجيرو بتبنى فكرة تقديم العريضة التى طالبوا فيها باقامة مجلس نيابى عن طريق الاقتراع العام (يناير 1874).

---

[160] Iwasaki Uichi: The Working Forces in Japanese Politics, A Brief Account of Political Conflict 1867 – 1920, London 1921, pp. 95 – 99.

ولم تنجح تلك العريضة إلا فى اثارة قضية الحكم النيابى على صفحات الجرائد، التى تعرضت للمسألة سواء من زاوية التأييد أو الاعتراض. على حين أعرب حكام البلاد عن ايمانهم بأن تطبيق الديمقراطية فى بلد كاليابان لم يبلغ من النضج السياسى الدرجة الكافية، يعد ضرباً من ضروب المخاطرة[161].

وبحلول ربيع عام 1875، أنشئ مجلس الشيوخ Genrô-in وتولت الحكومة تعيين أعضائه، فى محاولة (فاشلة) من جانبها لاحتواء حركة المطالبة بالدستور وإقامة الحكم النيابى، ولكن ذلك لم يقض على الحركة التى ازدادت قوة –على نحو ما رأينا– بصورة لا يمكن تجاهلها، فكان صدور الاعلان الامبراطورى الذى وعد باقامة حكم نيابى بالتدريج، وبذلك ارتبطت الحكومة باقامة ذلك النظام واصدار الدستور.

وفى 6 سبتمبر 1876، أصدر الامبراطور أمراً بدراسة النظم الدستورية المختلفة، والعمل على وضع مشروع للدستور اليابانى، ونتيجة لذلك أنشئ "مكتب دراسة النظم الدستورية Kempô Seido Torishirabe Kyoku" فى صورة لجنة منبثقة عن مجلس الشيوخ، وبدأت تلك اللجنة عملها على الفور.

وفى 22 يوليو 1878، صدر مرسوم إمبراطورى بتنظيم مجالس المحافظات عن طريق الإقتراع، وبذلك وضع أساس الحكم النيابى الذى أقيم بعد ذلك بإثنى عشر عاماً. وبموجب ذلك المرسوم، منح حق الاقتراع لجميع الذكور ممن بلغوا العشرين عاما على الأقل، بشرط أن يكونوا من بين من يدفعون ضريبة أطيان لا تقل عن خمسة ينات سنوياً. وأصبح من حق مجلس المحافظة أن يقر الموازنة الخاصة بالمحافظة، ويحدد طريقة جباية الضرائب. ثم إكتملت هذه الخطوة التمهيدية لإقامة الحكم النيابى بصدور مرسوم يناير 1880، الخاص بإنشاء مجالس الأحياء والمدن بنفس الطريقة[162].

وعندما قام الرئيس جرانت –أحد الرؤساء الأمريكيين السابقين– بزيارة اليابان (يونيو 1879)، حرص الإمبراطور مايجى على استشارته فيما يتعلق بالحكم النيابى، فى وقت

---

[161] Akita: Foundations of Constitutional Government in Modern Japan 1868 – 1900, Harvard Univ. press 1967, pp. 15 – 20.

[162] Ibid, pp. 26 – 29.

كانت حركة المطالبة بالحكم النيابى قد بلغت ذروتها، فأشار الرئيس جرانت على الإمبراطور بأن من مصلحة بلاده الإعتماد على حكومة ينتخبها الشعب، ومجلس نيابى يراقب الشعب من خلال عمل الحكومة. ولكنه حذر الإمبراطور من مغبة التراجع عن الحكم الدستورى بعد إقراره، لأن حرمان الشعب من هذا الحق –بعد منحه له– قد يؤدى إلى كارثة، ومن ثم وجب على الحكومة اليابانية أن تتوخى الدقة عند إعداد الدستور.

وفى 6 يوليو 1881، قدم ايواكورا تقريراً إلى مجلس الشيوخ طالب فيه بأن يصاغ الدستور اليابانى على نسق الدستور الألمانى وليس الإنجليزى. وقد تأثرت سياسة الحكومة الرامية إلى إقامة مجلس نيابى فى ظل نظام دستورى، بالأفكار التى طرحها ايواكورا بتلك المذكرة، نظراً لما يوفره الدستور الألمانى من ضمانات للأوليجاركية الحاكمة، ولانطباقه على الإطار السياسى لنظام الحكم فى عصر مايجى. ولذلك استبعدت نهائياً فكرة الاستفادة من النظامين الإنجليزى والفرنسى عند صياغة الدستور اليابانى.

ولما كانت دراسة النظم الدستورية الغربية تتطلب الوقوف على أسلوب تطبيقها، فقد أوفد ايتو هيروبومى على رأس بعثة إلى أوروبا لدراسة تلك النظم على الطبيعة (مارس 1882). وقبل أن تغادر البعثة اليابان، وضعت فى إعتبارها دراسة النظام الدستورى الألمانى، مع الوقوف على تكوين المؤسسات السياسية الألمانية، وعلاقة تلك المؤسسات بالبلاط الإمبراطورى الألمانى. وعندما وصلت البعثة إلى ألمانيا، استمع ايتو والوفد المرافق له إلى محاضرات من فقهاء الدستور هناك، وإقتنع ايتو ورفاقه بالنظام الدستورى الألمانى من حيث الأخذ بمبدأ ثنائية السلطة التشريعية (أى إقامة مجلسين نيابيين)، وإشتراط نصاب معين للملكية فيمن يتمتع بحق الإقتراع، مع الإحتفاظ للإمبراطور بسلطات سياسية وعسكرية وإقتصادية واسعة، وعدم الميل إلى إقامة حكومات حزبية تجعل من الهيئة التشريعية مصدراً للقوة السياسية[163].

وعاد ايتو من أوروبا –فى صيف 1883– بعد غيبة دامت أكثر من عام، حدثت خلالها تغيرات كثيرة، وخاصة فى عقلية ايتو نفسه الذى توثقت عرى الصداقة بينه وبين المستشار الألمانى بسمارك، وأثر الأخير فيه تأثيراً ملحوظاً، فأصبح ايتو يقلده فى كل شئ، حتى فى

[163] Ibid, pp. 31 – 36.

طريقته فى التدخين. وأصبح السياسى اليابانى على يقين تام من أن ألمانيا وحدها تستطيع أن تقدم لليابان النموذج الدستورى الملائم لظروفها، ومن ثم أصبحت القومية والعسكرية والبيروقراطية الألمانية مثلاً يحتذى به عند إعادة تنظيم أداة الحكم فى اليابان.

ووجه ايتو الدعوة إلى العديد من الأساتذة والخبراء الألمان، وأسند إليهم بعض الوظائف فى الوزارات المختلفة. وفى مارس 1884، أنشأ ايتو مكتباً لدراسة النظم الإدارية، أسندت إليه مهمة إعداد مشروع الدستور، ومراجعة اللوائح الخاصة بإدارات الحكومة، ووضع المقترحات الخاصة بإصلاح الجهاز الإدارى. وتولى ايتو رئاسة هذا المكتب، بالإضافة إلى منصبه كوزير للبلاط الإمبراطورى.

وكخطوة أولى فى الطريق إلى تنظيم أداة الحكم، وضع ايتو نظاماً يقضى بإقامة "هيئة النبلاء"، صدر به مرسوم خاص فى 7 يوليو 1884، جعل هيئة النبلاء اليابانية تحاكى مثيلاتها فى ألمانيا، فضمت خمس مراتب (أمير، ماركيز، كونت، فسكونت، بارون)، ووضع تصنيف لرجال الدولة لتوزيعهم على تلك المراتب، فأصبحت هيئة النبلاء تضم: نبلاء البلاط القدامى، والدايميو السابقون، وصغار الساموراى الذين تقلدوا الوظائف الكبرى. وبغ عدد أفراد الأرستقراطية الجديدة أكثر من 500 عضواً، بعد أن تم استبعاد الشخصيات السياسية التى أدت خدمات جليلة للدولة، لأنها كانت –عندئذ– تقف فى مقدمة صفوف المعارضة السياسية، مثل: ايتاجاكى وأوكوما.

ومن الجلى، أن إقامة تلك الأرستقراطية كانت مناورة سياسية بارعة، قصد بها خلق طبقة جديدة ذات إمتيازات خاصة يكفلها القانون، لتكون عوناً للحكومة لتطبيق سياستها، بعد ما إنفض صغار الساموراى من حولها، وإشتركوا فى قيادة وتوجيه المعارضة السياسية، ووفرت إقامة تلك الأرستقراطية –فى نفس الوقت– العضوية اللازمة "للمجلس الأعلى" الذى جعل منه الدستور (كما سنرى) رقيباً على سلطات وأعمال "المجلس الأدنى" الذى يضم نواب الشعب. وبذلك خرجت الحكومة على مبدأ المساواة بين الطبقات الذى روجت له فى مطلع عصر مايجى، وتضمنه "ميثاق العهد ذو المبادئ الخمسة". فكان تشكيل الأرستقراطية الجديدة بمثابة نكسة للحياة السياسية، وردة عن طريق تحقيق المساواة بين الناس، الذى

قطعت فيه الحكومة شوطاً بعيداً من قبل عندما ألغت نظام الطبقات الإجتماعية ضمن سلسة الضربات التى وجهتها للإقطاع فى مطلع العهد[164].

وجاءت الخطوة التالية فى الطريق نحو إقامة نظام دستورى، عندما استبدل بمجلس الدولة "مجلس وزراء" حديث (12 ديسمبر 1885)، أقيم –أيضاً– على النسق الألمانى، فتم الفصل بين الشئون العامة للدولة وشئون البلاط الإمبراطورى، وحددت الواجبات الإدارية للوزراء فى إطار سلطة مركزية. وضم مجلس الورزاء تسع وزارات هى: الخارجية، والداخلية، والمالية، والحربية، والبحرية، والعدل، والتعليم، والزراعة والتجارة، والمواصلات، بالإضافة إلى رئاسة الوزارة. وأصبح ايتو هيروبومى رئيساً لأول مجلس وزارى حديث، ولم يكن عمره –عندئذ– يتجاوز الخامسة والأربعين، وإحتفظ –فى نفس الوقت– بمنصب وزير البلاط. وجاء الوزراء جميعاً من أبناء ساتسوما وتشوشو، وهم ينتمون –فى الأصل– إلى صغار الساموراى اللذين شاركوا فى صنع نظام مايجى، ولم يكن بينهم وزير واحد من نبلاء البلاط القدامى، وهى المرة الأولى التى إنفرد فيها أناس إنحدروا من طبقة العامة أرفع مناصب الدولة، مما جعل لتلك الوزارة مغزاها الخاص.

ومن الواضح أن ايتو كان يهدف إلى إيجاد جهاز بيروقراطى كفء يحل محل سيطرة الساموراى القدامى على الإدارة، فكانت الخطوة الأولى –فى هذا الصدد– إصدار اللوائح الخاصة بتعيين موظفى الدولة، فوضع بذلك نواة قانون الخدمة المدنية الذى صدر فيما بعد، كما مهد الطريق لإقامة حكومة بيروقراطية تقودها مجموعة متباينة من الموظفين، لا ترتبط إلا برابطة الولاء للسلطة. وفضل ايتو خريجى "جامعة طوكيو الإمبراطورية" على غيرهم فى تولى وظائف الدولة عندما أمر بتعيينهم دون إختبار، ودس أنفه فى تعيين أساتذة تلك الجامعة، مما حولها إلى مؤسسة لتخريج أفراد الجهاز البيروقراطى[165].

وخلال عامى 1886 – 1887، واصلت لجنة إعداد مشروع الدستور عملها –بسرية تامة– مستعينة بخبرة الدكتور هرمان روسلر Hermann Roesler وهو أستاذ ألمانى، كان حجة فى

[164] Siemes, Johannes: Hermann Roesler and the Making of the Meiji State, Sophia Univ. Tokyo 1968, pp. 9 – 15.

[165] Akita: op. cit., pp. 67 – 70.

الدستور الإنجليزى والدستور الألمانى، وعمل مستشاراً للجنة، وكان موضع تقدير وإحترام ايتو واينووى وايواكورا منذ جاء إلى اليابان (عام 1878) ليعمل مستشاراً لوزارة الخارجية اليابانية.

وأكملت اللجنة عملها فى ربيع 1888، وهنا وقع خلاف بين ايتو وزملائه حول طريقة إعلان الدستور، فكان ثمة إقتراح بإقامة جمعية وطنية منتخبة لمناقشة المشروع وإقراره، وعندئذ يصبح الدستور سارى المفعول. على حين كان هناك إقتراح آخر يرى عرض المشروع على الإمبراطور لإقراره، على أن يصدر الدستور فى شكل منحة من الإمبراطور إلى الشعب. وأخيراً، إهتدت الحكومة إلى حل وسط، فتم تشكيل مجلس –بطريق التعيين– لبحث مشروع الدستور وإقراره، عرف بإسم "المجلس الخاص"، إقتصر عمله على دراسة مشروع الدستور، والقوانين الخاصة بالمجلسين النيابيين، ومجلس البلاط، ومجلس النبلاء. واختير أعضاء المجلس الخاص من كبار رجال الدولة ومن طبقة النبلاء الجديدة، وكان بمثابة مجلس استشارى للإمبراطور، عليه أن يقدم المشورة له فى المسائل التالية[166]:

1. تفسير الدستور والقوانين المترتبة عليه.
2. الفصل فى الخلافات المتعلقة بموازنة الدولة وحساباتها.
3. وضع مشروع التعديلات الدستورية.
4. وضع مشروعات القوانين الجديدة، وتعديل القوانين ومراجعتها، ونصوص المعاهدات التى تبرم مع الدول الأجنبية، والخطط الخاصة بالتنظيم الإدارى.
5. وضع نصوص المراسيم الإمبراطورية الهامة.
6. غير ذلك من المسائل الإدارية والمالية الهامة، مما يتطلب عناية خاصة.

وترك ايتو هيروبومى رئاسة الوزارة لكورودا Kuroda، ليتولى رئاسة "المجلس الخاص" الذى أصبح مصدر السلطة الحقيقية فى البلاد.

وبدأ "المجلس الخاص" النظر فى الدستور، وراء أبواب مغلقة، داخل القصر الإمبراطورى، وبسرية مطلقة، حتى لا يتسرب شئ إلى الصحافة والرأى العام، قد يؤدى إلى قيام موجة من

[166] Ibid, pp. 70 – 73.

النقد تعوق إنجاز الستور على النحو الذى تريده الدولة. وحرص الإمبراطور مايجى على حضور الجلسات والمشاركة فى مراجعة مشروع الدستور مراجعة دقيقة. وفرغ المجلس من مهمته فى يناير 1889، وأعلن صدور الدستور (فى 11 فبراير)، فى حفل متواضع حضره ممثلو الدول الأجنبية، وكبار موظفى الدولة، ورؤساء مجالس المحافظات.

وكان الدستور اليابانى أداة لإقامة حكومة مركزية قوية، أكثر من كونه وثيقة تمنح القوة السياسية للشعب، وجاءت نصوصه لتدعم مركز الملكية التقليدى عندما استمدت من الشنتوية مبدأ قداسة شخص الإمبراطور، وإن سمحت للشعب بقدر من المشاركة فى الحكم فى أضيق الحدود. كذلك كان الدستور –من وجهة نظر الحكومة– وسيلة لتمكين اليابان من متابعة الجهود الرامية إلى تعديل المعاهدات غير المتكافئة مع الدول الأجنبية، فقد إعتقد ساسة اليابان أن بناء مؤسسات الدولة على أسس دستورية، وتطبيق نظام قضائى حديث، قد يقنع الدول الأجنبية بأن اليابان بلد متحضر يستحق أن يتعامل على قدم المساواة مع غيره من الدول.

وقد نص الدستور على إقامة هيئة نيابية أطلق عليها إسم "المجلس الإمبراطورى Diet" تتكون من مجلسين: أحدهما مجلس النواب Shugi-in، والآخر مجلس النبلاء Kizoku-in وركزت السلطة كلها فى يد الإمبراطور، حتى فاقت سلطته صلاحيات الدايت، فكان من حقه إصدار مراسيم بقوانين إدارية فى الأمور التى تتعلق بالمصلحة العامة للبلاد دون الرجوع إلى الدايت، بشرط أن يحصل على موافقة "المجلس الخاص" عليها. وبديهى أن المجلس الأخير لا يملك الإعتراض على المراسيم الإمبراطورية، لأنه مجلس معين لا منتخب، كما أن أعضاءه كانوا يختارون من العناصر الموالية للنظام. وكانت قرارات الدايت ملزمة للحكومة فى حالة موافقة أغلبية الأعضاء عليها، أما القرارات المتعلقة بالضرائب فيقتضى إقرارها موافقة أغلبية أعضاء مجلس النواب عليها أولاً، وإن كان الإمبراطور قد إحتفظ لنفسه بحق الإعتراض (الفيتو) على قرارات الدايت بمجلسيه. ولم يكن للدايت حق النظر فى المعاهدات التى تبرمها الدولة مع الدول الأجنبية، فقد كان ذلك من حق الإمبراطور وحده، يقرره بعد استشارة "المجلس الخاص".

وكانت صلاحيات الإمبراطور –وفقاً للدستور– لا تحدها حدود، فهو الذى يدعو الدايت بمجلسيه إلى الإنعقاد، وله أن يحل مجلس النواب متى شاء، وأن يغير ويبدل فى مؤسسات الدولة المختلفة، وله حق تعيين وعزل كبار الموظفين بما فى ذلك الوزراء اللذين كانوا مسئولين أمامه وحده، وهو القائد الأعلى للجيش والبحرية، له حق إعلان الحرب وإبرام الصلح، وإعلان الأحكام العرفية، ومنح الألقاب المدنية والرتب العسكرية، وتعيين القضاة وعزلهم من مناصبهم. ولا رقيب على الإمبراطور فى سلطته تلك، وله –إذا شاء– أن يرجع إلى مستشاريه فيما يعن له من أمور، والمستشارون هم: الوزراء، ورجال البلاط، وقادة القوات المسلحة. غير أن الإمبراطور لم يمارس السلطات التى كفلها له الدستور –بشخصه – ممارسة فعلية، ولكنه مارسها من خلال الأوليجاركية الحاكمة من "كبار الساسة Genrô" اللذين أداروا دفة الحكم بإسم الإمبراطور ومن خلاله.

ورغم إقرار الدستور لمبدأ الفصل بين السلطات، تمتع مجلس الوزراء بسلطات فاقت تلك التى كانت للسلطة التشريعية. وإختص "المجلس الخاص" بإقرار دستورية القوانين واللوائح الإدارية، بدلاً من إعطاء ذلك الحق للمحكمة العليا. وأقيم "مجلس المحاسبة" الذى نص الدستور على تأسيسه للإضطلاع بعبء مراجعة حسابات الحكومة (مايو 1889)، ثم أصبح من حقه –بعد ذلك بعشر سنوات– أن يتولى مراقبة تنفيذ الموازنة العامة للدولة[167].

وهكذا كان الدستور اليابانى عصرياً شكلاً لا موضوعاً، فدعم حكم الأوليجاركية التى أمسكت بزمام السلطة بيد من حديد منذ مطلع عصر مايجى. وبإفتتاح الدايت عام 1890 بدأ الحكم الدستورى فى اليابان.

الحياة النيابية

بدأت الحياة النيابية فى اليابان بإنتخابات الأول من يوليو 1890، وقد إمتازت تلك الإنتخابات بالجدية والنجاح أكثر من الإنتخابات التى أجريت بعدها، وكان ذلك يرجع إلى نقص الخبرة عند الحكومة وخشيتها من الإنتقادات التى قد توجهها الدول الغربية إلى أسلوبها

[167] Siemes: op, cit., pp, 15 – 36.

فى إدارة الإنتخابات. كما كان الناخبون والمرشحون على درجة كبيرة من تقدير المسئولية، ظناً منهم أن إقامة الدايت سوف تؤدى إلى تصفية نفوذ الأوليجاريكة، ووضع حد للاستبداد، وتخفيف أعباء الضرائب.

ورغم أن عدد من كان لهم حق الإقتراع –وفق الدستور– بلغ 450.865 رجلاً[168]، لم يتمكن من الإدلاء بصوته سوى 27.630 منهم، وكانت المنافسة على أشدها بين المرشحين للفوز بعضوية أول مجلس نيابى فى تاريخ اليابان. وبلغ عدد مقاعد "مجلس النواب" (المجلس الأدنى) ثلاثمائة مقعداً، وإشترط فى المرشح ألا تقل عمره عن الثلاثين عاماً، وأن يكون ممن يدفعون ضرائب مباشرة لا تقل عن 15 يناً سنوياً، وأن يكون مقيماً بالمحافظة التى يتقدم للترشيح عن دائرتها. أما الناخب فلا تقل عمره عن خمسة وعشرين عاماً، وأن يكون ممن يدفعون ضرائب مباشرة لا تقل عما إشترطه الدستور بالنسبة للمرشح.

وبعد أن تم إنتخاب أعضاء مجلس النواب، شكل "مجلس النبلاء" (المجلس الأعلى) من 250 عضواً من طبقة النبلاء، وبعض كبار الموظفين اللذين أدوا للدولة خدمات جليلة، وكبار دافعى الضرائب، ويتم إختيار الأعضاء بمعرفة السلطة.

ولما كان الصراع متوقعاً بين الدايت والحكومة، كان العثور على شخصية سياسية تقبل تشكيل الوزارة من الصعوبة بمكان، وزاد من تلك الصعوبة أن وزارة كورودا كانت قد سقطت بعد فشلها فى إقناع الدول الأجنبية بتعديل المعاهدات غير المتكافئة المبرمة بينها وبين اليابان. وأدى ذلك إلى تردد الساسة الكبار فى قبول تأليف الوزارة الجديدة التى كان عليها أن تواجه ظروفاً صعبة للغاية: فتعد العدة لمواجهة الدايت المتحفز لمحاسبة الحكومة، ومواجهة الدول الغربية التى تمسكت بالإمتيازات التى كفلتها لها المعاهدات غير المتكافئة، وأخيراً، قبل ياماجاتا تشكيل الوزارة الجديدة.

[168] كان تعداد سكان اليابان عندئذ يقدر بـ 39 مليون نسمة، وبذلك كانت نسبة من لهم حق الإقتراع لا تتجاوز 1.5% من السكان.

وبدأ ياماجاتا عهد وزارته بإصدار تعليمات إلى المحافظين بتجاهل الأحزاب السياسية، وعدم الرضوخ لضغوطها فيما يتعلق بالممارسات الإدارية، لأن الحكومة وجهازها الإدارى هى – فى رأيه– صاحبة اليد العليا فى الإدارة، ولا يجب أن يتدخل أحد فى عملها[169].

غير أن الأحزاب السياسية استطاعت أن تنظم معارضة سياسية قوية داخل مجلس النواب حيث حصل "حزب الأحرار" على 130 مقعداً، بينما حصل "حزب الإصلاح" على 41 مقعداً، فإئتلف الحزبان معاً ليكونا أغلبية داخل المجلس (57% من جملة عدد المقاعد)، وخاصة أن مجلس النواب كان الموقع الوحيد الذى تمارس فيه حرية التعبير دون التعرض لمضايقات السلطة. فواجهت الحكومة هجوماً عنيفاً من جانب المعارضة بسبب عجزها عن تعديل المعاهدات غير المتكافئة، وعندما أدركت المعارضة عدم جدوى الضغط على الحكومة فى أمر يتعلق بالسياسة الخارجية، إتجهت إلى إنتقاد السياسة المالية للدولة، فطالبت بضغط الإنفاق الحكومى حتى يمكن تخفيف أعباء الضرائب، وأثمرت جهود المعارضة عندما خفضت موازنة الدولة بنسبة تزيد قليلاً عن 10%.

ولما كان التصدى للمعارضة بالحزم يعنى حل المجلس النيابى بعد شهور قليلة من إفتتاحه، فقد إضطرت الحكومة إلى التخفيف من موقفها المتشدد إزاء الأحزاب السياسية، فى الوقت الذى قامت فيه بمناورة لكسب أحد الأحزاب إلى جانبها، فتشق بذلك صف المعارضة وتقلل من خطرها. وعندما فشلت الحكومة فى تحقيق ذلك، بدأت تفكر فى حل الدايت، ولكن بعض الوزراء عارضوا هذه الفكرة تجنباً لإنتقادات الدول الغربية، ولما قد يترتب على ذلك من وضع العقبات فى طريق التفاوض حول تعديل المعاهدات غير المتكافئة. وعندما عجز ياماجاتا عن التصدى للمعارضة داخل الدايت، قدم استقالة وزارته، وكلف ماتسوكاتا Matsukata –وزير المالية فى وزارة ياماجاتا– بتشكيل الوزارة الجديدة فى 6 مايو 1891.

وحاول ماتسوكاتا أن يمرر الموازنة العامة للدولة من مجلس النواب، وخاصة أن وزارته تبنت خطة تدعيم القوات المسلحة وتأميم السكك الحديدية وإقامة مصانع الحديد والصلب ومشروعات التحكم فى مياه الفيضان، إلى غير ذلك من إصلاحات بررت زيادة الإنفاق

[169] Iwasaki: op. cit., pp. 54 – 59.

الحكومى. غير أن المجلس رفض الموافقة على برنامج الحكومة الخاص بتدعيم البحرية عن طريق بناء سفن جديدة، كما رفض الموافقة على مشروعات الحكومة الخاصة بتأسيس مصانع الحديد والصلب وتأميم السكك الحديدية. وما كاد المجلس يفرغ من قراراته حتى فوجئ بالمرسوم الإمبراطورى بحل المجلس الذى استصدرته الحكومة فى 25ديسمبر 1891. وبذلك أثبت النظام عجزه عن معايشة التجربة الدستورية الأولى فى تاريخ البلاد[170].

ولما كان الدستور يقضى بإجراء إنتخابات جديدة فور صدور قرار بحل الدايت، فقد حددت الحكومة موعد إنتخاب المجلس الجديد (15 فبراير 1892)، وعقدت العزم على سحق المعارضة السياسية الحزبية، حتى تحول دون وضع العقبات فى طريق تطبيق سياسة الحكومة داخل المجلس النيابى. وتولى وزير الداخلية هذه المهمة، فأصدر تعليمات سرية إلى المحافظين بالتدخل فى الإنتخابات، رغم معارضة بعض الوزراء وكبار الساسة لمثل تلك الخطوة. وحولت الحكومة قانون المحافظة على الأمن إلى أداة لكبت المعارضة الحزبية، كما استخدمت الرشوة لضمان نجاح المرشحين اللذين لا يحظون بتأييد الأحزاب، وبذل رجال الشرطة جهوداً مضنية فى توجيه دفة الإنتخابات لمصلحة الحكومة، مما أدى إلى وقوع المصادمات بينهم وبين الناخبين، وبذلك أوجدت الشرطة المبرر لإطلاق النار على المتظاهرين وإحراق المنازل وسفك دماء الأبرياء.

ولكن إجراءات القمع لم تؤد إلا إلى زيادة السخط على الحكومة، وإنتقاد النبلاء لتدخلها الدموى فى الإنتخابات. وجاءت موجة النقد –هذه المرة– من "المجلس الخاص" ورئيسه ايتو هيروبومى، فإضطر ماتسوكاتا أن يقيل وزير الداخلية ومساعده ليصبحا كبش فداء لسياسة التدخل فى الإنتخابات. ولما كان رئيس الوزراء هو المسئول الحقيقى عن تلك السياسة، فقد استاء وزير الزراعة والتجارة واستقال من الوزارة إحتجاجاً على التضحية بزميله.

ورغم تدخل الحكومة فى الإنتخابات، وسعيها لإنجاح المرشحين من أنصارها، جاءت نتيجة الإنتخابات مخيبة لآمالها، فحصلت المعارضة على 152 مقعداً فى الدايت الجديد، وأطلق

[170] Yanaga: op. cit., pp. 215 – 17.

على أنصار الحكومة بالمجلس وصف "الأطفال غير الشرعيين ثمرة التدخل فى الإنتخابات".

وعندما إفتتح الدايت الجديد (6 مايو 1892) بادر بإدانة الحكومة لعجزها عن تحقيق الرخاء للبلاد والرفاهية للشعب، وإتخذ مجلس النواب قراراً بسحب الثقة من الحكومة لتدخلها فى الإنتخابات. وبدلاً من أن يقدم ماتسوكاتا استقالة وزارته، استخدم الحق الذى كفله الدستور للحكومة، فأوقف جلسات المجلس لمدة سبعة أيام، مما أدى إلى زيادة حدة المعارضة داخل المجلس النيابى.

وعندما تقدمت الحكومة بمشروع قرار بإعتمادات مالية إضافية بلغت قيمتها 2.815.000 ين للإنفاق على خطة بناء السفن الحربية ومصانع الصلب ومشروعات التحكم فى مياه الفيضانات، أنقص المجلس الإعتماد المقترح بمقدار الثلث، فإعترض مجلس النبلاء على هذا التخفيض، مما أثار أزمة دستورية بين المجلسين حول مدى أحقية مجلس النبلاء فى نقض قرارات مجلس النواب. وإحتكم المجلس الأخير إلى الإمبراطور الذى أحال الأمر – بدوره– إلى "المجلس الخاص" فأفتى لصالح مجلس النبلاء، مسجلاً بذلك سابقة دستورية كان لها أثرها فيما بعد، فأصبح من حقه تفسير الدستور بعد أن كان ذلك من إختصاص المحكمة العليا.

وسرعان ما دب النزاع داخل الوزارة، فقد قام وزير الداخلية الجديد بعزل المحافظين اللذين تدخلوا فى الإنتخابات تدخلاً صريحاً من مناصبهم، ولم يقبل شفاعة زميليه وزير الحربية ووزير البحرية، مما جعلهما يستقيلان من الوزارة، فلم يجد ماتسوكاتا مفراً من تقديم استقالة حكومته[171].

ولما كان إختيار خليفة لماتسوكاتا من الصعوبة بمكان، إضطر ايتو هيروبومى إلى تشكيل وزارته الثانية من وزراء ينتمون إلى ساتسوما وتشوشو. وكان جل إهتمام الحكومة الجديدة منصرفاً إلى استعادة الهيبة التى فقدتها الصفوة الحاكمة من أبناء المقاطعات السابقة اللذين إشتركوا فى وضع دعائم نظام مايجى، ولم تهتم بتدعيم الحكم الدستورى المستند إلى الإرادة

[171] Ibid, pp. 218 – 19.

الشعبية، ومن ثم كانت التعليمات التى أصدرها رئيس الوزراء إلى المحافظين تقضى بعدم الاستجابة لمطالب الأحزاب السياسية فيما يتعلق بالإدارة المحلية.

ورغم ذلك كان ايتو يدرك تمام الإدراك أن وزارته لن تستطيع المضى فى أداء وظيفتها دون أن تكون لها أغلبية فى الدايت، وخاصة أن المعارضة السياسية داخله أخذت تجمع صفوفها لشن حملة على سياسة الحكومة. فقام رئيس الوزراء بمناورة بارعة لتقليم أظافر المعارضة، فبدلاً من استقالة الحكومة أو قيامها بحل الدايت، إحتكمت إلى الإمبراطور فى النزاع الذى شجب بينها وبين الدايت. وفى نفس الوقت، رفع مجلس النواب عريضة إلى الإمبراطور يشكو فيها الحكومة. فوجه الإمبراطور الدعوة إلى عقد إجتماع مشترك برئاسته لمجلس الوزراء والمجلس الخاص يحضره رئيسا المجلسين النيابيين، وطالب الجميع بتنسيق العمل بينهم من أجل مصلحة الأمة. وإتخذ ذلك الطلب شكل أمر إمبراطورى، فسجل بذلك سابقة أخرى هامة قطعت الطريق أمام تحقيق مبدأ المسئولية الوزارية الذى طالما داعب أحلام نواب الشعب.

وأصدر الإمبراطور مرسوماً تنازل بمقتضاه عن 300 ألف ين من مخصصات البلاط لمدة ست سنوات لتدعيم القوات البحرية، وألزم موظفى الدولة بالتنازل عن عشر رواتبهم لنفس المدة من أجل الغاية ذاتها. وبذلك خفت حدة المعارضة السياسية بعد أن أفرغت تلك السابقة الخطيرة الدستور من مضمونه، وتفتت وحدة المعارضة نتيجة إنشتغال الأحزاب بالصراع مع بعضها البعض[172].

ولذلك كان من السهل على ايتو أن يحل الدايت (30 يناير 1894)، عندما وقعت أزمة بينه وبين الحكومة، وأن يتشدد فى تطبيق قوانين التجمهر وحظر عقد الإجتماعات العامة ومصادرة الصحف المعارضة، وإطلاق يد الشرطة فى العمل ضد المعارضة: فكبتت حرية التعبير، وحلت التنظيمات السياسية، وضيقت سبل العمل السياسى أمام الأحزاب.

وأجريت الإنتخابات الجديدة (فى أول مارس) عندما كانت سحب الحرب الصينية – اليابانية تتجمع فى الأفق، فتشددت الحكومة فى إصدار التعليمات إلى المحافظين ورجال الشرطة

[172] Akita: op. cit., pp. 90 – 95.

بعدم التدخل فى الإنتخابات التى تمت فى جو تسوده الحرية. وجاءت نتيجة الإنتخبات بزيادة فى عدد المقاعد التى فاز بها "حزب الأحرار"، وعادت المعارضة قوية كما كانت من قبل، لتصب سخطها على حكومة ايتو لقيامها بحل المجلس السابق، وركزت على خصوماتها الحزبية، فتعذر على الحكومة متابعة العمل فى ظل تلك الظروف، فقررت حل الدايت بعد ثلاثة شهور من إنعقاده (2 يونيو سنة 1894).

وعندما نشبت الحرب مع الصين، نسيت المعارضة خلافاتها مع الحكومة، وأبدت استعدادها التام للتعاون معها، وتمت الإنتخابات فى هدوء تام (سبتمبر 1894) بعد ما إختفت الخلافات بدافع الحرص على الوحدة الوطنية. وعندما إجتمع الدايت الجديد فى هيروشيما (15 أكتوبر) –التى أصبحت مقر القيادة العليا خلال الحرب– وافق على مشروعات القوانين التى قدمتها الحكومة دون أدنى إعتراض بما فى ذلك ميزانية الحرب. وكانت الأحزاب السياسية تكيل المديح للحكومة لنجاحها فى إدارة دفة الحرب، ووقف حزب الأحرار موقف المدافع عن الحكومة عندما هاجمتها أحزاب المعارضة بعد تعديل إتفاقية شيمونوسيكى نتيجة لتدخل الدول الثلاث (على نحو ما رأينا فيما سبق).

ولكن هذا التحول المفاجئ فى موقف حزب الأحرار لم يكن متقبلاً عند بعض أعضائه وعند أحزاب المعارضة الأخرى، وإن كان يمثل خطاً سياسياً جديداً يدرأ عن الحزب عداء السلطة، ويكسب المزيد من القوة عندما يتحالف مع حكومة تريد أن تنفذ سياستها دون مقاومة، فى الوقت الذى كان الطرفان فيه يحتاجان إلى مثل هذا التحالف. وبفضل مساندة حزب الأحرار، ضمنت الحكومة حيدة الدايت، وكافأت ايتاجاكى –رئيس الحزب– على موقف حزبه بتعيينه وزيراً للداخلية. ولكن سرعان ما أعادت المعارضة تنظيم صفوفها، ونجحت فى إسقاط حكومة ايتو هيروبومى الثانية[173].

وعندما شكل ماتسوكاتا وزارته الثانية –خلفاً لوزارة إيتو– كان قد أصبح أكثر إقتناعاً بجدوى الأحزاب السياسية، وبما يمكن أن تحققه الحكومة من وراء التحالف معها، ولذلك ضم أوكوما شيجينوبو إلى وزارته. وكان أوكوما قد شكل (فى مارس 1896) "الحزب التقدمى

[173] Ibid, pp. 99 – 105.

Shimpotô" من إندماج عدة أحزاب سياسية فى بعضها البعض، كان من بينها "حزب الإصلاح" القديم. فإتخذت الحكومة من الحزب التقدمى سنداً لها فى الدايت، ولكن سرعان ما سحب الحزب تأييده للحكومة عندما قامت بتعطيل بعض صحفه إثر الأزمة التى نتجت عن الإنتقادات التى وجهت على صفحات جريدة "القرن السادس والعشرين" –الناطقة بلسان الحزب– والتى استهدفت وزارة البلاط. ونظراً لتعذر استمرار الحكومة فى أداء مهمتها بعد أن فقدت سندها السياسى، قامت بحل الدايت، وأتبعت ذلك بتقديم استقالتها، فقدمت –بذلك– الدليل على عجزها عن حل مشاكل البلاد الإقتصادية والمالية التى نجمت عن الحرب مع الصين، كما أثبتت جهلها بأصول الحكم الدستورى.

عندئذ شكل ايتو هيروبومى وزارته الثالثة، وحاول أن يعقد تحالفاً مع الحزب التقدمى ويدخل أوكوما فى الوزارة، ولكن الأخير أصر على أن يخصص لحزبه ثلاث مناصب وزارية، مما جعل ايتو يصرف النظر عن هذا التحالف، ويخطب ود حزب الأحرار. وعندما أجريت الإنتخابات فاز الحزب الأخير بما يزيد عن ثلث مقاعد مجلس النواب، ولكن عندما حنث ايتو بوعده إسناد وزارة الداخلية إلى ايتاجاكى (بسبب معارضة بقية الوزراء) أحس حزب الأحرار بأنه قد غرر به، وإنضم إلى صفوف المعارضة داخل الدايت. ولكنه ساند الحكومة عندما تعرضت لهجوم من قبل "الحزب التقدمى" بسبب سياستها الآسيوية.

وأخيراً، تحطم هذا التحالف على صخرة قانون زيادة ضرائب الأطيان الذى قدمته الحكومة إلى المجلس، فرفضه مجلس النواب بأغلبية ساحقة، وخاصة أن القانون يمس مصالح أعضاء المجلس اللذين كانوا من متوسطى ملاك الأراضى الزراعية وكبارهم، فأصدرت الحكومة قراراً بحل المجلس. ورغم قصر عمر ذلك الدايت، فقد نجح فى إلغاء "قانون المحافظة على الأمن" الذى كان أداة الدولة فى قمع الحركة السياسية، وكانت المطالبة بإلغائه هدفاً سعت إليه جميع الأحزاب السياسية[174]

وإذا كانت الحكومة تقع تحت سيطرة أوليجاركية من تحالف أبناء ساتسوما وتشوشو، ظلت تدير البلاد بنفس الطريقة التى درجت عليها منذ أرست دعائم نظام مايجى، ومن ثم لم

[174] Yanaga: op. cit., pp, 225 – 27.

تستطع استيعاب متطلبات الحكم الدستورى وضاقت ذرعاً بالأحزاب السياسية وبالمعارضة البرلمانية، فإن الأحزاب السياسية تعلمت الكثير من صراعها مع الحكومة داخل الدايت. وكان أهم درس أفادت منه تلك الأحزاب، ضرورة نبذ الفرقة والإحن، وتوحيد الصفوف فى جبهة واحدة للتصدى لمحاولات الحكومة للاستبداد بالسلطة، وميلها إلى تفريغ الحياة النيابية من مضمونها.

وكانت تجربة صعود الأحزاب السياسية داخل الدايت فى مواجهة مشروع قانون زيادة ضرائب الأطيان الزراعية، وما حققته من نجاح بفضل إئتلاف (حزب الأحرار) و(الحزب التقدمى)، بمثابة الدليل والبرهان على ما يمكن أن تحققه المعارضة السياسية من إنتصارات إذا ما وحدت صفوفها. وهكذا قرر الحزبان الإندماج فى حزب سياسى واحد، وأعلن تأسيس الحزب الجديد (فى 22 يونيو 1898) بإسم "الحزب الدستورى Kenseitô"، لتبدأ بذلك مرحلة جديدة فى الحياة السياسية، فتحت الباب أمام تشكيل حكومات حزبية مسئولة أمام الدايت[175].

الوزارات الحزبية

فقد أثار تشكيل الحزب الجديد دهشة الأوليجاركية الحاكمة، بقدر ما أثار مخاوفها. وكان عليها أن تعد العدة لمواجهة التطور السياسى الجديد، فعقد مؤتمر –برئاسة الإمبراطور– للبحث عن حل للمأزق الذى وقع فيه النظام، وأمام المؤتمر، أعلن ايتو أن الإستمرار فى إدارة البلاد عن طريق حكومات إدارية تعلو فوق الأحزاب السياسية مصيره الفشل، لأنه لا يتلائم مع الحكم الدستورى، وطرح أمام المؤتمر ثلاثة إختيارات:

1. أن يظل رئيساً للوزراء، ويتولى –فى نفس الوقت– تنظيم ورئاسة حزب سياسى كبير يضمن الحصول على أغلبية فى الدايت تعطى الحكومة الطابع الحزبى، وتقر مبدأ المسئولية الوزارية.

[175] Akita: op. cit., pp. 137 – 142.

2. أن يترك منصبه، ويتفرغ لقيادة الحزب السياسى المقترح ويساند سياسة الحكومة من خلال الدايت.
3. أن يصرف النظر عن فكرة تكوين حزب سياسى جديد، ويترك الحكم لوزارة يشكلها حزب الأغلبية (الحزب الدستورى).

ولكن ياماجاتا عارض تلك المقترحات، وعدها منافية لروح الدستور، ومعارضة لما أسماه بالسياسة "القومية"، وأصر على عدم جدوى الفكرة القائلة بضرورة استناد الحكومة إلى حزب سياسى، وأكد أن من مصلحة الأمة استمرار الوضع على ما هو عليه. وقدم ياماجاتا – الذى كان يتزعم الجناح العسكرى فى السلطة– إقتراحاً بديلاً يقضى بتعطيل العمل بالدستور، لفترة محدودة، حتى يتم تعديله بشكل يجرد الدايت من حق مناقشة الموازنة العامة للدولة وإقرارها.

ودار نقاش حاد داخل المؤتمر بين ياماجاتا زعيم العسكريين، وايتو زعيم الجناح البيروقراطى المدنى فى السلطة، دون أن يسفر النقاش عن التوصل إلى حل يتقبله الجميع. عندئذ بادر ايتو بتقديم استقالة حكومته، بعد أن أكد للمؤتمرين أن إسناد الحكم إلى وزارة يشكلها "الحزب الدستورى" هو المخرج الوحيد للأزمة السياسية[176].

وعجز كبار الساسة –الذين شكلوا الأوليجاركية الحاكمة– عن الإتفاق حول الشخصية التى تخلف ايتو فى تشكيل الوزارة، فلم يجرؤ أحدهم على تحمل مسئولية الحكم فى تلك الظروف الشائكة، بما فى ذلك ياماجاتا الذى عارض مقترحات ايتو لحل الأزمة. وأخيراً، إضطر المؤتمر –برئاسة الإمبراطور– إلى إتخاذ قرار بدعوة ايتاجاكى وأوكوما –زعيما الحزب الدستورى– إلى تأليف الوزارة الجديدة. ولما كانت تلك الدعوة بمثابة إنقلاب مفاجئ فى سياسة النظام، فقد فوجئ الحزب الدستورى بالدعوة التى تلقاها على غير إنتظار، وطلب الزعيمان مهلة لعرض الأمر على الحزب والتوصل إلى قرار.

وما لبث الحزب الدستورى أن قبل الدعوة، وشكل ايتاجاكى وأوكوما الوزارة الجديدة (30 يونيو 1898) من أعضاء الحزب الدستورى، فيما عدا وزيرا الحربية والبحرية. ورغم أن

[176] Ibid, pp. 150 – 52.

المؤرخين اليابانيين يعتبرون هذه الوزراة أول حكومة حزبية فى تاريخ البلاد، فإنها لم تكن "حزبية" بمعنى الكلمة، لأنها شكلت بعد أيام من تأسيس الحزب، ولم يكن قد توصل بعد إلى وضع برنامج سياسى موحد، ولم يكن قد تخلص من المشكلات التى ترتبت على دمج حزبين سياسيين متباينين فى تنظيم سياسى واحد. كما أن الحزب شكل وزارته فى غيبة الدايت الذى قد حل من قبل، ولذلك جاء الوزراء من غير أعضاء الدايت. ورغم ذلك، كانت حكومة الحزب الدستورى أول حكومة يابانية مسئولة أمام ممثلى الشعب، مما يعد نقطة تحول فى نظام الحكم اليابانى الحديث.

غير أن وصول الحزب الدستورى إلى السلطة لم يخفف من حدة الصراع السياسى، فقد سارع أعضاء الحزب الذين طال حرمانهم من تولى الوظائف العامة إلى الضغط على قيادة الحزب لينالوا نصيبهم، ولبت الحكومة طلباتهم فأسندت الوظائف العامة فى الدايت والحكومة إلى أعضاء الحزب دون غيرهم، مما أثار مخاوف البيروقراطيين والعسكريين على حد سواء. وتجسمت تلك المخاوف، عندما إمتدت يد الحكومة إلى النظام الإدارى بالتغيير والتبديل، وعندما إتجهت إلى إلغاء "مجلس الشرطة" وضغطت الإنفاق العسكرى. كما أن أولئك الذين فاتهم قطار المناصب الكبرى من بين أعضاء الحزب حقدوا على زملائهم الذين لحقوا به، وكان لذلك إنعكاسات خطيرة على الصراع الذى وقع بين أعضاء الحزب وأنذر بإنهياره. وضاعفت معارضة البيروقراطية المدنية والجناح العسكرى من الصعوبات التى واجهت حكومة الحزب الدستورى. ثم ما لبث الشقاق أن دب بين صفوف الحزب، فاشتبك أولئك الذين كانوا ينتمون إلى "حزب الأحرار" –قبل الإندماج– فى صراع مع زملائهم الذين كانوا ينتمون إلى "الحزب التقدمى"، وأصبح مصير الحزب فى مهب الرياح[177].

وإنعكس ذلك كله على الموقف فى الدايت، فرغم حصول الحزب الدستورى على 260 مقعداً فى مجلس النواب (86%) فى الإنتخابات التى أجريت فى 10 أغسطس 1898، كانت موزعة بالتساوى –تقريباً– بين جناحيه (الأحرار والتقدميون)، أدى الحقد والتنافس والصراع إلى ضياع فاعلية هذه الأغلبية الكبيرة عند قيام المجلس بالنظر فى مشروعات القوانين التى عرضتها الحكومة عليه.

[177] Uyehara: op. cit., pp. 172 – 75.

وتصيدت المعارضة البيروقراطية والعسكرية الفرصة السانحة لخلق أزمة سياسية لإحراج مركز الحكومة، فإنتهزوا فرصة إلقاء وزير التعليم لخطاب فى إجتماع عام تعرض فيه لفكرة الحكم الجمهورى، وأكد أنه ليس ثمة إحتمال لقيام مثل هذا النظام فى اليابان لأنه قد يؤدى إلى وصول كبار الرأسماليين من أمثال ميتسوى وايواساكى إلى السلطة، فثارت صحف المعارضة ضد الوزير، وأولت خطابه وفق هواها فاتهمت الوزير بمعاداة النظام الإمبراطورى، وطالبت بطرده من منصبه. وأفلحت تلك المقاولات فى إثارة الرأى العام ضد وزير التعليم، فإضطر إلى الإستقالة من منصبه، وبذلك ضعف مركز الحكومة.

وبلغ الحزب الدستورى أقصى درجات التفكك –فى خريف 1898– حين إنفصل جناح حزب الأحرار (فى أكتوبر) وشكل حزباً جديداً بإسم "الحزب الدستورى الجديد"، فأعاد جناح الحزب التقدمى تنظيم نفسه من جديد وتسمى بإسم "الحزب الدستورى الرئيسى Kenseihoto" فى أوائل نوفمبر. وترتب على هذا الإنقسام خلافات فى الرأى بين ايتاجاكى وأوكوما –قطبا الحكم– كان من الصعب تسويتها، وإنتهت باستقالة الرجلين ومعهما أول وزارة "حزبية"، لتحتدم الأزمة الوزارية من جديد[178].

أصبح فشل الحكومة الحزبية ورقة رابحة فى يد "كبار الساسة" الذين رأوا ضرورة بقاء الحكم بمنأى عن الأحزاب، بيد حكومات إدارية تشكلها الأوليجاركية التى أمسكت بزمام السلطة منذ مطلع عصر مايجى. وإرتفعت أسهم الجناح العسكرى عندما استقر الرأى على إسناد مهمة تأليف الوزارة الجديدة إلى ياماجاتا (8 نوفمبر 1898).

ولكن ياماجاتا –رئيس الوزارة– أصبح على إقتناع بضرورة قيام لون من ألوان التنسيق بين الحكومة وأحد الأحزاب السياسية، لتجنب إجتماع كلمة الأحزاب على معارضة سياسة الحكومة على نحو ما حدث من قبل. لذلك فاتح ايتاجاكى فى الأمر، وتوصل معه إلى إتفاق حول مساندة "الحزب الدستورى الجديد" للحكومة، بعد أن وافق على شروط ايتاجاكى، وهى:

1. أن تقوم الحكومة بإعلان تعاونها التام مع "الحزب الدستورى الجديد".

[178] Iwasaki: op. cit., pp. 65 – 7.

2. وأنها تعمل بتنسيق تام مع الحزب وتتبنى سياسته، وأنها سوف تتقدم إلى الدايت بمشروعات القوانين التى تتعلق بتطبيق تلك السياسة.
3. وأنها سوف تعمل على تدعيم النشاط الحزبى لأن تعاونها مع الحزب ليس تعاوناً مرحلياً ولكنه تعاون مستمر.

وكان قبول ياماجاتا بتلك الشروط يرجع إلى رغبته فى تمرير قانون زيادة ضرائب الأطيان بالدايت دون إعتراض، أكثر مما يرجع إلى إقتناعه بالأهمية السياسية للحزب الدستورى الجديد أو غيره من الأحزاب، لأن الصعوبات المالية التى واجهت الحكومة كانت مستعصية على الحل، ما لم تتم الموافقة على زيادة الضرائب بمقدار 44 مليون ين سنوياً[179].

غير أن التحالف مع "الحزب الدستورى الجديد" لم يكن كافياً لتمرير قانون زيادة ضرائب الأطيان الذى يمس مصالح غالبية أعضاء مجلس النواب، وخاصة أن "الحزب الدستورى الرئيسى" نظم جبهة معارضة للقانون ضمت بقية الأحزاب السياسية وعرفت بإسم "إتحاد معارضى زيادة ضرائب الأطيان"، وتولى أوكوما رئاسة تلك الجبهة. ورغم إصدار الحكومة لقرار بحل تلك الجبهة، ظلت حركة معارضة زيادة ضرائب الأطيان على درجة كبيرة من القوة التى استمدتها من تأييد الجماهير الريفية لها. وإضطرت الحكومة إلى استخدام وسائل القمع، فمنعت عقد الإجتماعات وإلقاء الخطب السياسية، ومنعت قادة الحركة السياسية فى الأقاليم من القدوم إلى العاصمة للإعراب عن آرائهم. ولجأت الحكومة إلى رشوة بعض أعضاء الدايت، لحثهم على تشكيل جبهة مؤيدة لزيادة ضرائب الأطيان.

واستطاعت الحكومة أن تنتزع موافقة الدايت على القانون بعد تعديله تعديلاً طفيفاً، فخفضت نسبة الزيادة التى نص عليها مشروع القانون من 4% إلى 3.3%، وتحددت مدة العمل به بخمس سنوات تعود بعدها ضرائب الأطيان إلى ما كانت عليه من قبل. ولم تنس الحكومة أن تكافئ الدايت على ذلك، فرفعت مكافآت الأعضاء بنسبة 250%.

ولكن ذلك لم يرضى "الحزب الدستورى الجديد" الذى كان يطمع فى اسناد بعض المناصب الكبرى إلى أعضائه، غير أن ياماجاتا قطع الطريق عليه بإصدار "لائحة الخدمة المدنية"

[179] Yanaga: op. cit., 262 – 64.

التى وضعت قواعد تولى الوظائف العامة، ونظمت سلك الترقى فيها، بصورة بددت آمال "الحزب الدستورى الجديد". وهدد الحزب بسحب تأييده للحكومة ما لم تلغ اللائحة، فإعتذر ياماجاتا عن عدم استطاعته إلغاء لائحة حكومية نشرت بالفعل، وطرد الذين إشتركوا فى صياغتها من مناصبهم إرضاء للحزب. ولكنه أخذ يفكر –جدياً– فى إيجاد أداة سياسية بديلة تستند إليها الحكومة، ولا تقحم –تلك الأداة– نفسها فى أعمال الوزارة، فكان تأسيس "الحزب الإمبراطورى Teikokutô" فى 5 يوليو 1899. غير أن الحزب الجديد فشل فى تحقيق الهدف الذى أنشئ من أجله، لعجزه عن استمالة الجماهير وكسب تأييدهم.

وكانت ثمرة تعاون هذا الحزب مع الحكومة، تعديل قانون الإنتخاب. فمنذ عام 1894، قامت محاولات لتعديل قانون الإنتخاب الذى كان يحصر حق الإنتخاب فى عدد محدود من الناس لا يتجاوز نسبته 1.5% من مجموع سكان البلاد، وكان عدد الدوائر الإنتخابية –فى ظله– محدوداً، مما جعل مقاعد النيابة عن الكثير من الدوائر حكراً لبعض الشخصيات ذات التأثير الإقتصادى أو السياسى. غير أن "مجلس النبلاء" كان يرفض –دائماً– فكرة تعديل القانون. وفى عهد وزارة ايتو الثالثة، كان تعديل القانون قاب قوسين أو أدنى، حيث قدمت الحكومة مشروعاً يتسم بالليبرالية: فخفض النصاب المالى –الذى إشترط فيمن يتمتع بحق الإنتخاب والترشيح– إلى خمسة ينات، ووزعت الدوائر بحيث يكون هناك نائب لكل 100 ألف نسمة من سكان الريف ولكل 50 ألف نسمة من سكان المدن، ولكن حل الدايت حال دون إقرار هذا المشروع.

ولما كان الرأى العام يلح فى طلب تعديل قانون الإنتخاب، فقد إضطرت حكومة ياماجاتا إلى تقديم مشروع قانون يقضى بتحديد النصاب المالى بعشرة ينات، وجعل من كل محافظة دائرة إنتخابية واحدة (بغض النظر عن تعداد سكانها)، وإشترط للتمتع بحق التصويت الإقامة فى المحافظة لمدة لا تقل عن سنة، أما المدن التى يزيد عدد سكانها عن ثلاثين ألفاً فتعد دوائر إنتخابية قائمة بذاتها. ونتج عن ذلك زيادة عدد النواب إلى 369 نائباً[180].

[180] Akita: Foundations of Constitutional Government in Modern Japan 1868 – 1900, pp, 140 – 2.

ولعب ياماجاتا دوراً هاماً فى إعاقة النمو الطبيعى والصحى للمؤسسات السياسية الدستورية من خلال استخدامه للسلطات المخولة للمجلس الخاص فى استصدار مراسيم إمبراطورية بتعديل لائحة تنظيم الوظائف المدنية، وقصر حق تولى منصب وزير الحربية ووزير البحرية على كبار ضباط الجيش العاملين من رتبة الجنرال، فدق بذلك اسفيناً لشق أى وزارة حزبية أو غير حزبية عن طريق استقالة الوزيرين العسكريين منها أو رفضهم الإشتراك فيها، وبذلك وضع الحياة السياسية للبلاد تحت رحمة العسكريين. كما استصدر ياماجاتا مرسوماً إمبراطورياً بتنظيم الشرطة (1900) أعطى لجهاز الأمن صلاحيات واسعة للبطش بقادة النقابات العمالية.

وفى مواجهة علو مد النفوذ العسكرى فى السلطة، قرر ايتو هيروبومى –زعيم البيروقراطية المدنية– تنظيم حزب سياسى جديد، وطوف بمختلف أرجاء البلاد لنشر الدعوة لتأسيس الحزب، ورفض أن يتولى رئاسة "الحزب الدستورى" عندما عرضت عليه، وفضل أن يكون حزبه الجديد نقياً خالصاً من الشوائب التى شابت الأحزاب السياسية الأخرى، وعندئذ حل الحزب الدستورى Kenseitô نفسه، وانضم أعضاءه الى التنظيم السياسى الجديد الذى أقامه ايتو.

وحرص ايتو على أن يكون حزبه "قوميا" فيضم ممثلين لمختلف فئات الشعب فيما عدا المعدمين الذين لا يملكون شيئاً. وعندما أعلن تأسيس الحزب الجديد (أغسطس 1900)، انضم اليه 152 نائباً من أعضاء الدايت كان من بينهم 111 عضوا من نواب الحزب الدستورى المنحل، الذين انفضوا من حول زعيمه ايتاجاكى وهرعوا الى حزب ايتو لتدعيم مستقبلهم السياسى. وتسمى الحزب الجديد باسم "جمعية أصدقاء الحكم الدستورى Seiyûkai"، وبارك الامبراطور الحزب وتبرع له بمائة ألف ين. ويبدو أن آمال العرش قد عقدت على ذلك الحزب، ليحقق ما عجز الحزب الامبراطورى عن تحقيقه من قبل، فيقدم سنداً سياسياً لحكم الأوليجاركية، ويصرف تيار العمل السياسى بعيداً عن قنوات المعارضة.

وبعد أن أتم ايتو تكوين حزبه الجديد بثلاثة شهور، استقالت وزارة ياماجاتا ودعى ايتو لتشكيل الوزارة الجديدة (أكتوبر 1900)، فأسند جميع المناصب الوزارية إلى أعضاء الحزب، فيما عدا وزارات الخارجية والحربية والبحرية. واعتمدت الحكومة على الأغلبية التى تمتع بها

الحزب فى الدايت، فلم تلق صعوبة فى تمرير قراراتها من مجلس النواب، أما "مجلس النبلاء" –الذى شكل أنصار العسكريين غالبية أعضائه– فقد وقف عقبة فى طريق الحكومة، وإنتقد تهاونها مع الصين، ورفض الموافقة على قانون الضرائب الجديد بعد أن أجازه مجلس النواب. وإضطر ايتو إلى استصدار مرسوم من الإمبراطور أمر فيه مجلس النبلاء بالتعاون مع الحكومة، فعدل المجلس عن إعتراضه على قانون الضرائب.

ولكن "مجلس النبلاء" لم يغفر لإيتو إحتماءه بالإمبراطور، واستمر فى مضايقة الحكومة بصورة أو بأخرى. كما إستاء كبار الموظفين من إسناد الوظائف الهامة إلى أعضاء حزب ايتو، وحاول "الحزب الدستورى الرئيسى" –الذى قاد المعارضة– أن يسقط الحكومة فباءت محاولاته بالفشل. غير أن المنازعات التى قامت بين صفوف الحكومة دفعت ايتو إلى تقديم استقالة حكومته بعد أن مكثت سبعة أشهر فى الحكم (مايو 1901).

وكانت حكومة ايتو –الرابعة– تلك، آخر الحكومات التى رأسها أحد "كبار الساسة Genrô" فى عصر مايجى، فقد أسند الحكم بعد ذلك إلى رجلين من رجال الصف الثانى، ظلا يتبادلان رئاسة الوزارة فيما بينهما خلال ما بقى من سنوات عصر مايجى هما: كاتسورا تارو Katsura Tarô (1847 – 1913)، وسايونجى كيم موتشى Saionji Kimmochi (1849 – 1940)، وإن بقى كبار الساسة يوجهون السياسة العامة للبلاد. وأصبح ياماجاتا الشخصية القوية فيما بقى من عصر مايجى، فحجب تألقه ايتو عن لعب دور رئيسى فى الحياة السياسية، وبذلك هيمن العسكريون على الحكم.

وكان كاتسورا من خلصاء ياماجاتا، تقلب فى مناصب الجيش حتى أصبح وزيراً للحربية (يناير 1898)، وظل يشغل هذا المنصب فى عدد من الوزارات المتعاقبة حتى كلف بتشكيل الوزارة (يونيو 1901) فإختار وزراءه من أتباع ياماجاتا. لذلك حظيت وزارته بتأييد "مجلس النبلاء"، أما بالنسبة لمجلس النواب فكان حزب ايتو يوفر لوزارته سنداً قوياً فى المجلس. وتألق نجم كاتسورا عندما نجح فى إبرام معاهدة التحالف مع بريطانيا عام 1902.

وأجريت فى –نفس السنة– أول إنتخابات للدايت فى ظل قانون الإنتخاب الجديد، أسفرت عن فوز حزب ايتو "جمعية أصدقاء الحكم الدستورى Seiyûkai" بأغلبية ضئيلة (51%) إذ

حصل على 189 مقعداً من مقاعد مجلس النواب، بينما فاز "الحزب الدستورى الرئيسى" بـ 104 مقعداً (28%). ونقص عدد ممثلى طبقة ملاك الأطيان الزراعية، على حين زاد عدد المهنيين وخاصة رجال القانون، أما الرأسماليون فلم يكن لهم من النواب عدد يتكافأ مع ما لهم من أهمية، غير أن مصالحهم كانت موضع رعاية النواب من ملاك الأطيان الزراعية الذين استثمروا جانباً من أموالهم فى الشركات وإرتبطت مصالحهم بالبيوتات الرأسمالية. وأخذ تأثير رجال الأعمال على الحياة السياسية يزداد، نتيجة الصلات الوثيقة التى ربطت بينهم وبين الأحزاب الكبرى، وتجلت الأهمية السياسية التى إكتسبها هؤلاء فى زيادة عدد رجال الأعمال الذين حصلوا على الألقاب المدنية الرفيعة ودخلوا فى عداد النبلاء[181].

وما لبثت حكومة كاتسورا أن واجهت معارضة شديدة فى مجلس النواب الجديد، عندما وحد حزب ايتو "جمعية أصدقاء الحكم الدستورى" مواقفه مع الحزب الدستورى، ورفض مشروع قانون استمرار العمل بقانون زيادة ضرائب الأطيان الصادر فى 1898 (بعد إنقضاء مدة السنوات الخمس التى حددت من قبل)، وذلك لمواجهة الإنفاق العسكرى المتزايد. فإضطر كاتسورا أن يحل الدايت، ويجرى إنتخابات جديدة.

ولكن المجلس النيابى الجديد الذى جاءت به الإنتخابات لم يكن أقل عناداً من سابقه، فتدبر كاتسورا الأمر مع ياماجاتا، وإتبع تكتيكاً يهدف إلى توجيه ضربة قاسمة إلى حزب "جمعية أصدقاء الحكم الدستورى" عن طريق إبعاد ايتو عن رئاسته. فطلب كاتسورا من الإمبراطور أن يأمر ايتو بترك زعامة الحزب ليتولى رئاسة "المجلس الخاص". ولما كان عصيان أمر الإمبراطور يعد من أكبر الكبائر، فقد إمتثل ايتو للأمر وأنهى دوره فى الحركة السياسية (يوليو 1903)، وترك زعامة الحزب لسايونجى –أحد نبلاء البلاط– الذى كان معجباً فى شبابه بأفكار جان جاك روسو، ورغم استمرار المعارضة الحزبية لسياسة الحكومة، جاءت الحرب الروسية – اليابانية لرأب الصدع، وتجمع صفوف المجلس النيابى خلف الحكومة.

وبعد ما وضعت الحرب أوزارها، وأبرم الصلح مع روسيا، إضطر كاتسورا إلى ترك الحكم بسبب ما جلبه الصلح على الوزارة من سخط شعبى عارم، ورشح سايونجى –زعيم حزب

[181] Halliday: A Political History of Japanese Capitalism, pp. 103 – 4.

"جمعية أصدقاء الحكم الدستورى"– لرئاسة الحكومة، بشرط ألا يشكل حكومة حزبية، فاستجاب الإمبراطور لرغبة كاتسورا وكلف سايونجى بتشكيل الوزارة. وبذلك إستن سايونجى سنة جديدة، فقد جرت العادة على أن تجتمع "كبار الساسة Genrô" للإتفاق على ترشيح من يتولى رئاسة الوزارة، فكان تكليف سايونجى بذلك دون استشارة "كبار الساسة" سابقة هامة، لها دلالتها التاريخية. وفرغ سايونجى من تشكيل وزارته (فى 7 يناير 1906) التى لم تضم سوى وزيرين من أعضاء الحزب[182].

وتابعت وزارة سايونجى سياسة حكومة كاتسورا، وخاصة فيما يتصل بالموازنة العامة والسياسة الضريبية الخاصة بالطوارئ وتأميم السكك الحديدية. ولكن وزير الخارجية –الذى كان يمثل مصالح ميتسوبيشى– إعترض على تأميم السكك الحديدية، واستقال من منصبه، وأقر الدايت سياسة الحكومة بهذا الصدد.

غير أن حكومة سايونجى واجهت مأزقاً صعباً عندما صعد الإشتراكيون نشاطهم وأجازت الحكومة هذا النشاط، فقد كان رئيس الحكومة يرى أن "الإشتراكية حركة عالمية لا يجب قمعها بالأساليب البوليسية، وأنه يمكن توجيه الإشتراكيين المعتدلين حتى يساهموا فى تقدم الأمة"، على حين كان ياماجاتا يرى فى الحركة الإشتراكية وباء خطير يجب التخلص منه. وعندما عقد الإشتراكيون إجتماعاً (يونيو 1908) رفعوا فيه الأعلام الحمراء التى حملت عبارات: (الفوضوية) و(الفوضوية الشيوعية)، سارع ياماجاتا إلى توجيه النصح إلى الإمبراطور لإقالة وزارة سايونجى. وفى نفس الوقت، ضغط العسكريون على الوزارة ضغطاً شديداً عندما استقال وزير الحربية من منصبه، فلم يجد سايونجى مفراً من تقديم استقالة حكومته[183].

وقام كاتسورا بتشكيل وزارته الثانية (يوليو 1908) معتمداً على مساندة حزب "جمعية أصدقاء الحكم الدستورى" الذى كان يتزعمه سايونجى، بينما بقى "الحزب الدستورى" يمسك

---

[182] Ward, R. E., ed: Political Development in Modern Japan, Princeton Univ. Press 1973, pp. 88 – 9.

[183] Iwasaki: op, cit., p. 113.

بزمام المعارضة ونجح فى الإندماج مع بعض الأحزاب الصغيرة فى حزب جديد حمل إسم "الحزب الوطنى الدستورى Kokumintô" تزعمه أوكوما.

وشهد عهد وزارة كاتسورا الثانية قضيتان هامتان: إحداهما، مسألة ضم كوريا، والأخرى تتعلق بإكتشاف مؤامرة لإغتيال الإمبراطور مايجى إتهم بتدبيرها الجناح المتطرف فى الحركة الإشتراكية اليابانية، وقدم المتآمرون إلى المحكمة فأدين 24 منهم حكم على نصفهم بالإعدام وعلى النصف الآخر بالسجن مدى الحياة. وأفزعت المؤامرة حكومة كاتسورا، فإتخذت عدداً من إجراءات القمع لتصفية الحركة الإشتراكية، من بينها فصل جميع الإشتراكيين من خدمة الدولة وحرمانهم من تولى الوظائف العامة، كما قامت الحكومة بحل "جمعية الإقتراع العام" (مارس 1911) –التى كانت قائمة منذ عشر سنوات– وبلغ الرعب بالأحزاب السياسية حد التشديد على أعضائها بعدم المطالبة بالإقتراع العام.

وفى أغسطس 1911، ترك كاتسورا رئاسة الحكومة –مرة أخرى– لسايونجى. وكان أبرز حدث فى عهد هذه الوزارة وفاة الإمبراطور مايجى (يوليو 1912) التى أسدلت الستار على العصر الذى تحولت فيه اليابان إلى دولة حديثة، وإنتهت لعبة تبادل مقاعد السلطة بين الأوليجاركية الحاكمة بمعزل عن الأحزاب السياسية أو بمشاركتها الإسمية، وأصبحت الأحزاب عقبة فى طريق استمرار هذا النظام[184].

ولما كانت الحياة السياسية فى أواخر عصر مايجى قد تأثرت بقيام الحركة العمالية اليابانية، وظهور التيارات الإشتراكية التى أصبحت عاملاً فعالاً مؤثراً على الحياة السياسية، وكانت تحدياً استدعى الاستجابة له من جانب السلطة، يجدر بنا أن نختتم دراستنا للحياة السياسية فى عصر مايجى بإلقاء نظرة على تلك الظاهرة السياسية الجديدة.

الحركة العمالية والتيارات الإشتراكية

بدأت اليابان تتعرف على الفكر الإشتراكى ضمن موجة الإهتمام بالفكر السياسى الغربى. وتلقى اليابانيون معلوماتهم الأولى –فى هذا الصدد– من خلال ترجمة "المدينة الفاضلة"

[184] Reischauer, R. K.: Japan Government Politics, New York 1939, pp. 32 – 4.

لسير توماس مور، و"الشيوعية والإشتراكية" لتيودور ولسلى إلى اللغة اليابانية (عام 1882). وعندما تأسس "حزب الأحرار" تضمن برنامجه فكرة الإصلاح الإجتماعى، وأعجب الشباب من أعضاء الجناح الراديكالى بالحزب بالحركة الثورية الروسية على وجه الخصوص.

وعندما وقعت روسيا تحت نير الإرهاب 1878 – 1881، تابع اليابانيون الأخبار عن كثب، وأفردت الصحف اليابانية جانباً لا بأس به من صفحاتها لتلك الأخبار. ورغم أن الصحافة اليابانية لم تحبذ أعمال الثوار الروس، فقد كانت تتناولها بأسلوب تلوح منه نبرات العطف على قضية أولئك الثوار، ونصحت الحكومة اليابانية بإنتهاج سياسة إجتماعية تجنب اليابان الأخطار التى تتعرض لها روسيا. كذلك دقت بعض الصحف ناقوس الخطر محذرة من الأفكار الإشتراكية. وعندما وصلت أنباء إغتيال القيصر إسكندر الثانى (ربيع 1881) إلى اليابان، شعر الكثيرون بالإرتياح لا لمصرع القيصر، ولكن لإنتصار الثوار وهزيمة الطغيان القيصرى.

وتم تنظيم أول حزب إشتراكى يابانى فى مايو 1882 بإسم "حزب الشرق الإشتراكى" – بشيمابارا بجزيرة كيوشو– تحت زعامة طاروئى طوكيتشى Tarui Tôkichi، وإستند هذا الحزب إلى قاعدة من الفلاحين المعدمين كانوا أكثر إحساساً من غيرهم بإتساع الهوة بين الفقر والغنى نتيجة التطورات التى شهدتها البلاد فى تلك الحقبة. وإنحصرت أهداف الحزب فى تحقيق المثالية والمساواة والخير للناس كافة. ويعكس ذلك تأثر الإشتراكيين اليابانيين الأوائل بالفكر الطوباوى، ومن ثم مناداتهم بإلغاء مبدأ الإرث بالنسبة للأطيان الزراعية وتوزيعها على الناس على أساس المساواة. وإلتف حول الحزب نحو أربعة آلاف عضو، فخشيت الحكومة من استفحال أمره، وأمرت بحله بعد شهرين من تأسيسه (7 يوليو 1882)، وعدته من المنظمات التى تهدد الأمن والنظام الإجتماعى بالخطر. وإذا كان الحزب قد حقق نجاحاً، فقد كان له فضل جعل قضية الإشتراكية موضع حديث الناس والصحافة، وإن تركز معظم تلك الأحاديث حول النتائج التى قد تترتب على ترك الحبل على الغارب للإشتراكية.

وتمثلت أول محاولة لتحرك العمال ضد المشروعات الرأسمالية التى تتهدد أرزاقهم فى إضرابات عمال عربات الركشو ضد شركة الترام (الذى تجره الخيول) التى نظمها "إتحاد

الركشو" عام 1883، فى محاولة فاشلة لإيقاف نشاط الشركة الجديدة، وواجهت الحكومة تلك المحاولة بعنف بالغ وأمرت بحل الإتحاد الذى نظمها.

كذلك قامت إضرابات بين عمال مناجم الفحم فى تاكاشيما شمال جزيرة كيوشو إحتجاجاً على المعاملة غير الإنسانية التى يلقونها من أصحاب المناجم. وفى يوليو 1888 نشرت مجلة "اليابانيين Nihonjin" مقالات إنتقدت فيها أسلوب معاملة عمال المناجم الذين كانوا يعاملون معاملة العبيد، ويشتغلون 12 ساعة يومياً دون أن ينالوا قسطاً من الراحة أثناء العمل أو يحصلون على راحة أسبوعية، وذلك نظير أجور تافهة وإقامة غير صحية، على حين كان أصحاب العمل يغرقونهم فى الديون، ويوسعونهم ضرباً بالعصى إذا توانوا فى عملهم أو فكروا فى نيل قسط من الراحة[185].

وتحمس الناس لما كانت تنشره تلك الصحيفة من مقالات حول الظروف التعسة التى عاشها عمال التعدين، مما إضطر الحكومة إلى تشكيل لجنة برئاسة أحد موظفى وزارة الداخلية لبحث أوضاع عمال المناجم. ولما كانت مؤسسة ميتسوبيشى تمتلك المناجم، لم يسفر التحقيق عن نتائج إيجابية، وأدى ذلك إلى إثارة العناصر الوطنية ضد مبدأ حماية الحكومة للرأسمالية على حساب الطبقة العاملة التى لا حول لها ولا قوة.

ودفع ذلك أحد الرأسماليين المتحمسين للعمال إلى تطبيق نظام للعمل فى مطابعه على سبيل التجربة: فأنقص عدد ساعات العمل إلى تسع ساعات ثم إلى ثمان ساعات تتخللها فترة للراحة، ومنح عماله يوماً للراحة الأسبوعية، وطبق نظاماً للتدريب لرفع إنتاجية العمل. وعندما أتت التجربة أكلها، روج الرجل (ساكوما تاى اتشى Sakuma Teiichi) لأفكاره فى صحيفة "صديق الأمة Kokumin no Tomo" عام 1892، فنادى بمشروعية حق الإضراب للعمال لأنه سلاحهم الوحيد فى مواجهة إتجاه الرأسماليين إلى إنقاص أجورهم، وأكد أن زيادة أجور العمال تعد ضرورة قومية، لأنها لا تؤدى إلى رفع المستوى الإجتماعى للعمال فحسب، بل تزيد من القوة الشرائية فى السوق الوطنية، مما يساعد على زيادة الطلب على

[185] Halliday: op. cit., pp. 66 – 7.

المصنوعات الوطنية. وقد أطلق مؤرخو الحركة الإشتراكية فى اليابان على ساكوما لقب "روبرت أوين اليابان".

ولعبت صحيفة "صديق الأمة"، وصاحبها توكوتومى Tokutomi –منذ صدورها عام 1887 – دوراً بارزاً فى نشر الأفكار الإشتراكية، فإليها يرجع فضل إضافة مصطلح الإشتراكية إلى اللغة اليابانية (Shakaishugi)، وعنيت بنشر التقارير حول الحركات الإشتراكية فى أوروبا بقلم ساكاى سابرو Sakai Saburo، وكانت تلك التقارير تجتذب إهتمام العديد من القراء. وفى عام 1893، قدمت الصحيفة ترجمة لكتاب "الحضارة" لكاربنتر، ثم بدأت تنشر الفصول المتتالية لأول كتاب يابانى عن الإشتراكية بعنوان "الإشتراكية اليوم" عرضت فيه لأفكار: توماس مور، وسان سيمون، وكارليل، وفوريه، ولوى بلان، ومل، ولاسال، وماركس، وغيرهم من رواد الفكر الإشتراكى الطوباوى والعلمى، وكان لتلك الفصول أكبر الأثر فى نشر الفكر الإشتراكى بين جيل الشباب، ويعد نيشيكاوا كوجيرو Nishikawa Kojiro –أحد قادة الحركة الإشتراكية اليابانية– ممن يدينون بإتجاههم السياسى لذلك الكتاب الذى نشر –أول ما نشر – على صفحات "صديق الأمة".

وكان لذلك انعكاساً على تطور الحركة العمالية، فتأسست فى صيف 1890 "جمعية تنظيم النقابات العمالية Rôdô Kumioi Kiseikai " فى سان فرانسسكو بجهود ثلاثة من الرواد هم: تاكانو Takano وجو Jo وساوادا sawada ، لدراسة الحركات العمالية ومشاكل العمل فى أوربا وأمريكا، تمهيداً لتنظيم حركة عمالية فى اليابان. وعاد معظم أعضاء تلك الجمعية الى اليابان عام 1897 ليؤسسوا "جمعية العمال Shokkô Giyûkai" بمدينة طوكيو. وانضم الى تلك الجمعية بعض المثقفين المشايعين للفكر الاشتراكى. وما كاد يحل عام 1900 حتى كان عدد أعضاء الجمعية 5400 عضواً، ونسجت الجمعية قانونها ولوائحها على نسق قوانين النقابات الأمريكية. وما لبث كاتاياما Katayama –أحد قادة الجمعية– أن أصدر جريدة للتعبير عن آراء وأفكار الحركة حملت عنوان: "عالم العمل Rôdô Sekai"[186].

[186] The central committee of the JCP: the fifty Years of the communist party of japan, Tokyo 1973, p.10.

ومع تزايد أعداد عمال الصناعة وحجم المنازعات العمالية –فى أواخر التسعينات– إضطرت الحكومة إلى التفكير فى إصدار قانون ينظم العلاقة بين العمل ورأس المال. وأعدت الحكومة –بالفعل– قانوناً لهذا الغرض عام 1898، ولكنها لم تستطع تقديمه للدايت بسبب معارضة المصالح الرأسمالية الكبرى وضغوطها على الحكومة.

وشهدت التسعينات –أيضاً– قيام عدد من الجمعيات السياسية لدراسة الفكر الإشتراكى والمشكلات الإجتماعية ضمت عدداً من أساتذة الجامعات ورجال الصحافة وخريجى جامعة طوكيو الإمبراطورية. وكانت تلك الجمعيات تهدف إلى وضع حد للصراع الطبقى عن طريق التعاون المثمر بين الحكومة والأفراد دون المساس بالملكية الفردية. وكان حصاد ذلك النشاط ظهور عدد من ترجمات الكتب الأوروبية المعنية بالإصلاح الإجتماعى.

وفى عام 1898، أسس عمال "شركة سكك حديد اليابان" نقابة للدفاع عن مطالبهم الخاصة بزيادة الأجور وتنظيم الرعاية الإجتماعية لأعضائها. وإتبعت النقابة أسلوب النضال السلمى، فقدمت عريضة إلى إدارة الشركة ضمنتها مطالب العمال. ولكن الشركة ردت على العريضة بفصل عشرة من زعماء النقابة، مما أدى إلى وقوع إضراب شل حركة القطارات، وإضطرت الشركة إلى تلبية مطالب العمال بما فى ذلك إعادة زعمائهم المفصولين إلى العمل، ولكنها ما لبثت أن استعانت بالشرطة لحل النقابة وتوجيه ضربة قاضية إلى قيادتها[187].

وعندما إتخذ حزب الأحرار موقفاً مؤيداً للحكومة، قام أوئى كنتارو Ôi Kentarô –أحد قادته – بالإنشقاق عن الحزب، ونظم حزباً جديداً (نوفمبر 1892) بإسم "حزب الأحرار الشرقى" كان أول تنظيم سياسى يعمل من أجل حماية مصالح الطبقة العاملة. وكان هدف الحزب العمل على ضغط نفقات الدولة حتى يتم تخفيف عبء الضرائب عن كواهل الفلاحين، وكذلك تحسين أوضاع عمال الصناعة. كما قام الحزب بتنظيم بعض الحرفيين –كصناع الأحذية والنجارين وسائقى الركشو– فى حركة لإلغاء الضرائب التى فرضت على تلك الفئات العمالية. واهتمت صحيفة الحزب "الشرق الجديد" بترجمة الأفكار الإشتراكية الغربية،

[187] Harada Shuichi: Labour Conditions in Japan, New York 1928, pp. 21 – 5.

ونظم الحزب إتحاداً عمالياً تحت إسم "إتحاد عمال اليابان العظمى Dai-Nippon Rôdô Kyôkai"، وجمعية أخرى لدراسة قانون إيجارات الأطيان الزراعية(Kosaku Jôrei Chôsakai). ورغم أن الحزب لم يعمر طويلاً، إلا أنه نجح فى إثارة قضايا الفلاحين على الصعيد السياسى، ومهد طريق إنطلاق الحركة العمالية بتوحيد العمال فى تنظيم نقابى واحد[188].

وخلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر، ركز الإشتراكيون جهودهم على فضح العلاقات المريبة بين الرأسماليين ورجال السياسة، وكشف الستار عن الدور الذى لعبه المسئولون الكبار لإتاحة الفرصة أمام رجال الأعمال لتحقيق مكاسب طائلة فى فترة زمنية وجيزة.

ونشطت الحركة العمالية –فى السنوات التى أعقبت الحرب الصينية – اليابانية– نشاطاً ملحوظاً، نتيجة التطور السريع الذى لحق بالصناعة فى تلك الحقبة وما نجم عنه من زيادة أعداد عمال الصناعة، وإنتشار الوعى الطبقى بينهم تبعاً لتردى أحوالهم ومعاناتهم البؤس والفاقة. وإنبثقت من تلك الظروف، جمعية من السياسيين الإشتراكيين، عملت على تنظيم النقابات العمالية، وأصدرت كتيباً –أعلنت فيه برنامجها للعمال– بعنوان: "ما يجب أن يعرفه العامل"، كذلك صدرت بعض الكتب التى ساهمت فى نشر الوعى الطبقى بين العمال، مثل كتاب "حماية العامل" لمؤلفه: كاواكامى كييوشى Kawakami Kiyoshi خريج كلية آئوياما، وكتاب "المشكلات الإجتماعية فى اليابان اليوم" لتاجيما كنجى Tajima Kinji.

وجلب الكساد –الذى عانت منه البلاد عام 1897– معه إغلاق المصانع وإنتشار البطالة وإضرابات العمال، ومواجهة الحكومة لها بالقوة. ولكن الحركة العمالية ظلت ماضية فى طريقها، رغم تعرضها للقمع والبطش. وكان ظهور "جمعية دراسة الإشتراكية" (Shakai-Shugi Kenkyûkai) فى خريف 1898، أبرز دليل على زيادة الإهتمام بالقضايا الإجتماعية. وكانت تلك الجمعية تمثل إئتلافاً بين الجناح اليسارى فى حزب الأحرار، وجمعية المسيحيين الإشتراكيين، وركز أعضاؤها جهودهم على دراسة أعمال رواد الفكر الإشتراكى، ولكن بعضهم لم يقتنع بجدوى الإشتراكية للمجتمع اليابانى، على حين إزداد

[188] Iwasaki: op. cit., p. 112.

البعض الآخر إقتناعاً بالإشتراكية. وبعد عامين من تأسيس "جمعية دراسة الإشتراكية" خرج أصحاب الإتجاه الأول من عضويتها، وغيرت الجمعية طابعها فتحولت إلى جمعية سياسية بإسم "الجمعية الإشتراكية Shakai-Shugi Kyôkai"، ولكنها كانت أضعف من أن تقود حركة سياسية ذات نزعة إشتراكية، فلم يزد عدد أعضائها عن أربعين عضواً[189].

ومع تفاقم مشكلات العمل، وإنتشار الكتابات التى قدمت الفكر الإشتراكى وبشرت بالإشتراكية، ظهر "الحزب الإشتراكى الديمقراطى Shakai Minshu-tô" مايو 1901، وأصدر الحزب إعلاناً (22 مايو) حدد فيه برنامجه على النحو التالى:

1. توسيع نطاق مبدأ الأخوة العامة.
2. إلغاء نظام التفرقة بين الطبقات والتمييز بينها.
3. نزع السلاح من أجل تحقيق وضمان السلام العالمى.
4. إقرار مبدأ الملكية العامة للأطيان الزراعية ورأس المال.
5. ملكية الدولة لوسائل المواصلات والنقل كالسكك الحديدية والسفن.
6. التوزيع العادل للثروات.
7. المساواة فى الحقوق السياسية بين جميع المواطنين.
8. إقامة نظام للتعليم المجانى تموله الدولة.

ولما كانت تلك المبادئ الثمانية مستحيلة التحقيق فى ذلك الحين، فقد وضع الحزب قائمة أخرى تضمنت 28 هدفاً يجب السعى لتحقيقها فى أقرب فرصة ممكنة، إذا تعذر تحقيقها على الفور، ونشرت تلك الأهداف على صفحات مجلة "عالم العمل"[190].

وهنا شعرت الدولة بخطورة تلك التطورات، فأصدرت وزارة الداخلية أمراً إلى قادة الحزب بحله بعد ثلاث ساعات من إعلان قيامه، وصادرت عدد مجلة "عالم العمل" الذى نشر فيه برنامج الحزب، كما إنتهزت الوزارة الفرصة لتسكت بعض الصحف العمالية الأخرى عن طريق مصادرتها وحظر تداولها. وعندما حاول زعماء الحزب إعادة تنظيمه تحت إسم "حزب العامة اليابانى"، رفضت السلطات أن تسمح لهم بذلك.

---

[189] JCP: The Fifty Years of the Communist Party of Japan, pp. 10 – 11.
[190] Harada: op. cit., pp. 30 – 32.

وعندما يئس الإشتراكيون من إمكانية تنظيم حركة سياسية، ركزوا إهتمامهم على التثقيف السياسى والدعوة، وساعدهم فى ذلك بعض المثقفين المتعاطفين مع الحركة مثل طوكوطومى روكا Tokutomi Roka صاحب جريدة "صديق الأمة" الذى نشر فى عامى 1901 – 1902 روايته الإشتراكية (التيار الأسود)، على صفحات (صديق الأمة)، وصورت الرواية الفساد المستشرى فى السلطة وبين النبلاء، وعرضت بالأرستقراطية وخاصة البيروقراطية العليا[191].

وشهدت السنوات الأولى من القرن العشرين، سيلاً من الكتابات الإشتراكية المتصلة بالحركة السياسية، فأصدر كوطوكو Kotoku كتابه "الإمبريالية تنين القرن العشرين"، وشن هجوماً لا هوادة فيه على الإتجاهات التوسعية على حساب شعوب آسيا. كما إحتضن تاكاياما Takayama قضية الإقتراع العام، على حين تولى آبيه ABE تحليل القضايا الإشتراكية مؤكداً على البون الشائع بين الإشتراكية والشيوعية والفوضوية. كذلك ساهم فى نشر الدعوة كل من: شيمادا Shimada ونيشيكاوا Nishikawa وساكاى Sakai من قادة الحركة الإشتراكية الذين روجوا للفكر الإشتراكى. كما ألف يانو فوميو Yano Fumio روايته الشهيرة "المجتمع الجديد" التى عكست تأثره بالفكر الطوباوى، والتى دعا فيها إلى التخلص من ويلات المنافسة عن طريق إمتلاك الدولة وإدارتها لوسائل الإنتاج والأطيان الزراعية والغابات، مع ترك مجال للملكية الخاصة المقيدة، وجعل التعليم حقاً لجميع المواطنين، وصبغ قرارات الحكومة بالصبغة الديمقراطية.

وعندما تأزمت العلاقات السياسية بين اليابان وروسيا، وتجمعت فى الأفق سحب الحرب، شن الإشتراكيون حملة صحفية ضد الحرب. وعندما أوقفت الحكومة هذه الحملة، نظم كوطوكو وساكاى ونيشيكاوا وايشيكاوا "جمعية العامة Heiminsha"، وأصدروا صحيفة "أخبار العامة Heimin Shimbun" فى 13 نوفمبر 1903، التى شنت هجوماً ضارياً ضد الحرب، حتى عطلتها الحكومة عن الصدور فى 29 يناير 1905.

[191] Masaki Kosaka, ed.: Japanese Thought in the Meiji Era, Toyo Bunko, Tokyo 1969, pp. 322 – 25.

وكانت "جمعية العامة" ذات إتجاه فكرى تمتد جذوره إلى حركة "الحرية وحقوق الشعب"، ولكنها أصبحت أكثر ميلاً إلى أفكار الديمقراطيين الإشتراكيين الألمان، مع تأثر ملحوظ بإتجاهات تولستوى الإنسانية، وتأثر محدود بالإتجاهات الفوضوية والشيوعية. ورفعت الجمعية شعار "الحرية، والمساواة، والإنسانية"، وطالبت بتحقيق الديمقراطية، وضمان حقوق عامة الناس عن طريق إلغاء التمايز الطبقى القائم على أساس الوضع الإجتماعى والثروة والجنس، والتخلص من الطغيان والظلم[192].

ومن أجل تحقيق الخير للبشرية، طالبت الجمعية بالملكية العامة لوسائل الإنتاج والمؤسسات التجارية والمواصلات والنقل، وحبذت إنتهاج سياسة سلمية على النطاق العالمى، ونزع السلاح دون تمييز بين الشعوب على أساس العنصر أو اللون، وتحريم الحروب.

وفى الذكرى السنوية الأولى لتأسيس صحيفة "أخبار العامة" (13 نوفمبر 1904) نشرت ترجمة يابانية للبيان الشيوعى الذى صاغه ماركس وانجلز، وتقرر عقد إجتماع عام بإحدى الحدائق العامة للإشتراكيين وعائلاتهم للإحتفال بتلك المناسبة، ولكن الحكومة حالت دون عقد الإجتماع، ومنعت عدد الجريدة –الذى حمل البيان الشيوعى– من التداول.

وإزاء سياسة القمع التى مارستها الحكومة ضد الإشتراكيين –خلال الحرب الروسية – اليابانية– حول الإشتراكيون نشاطهم إلى ميدان التثقيف السياسى، فتكونت الحلقات الدراسية، وقامت جماعات متفرقة منهم بتوزيع النشرات والمطبوعات الحكومية فى أطراف مدينة طوكيو والمحافظات الجنوبية على وجه الخصوص.

وفى صيف 1905، ظهر "حزب الدولة الإشتراكى Kokka Shakaitô"، وأعلن أنه يهدف إلى وضع حد لطغيان الأغنياء بمساعدة العائلة الإمبراطورية التى كانت منذ القدم سنداً للإشتراكية (على حد تعبير الحزب). ويبدو أن هذا الإتجاه كان محاولة تكتيكية من جانب الحزب لإتقاء ضربات السلطة عن طريق الإحتماء بالإمبراطور. ولكن الحكومة لم تبتلع الطعم، فقد فرضت حظراً على النشاط الإشتراكى فى أعقاب الإضطرابات الشعبية التى قامت إحتجاجاً على حكومة كاتسورا (سبتمبر 1905) بعد إعلان نصوص معاهدة

[192] Ibid, pp. 326 – 27.

بورتسموث، وما ترتب عليها من إعلان الأحكام العرفية فى البلاد. وفى نوفمبر، أصدرت الحكومة قراراً بحل جميع التنظيمات الإشتراكية.

وإزدهر العمل الجماعى للطبقة العاملة اليابانية عقب الحرب الروسية – اليابانية، فقد إزدادت معاناة العمال من جراء الحرب وما ترتب عليها من سوء الأحوال الإقتصادية، فكانت الإضرابات العمالية حدثاً يومياً، كما عبر الفلاحون عن سخطهم فى موجة من حوادث العنف. وزادت حدة الإضرابات بين عمال المناجم وبناء السفن، مما دفع الحكومة إلى الاستعانة بالجيش لفض بعض تلك الإضرابات، والتنكيل بالعمال المضربين[193].

وفى غضون ذلك، نظم تاكاياما وساكاى ونيشيكاوا "الحزب الإشتراكى اليابانى Nihon Shakaitô" فى فبراير 1906، ولم يزد عدد أعضائه عن مائتى عضو. وكان هدف الحزب الترويج للإشتراكية فى إطار ما تسمح به القوانين المعمول بها فى البلاد، عن طريق الخطابة فى الإجتماعات العامة، والطواف بالقرى، وتكوين حلقات الدراسة والمناقشات[194].

ومثلت إضرابات عمال مناجم أشيو للنحاس (14 فبراير 1907) نقطة تحول فى تاريخ الحركة الإشتراكية، فقد كانت المرة الأولى التى لجأ فيها العمال إلى العنف وتدمير جانب كبير من المناجم على مدى الأيام الثلاثة التى استغرقها الإضراب، مما إضطر الحكومة إلى الاستنجاد بالجيش الذى أخمد الإضراب بالقوة، وألقى القبض على مائتى عامل. ورغم أن سوء معاملة أصحاب المناجم للعمال كانت الدافع الحقيقى لذلك الإضراب –الذى لم يشهد تاريخ الحركة العمالية اليابانية نظيراً له– إلا أن الصحافة أشارت بإصبع الإتهام إلى الإشتراكيين، وإعتبرت صحفهم مسئولة عن تهييج العمال ضد أصحاب رأس المال.

وأمام هذا التحدى، غير الإشتراكيون أسلوب عملهم –بصورة ملحوظة– فإتجهوا إلى الثورية والتطرف. مما أدى إلى إحتدام الصراع بين جناحى الحركة الإشتراكية: أنصار الإعتدال، وأشياع التطرف، حتى شغل الجميع بالصراعات الشخصية عن متابعة قضايا الطبقة العاملة.

---

[193] Halliday: op. cit., p. 68.
[194] JCP: op. cit., pp. 12 – 13.

وعندما عقد "الحزب الإشتراكى اليابانى" إجتماعاً للإحتفال بالذكرى السنوية الأولى لتأسيسه (17 فبراير 1907)، إقترحت اللجنة التنفيذية للحزب –برئاسة ساكاى– إتباع أسلوب نضالى يجمع بين استخدام الطرق البرلمانية والعمل المباشر من أجل دفع قضية الإشتراكية قدماً إلى الأمام. ولكن كوطوكو عارض هذا الإقتراح، وطالب باللجوء إلى العمل المباشر دون سواه، بما فى ذلك السعى وراء نيل حق الإقتراع العام لليابانيين دون قصر هذا الحق على فئة معينة، على حين رأى تازوئى Tazoe ضرورة إتخاذ الطرق البرلمانية أسلوباً للعمل الإشتراكى ونبذ ما عداها. وحسم هذا الخلاف فى الرأى عندما طرحت المسألة للتصويت، فأيدت غالبية أعضاء اللجنة المركزية للحزب رأى ساكاى. وعندما نشرت وقائع الإجتماع فى جريدة الحزب، صادرت الحكومة العدد بحجة إشتماله على أمور تعرض الأمن والنظام للخطر، وأصدرت أمراً بحل الحزب بالقوة. وبذلك ظل الإشتراكيون لا يجدون تنظيماً سياسياً يجمع شملهم لما يربو على عشر سنوات[195].

وتشددت الحكومة فى تعقب النشاط الإشتراكى، فصادرت الصحف العمالية، ومنعت تداول الكتب التى تعالج الفكر الإشتراكى، وألقت القبض على القيادات العمالية والإشتراكية النشطة. وعندما رفع الإشتراكيون الأعلام الحمراء بعد إجتماع عقد بطوكيو (22 يونيو 1908) بإحدى الحدائق العامة، ألقت الشرطة القبض على المجتمعين، وقدمتهم إلى المحاكمة، فحكم على عشرة منهم بالسجن لمدة عام، بينما كان نصيب ساكاى السجن لمدة عامين، وإتخذت الحكومة من "حادث الأعلام الحمراء" مبرراً لكبت الحركة الإشتراكية وتضييق الخناق عليها.

ورغم وجود قادة الحركة الإشتراكية وراء القضبان الحديدية، إنتشر تداول المطبوعات الإشتراكية سراً، وكانت أعمال ماركس وانجلز وتولستوى أكثرها رواجاً. غير أن الحكومة وجهت الصحافة إلى تنظيم حملة ضارية لاستعداء الرأى العام على الإشتراكيين، فوصفوا بأنهم "ألد أعداء المجتمع"، وأنه لا صلاح للمجتمع إلا إذا استئصلت شأفتهم، حتى يتم التخلص من شرهم.

[195] Iwasaki: op. cit., p. 114.

وجاء إكتشاف مؤامرة إغتيال الإمبراطور التى تورط فيها الجناح الفوضوى فى الحركة بقيادة كوطوكو (صيف 1910)، وإتهم فيها –بالإضافة إليه– ثلاثة وعشرين آخرين، ليوجه الضربة القاضية إلى الحركة الإشتراكية. فقدم المتآمرون إلى محكمة خاصة، أدانتهم وحكمت على كوطوكو وأحد عشر فوضوياً (بينهم إمرأة واحدة) بالإعدام، وتم تنفيذ الحكم فيهم بعد ثلاثة أيام من النطق به (19 يناير 1911) بهدف بث الرعب فى قلوب الإشتراكيين، وتمهيداً للبطش بالحركة الإشتراكية. وبلغت موجة المطاردة والبطش الحد الذى جعل بعض قادة الحركة يتبرأون من الإنتساب إليها.

وتحول من بقى من قادة الحركة الإشتراكية وأتباعهم إلى العمل السرى، بعد إنقضاء ما عرف فى تاريخ الحركة بإسم "فترة البيات الشتوى" (من منتصف عام 1911 حتى أوائل عام 1912)، ولم تقم للحركة قائمة من جديد إلا فى مطلع العشرينات[196].

* * *

لقد بدأت الحياة السياسية –فى عصر مايجى– بنضال جماهيرى للمطالبة بتقييد السلطة الأوتقراطية بقيود دستورية، وعندما صدر الدستور كان مجرد محاولة للتوفيق بين إتجاه الحكومة إلى مركزية السلطة ورغبة الجماهير فى الحكم الدستورى، فغلب الإتجاه الأول على الإتجاه الآخر، وتحول الحكم الدستورى إلى إطار يحوى فى جوهره سلطة أوليجاركية، فظلت مقاليد الأمور فى يد حفنة من "كبار الساسة Genrô"، الذين كانوا مجموعة من أهل الثقة، وقع على عاتقهم بناء النظام، ومارسوا السلطة الفعلية فى ظل الدستور، فكانوا يحددون الأشخاص الذين يتولون الوزارة من بينهم، كما كانوا يشكلون أعضاء "المجلس الخاص" الذى تمتع بسلطات تكاد تكون مطلقة. ورغم أن نفوذهم السياسى بدأ يتقلص بعد غروب شمس عصر مايجى، إلا أنهم ظلوا –حتى عام 1922– يوجهون السياسة الداخلية والخارجية للبلاد بصورة أو بأخرى.

وإستمر دستور مايجى سارى المفعول حتى هزيمة اليابان فى الحرب العالمية الثانية، ولعل السبب فى إستمرار العمل بذلك الدستور شعور الرأسمالية اليابانية –التى شبت عن الطوق

[196] Yanaga: op. cit., p. 242.

وبلغت المرحلة الإمبريالية فى زمن قياسى– بالحاجة إلى سلطة مركزية ترعى مصالحها وتفتح أمامها آفاق الاستثمار داخل البلاد وخارجها، أكثر من حاجتها إلى طبقة معينة تعبر عن مصالحها وتعمل على تنميتها ورعايتها من خلال المؤسسات النيابية الدستورية. ومن ثم كانت تلك الظاهرة التى إمتازت بها اليابان، ونعنى به ظاهرة الوفاق التام بين رجال السياسة ورجال المال والتى لا زالت تحكم الحياة السياسية فى اليابان حتى الآن.

غير أن الحياة السياسية فى عصر مايجى –بإيجابياتها وسلبياتها– هيأت المناخ الملائم لنمو الأفكار الجديدة، التى عكست تأثر أجيال ذلك العصر بالثقافة الغربية، ومحاولتها تمثلها فى إطار يابانى طوعت فيه تلك الأفكار لحاجات المجتمع اليابانى، ومن ثم طبعت الحياة الفكرية فى ذلك العصر بطابع خاص.

الفصل السادس ـ الحياة الفكرية

شهد عصر مايجى إزدواجية فى الحياة الفكرية تمثلت فى إحياء الفكر التقليدى المستمد من التراث اليابانى القديم، والذى شكل فى جملته عقيدة الشعب اليابانى –الأصيل منها والمكتسب على حد سواء– إلى جانب التيارات الفكرية الجديدة التى هبت على اليابان من الغرب، والتى نتجت عن الإحتكاك بالحضارة الغربية فى مرحلة التحديث وما امتازت به تلك المرحلة من إقتباس نماذج من النتاج الحضارى للغرب. ولم يكن باستطاعة اليابانيين تفادى الجانب الثقافى لتلك الحضارة، وما إرتبط به من إطار فكرى، يتباين تبايناً تاماً مع الأساس الذى قام عليه الفكر اليابانى التقليدى، غير أنه استطاع أن يجد لنفسه مكاناً بفضل جهود من تأثروا بالثقافة الغربية من كتاب وأدباء عصر مايجى.

الفكر التقليدى

ولكن دراسة الحياة الفكرية فى عصر مايجى تتطلب منا وقفة أمام الفكر التقليدى الذى تأصل فى وجدان الشعب اليابانى، وكان له أثره البالغ فى تحديد إطار النظام السياسى الذى عاشته اليابان منذ عصر مايجى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، كما كان له أثره فى تحديد القيم الإجتماعية والسلوكية لليابانيين لما يقرب من القرن، وقام على أساسه النظام الإمبراطورى Tennôsei.

ويرتكز الفكر التقليدى اليابانى على عقيدة الشنتو Shintô التى ترفع الإمبراطور إلى مصاف الآلهة، وتجعل عبادته فرضاً واجباً على كل يابانى إستناداً إلى الأساطير التى تقول بأن الأرض والسماء كانتا كتلة واحدة، ثم إنفصلت السماء عن الأرض، وبعد إنفصالهما هبطت الإلهة ايزانامى Izanami والإله ايزاناجى Izanagi من السماء على جزيرة أونوكورو وخلقا معاً جزر أوياشيما Oyashima (الجزر اليابانية)، ثم خلقا بعد ذلك بقية الآلهة: إله الرياح، وإله الأشجار والجبال، ولقيت الإلهة ايزانامى حتفها متأثرة بحروقها البالغة حين وضعت إله النار. وتذكر الأساطير أن زوجها الإله ايزاناجى إشتاق لرؤيتها، فذهب إلى أرض الليل حيث إلتقى بها، ثم عاد مرة أخرى إلى العالم، وإغتسل من تراب الموت، فإذا بثلاثة آلهة

يخرجون من عينيه وأنفه، ومن بين هؤلاء الآلهة الثلاثة إلهة الشمس التى إنحدر من نسلها أباطرة اليابان. وهكذا كان محور الشنتوية يدور حول قداسة الإمبراطور، وقداسة اليابان نفسها، فكلاهما ينتسب إلى الآلهة، ومن هنا جاءت تسمية العقيدة بالشنتو (وتعنى طريق الآلهة)[197].

وطوع اليابانيون "البوذية" التى جاءتهم من الهند –عن طريق الصين– فى القرن الثالث الميلادى، والكنفوشية التى جاءتهم من الصين، للعقيدة الشنتوية. ففى البوذية، إعتبر الإمبراطور "سليل بوذا العظيم"، وفى الكنفوشية إعتبر "منبع الفضائل التى يقوم على أساسسها المجتمع الخير".

وكذلك كانت الحال بالنسبة لفكرة المساواة، فقد كان اليابانيون ينشأون –منذ نعومة أظفارهم – على تقبل فكرة التفاوت فى المكانة الإجتماعية بين الناس، ووجد هذا الموقف التبرير المناسب فى العقيدة اليابانية، فالناس غير متساوين لأن دماءهم ليست واحدة: الإمبراطور – مثلاً– تجرى فى عروقه دماء الآلهة لأنه إنحدر من نسل الإلهة الشمس، وعلية القوم إنحدروا من سلالة ذات منزلة رفيعة متأصلة. وإذا كان هذا موقف الشنتوية من فكرة المساواة الإجتماعية، فإن التطبيق اليابانى للكنفوشية أخذ بهذا المبدأ أيضاً، فإعتبر الناس مختلفون إجتماعياً بقدر ما يتوفر لهم من الفضائل: فذوى الفضائل العالية السامية يتمتعون بمكانة إجتماعية ممتازة، أما أولئك الذين لا يتوفر لهم إلا درجات محدودة من الفضائل فيصنفون إجتماعياً حسب حظهم من تلك الدرجات. كذلك عالج التطبيق اليابانى للبوذية فكرة التفاوت الإجتماعى: فربط مكانة الناس الإجتماعية بما لديهم من قدرة على الكفاح من أجل الخلاص، وهم كما يتفاوتون فى الصبر على الكفاح، يتفاوتون –كذلك– فى المنزلة الإجتماعية[198].

وكان التراث اليابانى يضع إطاراً محدداً جامداً للعلاقات داخل المجتمع تدور حول فكرة "وحدة المجتمع" كما عبرت عنها الكنفوشية اليابانية، فالفرد –فى ظل تلك الفكرة– لا قيمة له

[197] تخلو اللغة اليابانية من لفظ "إله" خلواً تاماً، ولذلك فإن المعنى الحرفى "طريق الأرواح" أى أرواح الأسلاف ولكننا استخدمنا كلمة "الآلهة" لتوفر ركن الإجلال والتقديس، وللمزيد من التفاصيل حول هذه القضية راجع:
Anesaki Masaharu: History of Japanese Religion, Tokyo 1977, p. 19.

[198] Hamilton, D. G.: Modern Japan anShinto Nationalism, New York 1963, pp. 25 – 30.

بذاته، ولكن قيمة الفرد من قيمة الجماعة التى ينتمى إليها سواء كانت الأسرة أو القرية أو الأمة، إذ تسمو الروابط الإجتماعية على العلاقات الشخصية الفردية. ورغم الإعتراف بما للفرد من شخصية مستقلة، فإن ذلك لا يعنى أن الأفراد يتمتعون بمكانة مستقلة عن الجماعة. وقيمة الفرد ترتبط بمكانة الطبقة الإجتماعية التى ينتمى إليها، وهى ظاهرة إجتماعية يتردد صداها فى اللغة اليابانية التى لا تحتوى على صيغة مفرد وصيغة جمع، وإنما هناك صيغة واحدة تستخدم للمفرد والمثنى والجمع دون تمييز، كما تبدو أيضاً فى أسلوب المخاطبة، حيث تراعى منزلة المخاطب داخل الجماعة، فيستخدم الصغير صيغة معينة عندما يتحدث إلى من يكبره سناً أو مقاماً، "..فالفرد يعبر عن الجماعة، والجماعة (بدورها) تعبر عن الفرد" على حد قول أحد فلاسفة اليابان فى القرن الحادى عشر الميلادى[199].

وألقت هذه الظاهرة ظلالها على البوذية، فعندما إعتنقها اليابانيون لم يهتموا بالإختلاف الواضح بين النفوس البشرية الذى تبرزه البوذية فى أصلها الهندى، كما يتضح ذلك بجلاء فى قول ريونين Ryonin (1072 – 1132) مؤسس أحد المذاهب البوذية اليابانية: "إن الفرد يبدو فى جميع الأفراد، والعمل الذى يستحق الثواب هو كل الأعمال المثابة، وكل الأعمال الخيرة تتجلى فى العمل الذى يستحق الثواب، وهى تقود إلى أرض الطهارة بفضل أميدا". وعلى حين تذهب البوذية الهندية إلى أنه: "لا يغنى الأبناء ولا الآباء ولا الأقارب المرؤ شيئاً حتى يدنو أجله..."، وأنه "لا سلطان على النفس سوى النفس ذاتها"، فتركز بذلك على الإعتماد على النفس بإعتباره ركن الفضائل، وترى أن الخير فى الإرتكان إلى الذات والبعد عن الناس، إذ تقول:"إن أصدقائك أصدقاء أنفسهم... فلماذا تلتمس صديقاً، وحسبك صداقتك لنفسك"، وبذلك تقوم البوذية –فى أصلها الهندى– على الفردية ونبذ الجماعة، نجد التطبيق اليابانى للبوذية يتواءم مع طبيعة المجتمع اليابانى وتراثه التقليدى، القائم على نبذ الفردية والإيمان بالجماعة، فتذهب إلى أنه "يجب أن يكون الفرد أقرب إلى إخوانه فى البوذية منه إلى نفسه"، فتعبر بذلك عن ذوبان الفرد فى الخلية الإجتماعية التى ينتمى إليها

[199] Nakamura Hajime: Ways of Thinking of Eastern People, Hawaii 1964, pp. 400 – 2.

(الأسرة)، وذوبان تلك الخلية الصغيرة فى الخلية الإجتماعية الأكبر (القرية)، لتشكل جميعاً كياناً واحداً (الوطن)[200].

ولعل إنفراد اليابانيين بهذه السمة الحضارية يرجع إلى طابع الحياة الإجتماعية الذى ساد اليابان، والذى يتفق مع ظروف الطبيعة للبلاد، فهى بلاد ذات طبيعة جبلية وعرة، تكسوها الغابات، وتحتوى على البراكين التى تنشط أحياناً فتلحق الدمار بما حولها، وتكاد الزلازل أن تكون حدثاً يومياً، ولا توجد بالبلاد سهول واسعة، إذ لا تتجاوز مساحة الأراضى الزراعية فيها خمس مساحة السطح. وهى تجمع –من حيث المناخ– بين الصيف الحار شديد الرطوبة غزير الأمطار، والشتاء القارس البارد الذى يتساقط فيه الجليد بغزارة وخاصة فى الشمال والشمال الغربى. لذلك عاش اليابانيون فى نضال مستمر ضد الطبيعة، ومثل هذا الصراع لا يقوى عليه الأفراد، وإنما يقتضى تضافر الجهود من أجل البقاء. فكان لابد أن يعيش الناس فى جماعات ذات تنظيم دقيق، يتمتع فيها رئيس الجماعة بسلطات واسعة على أفراد جماعته.

وتركت هذه الظروف الطبيعية آثارا واضحة على التكوين النفسى للناس، يعبر عنه القول المأثور الذى تناقلته الأجيال منذ القدم، والذى يذهب إلى أن "هناك أربعة يثيرون الفزع: الزلزال Jishin، والعاصفة الرعدية Kaminari، والحريق Kaji والأب (أو رب العائلة) Oyaji". وليس من الغريب أن تكون سلطة الأب أو رب العائلة صارمة كصرامة الكوارث الطبيعية، لأن مواجهة الحياة فى مجتمع له مثل تلك الظروف الطبيعية القاسية يقتضى وجود تنظيم دقيق للجماعة، يتمتع –فى ظله– رئيس الجماعة بسلطات واسعة، وكلمة مسموعة مرهوبة.

وعلى النقيض من ذلك، نجد أن الشعوب الهندو – أوروبية مثلاً، كانت تعيش فى الأصل حياة سكان السهول، حيث الرعى والترحال، وتعتمد فى حياتها على الصيد والإغارة على الشعوب الأخرى من حين لآخر. ومن ثم قامت العلاقات الإجتماعية بين تلك الشعوب وبعضها البعض على الصراع والمنافسة التى تدفع بموجات الهجرة الهائلة لتلك الشعوب. أما

[200] Saunders, E. D.: Buddhism in Japan, Tokyo 1976, p. 261 seq.

المجتمع اليابانى، فقد تطور من جماعات محلية إحترفت الزراعة –وخاصة زراعة الأرز– وغلب الإستقرار على حياتها الإجتماعية، فإستمرت العائلات الممتدة على تعاقب الأجيال، وإرتبطت العائلات التى تقيم فى مكان واحد بأواصر القربى، وعظم سلطان العرف الإجتماعى، فلم يكن هناك مجال متاح للفرد ليؤكد ذاته فى مجتمع كهذا. ومن ثم كانت التربية اليابانية قائمة على غرس قيم الولاء للعائلة الصغرى (الأسرة) والعائلة الكبرى (الأمة) فى نفوس النشء[201].

وترتب على ذلك أن أصبح "البيت ie" يتمتع بمكانة خاصة فى التراث اليابانى، وفكرة "البيت" ذات مدلول واسع المعنى يتجاوز حدود بيت الأسرة ليشمل بيت الأمة (الوطن)، ولا بيت بدون آباء، فالمحافظة على البيت تقتضى مراعاة تعاليم السلف. ولذلك وجب على الأفراد تدعيم البيت، والعمل على رفع شأنه، وطاعة رب البيت. ولا تعنى فكرة "البيت" – كما إستقرت فى الوجدان اليابانى– أن تكون رابطة الدم هى أساس العلاقة بين من يقيمون فيه، فلا وزن هنا لصلة الدم أو الرحم، وإنما رابطة المكان هى التى تجمع بين سكان "البيت"، وكذلك رابطة العمل الإنتاجى أيضا، فالذين يعملون فى فلاحة الأرض يعدون أفرادا فى أسرة صاحب الأرض حتى لو لم تربطهم به صلة الرحم، ومن يعملون لدى التاجر فى متجره يعدون ضمن أفراد عائلته، لهم ما لأفرادها من حقوق، وعليهم ما على أفرادها من واجبات.

وقد كان لفكرة "البيت" دوراً هاماً فى نمو الإقتصاد اليابانى الحديث، فلم تكن المشروعات المالية والصناعية الخاصة ترتبط بأفراد بعينهم، ولكنها إرتبطت بعائلات –على نحو ما رأينا – بالمفهوم اليابانى للعائلة. وكثيراً ما كان أصحاب رأس المال بمنأى عن إدارة تلك المشروعات، التى تركت بيد خبراء لهم مطلق التصرف، لا سلطان لأحد عليهم سوى مجلس الإدارة الذى هو –فى نفس الوقت– مجلس العائلة. وعلى سبيل المثال، كان بيت "ميتسوى" فى القرن التاسع عشر يتكون –فى حقيقة الأمر– من أحد عشر أسرة رأسمالية متساوية تقريباً، لا ترتبط ببعضها البعض بصلة الدم، ولكنها مارست نشاطها تحت إسم "بيت ميتسوى"، وكذلك كانت الحال بالنسبة لبيت "سوميتومو"، وكان كل من يعمل بإحدى

[201] Nakane Chie: Japanese Society, Univ. of California 1972, pp. 8 – 22.

المؤسسات التى أقامتها تلك البيوت المالية الكبرى يعد مسئولاً عن رواج نشاطها، كما كانت الطريق مفتوحة أمام من يظهرون كفاية ومقدرة ممتازة من العمال للترقى فى مناصب الإدارة حتى يصبحون أعضاء فى مجلس العائلة صاحبة رأس المال ويحملون لقبها. ومن ثم كان التفانى فى العمل هدف الجميع حتى يظل "البيت" مرموقاً، ويتحقق النجاح لمشروعاته[202]. وبذلك لم يكن النمو الإقتصادى –الذى شهدته اليابان فى عصر مايجى– يعتمد على الإمكانات المادية وحدها، وإنما كانت تغذيه التقاليد اليابانية العريقة القائمة على "وحدة المجتمع".

وأثمرت هذه الوحدة الإجتماعية الفريدة إتجاهاً أخلاقياً يدفع الفرد إلى التضحية بالنفس عن طيب خاطر من أجل مصلحة الجماعة التى يهبها حياته، ولعبت هذه القيمة الخلقية دوراً هاماً فى المجتمع اليابانى، وإنعكست على تاريخه، وتطورت من التضحية بالنفس من أجل العشيرة فى ظل النظام الإقطاعى، إلى التضحية بالنفس من أجل الوطن والإمبراطور فى مطلع العصر الحديث، مما غرس فى التكوين الفكرى لليابانيين شعوراً وطنياً متطرفاً، يمزج بين الولاء للوطن وطاعة الإمبراطور والتضحية بالنفس فى سبيلهما. وغيرت العقيدة الشنتوية هذا الشعور الوطنى المتطرف، بالتأكيد على أن العائلة الإمبراطورية هى نواة الشعب اليابانى كله، وإرتبط بها مفهوم "الأمة المقدسة" الذى بلغ أوجه فى العقد الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، حتى أن الأباطرة درجوا على أن يضمنوا ديباجة مراسيمهم عبارات مثل: "نحن مالك ثروات العالم... نحن مالك زمام القوة فى الدنيا..."[203].

واستقر فى أذهان اليابانيين أن بلادهم "أعظم بلاد العالم قاطبة، لأن الآلهة صنعتها قبل صنعها لبقية بلدان العالم، فهى بمثابة الابن البكر للآلهة، وهى أرض لها قداستها واحترامها". ولعل أول ذكر لعبارة "اليابان العظمىDai-Nippon" –التى شاعت فيما بين الحربين العالميتين– يرجع الى القرن التاسع الميلادى، حين أورد الفيلسوف اليابانى دنجيو هذه العبارة فى كتاباته، ولم يكن لها –عندئذ– مدلول سياسى، وانما قصد بها صاحبها أن اليابان أنسب البلاد للبوذية. واستقر مفهوم "اليابان العظمى" فى القرن الرابع عشر الميلادى

---

[202] Horie: The Transformation of the National Economy, in The Modernization of Japan, vol I, IDE, Tokyo 1966, pp. 80 – 4, 90.

[203] Anesaki Masaharu: op. cit., pp. 105-7.

عند كونها "أمة مقدسة" جاءت من نسل الالهة الشمس، ومن ثم وجب على أبنائها العمل على جعلها أعظم بلاد الدنيا، وأن يظل الأباطرة الذين انحدروا من نسل الشمس متربعين على عرش اليابان. ورأى اليابانيون فى المفهوم السياسى "للدولة" اليابان ذاتها، حيث يحتل الامبراطور منزلة الأب بالنسبة للأمة اليابانية[204].

وقدمت الكنفوشية الأساس النظرى الذى قام عليه هذا الشعور الوطنى المتطرف، فقد اعتنق اليابنيون هذه الفلسفة التى اتخذها الصينيون –من قبل– اطاراً رسمياً لمفهوم الدولة والسلطة (فيما عدا الجانب الخاص بتغيير الحاكم الفاسد)، وذلك على الرغم من اختلاف وجهة النظر الخاصة بالدولة عند فلاسفة الصين عنها عند اليابانيين، فبينما رأى الصينيون فى الدولة شيئاً مثالياً نموذجياً أشبه ما يكون بالمدينة الفاضلة، رأى اليابانيون فى الدولة الحقيقة اليابان ذاتها، حيث الحاكم والأب يحتلان نفس المنزلة. لذلك نعى المفكرون اليابانيون على كنفوشيوس مغادرته لبلاده سعياً وراء مجتمع أفضل يحكمه حاكم أعدل، وفى ذلك كتب يوشيدا–داعية التحدث فى أواخر عصر طوكوجاوا– منتقداً كنفوشيوس: "كان كنفوشيوس ومنشيوس على خطأ عندما تركا بلدهما، وذهبا ليخدما دولة أخرى، لأن الحاكم له نفس منزلة الأب، وان من يصف الحاكم بالرعونة والظلم مثله كمثل من يرمى أباه بالحماقة، ويترك بيته حيث تقيم عائلته، ويلجأ الى بيت الجيران ويصبح ابناً لهم ..."[205].

وقد وجه هذا الشعور الوطنى –الذى يعد الوطن بيت الأمة، والحاكم رب البيت– النظرة اليابانية إلى البوذية. فرغم إنتشار البوذية فى اليابان على نطاق واسع، رفض اليابانيون فكرة "الدولة" عند البوذية، بحجة أن رؤية البوذية للدولة تأثرت بظروف الهند، وقد يكون حكام الهند من سلالة البشر أسندت إليهم شعوبهم مهمة الحكم، ولكن العائلة الإمبراطورية اليابانية هى العائلة الوحيدة التى إنحدرت من صلب الآلهة، ولذلك لا يجب أن تكون سلطتها موضع مناقشة[206].

---

[204] Nakamura Hajime: Op. cit., pp. 434 – 35.

[205] Ibid, pp. 445 – 48.

[206] Hori Ichiro: Folk Religion in Japan, Continuity and Change, Chicago 1974, pp. 83 seq.

وتطورت (الوطنية) اليابانية من مفهوم (الدولة) اليابانى ذاته، وليس من مفهوم (الدولة) كمعنى مجرد، ولذلك صلة وثيقة بظاهرة "الوحدة الإجتماعية" التى تربط بين الناس والأرض والسلطة فى إطار واحد، وساعد الموقع الجغرافى لليابان على الإحتفاظ بتلك الوحدة وثيقة العرى، وعمقت الشنتوية جذورها فى وجدان اليابانيين، وضمن إستمرار تأثيرها بقاء اليابان بعيداً عن متناول أيدى الغزاة على مر تاريخها القديم والوسيط. وبذلك توفرت لها ملامح "وطنية" واضحة قبل القرن التاسع عشر بزمن بعيد، وقبل وصول المؤثرات الفكرية الحديثة إلى البلاد. وقامت تلك الملامح على أسس راسخة من التراث اليابانى، لتعبر عن واقع يختلف إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً –إختلافاً جذرياً– عن فكرة "القومية" بمفهومها الحديث.

مرحلة الإنتقال

بدأت تفد المؤثرات الفكرية الغربية إلى اليابان خلال ما اصطلح المؤرخون اليابانيون على تسميته بالقرن المسيحى Kirishitan الذى يبدأ بعام 1549، وهو العام الذى شهد وصول أول إرسالية تبشيرية كاثوليكية إلى اليابان، وينتهى بعام 1614 عندما أعلنت الباكفو الحظر على المسيحية وبدأت تلاحق معتنقيها من اليابانيين. وإقتصرت الأفكار الجديدة الوافدة على الفكر الدينى المسيحى متمثلاً فى أعمال توما الكوينى والقديس أوجستين وغيرهما مما ترجم وطبع بجهود الإرساليات التبشيرية، غير أن أثر تلك الأعمال سرعان ما تلاشى مع سياسة القمع التى اتبعتها الباكفو ضد المسيحيين، والعزلة التى فرضتها على البلاد بعد طرد الإرساليات التبشيرية منها[207].

وكثيراً ما تشير المصادر إلى أن بعض المثقفين –فى عصر طوكوجاوا– قد تأثروا بالفكر الغربى بدرجة ما، مثل: آراى هاكوسيكى Arai Hakuseki (1657 – 1725)، وهيراتا أتسوتانى Hirata Atsutane (1776 – 1843)، ولكن هذا التأثر لم يؤد إلى إيجاد تقارب بين الفكر التقليدى اليابانى القائم على الكنفوشية والبوذية والشنتوية، والفكر الغربى الوافد إلى البلاد عبر تلك النافذة الخلفية التى أبقتها الباكفو مفتوحة لتطل منها على العالم الخارجى،

[207] للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع:
Bellah, R. N.: Tokugawa Religion, Glencoe, lllinois 1957; Scheiner, Irwin: Christian Converts and Social Protest in Meiji Japan, Univ. of California, Los Angeles 1970.

ونعنى بها جزيرة ديشيما التى كانت تقبع أمام نجاساكى، والتى إقتصر التعامل التجارى فيها على الهولنديين.

وكان التأثر بالفكر الغربى أكثر وضوحاً عند مفكرى القرن الثامن عشر، وعلى رأسهم ميورا باين Miura Baien الذى توصل إلى نظرية شبيهة بما ذهب إليه معاصره آدم سميث حول "أصل الثمن Kagen"، كما وضع صيغة يابانية للقواعد التى وضعها جريشام حول تداول العملة الزائفة، كذلك كانت له كتابات فلسفية مثل: "أحاديث عميقة Gengo" الذى عالج فيه ما وراء الطبيعة، و"ترتيب النظام الطبيعى Shûrigaku"، و"منطق الأشياء Jôri"، ويتضح فى العمل الأخير هجر ميورا للفكر التقليدى، وتأثره الواضح بالفكر الغربى، أى بما كان يعرف –عندئذ– بإسم "علوم الهولنديين Rangaku". وكانت تشمل: التشريح، والطب، والجغرافيا، والعلوم العسكرية كصناعة الأسلحة وتحصين السواحل. وكانت الباكفو قد سمحت (عام 1720) بترجمة "علوم الهولنديين" المتعلقة بألوان المعرفة سالفة الذكر، فيما عدا ما إتصل بالفلسفة، غير أن النوع الأخير من المعرفة لم يعدم سبيلاً للوصول إلى اليابان، فكانت الكتب الهولندية التى تعالج مسائل فكرية تهرب إلى البلاد على يد التجار الهولنديين.

ولما كان المحظور مرغوباً، فقد إشتد الإقبال على قراءة تلك الكتب، التى يتجلى أثرها فيما كتبه تاكانو تشواى Takano Chôei فى عمله الذى حمل عنوان: "سجل الأشياء التى سمعتها ورأيتها Buken Manroku"، حيث قدم عرضا لتاريخ الفكر منذ طاليس حتى كانت، وإنتقد إفتقار أفكار أرسطو إلى المنهج التجريبى. وعُرف تاكانو بأفكاره التقدمية، ومطالبته بإنفتاح اليابان على العالم الخارجى (وخاصة الغرب)، مما جعله عرضة لمطاردة السلطات، فإضطر إلى الإختفاء حيناً، ولكنه وقع فى أيديهم وحُكِم عليه بالسجن مدى الحياة. وعندما فر من سجنه عام 1844، جدت سلطات الباكفو فى طلبه، فآثر أن ينهى حياته بيده، وإنتحر بطريقة شق البطن Hara Kiri التقليدية[208].

[208] Piovesana, G. K.: Recent Japanese Philosophical Thought 1862 – 1962, A Survey, Tokyo 1968, pp. 2 – 5.

وجاء التحدى الكبير الذى واجهته اليابان من القوى الغربية، والذى دفعها إلى فتح بعض موانيها –رغماً عنها– للتجارة الأوروبية (عام 1854)، ليحرك تياراً فكرياً شغل بقضية الساعة: الإنفتاح على العالم، أو البقاء وراء أسوار العزلة، وقامت تلك الحركة التى طالبت "بتوقير الإمبراطور وطرد البرابرة" على أكتاف الساموراى، الذين كان جناحهم المثقف بمثابة الرافد الرئيسى للتيار الفكرى الجديد، وهو تيار وطنى راح يبحث عن حل للمأزق الذى وقعت فيه البلاد، ورأى أن الأمر يتطلب تغييراً سياسياً يتيح لأفكاره فرصة التطبيق العملى، وأعطى ذلك التيار للحياة الفكرية فى مرحلة الإنتقال من عصر طوكوجاوا إلى عصر مايجى ملامحها المميزة لها، والتى إنعكست فى أفكار الرواد من أمثال ساكوما شوزان، ويوكوى شونان، ويوشيدا شو ان.

أما ساكوما شوزان Sakuma Shôzan، فقد بدأ يكون أفكاره من زاوية العزلة والإنغلاق، فكتب عام 1842 "ثمانية أوجه للدفاع الساحلى Kaibô Hassaku" الذى ذهب فيه إلى ضرورة تقوية تحصينات السواحل وإبعاد الأجانب عن البلاد. وأخذ فى إعتباره التطورات التى شهدها العالم عندئذ، فذهب إلى ضرورة الإهتمام ببناء السفن الكبيرة الحديثة وإنشاء بحرية يابانية تدرأ عن البلاد الخطر الأجنبى.

وبعد ذلك بعامين (1844)، بدأ شوزان يتعرف على كتابات الهولنديين، فتغيرت فكرته عن الغرب بسرعة فائقة. وما كادت تنقضى خمس سنوات على بداية إطلاعه على "علوم الهولنديين" حتى إقترح على البيت الإقطاعى الذى ينتسب إليه وضع قاموس هولندى – يابانى يطبع على نفقة الدايميو، وكان القاموس متداولاً على شكل مخطوط، وزاد الطلب عليه بزيادة عدد المهتمين بدراسة المعارف الغربية.

ورأى شوزان ضرورة التعرف على أحوال البلاد الأجنبية، وذهب إلى أن الصينيين إرتكبوا خطأً جسيماً عندما لم يقدروا الشعوب الأخرى حق قدرها وعدوها شعوباً "بربرية"، وظنوا أن بلادهم أحسن بلاد الدنيا، مما أدى إلى هزيمة "بلد كنفوشيوس" على يد الإنجليز. وفى عام 1862، إعترض شوزان على إستخدام كلمة "البرابرة" عند الإشارة إلى الأوروبيين فى المراسيم الإمبراطورية، وفى ذلك يقول: "لا أظن أن يليق بنا أن نصف أناساً أقوى منا وأكثر علماً ومهارة وتنظيماً... بأنهم برابرة... وأن كثرة الحديث عن شخصيتنا القومية الفريدة

(Kokutai) يلحق بإمبراطوريتنا الدمار، ولا يحقق لنا مغنماً.... ويجب أن نكف عن استعداء الأجانب علينا بإستخدام لفظ (البرابرة)... فقد أخطأت الصين عندما إعتبرت اليابان بلداً بربرياً... وكذلك تخطئ اليابان عندما تعتبر الأجانب برابرة... ولا يجب أن نتورط فى خطأ إرتكبته الصين...".

وأبدى شوزان إهتماماً كبيراً بالجانب التطبيقى لعلوم الغرب، لا فى النواحى العسكرية فحسب، بل وفى النواحى الإنتاجية أيضاً، فاستفاد من دائرة المعارف الهولندية فى تعلم صناعة الزجاج، وتنقية المعادن من الشوائب، وأصبح باستطاعته أن يجرى بعض التجارب الخاصة بالكهرباء. ولكنه رأى أن علوم الغرب لا تغنى عن علوم الصين (الكنفوشية)، فالأولى مادية، والثانية روحية خالصة، ولذلك يجب الجمع بينهما، وبدون ذلك لا يتحقق التقدم. وإعتبر حضارة الغرب حضارة آلية، أما حضارة الشرق فحضارة روحية. وقد تأثر بهذا الإتجاه جميع مفكرى عصر مايجى –فيما بعد– وإن إختلف أسلوب تناولهم لهذه القضية.

وكان شوزان يتمتع بحس عالمى سبق به عصره، وتجلى ذلك فى فكره وكتاباته إذ يقول: "عندما كنت فى العشرين من عمرى شعرت بالإنتماء إلى إقليم معين، وعندما بلغت الثلاثين شعرت بالإنتماء إلى اليابان، وفى الأربعين شعرت بالإنتماء إلى القارات الخمس..". وهكذا كان شوزان يعيش فى مجتمع إقطاعى مغلق بعقل مفتوح على العالم كله، منادياً بالتمسك "بأخلاقيات الشرق وعلوم الغرب"[209].

ولكن يوكوى شونان Yokoi Shônan (1809 – 1869) –الذى كان عالماً كنفوشياً– كان أكثر إدراكاً من شوزان للجانب الروحى للقضية، فذهب إلى أن "المرء يجب أن يعلم أن هناك ثلاث مراحل مر بها الإنسان منذ القدم تشكل الوجود جميعه، هى: الماضى، والحاضر، والمستقبل. فقد ساهم الأسلاف فى تطويع عمل الطبيعة، ونقلوا خبرتهم إلينا، وعلينا أن ننقل خبرتهم إلى من يأتى بعدنا، لينقلوها بدورهم إلى من يعقبهم، فالأجيال الماضية والحاضرة والمستقبلة تمثل ثلاث مراحل، ولكنهم جميعاً أبناء السماء، وعليهم أن ينفذوا حكمها". فهو يرى أن ثمة علامة عضوية بين الماضى والحاضر والمستقبل، وأن الحاضر يعكس

[209] Masaaiki Kosaka: Japanese Thought in the Meiji Era, Toyo Bunko, Tokyo 1969, pp. 20 – 26.

المستقبل، ومن ثم وجبت دراسة أسس الطبيعة لمعاونة السماء على تحقيق إرادتها، ومن أجل تحقيق الرخاء للناس. وبذلك قدم يوكوى تفسيراً براجماتياً للكنفوشية يقوم على الإهتمام بالجانب العملى لتحقيق إرادة القوة الخلاقة التى تتمثل فى السماء، فإقترب بذلك من المسيحية التى أبدى إهتماماً خاصاً بها فى أواخر أيامه.

وقد بدأ يوكوى شونان فى الأربعينات كواحد من دعاة طرد الأجانب من البلاد، وتحول – فى منتصف الخمسينات– إلى داعية للإنفتاح على العالم الخارجى، ولكن على طريقته الخاصة من حيث الإرتكاز على الكنفوشية، فذهب إلى أن إرادة السماء تدعو العقل إلى التوجه نحو الإنفتاح على الغرب، والإقتباس من نظمه ومعارفه، من أجل الحفاظ على الإمبراطورية. وأن تحقيق ذلك يتطلب إقامة علاقة صداقة متينة مع أمريكا، والتركيز على تنشيط التجارة الخارجية، وتجنب التورط فى الحروب "لأن الحروب تؤدى إلى شقاء الشعوب وتعاستها"، لذلك يجب أن "تسود العدالة والإنسانية فى العالم أجمع".

وفى أواخر أيامه، إعتبر المسيحية أرقى من البوذية والكنفوشية، لأنها تذهب إلى وجود خالق للكون، وإنعكس هذا التحول فى فكره على أشعاره، وعلى علاقته بالناس، فقرب إليه المثقفين من المسيحيين اليابانيين من أمثال: مورى أرينورى، وسايجيما ناءونوبو، ولعل ذلك كان سبباً فى إغتياله (عام 1869) على يد أحد غلاة الوطنيين[210].

أما يوشيدا شوان Yoshida Shôin (1830 – 1859)، فكان تلميذاً لساكوما شوزان، الذى حضه على الهرب إلى الخارج لاستطلاع أحوال الغرب عن قرب والإغتراف من معارفه، ولكن إكتشاف محاولة الهرب أدى إلى إلقاء الأستاذ وتلميذه فى السجن. ولكن يوشيدا كان – على نقيض أستاذه– من أنصار حركة طرد الأجانب من البلاد، ومن كبار دعاتها. وإن كان يرى أن يتم الإصلاح من خلال الباكفو حتى تقوى البلاد على مواجهة التحدى الخارجى، وعارض بشدة الرأى القائل بضرورة إسقاط الباكفو، لأنه ظن أن ذلك قد يؤدى إلى تدمير البلاد وتفكك وحدتها بسبب التنافس على السلطة بين البيوت الإقطاعية المختلفة.

[210] Ibid, pp. 27 – 35.

غير أن يوشيدا يئس من إمكانية إصلاح البلاد على يد الباكفو، وآمن بأن "أكلة لحوم البشر (يقصد كبار الساموراى) يسوقون البلاد إلى الدمار، ولا ندرى ما يمكن أن يفعله أكلة الغلال (يقصد عامة الناس) لعلهم يفعلون مثلهم". ورأى أن لا أمل فى إنقاذ البلاد إلا على يد صغار الساموراى الذين لا يرتبطون بالولاء لسيد معين (الرونين Rônin)، فهم أقدر من غيرهم على التضحية من أجل البلاد، لأنهم لا يملكون ما يخشون ضياعه، فليست لهم مخصصات إقطاعية، ولم يتعودوا حياة الدعة والرفاهية، وهم وحدهم الذين يعنيهم تقوية العرش الإمبراطورى وإصلاح شأن البلاد، وهو ما لا يمكن أن يتحقق –فى رأيه– دون إراقة الدماء.

وهكذا تدرج يوشيدا من الدعوة إلى إصلاح النظام القائم، إلى الدعوة إلى الإطاحة به عن طريق الثورة التى يجب أن يقوم بها صغار الساموراى (الرونين)، لحماية البلاد من أطماع الدول الغربية. وإذا كان قد دفع حياته –فى نهاية الأمر– ثمناً لتلك الدعوة، فقد تتلمذ عليه بعض أولئك الرجال الذين أطاحوا بالباكفو وقوضوا دعائم عصر طوكوجاوا، وشيدوا على أنقاضه عصر مايجى[211].

التحضر والاستنارة

يطلق المؤرخون اليابانيون على المرحلة الممتدة من 1873 حتى 1877 إسم "عصر التحضر والاستنارة Bummei Kaika"، فقد أخلى شعار "توقير الإمبراطور وطرد الأجانب" –الذى ساد فى سنى باكفو الأخيرة– مكانه لشعار التحضر والاستنارة، الذى أطلق فى تلك الفترة التى شهدت التوسع فى الإقتباس من الغرب.

ولعل من الملاحظ أن تلك المرحلة لم تبدأ مع بداية عصر مايجى (1868)، ولكنها تأخرت قليلاً، وكان "ميثاق العهد ذو المبادئ الخمسة" أداة الإنتقال إلى مرحلة التحضر والاستنارة. وبدأ التأثر بأسلوب الحياة الغربية فى تلك السنوات (1868 – 1873) يصبح ظاهرة ملموسة ترددت أصداؤها فى الأعمال الأدبية، التى كانت تتضح بالسخرية من أولئك الذين قلدوا الغرب فى أسلوب حياته.

---

[211] Ibid, pp. 36 – 48.

وتعد رواية "آكل اللحم Aguranable" للكاتب اليابانى كاناجاكى روبون Kanagaki Robun (1829 – 1894) أبرز مثال لتلك الكتابات الناقدة. فقد إتخذ المؤلف بطل روايته من بين شباب تلك الأيام، وصوره فى شكل شاب يحمل مظلة غربية الصنع، ويتمنطق بساعة ذات سلسلة مطلية بالذهب، يرتاد المطاعم الجديدة التى أقيمت على الطراز الغربى لتقدم وجبات شهية من اللحم البقرى، الذى أقبل عليه الشباب إقبالاً شديداً فى تلك الأيام، بعد أن كان اليابانيون يأنفون من آكل اللحم لأنه يتنافى مع تعاليم البوذية، ويعتقدون أن من يأكله لا يرقى إلى مستوى البشر. وصفف بطل الرواية شعره المسترسل على طريقة أبناء الغرب، وحرص على أن يغسل يديه ووجهه بالصابون المعطر، كما كان يتعطر بماء الكولونيا، وهو يخرج ساعته من جيبه –من حين لآخر– لا ليعرف الوقت، ولكن حتى يراها الناس فى يده.

وإمتلأت شوارع طوكيو بأولئك الذين يرتدون ملابس غريبة، تجمع بين الزى اليابانى التقليدى والزى الغربى، وشاعت مصطلحات جديدة تداولها الناس فى أحاديثهم اليومية مثل: (التجارة) و(الخدمة الحكومية)، تعبر عن التطلعات الجديدة لشباب العهد الجديد. وحتى الأمهات، كن تغنين لأطفالهن أغانى شاعت –فى تلك الأيام– تدعو الطفل أن يكبر ليصبح موظفاً بالحكومة من ذوى الرواتب الشهرية. وأصبحت عادات اليابانيين –التى درجوا عليها بالأمس – "عادات بربرية"، وحاولوا إقتباس عادات الغرب التى كانت (بربرية) بالأمس، فأصبحت اليوم تمثل (المدنية) و(العصرية)[212].

وفى يوليو 1873، أسس جماعة من المثقفين اليابانيين جمعية أدبية فكرية، كان لها أثرها فى توجيه الفكر اليابانى فى تلك المرحلة، هى جمعية "العام السادس من عصر مايجى Meirokusha" التى تزعمها مورى أرينورى Mori Arinori، وكان يشغل منصب القائم بالأعمال فى الولايات المتحدة، حيث بهره نشاط الجمعيات العلمية والأدبية هناك، فحمل فكرتها معه عندما عاد إلى بلاده فى تلك السنة، وفاتح بعض أصدقائه من المثقفين فى إقامة جمعيات يابانية مماثلة. وكان من بين هؤلاء: نيشيمورا شيجيكى Nishimura Shigeki وفوكوزاوا يوكيتشى Fukuzawa Yukichi، ونيشى أمانى Nishi Amane، وتسودا شندو Tsuda Shindô، وغيرهم من أقطاب الجيل المخضرم من المثقفين الذى نشأ على الثقافة

[212] Ibid, pp. 56 – 9.

التقليدية، ثم تأثر بالتيارات الفكرية التى سادت فى مرحلة الإنتقال، ونهل من الثقافة الغربية فى عصر التحضر والاستنارة.

ودرجت الجمعية على عقد إجتماع عام فى أوائل كل شهر، وإجتماع آخر فى السادس عشر منه، بأحد المطاعم الغربية، حيث يتناولون العشاء معاً، ثم يلقى أحد الأعضاء محاضرة تعالج قضية فكرية أو أدبية أو علمية، أو يعرض لنظرية من النظريات الغربية فى تلك المجالات. واختلف إلى تلك الإجتماعات الكثير من موظفى الحكومة والمثقفين، للإستماع إلى المحاضرات، والمشاركة فى المناقشات.

وما كاد يمر عام واحد على تأسيس الجمعية، حتى أصدرت "مجلة السادس من مايجى Meiroku Zasshi"، لتصبح منبراً للفكر الحديث، ولتعبر عن أفكار الرواد الذين بشروا بالفكر الغربى. وكانت المجلة تصدر نصف شهرية (فبراير – أكتوبر 1874)، ثم أصبحت تصدر كل عشرة أيام إعتباراً من نوفمبر. وبلغ حجم توزيعها ثلاثة آلاف نسخة، وهو رقم قياسى، إذا علمنا أن أكبر صحيفة يومية كانت توزع –عندئذ– ثمانية آلاف نسخة يومياً[213].

وإلى أعضاء "جمعية العام السادس من مايجى" يرجع الفضل فى إثراء اللغة اليابانية بمفردات تعبر عن مصطلحات جديدة، بل يرجع إلى فوكوزاوا فضل إبتداع لفظ (خطابة Enzetsu) و(مناقشة Tôron). وبرز من بين أعضاء الجمعية من برعوا فى الخطابة مثل: ميتسوكورى شوهاى Mitsukuri Shûhei، وتسودا شندو، ونيشى أمانى، وكاتو هيرويوكى Kato Hiroyuki، وفى عام 1875 أقيمت أول قاعة إجتماعات كبرى بجامعة كيو Keiô.

وكان من بين أعضاء الجمعية ناكامورا ماساناءو Nakamura Masanao (1832 – 1891) الذى إعتنق المسيحية، وروج لفكرة التسامح الدينى وحرية العقيدة على صفحات مجلة الجمعية، كما كان رئيسها مورى أرينورى رائد الدعوة إلى تحرير المرأة وطالب بضمان حقوقها فى سلسلة من المقالات نشرها على صفحات المجلة بعنوان: "فى الزوجات والمحظيات Sai shô-ron"، وشاركه فوكوزاوا الرأى فى بعض مقالاته التى ساهم بها فى

[213] Braisted, W. R. (Trans): Meiroku Zasshi, Tokyo Univ. Press 1976, the introduction.

الدعوة إلى تحرير المرأة اليابانية، كما كتب تسودا شندو مقالاً حول "مساواة المرأة بالرجل فى الحقوق".

كذلك دعا مورى أرينورى –الذى إعتنق المسيحية– إلى حرية العقيدة، مؤكداً على أن حرية العقيدة تأتى فى مقدمة الحريات الشخصية التى يجب أن تتوفر للفرد. وعندما أصبح وزيراً للتعليم، فتح مدارس الحضانة للأطفال، وركز جهوده على تعليم البنات وأوفد أول بعثة من الطالبات اليابانيات للدراسة فى أمريكا.

أما فوكوزاوا، فكان رائد الفكر الليبرالى فى عصر مايجى بلا منازع، ونستطيع أن نميز بين ثلاث مراحل تطور خلالها فكره: المرحلة الأولى (1862 – 1869)، ركز فوكوزاوا خلالها على التعريف بالحضارة الغربية من خلال بعض الكتب التى ذاع صيتها فى تلك الفترة مثل (قدوم وذهاب الأجانب Tôrin Ôrai) و(الأحوال فى الغرب Seiyô Jijô) و(دليل السياحة فى الغرب Seiyô Tabi Annai) و (العلوم الطبيعية المصورة Kyûri Zukai) و(حول جميع البلاد Sekai Kunizukushi). وفى المرحلة الثانية (1869 – 1877) إهتم فوكوزاوا بإبراز ما يمكن أن تفيد به اليابان من حضارة الغرب وعلومه، فكتب فى تلك المرحلة كتابان هامان هما: (تشجيع المعرفة Gakumon no Susume) و(إلمام بالحضارة Bummei ron no Gairyaku). أما المرحلة الثالثة والأخيرة، فتمتد من عام 1877 حتى وفاته عام 1901، ووضع فيها صيغة يابانية للفكر الحديث فى محاولة للتوفيق بين الموروث والمكتسب من الأفكار.

وذهب فوكوزاوا إلى أن الغرب يمتاز على الشرق بإعتماده على المنهج العقلى والرياضيات، وإهتمامه ببث روح الاستقلال وإحترام حرية الفرد، ومن ثم رحب فوكوزاوا بالمدنية الغربية من خلال ما وجهه من نقد للمجتمع الإقطاعى فى أواخر عصر طوكوجاوا. ورأى أن التاريخ يكتسب مغزاه من كونه تاريخاً للحضارة، وحاول أن يفسر أسباب تخلف الشرق عن اللحاق بالغرب حضارياً من خلال هذا المنظور، فذهب إلى أن تاريخ الحضارة ينقسم إلى ثلاث مراحل: التوحش، والبربرية، والمدنية. وتشمل المرحلة الأولى حياة الترحال والصيد وبداية الزراعة، أما الثانية فتشمل المجتمع الزراعى حتى قيام الإقطاع، أما المرحلة الأخيرة فهى مرحلة المدنية المتقدمة القائمة على أساس العلم والتى تمثل المجتمع الحديث.

وطبق فوكوزاوا ذلك على بلاد العالم، فرأى أن أفريقيا تعيش مرحلة التوحش، وأن تركيا والصين واليابان تعيش مرحلة البربرية، وأن أوروبا الغربية وأمريكا تعيشان مرحلة المدنية، فإذا أرادت اليابان أن تأخذ بأسباب التقدم، كان عليها أن تطرح عنها مرحلة البربرية وتغذ السير فى طريق التمدن، فتجعل المدنية الغربية هدفها الأسمى، وتتخذ من الغرب مثلها الأعلى، "فالتمدن يجلب الراحة الجسدية للإنسان، ويرفع معنوياته، ويحقق له الرفاهية والكرامة، ما دام الإنسان يسعى إلى تحقيق ذلك كله بالمعرفة والفضيلة... اللتان يستطيع الإنسان عن طريقهما إقامة التوازن بين الراحة البدنية والراحة المعنوية".

أما المعرفة، فيقصد بها الثقافة، والفضيلة يقصد بها الأخلاق، وكلاهما ينقسم إلى مجالين: أحدهما خاص، والآخر عام. فالأخلاق الخاصة تمثل الفضائل التى يتحلى بها الفرد وترسخ فى وجدانه، مثل: الصدق والأمانة والتواضع والأدب. والأخلاق العامة تتعلق بالعلاقة بين الإنسان والمجتمع، مثل: الشرف والعدل وحسن الطوية والشجاعة. أما الثقافة الخاصة فتشمل الإلمام بالعلوم المختلفة كالطبيعة والكيمياء والأحياء وغيرها، على حين تشمل الثقافة العامة المعارف المفيدة للمجتمع كالإقتصاد والسياسة. فإذا شئنا المفاضلة بين الخاص والعام، جاءت الثقافة العامة فى المقدمة، لأن المعارف تتطور على مر التاريخ، بينما تتسم الفضائل بالثبات.

وركز فوكوزاوا على أهمية التجربة كسبيل للتقدم، لأن "التقدم لا يتحقق إلا من خلال مئات وآلاف التجارب"، وقد تقدمت المدنية والنظم السياسية من خلال العديد من التجارب. والتجارب تقوم على "الشك"، ومن خلال الشك والتجربة تطورت الحضارة الغربية. ولا يتحقق استقلال بلد ما، إذا لم يتحقق استقلال الفرد فيه. ولما كان الفرد اليابانى محروماً من استقلاليته، مرتبطاً بالجماعة، "فلا نستطيع القول أن فى اليابان أمة، ولكن هناك حكومة... لأن ذلك (فقدان الفرد لاستقلاله) جعل اليابان محرومة منذ القدم من إمكانية تكوين أمة". والعلاقة بين الشعب والحكومة علاقة تعاقدية. قائمة على الأخذ والعطاء. وكما أن على الشعب واجبات، فلابد أن تكون له حقوق، وأبرزها حق المشاركة فى السلطة، فليس الناس عبيداً للحكومة، وما الحكومة إلا أداة لخدمة الشعب، ويجب أن يكون التمايز بين الناس قائماً على أساس ما يحصلونه من علم.

وينتقل فوكوزاوا من هذا المحتوى الفكرى إلى تحليل النظام السياسى فى اليابان فى كتابه "فى العائلة الإمبراطورية Teishituron" –الذى نشر عام 1882– فذهب إلى أن إحترام العائلة الإمبراطورية شئ، والمؤسسات السياسية شئ آخر، فلا يجب الربط بينهما، ويجب أن يظل الإمبراطور بعيداً عن التدخل فى معترك السياسة، حتى تظل العائلة الإمبراطورية محتفظة بكرامتها وقدسيتها. فوظيفة الحكومة تشريعية وتنفيذية، ولا شأن لها بمشاعر الناس، ولا يجب أن تسعى للتحكم فى تلك المشاعر. ويستطيع الإمبراطور أن يفعل الكثير لأبناء شعبه إذاصرف إهتمامه إلى تشجيع المعرفة والفنون.

وأشار فوكوزاوا –ضمناً– فى كتابه "فى تبجيل الإمبراطور Sonnôron" (نشر عام 1888)، أن الإمبراطور يعلو فوق شئون الحكم، ولا يشارك فيه مباشرة، فالسياسة هى أحد جوانب الحياة فى اليابان، ويجب أن يهتم الإمبراطر بجميع جوانب حياة أمته التى تعد عائلته، فلا يركز على جانب معين على حساب الجوانب الأخرى. ولما[214] كان "الناس يبجلون الإمبراطور، فإن هذا التبجيل يجب أن يقوم على أساس قانونى".

ويتجلى أثر الفكر الليبرالى فى تكوين فوكوزاوا –بوضوح– فى مفهوم التطور الحضارى عنده، فهو يرى أن هذا التطور يؤدى إلى زيادة تعقد العلاقات الإنسانية وتشابكها على المستويين المحلى والعالمى سواء بسواء، ويصحب هذا التطور تشعب الوظائف الإجتماعية لكل الفئات التى تعيش فى المجتمع، فلا تستقر الأوضاع الإجتماعية على حال واحد، وتسقط كل الحواجز التى تصنف الناس حسب مولدهم، لذلك يجب أن ينظر إلى الفرد من خلال أعماله، وليس من خلال أصله الإجتماعى. فعلى حد تعبيره: "ليست أعمال كل من إنحدروا من أصول رفيعة طيبة بالضرورة، وليست أعمال كل من انحدروا من أصول متواضعة سيئة بالضرورة". وفى هذا نقد صريح للتقاليد اليابانية التى تبرز قيم الأسرة وتركز على الروابط الإجتماعية المغلقة الدائرة، ولا تعتبر الفرد إلا فى نطاق الجماعة التى ينتمى إليها. ففكرة المساواة الإجتماعية، وتقييم الفرد على أساس عمله –بغض النظر عن أصله الإجتماعى– إنما كانت فكرة جديدة على العقلية اليابانية فى ذلك العصر.

[214] Koizumi Shinzô: Fukuzawa Yukichi, Japan Quarterly, April 1964,pp. 490 – 93.

لذلك كان من الطبيعى أن يشن أنصار المحافظة على التراث التقليدى حملة شعواء ضد فوكوزاوا، تصدى الأخير للرد عليها بمقال مشهور، نشر بجريدة تشويا Choya Shimbun جاء فيه:

"أنهم يخلطون بين الأشياء بطريقة عشوائية.... فهم يفترضون أن المساواة فى الحقوق بين جميع أفراد الشعب مأخوذة من المبادئ الجمهورية، والجمهورية مأخوذة من المسيحية، والمسيحية ثقافة غربية.... وهم يفترضون أنه طالما كانت ثقافة فوكوزاوا غربية، فإن نظريته الخاصة بحقوق الشعب مستمدة من المسيحية والمبادئ الجمهورية... ويرجع ذلك إلى رؤيتهم الأشياء من جانب واحد... فتاجر الخمر ليس بالضرورة عاقرها، وصانع الحلوى ليس بالضرورة آكلها، ولا يجب أن نحكم على التاجر بمجرد رؤيتنا للبضاعة التى يعرضها فى متجره..."[215].

وبذلك يشير فوكوزاوا إلى أن الأفكار التى يطرحها على مواطنيه، تلبى حاجة المجتمع، تماماً مثل البضاعة التى يعرضها التاجر تلبية لطلب السوق، وينفى عن نفسه تهمة الإنقياد التام للمؤثرات الغربية.

الحرية وحقوق الشعب

لم ينته عصر التحضر والاستنارة بنهاية "جمعية العام السادس من عصر مايجى"، فقد استمرت الفكرة الليبرالية حتى عام 1887، ولكنها إتخذت طابع التطبيق العملى، وتحولت إلى حركة سياسية –طوال السنوات العشر الممتدة من 1877 حتى 887 – على يد الجيل الجديد من الشباب، الذى تأثر بما طرحه الجيل المخضرم من أفكار ليبرالية على صفحات "مجلة السادس من مايجى"، التى كانت نبراساً لعدد من المجلات الثقافية والفكرية ظهرت فى تلك الفترة، وتميزت عن بعضها البعض من حيث القضايا التى تصدت لها، وإن إتفقت جميعاً من حيث الغاية التى استهدفت تحقيقها.

[215] Maruyama Masao: Fukuzawa Uchimura and Okakura, Meiji Intollectuals and Westernization, in the Modenization of Japan, vol. II, IDE, Tokyo 1966, pp. 594 – 611.

وحرر معظم تلك المجلات مثقفون ممن إعتنقوا المسيحية، وبشروا بحقوق الشعب من زاوية الإيمان بحرية العقيدة. وتعد "مجلة الدنيا Rikugô Zasshi" التى حررها كوزاكى هيرومتشى Kozaki Hiromichi وبدأ ظهورها عام 1880، إمتداداً لمجلة السادس من مايجى من حيث الإهتمام بالفكر الليبرالى والترويج لحقوق الإنسان، ونافست مجلة "صديق الأمة Kokumin no Tomo" التى ظهرت فى أواخر الثمانينات، ومجلة "الشمس Taiyô" التى ظهرت فى أواخر التسعينات. ولم تكن "مجلة الدنيا" مجرد مجلة مسيحية، ولكنها عنيت بتقديم الفكر السياسى الغربى، وعرف الفكر الإشتراكى طريقه إلى اليابان عبر صفحاتها.

بينما ركزت مجلة "الفنون والعلوم الشرقية Tôyô Gakugei Zasshi" إهتمامها على نظرية التطور (النشوء والإرتقاء). وبذلك عارضت نظرية حقوق الإنسان التى استندت إليها حركة "الحرية وحقوق الشعب". وقد إتخذ مفهوم مبدأ (البقاء للأصلح) دعامة للتيار الوطنى المتطرف، وكان سوجيورا جوجو Sugiura Jugô (1855 – 1924) –أحد مؤسسى هذه المجلة– من كبار منظرى الإتجاه الوطنى المتطرف.

وهكذا حفل ذلك العقد (1877 – 1887) بمختلف الإتجاهات السياسية والفكرية: من الليبرالية إلى الداروينية إلى الفكر المسيحى، ولكن التيارات السياسية كانت تحتل المكان الأول –من حيث الأهمية– تليها التيارات المسيحية. وبمرور الزمن، غلب على الحياة الفكرية الإحساس بأن الإنسان ليس حيواناً سياسياً فحسب، بل هو مخلوق له وجدان وروح، ولديه قدرات ومهارات وفنون، كما أن له تاريخ.

ومن الملاحظ أن الحياة الفكرية –فى تلك الحقبة– دارت حول حركة المطالبة بإقامة الحكم النيابى (وقد عالجنا هذا الجانب فى الفصل الخامس)، ثم أصبحت ترتكز –بعد عام 1882 – حول قضية السيادة (أو مصدر السلطات) بعد ما إقترب موعد صدور الدستور. وإختلف المفكرون حول حق السيادة، وما إذا كان الشعب وحده مصدر السلطات، أم أن السيادة قسمة بين الشعب والحاكم، أم أن الإمبراطور وحده مصدر السلطات. أو –بعبارة أخرى– دار الجدل حول مفهوم (السيادة الشعبية) و(السيادة القومية). وترددت أصداء ذلك الجدل على صفحات جريدتى "أخبار طوكيو ويوكوهاما Tokyo Yokohama Mainichi

Shimbun" التى مثلت الإتجاه الأول، و"طوكيو اليومية Tokyo Nichi Nichi" التى عبرت عن الإتجاه الآخر.

وذهبت الصحيفة الأولى إلى أن هناك وجهات نظر ثلاث حول قضية السيادة:

1. وجهة النظر القائلة بأن السيادة تتركز فى شخص واحد هو صاحب العرش، وبذلك تتحول إرادته إلى قانون، طالما أن إرادته من وحى السماء، وهو أمر مرفوض.
2. وجهة النظر القائلة بأن السيادة للشعب وفقاً للنظرية الصينية التقليدية (الكنفوشية) التى ترى أنه "ما دام الإمبراطور إنساناً، فنحن بشر"، ولكن لما كانت إرادة الناس خاضعة للتغيير والتبديل الذى لا يعرف حدوداً، فهى لا تصلح كمصدر للتشريع.
3. وجهة النظر القائلة بأن السيادة لا تقتصر على شخص، ولا على شعب، ولكنها تتركز فى العدالة، وهو أمر معقول ومقبول، وربما كان ممثلو الشعب فى المجلس النيابى أقدر على إقامة العدل من غيرهم.

ورأت الصحيفة أن وجهة النظر الأخيرة هى الأصوب، لأن المجلس النيابى قلعة العدالة، ويجب أن تتجمع فى يده سلطات السيادة.

أما الصحيفة الثانية، فذهبت إلى أن السيادة "رأس الدولة وعقلها"، ولذلك يجب أن تكون السيادة للإمبراطور الذى تتجمع فى شخصه صلاحيات الدولة بسلطاتها التشريعية والقضائية والتنفيذية. واستمدت الصحيفة الأسانيد الدالة على صحة إتجاهها من الداروينية[216].

الفكرة اليابانية والفكرة الشرقية

وعلى حين علا مد العمل السياسى خلال الفترة 1877 – 1887، إنحسر ذلك المد خلال العقد التالى (1887 – 1897) بصورة تدريجية، ورسخت أقدام الرأسمالية المستندة إلى حماية الدولة، والتى رفعت شعار العودة إلى الفكر اليابانى التقليدى. ومن ثم كان ظهور

[216] للمزيد من التفاصيل حول هذه القضية، راجع:
Pittau, Joseph: Political Thought in Early Meiji Japan 1868 – 1889, Harvard Univ. Press 1967.

الشعور الوطنى المتطرف، أو ما يمكن أن نطلق عليه "الفكرة اليابانية Japanism". وحفلت تلك المرحلة بقضايا القيم الخلقية والدين، وشهدت يقظة نوع من الإحساس بالذات عبر عن نفسه من خلال تطور كل من الشعور الفردى والوعى القومى.

وساد –فى تلك المرحلة– مزيج من الإتجاهات الإصلاحية والإتجاهات الرجعية، نستطيع أن نتبينه من خلال الشعبية التى حظى بها شعار "اليابان الجديدة"، ثم برز الإتجاه الوطنى المتطرف فى أواخر المرحلة. كذلك إمتازت الحقبة بإحياء الفنون والآداب اليابانية العريقة التى كادت أن تهمل منذ بداية عصر مايجى.

وشهدت المرحلة مولد عدد من الجمعيات الفكرية والثقافية من بينها تلك الجمعية التى تأسست عام 1888 بزعامة ميياكى ستسورای Miyake Setsurei، وكانت تصدر مجلة اليابانيين Nippon-jin التى أصبحت تعرف –فيما بعد– بإسم "اليابان واليابانيون Oyobi Nippon-jin". وفى عام 1907، أصبحت هذه الجمعية تعرف بإسم "جمعية الفكر السياسى Seikyôsha". ويعنينا هنا الوقوف على أفكار ميياكى محرر مجلة "اليابانيين"، وكوجا كاتسونان Kuga Katsunan محرر جريدة "اليابان Nippon" التى ظهرت عام 1889، وأفكار الرجلين تعبر عن الإتجاه الشوفينى المتطرف.

أما كوجا، فقد صاغ نظرية خاصة بالقومية كانت وسطاً بين الشوفينية والقومية التى تدور حول محور الفرد التى عرفتها ليبرالية القرن الثامن عشر، وذهب إلى ضرورة تأسيس حزب وطنى، "فالبيت الإميراطورى والحكومة... ينتميان إلى الأمة كلها... وعلى هذا النحو تحقق الوحدة القومية، والحزب الوطنى يرمى إلى تجنيب الأمة شر الإنقسام والذاتية، ويهدف إلى جعل السلطة السياسية القومية سلطة ترتكز على الرأى العام... وهو يحافظ على القوى القومية ويعمل على تطويرها". وذكر فى كتابه أسس السياسة Gensei (عام 1893) أن "الحكومة الدستورية وسيلة لتحقيق غاية، ولا تعد غاية فى حد ذاتها، فى إطار الحكومة القومية".

أما ميياكى، فقد رأى فى الدولة "كائن حى عظيم"، وليست مجرد "شركة" قائمة على أساس تعاقدى، إنها (الدولة اليابانية التاريخية). وواجبات الأمة –عنده– تفوق ما لها من حقوق،

لذلك كان على اليابانيين أن يبذلوا أقصى الجهد لأداء واجباتهم، لأن ذلك هو الطريق الوحيد لتحقيق السعادة. وقد أثبت اليابانيون دائماً أنهم أهل "إخلاص، وخير، وجمال". ولكن مييا‌كى لم يغفل الإشارة إلى عيوب اليابانيين، وفى مقدمتها –فى رأيه– الغطرسة، وسيطرة أمراء المال، وهو ما يجب أن يتخلص اليابانيون منه.

وبذلك وضع هذان المفكران جذور "الفكرة اليابانية" التى نمت وترعرعت فى مرحلة تالية، وإن كان إهتمامها منصرفاً إلى "الفكرة الشرقية" التى تعد –عندهما– نقيضاً للرأسمالية والإمبريالية الغربية، وتبحث فى كيفية حماية اليابان والشرق من خطر الغرب وأطماعه. وكان ذلك يتسق مع سياسة اليابان عندئذ (1887 – 1897) حيث كانت تلتزم جانب الدفاع، ولم تتحول إلى التوسع إلا فى أواخر تلك الحقبة.

وعبر أوكاكورا تنشين Okakura Tenshin عن "الفكرة الشرقية" فى كتاباته، وخاصة فى (مثاليات الشرق) و(يقظة الشرق)، فلم يكن أوكاكورا يرتاح إلى تفوق الغرب على الشرق، وقدرته على شن العدوان، ولكن لم يدر بخلده أن يغزو الشرق الغرب. فللشرق –عنده– شخصيته الخاصة به، كما أن لليابان شخصيتها المميزة فى إطار الشرق. لذلك رأى ضرورة إحتفاظ الفن اليابانى بسماته الخاصة "لأنه يقدم اليابان إلى العالم".

وأيقن أوكاكورا من صحة نظريته عندما زار الصين، وإكتشف أن الفن اليابانى لا يعتمد على تراث الصين فى كل شئ، وأنه يمكن أن يكون فناً مستقلاً. وعندما زار الهند (1901) شعر أن اليابان تحوى الكنوز التاريخية للحضارة الآسيوية، وأن تاريخ الفن اليابانى هو تاريخ للمثل الأسيوية، مما يقدم الدليل على "وحدة آسيا". لذلك رأى أوكاكورا أنه عار على اليابانيين أن يبخسوا أنفسهم حقها، ويستهينوا بما لديهم من إمكانات، وأن عليهم أن يحققوا ذاتهم، ولا يندفعوا نحو تقليد الغرب تقليداً أعمى، "لأن الشجرة لا تستمد قوتها إلا من قوة بذرتها"[217]. ورغم أنه يقر بما للعصر الحديث من فضل إبراز مفهوم الحرية الفردية، نجده يمتدح ما أسماه "الحرية الشرقية" حيث يعيش الناس تحت السحاب، يفترشون الجبال،

[217] Maruyame: op. cit., pp. 605 – 611.

ويعتنقون قيماً أعلى مستوى من القيم الغربية القائمة على الحريات الشخصية، "فعظمة آسيا تتجلى فى ذلك الإنسجام الذى يجمع بين الإمبراطور والفلاح".

وذهب أوكاكورا إلى أن ثمة صراع مستمر بين علم الغرب ومثالية آسيا وفنها، وعزا ما اعترى التذوق الفنى من ضعف –فى عصر مايجى– إلى إنتشار الصناعة والترويج للديمقراطية وتحالف المسيحية مع أسلحة الدمار. ولذلك تحتاج آسيا واليابان –فى رأيه– إلى نوع من التنسيق الداخلى لتلافى الإزدواجية، حتى تصبح قادرة على مقاومة المؤثرات الغربية.

ورغم أن أوكاكورا كان ناقداً فنياً، لا يسعى لوضع نظرية سياسية تتصل بآسيا، ولكنه يسوق أفكاره فى إطار تحليل الظواهر الحضارية التى حظيت بإهتمامه، إلا أن الفاشية اليابانية جعلت منه –فيما بعد– "نبى النظام الجديد لشرق آسيا العظمى"[218].

فكرة تقديس الدولة

وشهد العقد الأخير من عصر مايجى علو مد "الفكرة اليابانية" نتيجة التوسع الإمبريالى الذى شنته اليابان على جيرانها، وتحولت تلك الفكرة إلى تقديس كامل للدولة، مهد له القانون المدنى الذى صدر عام 1898، وجعل لأرباب العائلات اليد العليا على أفرادها، فلا يستطيع أحد أفراد الأسرة أن يبرم أمراً دون الحصول على موافقة رب الأسرة، بمافى ذلك الزواج وإختيار بيت الزوجية. وأصبح لمن يخلف (كبير العائلة) فى الرئاسة حق وراثة ثروة الأسرة بإعتباره راعياً لها، وجعل للأب سلطة مطلقة على زوجه وأبنائه، وظل هذا القانون سارياً حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

وكان من الطبيعى أن يتجه المشرع إلى وضع كل السلطات فى يد أرباب العائلات فيما يتصل بشئون عائلاتهم، فقد كان ذلك يعكس التراث اليابانى التقليدى، كما يعكس النظام

[218] Pyle, K. B.: The New Generation in Meiji Japan, Problems of Cultural Identiy 1885 – 1895, pp. 144 – 54.

السياسى الذى يجعل من الإمبراطور كبيراً للعائلة اليابانية (الأمة)، وبذلك تفرقت السبل بالتجربة اليابانية ونظام الدولة الحديثة بالمفهوم الغربى.

وبرزت ثلاثة إتجاهات فى الفكر القومى اليابانى الذى ضرب بجذوره فى أعماق التراث التقليدى، عبرت عن المفهوم العائلى للدولة، نجملها فيما يلى:

1. إتجاه يعد "العائلة" ركيزة الدولة اليابانية والمجتمع اليابانى، ويرى فى قيم المجتمع وأخلاقياته إمتداداً لقيم الأسرة وأخلاقياتها، فينادى بالولاء للحاكم بإعتباره واجباً أخلاقياً يعادل الولاء لرب الأسرة، ويجعل من الشعور الوطنى نوعاً من الإنتماء العائلى.
2. إتجاه يربط بين الولاء للدولة والعائلة وبين "تقديس الأسلاف" الذى ركزت عليه التربية –فى تلك الحقبة– على نحو يقوم على الربط بين حقائق التاريخ والأساطير فاليابان "بلد الآلهة"، تحكمها أسرة مقدسة، إنحدرت من صلب الآلهة.
3. إتجاه ينسج التراث الأسطورى فى صورة "عبادة للدولة"، مستفيداً بما استقر فى وجدان الناس من عقائد متوارثة بعد صبغها بالصبغة السياسية.

وساعد على رواج هذه الإتجاهات وإلتفاف الناس حولها إنتصار اليابان فى الحرب الصينية – اليابانية، والحرب الروسية – اليابانية، وإتجاه البعض إلى تفسير تلك الإنتصارات فى إطار فكرة "الأمة المقدسة". وعبر عن تلك الإتجاهات هوزومى ياتسوكا Hozumi Yatsuka الذى صاغ الإطار النظرى لفكرة تقديس الدولة[219].

إنحدر هوزومى من أسرة من الساموراى، وتأثر بوالده الذى كان معلماً للتراث القومى، وتخرج فى جامعة طوكيو الإمبراطورية عام 1883، ثم أوفد إلى ألمانيا –فى العام التالى– لدراسة النظم السياسية والتاريخ، فتأثر بالفكر القومى الألمانى، ولكنه نظر إليه من زاوية فكرية ساهم التراث اليابانى التقليدى فى صياغتها بنصيب أكبر مما ساهم به الفكر الغربى. وعبر عن آرائه على صفحات جريدتى "طوكيو اليومية Tokyo Nichi Nichi" و"بريد

[219] Maruyama Masao: Thought and Behaviour in Modern Japanese Politics, Oxford Univ. Press 1969, pp. 10 – 24.

المثقف Yûbin Hôchi Shimbun"، فرفض النظريات الخاصة بسيادة الشعب، منذ كان طالباً بجامعة طوكيو.

وبعد عودته إلى اليابان (1889) نشر مقالاً شهيراً بعنوان: "عقيدة الدولة المطلقة Kokka Bannô Shugi" فسر فيه الدستور اليابانى من وجهة نظر الفكر السياسى الألمانى، فإمتدح الشمولية، واستهجن الإتجاه الفردى، ونادى بضرورة ذوبان الفرد فى الدولة. وناقش –فى مقال لاحق– القانون المدنى اليابانى، فإمتدح تركيزه على "الأسرة"، ورأى فيه مفتاح الخير للبلاد، لأن إتجاه المشرع إلى إبراز مكانة الفرد من قبل ساعد –فى رأيه– على نمو الرأسمالية اليابانية بالصورة التى أدت إلى إتساع الهوة بين الغنى والفقر. ولما كانت اليابان "بلد عبادة الأسلاف... فنظامها الإجتماعى يقوم على العائلة، ومن ثم تنبع السلطة من قانون الأسرة... وما الدولة إلا إمتداد لنظام العائلة".

وتبلور فكر هوزومى –عند عام 1896– حول فكرة تقديس الدولة التى عبر عنها فى أحد مقالاته بقوله: ".... إن بلادنا كانت منعزلة –فى رأيى– منذ زمن بعيد، ولذلك لم تربطها علاقة صداقة بالدول الأجنبية، واستطاعت بلادنا بفضل مشاعرنا القومية الفريدة أن تحتفظ بنظامها الإجتماعى والسياسى لما يربو على الألف عام، وتلك المثل الفريدة هى السبل التى تشكلت عن طريقها عادات وتقاليد وقيم مجتمعنا، وهى مثل ترجع أصولها إلى عقيدة أسلافنا. ومن ثم يحتل الإمبراطور فى بلادنا مكانة رب العائلة، وتمتد مبادئنا الخلقية العظيمة المستمدة من أسلافنا إلى من يرجع إليهم أصل أمتنا. وطاعة من يمثل أسلافنا – رب عائلتنا– هو ما يجب أن ندين به للأسرة الإمبراطورية التى يرجع إليها أصل أمتنا". وذهب إلى أن تطبيق المفهوم اليابانى للعائلة يضفى قدسية على الإمبراطور، لإرتباطه بعبادة الأسلاف التى تشكل ركيزة العقيدة اليابانية، "فحول العرش تتجمع أرواح أجدادنا". وبذلك ربط هوزومى بين الدولة القومية الحديثة ومفهوم الولاء الإقطاعى المستمد من الكنفوشية الذى كان لا يزال قوياً فى اليابان، وهو ما يعنيه بقوله: "الولاء للإمبراطور –رب العائلة اليابانية– وطنية وحب للوطن".

وإنعكست أفكار هوزومى على برامج التعليم اليابانية فى السنوات الأخيرة من عصر مايجى وطوال عصر طايشو، فإهتمت وزارة التعليم بإدخال مناهج التربية الخلقية فى جميع مراحل

التعليم، ووضعت لها كتب دراسية خاصة أشرف هوزومى على صياغتها، ومن ثم شارك فى وضع أصول الإتجاهات الشوفينية التى غلبت على الحياة الفكرية والسياسية فى اليابان حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وخلقت تربة صالحة لنمو الفاشية[220].

* * *

وهكذا كانت الحياة الفكرية فى عصر مايجى تموج بتيارات عديدة، بعضها يعكس المؤثرات الغربية كالليبرالية والمسيحية والإشتراكية، وهى تيارات غلبت على الحياة الفكرية فى النصف الأول من ذلك العصر، فى مرحلتى (التحضر والاستنارة) و(تقوية الجيش وإثراء الأمة)، وهما المرحلتان اللتان بلغ التأثر بالغرب فيهما ذروته. وتحول التيار القومى –فى النصف الثانى من عصر مايجى– إلى إتجاه شوفينى يستمد ركائزه من الفكر التقليدى القديم، ويقدم إطاراً نظرياً لحركة التوسع الإمبريالى التى بدأتها اليابان فى تلك الحقبة، وحققت فيها نجاحاً كبيراً، مهد الطريق أمام ذلك التيار الفكرى الذى استقر عند تقديس الدولة على أساس نظرى ربط بين التاريخ والأساطير والعقائد الموروثة، وراح يصوغ من ذلك كله إطاراً للدولة الحديثة، فكان ذلك التناقض الخطير الذى عاشه جيل ذلك العصر، وهو الجيل الذى نشأ فى مجتمع أسرف فى الإقتباس من منجزات الحضارة الحديثة، بقيم مستمدة من عصر الإقطاع، فعانى مثقفو عصر مايجى أزمة نفسية إنعكست على الأدب، الذى حفل بمواقف الصراع بين الأسرة والفرد، حيث تكون الغلبة دائماً للأسرة.

ونستطيع أن نتبين ملامح ذلك الصراع الكامن تحت سطح المجتمع فى أعمال ناتسومى سوسيكى Natsume Sôseki (1867 – 1916)، ففى روايته "ماذا بعد Sore Kara" يصف إنطباع شاب (البطل) عن أبيه، فيقول:

"تلقى والده تعليمه على النحو الذى كان ينشأ عليه الساموراى قبل عصر مايجى... وما تعلمه الأب أصبح يغاير حقائق الحياة اليومية، ولكنه لا زال يعتقد فى صلاحية تلك القيم –التى تربى عليها– لكل العصور، رغم أن ظروف الحياة أثبتت عكس ذلك، فقد تغير أسلوب حياته بتغير ظروف المعيشة، حتى أصبح واقعه اليوم لا يكاد

[220] Masaaki Kosaka: op. cit., pp. 376 – 91.

يشبه واقع الأمس إلا قليلاً، رغم أنه لا يشعر بذلك التغيير. ولا ريب أنه يظن أن تربيته العسكرية الصارمة هى سر نجاحه، ولكن دايسكى Daisuke (الإبن الشاب) ينظر إلى الأمور بصورة أخرى.... فكيف يستطيع المرؤ تلبية حاجات الحياة العصرية من خلال قيم إقطاعية؟! إنه مهما يبذل من جهد، فالصراع بينه وبين نفسه واقع لا محالة...."[221].

ويتجلى ذلك التباين بين ما حققته اليابان من تطور عصرى، وبين القيم التقليدية للمجتمع الإقطاعى فى رواية أخرى كتبها شيمازاكى طوسون Shimazaki Tôson (1872 – 1943) بعنوان "الوصية المهملة Hakai"، صور فيها موقف المجتمع –فى عصر مايجى– من طبقة المنبوذين eta الذين لم يتقبلهم المجتمع رغم إلغاء النظام الطبقى القديم –قانوناً– ومنحهم حقوق طبقة العامة، فيبين لنا الطريقة المزرية التى عومل بها معلم ناجح يحظى بإحترام وتقدير تلاميذه، ويعترف زملاءه ومدير المدرسة بكفايته، عندما يكتشفون أصله الإجتماعى القديم، نتيجة إضطراره إلى الإعتراف لهم بذلك (رغم وصية والده له بكتمان إنتمائه للمنبوذين). ورغم تمسك التلاميذ بمعلمهم، فصل من وظيفته، وإضطر إلى الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ما دام المجتمع اليابانى ينكره ولا يعترف بآدميته، فضلاً عن الإعتراف بخدماته لوطنه[222].

ومهما كان الأمر، فإن هذا الصراع بين جيل الشباب الذين تفتحت عيونهم على مجتمع (عصرى) يعيش بقيم إقطاعية بالية، لم يكن يستطيع التعبير عن سخطه بصراحة مطلقة، لأن أحداً من اليابانيين لم يكن يجرؤ على الجهر بمناصبة قيم المجتمع العداء دون أن يجد نفسه فى مواجهة تهمة الخيانة للدولة، ودون أن يعد خارجاً على عقيدة الأمة اليابانية. وقد تحمل المثقفون اليابانيون عبء هذه المعاناة نتيجة التناقض بين واقع الحياة وقيم المجتمع ردحاً طويلاً من الزمان.

---

[221] Natsume Soseki: Sore Kara, Tokyo Univ. Press 1978, pp. 26 – 27.
[222] Shimazaki Tôson: The Broken Commandment, Tokyo Univ, Press 1974.

خاتمة

تعرض الشرق الأقصى لضغوط الغرب فى صورة موجة إمبريالية إجتاحت المنطقة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، وتمثلت تلك الضغوط فى حربين شنتهما بريطانيا على الصين، وأقامت –مع غيرها من الدول الأوروبية– علاقاتها مع الصين على أساس ما عرف "بدبلوماسية الزوارق الحربية"، ولعبت تلك الدبلوماسية دوراً هاماً فى إجبار اليابان على فتح موانيها للتجارة الدولية. كما تمثلت تلك الضغوط فى التحديات التى واجهت الأسس التقليدية لثقافة البلدين (الصين واليابان) نتيجة لزحف المؤثرات الغربية –من علوم وأفكار وغيرها– على تلك المنطقة.

وتصدت كل من الصين واليابان للضغوط الغربية بوسائل متشابهة: كالنفور والعداء، والتركيز على التراث التقليدى، ثم التسليم النهائى بتفوق الغرب فى الثروة والقوة. ولكنهما إختلفا من حيث أسلوب الاستجابة لتحدى الغرب: ففى الصين، وقفت الكنفوشية سداً منيعاً فى طريق إدخال أى تغيير على السياسات والأفكار، مما أدى إلى قيام نوع من (وحدة الهدف) بين الرجعية الصينية والقوى الأجنبية صاحبة الإمتيازات، وترتب على ذلك تداعى النظام الإمبراطورى، وإنطلاق عصر الثورات. أما فى اليابان فقد نجح القوم فى "استخدام البرابرة لمواجهة البرابرة"، فاستفادوا من علوم الغرب وثقافته فى صياغة سياسة رمت إلى بناء دولة (حديثة)، على درجة من القوة تمكنها من الوقوف مع الغرب على قدم المساواة. ومن ثم تفرقت السبل باليابان والصين، فعلى حين إتجهت الأولى نحو التصنيع وبناء الإمبراطورية، وقعت الأخرى فريسة للفاقة والحروب الأهلية.

وكان عصر مايجى تعبيراً عن الطريق الذى إختارته اليابان بفضل قيادتها السياسية التى إنتهجت سبيل الإصلاح ونجحت فى تطبيقه، وإتخذته أداة لمواجهة التحدى الغربى، ولذلك كانت تجربة فريدة، لم تجذب أنظار الباحثين فحسب، بل كانت موضع جدل دار بينهم حول تحديد طبيعة المجتمع اليابانى فى ذلك العصر. فإختلف المؤرخون اليابانيون حول تحديد هوية نظام مايجى، وتفسير ما لحق بالمجتمع اليابانى من تطور فى ذلك العصر.

فهناك من يرون فى عصر مايجى مجرد إنقلاب وقع بكيوتو فى 3 يناير 1868، إنتقلت بموجبه السيطرة على أمور البلاط الإمبراطورى إلى يد بعض رجالات الإقطاع الذين ينتمون إلى مقاطعات بعينها تقع فى الغرب والجنوب الغربى، نجحوا فى استصدار مرسوم إمبراطورى قضى بإنهاء شوجونية آل طوكوجاوا، وأكد على جمع مقاليد السلطة فى يد الإمبراطور. فما حدث –عند هؤلاء المؤرخين– هو "استرداد لسلطة الإمبراطور Ôsei-fukko"، استكمل مظاهره بالإنتصار الذى تحقق فى الحرب الأهلية التى نشبت بمقاطعة ساتسوما.

غير أن هذه النظرة الضيقة إلى عصر مايجى لا تخلو من معانى أوسع أفقاً من أصحاب تلك النظرة، لأن القادة –الذين برزوا خلال تلك الحوادث– كانوا صناع اليابان الحديثة، فعلى أيديهم أخلى نظام الإقطاع الطريق للإدارة المركزية، وأعيد بناء النظام الإجتماعى، وأقيم جيش عصرى تكون على أساس التجنيد العام وأصبح أداة السلطة المركزية، وشيدت المصانع، وحظيت التجارة بنصيب كبير من تشجيع الدولة، وإمتدت يد التغيير إلى نظام حيازة الأطيان الزراعية والضرائب، وأقيم نظام تعليمى صيغ على النسق الغربى. وبذلك استطاعت اليابان –خلال جيل واحد– أن تتخذ لنفسها مكاناً بين بلاد العالم (المستنيرة). ومن هذا المنطلق يمكن –فى رأى فريق آخر من المؤرخين اليابانيين– أن يعد هذا العصر (حتى عام 1880 على الأقل) عصر "التجديد ishin".

وفى إطار "استرداد سلطة الإمبراطور Ôsei-fukko" و"التجديد ishin" دارت تحليلات المؤرخين اليابانيين الذين تصدوا لعصر مايجى بالدراسة، وحاولوا أن يتوصلوا إلى تفسير لعصر أصبح فيه الإمبراطور محور السلطة وملتقى آمال الأمة، وشهد الكثير من مظاهر التجديد فى الأفكار والعادات والنظم، فأزاح الجديد (المقتبس من الغرب) القديم المستمد من التراث اليابانى.

ومن أوائل المؤرخين الذين عبروا عن وجهة النظر تلك: تاجوتشى أوكتشى Taguchi Ukichi مؤلف "تاريخ الحضارة اليابانية Nihon Kaika Shôshi" الذى نشر فيما بين عامى 1877 – 1882. فقد قدم تاجوتشى تفسيراً يتفق مع تكوينه الفكرى التقليدى، فذهب إلى أن "الولاء Chûgi" كان أبرز القيم التى سادت فى عصر طوكوجاوا، فركزت عليه المدارس

الكنفوشية المختلفة، وأولته الأعمال الأدبية والروائية إهتماماً خاصاً نقله إلى مختلف المستويات الإجتماعية. وكان ذلك الولاء إقطاعياً، يدين به فصل لسيده، وقد يمتد ليصل إلى السيد الأعلى، حتى يستقر ذلك الولاء عند الإمبراطور. وهو ما تحقق فى أواخر عصر طوكوجاوا، عندما نقل "المثقفون الوطنيون Kokugakusha" ولاءهم من الشوجون إلى الإمبراطور.

ولكن تاجوتشى يرى أن التحول من الولاء الإقطاعى إلى الولاء الإمبراطورى Kinnô لم يكن –فى حد ذاته– كافياً للإطاحة بالباكفو، فكان عليه أن ينتظر حتى يأتى التهديد الخارجى متمثلاً فى الضغط الإمبريالى البريطانى على الصين، فإقترن تحول الولاء من الشوجون (بإعتباره السيد الأعلى) إلى الإمبراطور بتحول فى الشعور بالإنتماء من الإقليمية (المقاطعة) إلى الوطنية التى تتسع أبعادها لتشمل البلاد كلها. وهو ما حدث بين الساموراى الأكثر كفاءة ونشاطاً، الذين عرفوا بإسم "رجال الروح Shishi"، عندما أيقنوا من عجز الباكفو عن إنتهاج سياسة رأى أولئك الرجال ضرورة إنتهاجها للحفاظ على البلاد. ولأن الإمبراطور يمثل الرمز الذى يمكن أن تتحقق –بالإلتفاف حوله– وحدة البلاد فى مواجهة الضغط الغربى. وهكذا إنهارت الباكفو وتبعتها المقاطعات، واسترد الإمبراطور السلطة.

وعلى هذا النحو، يعكس تاجوتشى وجهة النظر الرسمية –فى ذلك الحين– التى كانت تشجب الماضى وتمجد الحاضر، غير أننا لا نستطيع القول أنه تشيع لوجهة النظر الرسمية دون تحفظ، لأن إدانته لعصر طوكوجاوا لم تكن إدانة شاملة، كما أنه فسر التغيرات التى شهدها عصر مايجى فى إطار تطور الإنسان اليابانى من البربرية إلى التحضر، ونظر إلى مرحلة الإنتقال على أنها مرحلة "استنارة" رفعت اليابان إلى درجة من درجات التطور الإجتماعى.

وكما تقبل تاجوتشى فكرة استرداد سلطة الإمبراطور والمجتمع الذى تطور منها، فعل من جاءوا بعده من المؤرخين –فى مطلع القرن العشرين– نفس الشئ. ولعل أعظم أولئك المؤرخين: اينوبى شيجيئو Inobe Shigeo الذى تعمق كثيراً فى طبيعة "الولاء" والشعور المعادى للأجانب، موضحاً العلاقة بينهما، ملقياً الأضواء على أصول حركة الإصلاح،

ولكنه لم ينقض نظرية تاجوتشى. فهو يرى أن استرداد السلطة الإمبراطورية والتجديد جاءا استجابة للتهديد الغربى، وأديا إلى خلق مجتمع جديد.

وشارك فى هذا الإتجاه أولئك الذين عالجوا عصر مايجى من زاوية أكثر إنتقاداً مثل مؤلفى كتاب "تاريخ حزب الأحرار Jiyûtô-shi" –عام 1910– الذين رأوا أن ذلك العصر قام على أكتاف صغار الساموراى مركزاً وثروة، الذين نالوا تأييد وعون الفلاحين الأثرياء فى هجومهم ضد إحتكار أسرة طوكوجاوا للسلطة، وضد الأوضاع الإجتماعية التى يحددها الإندراج فى السلم الإقطاعى، ولذلك حرصوا على "استرداد سلطة الإمبراطور... واستعادة حريات الشعب". ولكن الشق الثانى –فى رأى أولئك المؤرخين– لم يتحقق بعد، ولهذا قام حزب الأحرار لتحقيق هذه الغاية، لأن الاستجابة لتحدى الغرب تقتضى إتخاذ سياسة تقوم على السلطات الإمبراطورية والحريات الشعبية، التى تجعل من اليابان قوة تقف مع القوى الأوروبية على قدم المساواة. ومن ثم أنكر مؤلفوا "تاريخ حزب الأحرار" أن عصر مايجى قد حقق كل أهدافه، ولكنهم لا يختلفون كثيراً فى وجهات النظر مع ما ذهب إليه تاجوتشى.

ولما كانت اليابان قد شهدت –فى عصر مايجى– تطوراً فى الصناعة، جعل الإقتصاد اليابانى يمر –فيما بين عامى 1914 – 1930– بمرحلة جعلت من اليابان بلداً صناعياً أو رأسمالياً، فقد ذهب بعض المؤرخين إلى دراسة عصر مايجى بإعتباره مرحلة تحول من الإقطاع إلى الرأسمالية، وبدأ هؤلاء بدراسة تفصيلية لعصر طوكوجاوا لبيان مدى ما سببه نمو التجارة وتطورها من تدهور للإقتصاد الإقطاعى. وتعد دراسات تسوتشييا تاكاءو Tsuchiya Takao أبرز مثل لذلك الإتجاه الذى يفسر التاريخ اليابانى من زاوية العوامل الإقتصادية، تماماً كما فعل المؤرخون الغربيون عند دراستهم لأواخر العصور الوسطى الأوروبية ومطلع العصر الحديث.

وقد لخص تاكاهاشى كاميكيتشى Takahashi Kamekichi هذه النظرية فى مقال نشر عام 1929، فذكر أن عناصر التطور الرأسمالى كانت قد بدأت فى الظهور –داخل نظام طوكوجاوا الإقتصادى– عند منتصف القرن التاسع عشر، ولكن عزلة اليابان عن العالم حالت دون تطور تلك العناصر. ونتيجة لذلك، ضعف الإقطاع ولكنه لم يسقط تماماً، وأثناء ذلك جاء التحدى الغربى السياسى والإقتصادى فأظهر ضعف الباكفو، وكشف قلة حيلة قادة

النظام من كبار الساموراى، مما جعل النظام الإجتماعى موضع جدل. ولما كان التحدى الجديد يفرض على الباكفو وحكام المقاطعات التوسع فى التسليح وإقامة التحصينات –وهو ما يعجزون عن القيام به مالياً– فقد ثقل عبء الضرائب وإرتفعت أسعار السلع إرتفاعاً جنونياً، مما أعطى دفعة قوية لعوامل السخط التى تراكمت فى المجتمع وللفئات الناقمة على النظام، وفتح الباب على مصراعيه أمام حركة استرداد سلطة الإمبراطور، ثم حركة التجديد التى دفعت عجلة التحول الرأسمالى، فترعرعت الرأسمالية التى كانت جذورها قد نبتت فى تربة النظام القديم.

وبظهور هذا التفسير الإقتصادى، أصبح ثمة ثلاثة إتجاهات مختلفة لتفسير التاريخ اليابانى الحديث:

أولاً – إتجاه يرى أن النظام الإمبراطورى يشكل جوهر الأمة اليابانية، فمنه ينبع كل شئ، وأنه قد تمت استعادة هذا النظام بدافع من الولاء ومن الضيق بالأخطاء التى تردى فيها نظام طوكوجاوا. وقد برز هذا الإتجاه فى تفسير التاريخ اليابانى الحديث فى الثلاثينات من القرن العشرين كوسيلة لدراسة السياسة القومية اليابانية من تلك الزاوية.

ثانياً – إتجاه آخر صار على نهج تاجوتشى، ورأى فى استرداد السلطة الإمبراطورية والتجديد، حد ثان فى سلسلة متصلة من الأحداث صاحبت عصر مايجى.

ثالثاً – إتجاه المؤرخين الإقتصاديين الذين رأوا فى التحدى الغربى دافعاً لتحريك عوامل كامنة فى المجتمع اليابانى، ومن خلال دراستهم للفترة الممتدة بين القرن الثامن عشر والقرن العشرين، ركزوا إهتمامهم على تطور البنية الأساسية للبلاد، ففسروا تطور اليابان –فى ذلك العصر– من منظور التحول الرأسمالى ونضج البورجوازية وليس من منظور التطور العسكرى أو السياسى.

غير أن الدراسات التاريخية الماركسية –التى ظهرت بعد تلك الإتجاهات الثلاثة– رفضت هذا الفصل بين مظاهر تطور المجتمع اليابانى الحديث، وأكدت على أن عصرى مايجى وطايشو يشكلان جزءاً من كل إجتماعى وسياسى واحد. وجاءت معظم تلك الكتابات

الماركسية فى أعقاب هزيمة اليابان فى الحرب العالمية الثانية، حيث أخذ المثقفون اليابانيون يستقرءون تاريخ بلادهم ليقفوا على سر الهزيمة. فرأوا فى النظام اليابانى نظاماً إمبريالياً رأسمالياً إستبدادياً بيروقراطياً معاً. وفى ضوء ذلك التفسير تعرضت تلك الدراسات للقرن التاسع عشر، فرأت أن المجتمع اليابانى إنطوى على آفات أربع: الإمبراطور، والبيروقراطية، والطبقة الطفيلية من ملاك الأراضى، والبورجوازية الإحتكارية.

وفى إطار تلك الدراسات، فسر عصر مايجى على أنه نظام استبدادى zettai-shugi نتج عن التوازن الذى تحقق فى أواخر عصر طوكوجاوا بين النظام الإقطاعى المتداعى والبورجوازية الصاعدة، واستغلت الأوليجاركية –التى كانت تحكم البلاد بإسم الإمبراطور– هذا التوازن فى إقامة سلطة استبدادية تستند إلى قوة الجيش، وإدعت الأوليجاركية الحاكمة أنها تمثل جميع تلك الأطراف. وتحالف سادة الإقطاع –الذين أصبحوا اليوم من كبار موظفى الدولة– مع كبار الملاك ورجال الصناعة، من أجل القضاء على التطور (الطبيعى) للديمقراطية، سواء فى شكلها البورجوازى أو البروليتارى.

أى أن الماركسيين درسوا عصر مايجى بإعتباره عملية تحول إجتماعى شهدتها اليابان، ومن ثم خضع ذلك العصر لنوع جديد من التحليل والتفسير التاريخى، يستهدف الكشف عن أصول الاستبداد فى العلاقات الطبقية التى سادت اليابان فى أواخر عصر طوكوجاوا، وهو ما قام به طوياما شيجاكى Tôyama Shigeki فى كتابه "تجديد عصر مايجى Meiji Ishin" الذى صدر عام 1951. فبدأ طوياما بدراسة ما عرف بإسم "إصلاحات تمبو" التى طبقتها الباكفو فى بعض المقاطعات –فى الثلاثينات والأربعينات من القرن التاسع عشر– فقد رأى أن هذه الإصلاحات لا تقتصر على النواحى المالية فحسب، كما أنها لم تكن تعبيراً عن "رد الفعل الإقطاعى"، بل كان الدافع إليها الخوف من ثورات الفلاحين، ورمت تلك الإصلاحات إلى مواجهة المشكلات الناجمة عن التطور الإقتصادى، عن طريق محاولة صغار الساموراى فتح صفحة من التعاون مع الفلاحين الأثرياء Gônô الذين كانوا يمسكون بزمام قيادة الريف، ومن ثم كانت جذور ذلك "التحالف الاستبدادى" الموجه ضد كبار الساموراى والفلاحين على حد سواء.

وساعدت الأخطار –التى لاحت فى الأفق– من جانب الغرب الرأسمالى العدوانى، على تطوير ذلك التحالف الاستبدادى، لأن تلك الأخطار لم تهدد البلاد وحدها، ولكنها هددت النظام الإقطاعى نفسه، عندما أخذ كبار الساموراى وصغارهم يطالبون بالإصلاح. وأثبت الباكفو وسادة المقاطعات –فى الستينات من القرن التاسع عشر– عجزهم عن الحفاظ على سلطتهم، مما أتاح لصغار الساموراى ومؤيديهم فرصة تنظيم حركة سياسية تنادى بتوقير الإمبراطور وطرد الأجانب Sonnô-jio. ولكن عندما برهنت الأحداث على عدم جدوى ذلك الإتجاه السياسى، تحول إلى حركة تصفية للباكفو قادتها المقاطعات القوية، وخاصة ساتسوما وتشوشو. وخلال تلك المرحلة برز شعار "إثراء الدولة وتقوية الجيش Fukoku-kyôhei" كبديل للمطالبة بطرد الأجانب.

ووقع إنقلاب يناير 1868 –فى رأى طوياما– من أجل إتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من العناصر الأخرى للمشاركة فى وضع أسس النظام الجديد. ومع تزايد قوة الحكومة العسكرية، أصبح رجالها أكثر ميلاً للاستبداد، وأقل استعداداً للتفاهم مع غيرهم. ففى مواجهة الإتجاهات الإنفصالية الإقطاعية، وتجدد ثورات الفلاحين، ألغى نظام المقاطعات عام 1871، ليكون بمثابة إنقلاب آخر فتح الطريق أمام إصلاحات صيغت على نحو يطلق يد الحكام الجدد من قيود الإعتماد على البنية الإجتماعية السابقة على عصر مايجى، ويساعد على تقوية اليابان فى مواجهة الغرب: فأعطى إصلاح ضرائب الأطيان للدولة موارد مالية مضمونة كما دعم مركز حلفائها من أثرياء الفلاحين فى الريف، ونظام التجنيد الذى هيأ للحكومة سبيل القضاء على القلاقل الداخلية وأكد –فى نفس الوقت– على التكوين الشعبى للأداة العسكرية، ونظام التعليم الذى أتاح فرصة الربط بين القيم المدنية والمهارات التقنية. وترتب على ذلك الإصلاح تمكين الأوليجاركية البيروقراطية من تحديث البلاد، وتطوير إقتصاديتها، دون أن تسمح للغير بمشاركتها السلطة.

وكان لنظرية طوياما فى تفسير عصر مايجى تأثير على عدد من المؤرخين الذين جاءوا بعده، بما فيهم أولئك الذين إختلفوا معه فى الرأى. واعتبر بعض ما ذكره طوياما –فيما يتعلق بإصلاحلات تمبو– تعميماً لا يتفق مع واقع الحال فى بعض المناطق، فقد كشفت الدراسات المتصلة بكبار الملاك عن قدر كبير من التنوع والإختلاف فى طبيعة تكوين تلك

الفئة الإجتماعية وحجم ما كان لها من أثر إقتصادى وسياسى، كما أن العلاقة بين حركة توقير الإمبراطور وطرد الأجانب Sonnô-joi، والمناداة بتدمير الباكفو Tôbaku ليست على تلك الدرجة من البساطة التى يربط بها طوياما بين الحركتين. غير أن المؤرخين الماركسيين ظلوا متمسكين بالإطار العام لنظرية طوياما فى تفسير التغير الذى طرأ على المجتمع اليابانى فى عصر مايجى، بعد أن صمد ذلك الإطار أمام النقد سنوات طوال.

غير أن هناك من رفضوا نظرية طوياما جملة وتفصيلاً، وإزداد حجمهم بإزدياد قوة اليابان، وبعد الشقة بينها وبين هموم ما بعد هزيمة الحرب العالمية الثانية، واستعادتها للثقة بالنفس. ولعل أبرز هؤلاء: ساكاتا يوشيو Sakata Yoshio الذى يفيض كتابه "تاريخ التجديد فى عصر مايجى Meiji Ishin-shi" بالكثير من النفاصيل والإقتباسات، ويقل فيه جانب التحليل والتفسير. ويرى ساكاتا أصول عصر مايجى فى حركة معارضة الباكفو ومعاداة الأجانب، وليس من منظور التغير الإجتماعى، فيؤكد على أن "إصلاحات تمبو" كانت متأثرة بالرغبة فى إقامة التحصينات لمواجهة الهجوم الخارجى المتوقع، وجاء الهجوم على الباكفو –داخلياً – من جانب أولئك الذين إتهموها بالعجز عن تقوية البلاد فى مواجهة الخطر القادم من الغرب، ولهذا بحث هؤلاء عن نظام سياسى بديل يحقق تلك الغاية.

ويقلل ساكاتا من أهمية إنتماء قادة حركة معارضة الباكفو ومعاداة الأجانب إلى صغار الساموراى، طالما أن نسبة صغار الساموراى بلغت –عندئذ– نحو 80% من جملة تعداد طبقة الساموراى. كما ذهب إلى أن أثرياء الفلاحين Gônô لم يلعبوا دوراً كبيراً، رغم أهميتهم فى الحركة السياسية. كما أن العوامل الإجتماعية والإقتصادية، لم تكن عوامل رئيسية فى تحديد سياسة حكومة مايجى. ورأى أن تكوين الدولة البيروقراطية– بعد عام 1868 – يرجع إلى الرغبة فى تحقيق تسوية سياسية، ولا يعود إلى وجود ضغوط إجتماعية معينة، بل نبع من الحاجة إلى تجنب قيام "باكفو" جديدة تتزعمها ساتسوما أو تشوشو ومجلس نيابى عاجز يغلب على تكوينه الطابع الإقطاعى. وإذا كانت حكومة مايجى قد أنجزت إصلاحات إجتماعية بعيدة المدى. فما كان ذلك إلا ليقينها أن تلك الإصلاحات ضرورية لتقوية اليابان فى مواجهة التحدى الغربى.

وذهب ساكاتا إلى ضرورة الفصل بين أمرين مختلفين:

أولهما – الحركة السياسية التى كان مبعثها الخوف من الغرب، والتى استهدفت تحقيق الوحدة الوطنية والإطاحة بالباكفو وتقوية البلاد عسكرياً عن طريق إقتباس التنظيم الإدارى والتقنى من الغرب.

وثانيهما – حركة الإصلاح ذات المرامى البعيدة التى استلهمت الغرب، ولكنها تبلورت – بعد تحقيق النظام الإمبراطورى Kokutai– فى إطار يابانى. ورغم أهمية التغير الإجتماعى فى كلتا الحالتين، إلا أن نجاحهما لا يتوقف عليه.

وفى السنوات الأخيرة، تابع المؤرخون اليابانيون معالجة الضغط الأجنبى بإعتباره عاملاً حيوياً فى بناء مجتمع عصر مايجى، ولكنهم إختلفوا مع ساكاتا من حيث رؤيتهم لذلك الضغط الأجنبى الذى إعتبروه ضغطاً رأسمالياً، يهدف إلى تحقيق غايات رأسمالية. وهو عدوان استدعت الحاجة إلى مواجهته إتخاذ وسائل إقتصادية وعسكرية، وضعت اليابان على طريق التحول الرأسمالى.

ويعد ايشى تاكاشى Ishii Takashi أبرز مثل لأولئك المؤرخين، الذين تتأثر نظريتهم بالأوضاع الدولية المعاصرة، حيث إتخذت الإمبريالية طابعاً إقتصادياً تجسده الولايات المتحدة الأمريكية، كما تتأثر نظريتهم بنجاح اليابان فى تحقيق درجة لا بأس بها من التقدم الصناعى تمتد جذورها إلى "التجديد ishin" –الذى كان الطابع الغالب على عصر مايجى– أكثر من إمتدادها إلى استرداد السلطة الإمبراطورية. وهى قضية ظلت مثار جدل بين من تصدوا لدراسة الإمبريالية اليابانية –فى القرن العشرين– بإعتبارها نتاجاً طبيعياً لعصر مايجى.

* * *

وهكذا كان عصر مايجى موضع جدل دائم بين المؤرخين اليابانيين أنفسهم، وتباينت تفسيراتهم لما لحق بالمجتمع اليابانى من تغير –فى ذلك العصر– تبايناً كبيراً يعكس إختلاف المدارس التى ينتمون إليها، والمناخ السياسى والفكرى الذى تأثروا به.

ومهما كان الأمر، فقد خلقت استجابة اليابان للضغوط العدوانية الغربية مجتمعاً جديداً، غنيا بدراسته فى الفصول السابقة من هذا الكتاب، والوقوف على الملامح العامة له، وبذلك

استطاعت اليابان أن تتعامل مع الدول الغربية على قدم المساواة، على حين بقى المجتمع الصينى –الذى واجه نفس التحدى– على ما كان عليه، متمسكاً بتلابيب القديم، رافضاً للغرب ولكل ما يأتى به.

ولعل من المنطقى أن نتساءل: كيف استطاعت اليابان أن تعيد بناؤها القومى فى جيل واحد، على حين استغرق ذلك البناء وقتاً طويلاً من الصين، رغم أن للبلدين تراث متماثل من الوحدة السياسية والثقافية؟

لعل العوامل الجغرافية من موقع ومساحة، كانت خير عون لليابان على إنتهاج هذا السبيل، فهى أصغر مساحة من الصين، وتتمتع بسواحل طويلة جعلت الشعب اليابانى يرى الخطر الغربى –القادم من أعالى البحار– رأى العين، ويحس به إحساساً يفوق إحساس الشعب الصينى بالخطر، وبذلك كان من السهل حشد الجماهير اليابانية وراء الحركة السياسية التى دقت نواقيس الخطر. على حين كانت الصين متسعة الأرجاء، لا تتباين فيها طبيعة السطح فحسب، بل يتباين فيها السكان: لغاتهم، وبنيتهم الإجتماعية، والمحاصيل التى ينتجونها، مما خلق عوائق كبيرة فى طريق أى محاولة لفرض نظام إدارى وإقتصادى واحد على النطاق القومى. وهى ظروف تتشابه مع ظروف الهند، والدولة العثمانية (بما فى ذلك ولايتها العربية التى تأخر نموها القومى إلى مطلع القرن العشرين، ووجهت الحركة القومية فيها ضد الحكم التركى وليس ضد السيطرة الغربية). لذلك لم تحاول الصين أن تعيد تنظيم نفسها "كأمة" فى مواجهة التحدى الغربى، على حين نجحت اليابان فى تحقيق ذلك.

أضف إلى ذلك أوجه الإختلاف بين التكوين التاريخى للبلدين، فعلى حين كانت اليابان تتمتع بحرية فى إنتقاء المؤثرات الثقافية والحضارية، وبقدرة على هضمها وتمثلها، ظلت الصين متمسكة برؤية معينة لمجتمعها ولموقفها من العالم. فقد إقتبست اليابان الكثير من مظاهر الحضارة الصينية، ومزجتها بتراثها القديم فإكتسبت طابعاً يابانياً. ولذلك كان إقتباس مظاهر الحضارة الغربية لا يتعارض مع تلك الخاصية التى إمتاز بها الشعب اليابانى، ولا يؤثر على هويته وبنيانه الحضارى.

ولا غرو، فقد كان اليابانيون يستخدمون الكثير من المنجزات (الأجنبية): كان الطب اليابانى التقليدى صينياً فى الأصل، كذلك كانت العقاقير التى تعود اليابانيون على استخدامها فى علاج مرضاهم قبل عصر مايجى، وكذلك كانت فنون الكتابة والرسم والخزف، وحتى الطرز المعمارية التى بنى اليابانيون بها بيوتهم مستمدة من أصول صينية، ثم طورت على يد اليابانيين بما يتناسب مع ظروفهم البيئية والحضارية. ومن ثم كان إقتباس منجزات الحضارة الغربية وهضمها وتطويعها لظروف المجتمع اليابانى، أمراً لا تحول دونه عوائق فكرية أو عقائدية أو نفسية، كما كانت الحال بالنسبة للصين.

وينسحب ذلك على النظم السياسية، فقد كان اليابانيون المتعلمون –فى عصر طوكوجاوا– يعرفون أن بلادهم تختلف عن الصين التى عدها كنفوشيوس مجتمعاً مثالياً فيحكمها الشوجون إلى جانب الإمبراطور، وتدار من خلال نظام إقطاعى وليس من خلال إدارة مركزية (كما كانت الحال فى الصين). وساعدهم ذلك على الإحساس بيابانيتهم، وهو إحساس لابد من توفره عند أى شعب من الشعوب قبل أن يمر بمرحلة البناء القومى. كما ساعدهم ذلك أيضاً على تقبل قدر معين من التغيير فى النظام لا يتجاوز الحدود التى تجعله يمتد إلى الجوهر.

وبعبارة أخرى، رأى اليابانيون فى إلغاء الباكفو، وتأكيد سلطة الإمبراطور، وإقامة إدارة مركزية بيروقراطية، مظهراً جديداً من مظاهر التنوع التى إمتاز بها تاريخهم. ويسر سبيل ذلك إختلاف طبيعة الطبقة الحاكمة فى اليابان عن نظيرتها فى الصين: ففى الصين، يصل الموظفون المدنيون إلى مناصبهم تبعاً لدرجة إتقانهم للكنفوشية التى قام عليها المجتمع الصينى بأسره، فإلحاق أى تغيير ببنية المجتمع أو إطاره الفكرى يضعف سلطتهم، لذلك غابت فكرة التغيير عن أذهانهم، بل لم تدر بخلدهم على الإطلاق. أما فى اليابان، فقد كان الحكام من الساموراى يصلون إلى مراكزهم بحكم المولد لطبقة معينة والاستبسال فى القتال إلى جانب سادتهم. ورغم أن الكنفوشية دخلت فى تكوينهم الفكرى إلا أنها لا تشكل جوهر ذلك التكوين، فهم لا يقبلون الكنفوشية بقضها وقضيضها، يستمدون منها بعض ما يؤمنون به من قيم، ولكنهم –فى نفس الوقت– يستمدون من الشنتوية شعوراً وطنياً فريداً، يقترب (فى

جوهره) من الشعور القومى بالمفهوم الحديث، فاستخدموا هذا الجانب الإيجابى فى تكوينهم لتطوير البنية الأساسية للمجتمع اليابانى فى عصر مايجى، ومن ثم تغيير بناءه العلوى.

* * *

وقبل أن نطوى صفحات هذه الدراسة التى عالجنا فيها تطور المجتمع اليابانى فى عصر مايجى (1868 – 1912)، يجب أن نتوقف قليلاً أمام سؤال أخير قد يعن للقارئ: إلى أى مدى يمكن أن تفيد بلاد العالم الثالث بتجربة التحديث التى شهدتها اليابان فى عصر مايجى؟ وهل يمكن أن تتكرر هذه التجربة فى مجتمعات "شرقية" أخرى؟!

يروج بعض الكتاب اليابانيين من السياسيين لإمكانية استفادة بلاد العالم الثالث التى تتلمس طريقها إلى "التحديث"، وتسعى سعياً حثاً لتنمية إقتصاديتها، من تجربة اليابان فى عصر مايجى. ولكننا لا نميل إلى مشاركة أولئك الكتاب الرأى، فقد إتخذت التجربة اليابانية مساراً فريداً –يرجع إلى ظروفها التاريخية الخاصة– يجعلها نموذجاً لا يمكن أن يتكرر تكراراً نمطياً لعوامل عدة: منها تمكن اليابان من تطوير السوق الوطنية المستقلة الخاصة بها –إلى حد ما– فى أواخر عصر طوكوجاوا بالقدر الذى جعل النمو الإقتصادى الحديث ممكناً ويسر سبيل الإنتقال إلى المرحلة الرأسمالية، على حين كانت بلاد العالم الثالث –فى آسيا وأفريقيا – مستعمرة أو شبه مستعمرة، ومن ثم كانت أسواقها ترتبط بالسوق العالمية (والإمبريالية خاصة) وكان عليها أن تستقل بسوقها الوطنية أولاً، بما يترتب على ذلك من تغير فى طبيعة الإنتاج الذى يقتصر على إنتاج المواد الأولية، ولا يتحقق ذلك إلا بالإعتماد على التخطيط الإقتصادى والسعى لسد هوة التخلف التقنى بإمكاناتها الذاتية وإعتماداً على مواردها. وأهم عوامل تميز تجربة التحديث اليابانية –فى عصر مايجى– عن ظروف العالم الثالث أن اليابان استطاعت –فى ظروف تاريخية معينة– أن تتحول إلى قوة إمبريالية، ومن ثم استطاعت أن تحقق نمواً إقتصادياً سريعاً بفضل ما نهبته من ثروات البلاد الآسيوية التى وقعت تحت نيرها، وخاصة كوريا والصين، وبذلك كانت اليابان تعتمد فى نموها على موارد الشعوب التى قهرتها، أما بلاد العالم الثالث فكانت عرضة للنهب الإمبريالى وكان تخلفها نتيجة طبيعية لما تعرضت له من استنزاف إقتصادى، ومن هنا لا تعد تجربة التحديث فى اليابان نموذجاً تفيد به شعوب العالم الثالث، وتتخذ منه مثلاً يحتذى به.

ملاحق الكتاب

1 - تحالف تشوشو وساتسوما

رسالة من كاتسورا كوجورو Katsura Kogoro[223] إلى ساكاموتو ريوما Sakamoto Ryoma
فى 9 من مارس 1866

أبعث إليكم بهذه الرسالة – المتواضعة – وأنا متأكد تماماً وواثق من أنكم بعد قراءتها بعناية، سوف تقف على مقصدى منها، وتضيف إليها ما تراه كفيلاً بسد ثغراتها.

سيدى العزيز..

لعلكم بخير. لقد شغل بالى منذ أن إلتقيت بكم لأنه كان علينا أن نفترق بسرعة بعد لقائنا الأخير، ولم يكن بوسعى أن أفضى إليكم إلا ببعض ما يدور بخلدى. ولكن ما كدت أخشى من إحتمال عدم إلتقائى بكم مرة أخرى حتى كان قدومكم (فجأة) إلى العاصمة. وبهذه المناسبة، استطعت أن أنقل أفكاركم نقلاً جيداً إلى كوماتسو Komatsu (Tatewaki) وسايجو Saigo (Takamori)، وأن أتعرف منهما تفصيلياً على إحتمالات المستقبل. وقد تأثرت مما سمعت كثيراً بالنيابة عن الإمبراطورية وشعبها وبالنيابة عن بيت سادتى. وعندما يبتسم الحظ – فى المستقبل– لإمبراطوريتنا، وينشر قانون العدالة الإمبراطورى جناحه على أقصى البلاد وعمقها، ستتألق عظمة الإمبراطورية ويخطف تألقها جميع الأبصار، وحتى لا ننسى ذلك أبداً سأوضح لكم الأمور بالتفصيل، وعلى أية حال، إذا تسرب هذا إلى الشباب ذوى البأس، فإن ما يجرى الآن قد ينتهى إلى زوال ويضعنا أمام مشكلة كبرى، ولكنى شديد الحرص، فلا مدعاة للقلق من هذه الناحية.

[223] عرف – فيما بعد – بإسم كيدو تاكايوشى Kido Takayoshi وتكشف الوثيقةعن بنود الإتفاق الذى توصل إليه أقطاب ساتسوما وتشوشو للقضاء على الشوجونية وإعادة السلطة إلى البلاط الإمبراطورى، والترتيبات التى إتخذها الطرفان للتنسيق مع البلاد لضمان نجاح الخطة، وتجنب الوقوع تحت طائلة العقاب فى حالة الفشل.

لقد فهمت فحوى حديثنا معهما (كاماتسو وسايجو)، ولكن لما كان ذلك يتعلق باسترداد الإمبراطور لسلطته – وهو أمر بالغ الخطورة– فإننى سوف أعدد النقاط التى دار الحديث حولها.

وما أكتبه الآن يتعلق بمسائل لها خطورتها على الإمبراطورية حين تحين ساعة الجد، وأود أن أسجله كتابة تحسباً للمستقبل، حتى إذا لم تتطور الأمور إلى مدى بعيد وأمكن تسويتها سلماً. فإذا كان ثمة أوجه اختلاف (بين ما ذكر فى حينه وما أكتبه هنا) ولو كان إختلافاً ضئيلاً، أرجوكم أن تصححوه ثم تعيدوا هذه الرسالة إلى وقتما تسمح ظروفكم بذلك.

النقطة (الأولى):

فى حالة نشوب الحرب (مع الباكفو) نبعث فوراً بجيش من ألفى جندى (إلى كيوتو)، ليلحق بالجيش المرابط بكيوتو، ونضع نحو ألف جندى فى أوساكا لنؤمن بذلك مدينتى كيوتو وأوساكا.

النقطة (الثانية):

عندما يلوح فى الأفق إحتمال إنتصارنا (على الباكفو)، نخطر البلاط الإمبراطورى تواً، وفى هذه الحالة سنحظى بتأييد البلاط بكل تأكيد.

النقطة (الثالثة):

حتى لو بدا أننا سوف نخسر الحرب، لابد من أن نتأكد من أننا لن نسحق خلال نصف عام أو عام كامل. ولسوف يتيح ذلك للبلاط الإمبراطورى فرصة مناصرتنا (ضد الباكفو).

النقطة (الرابعة):

يجب إخطار البلاط فوراً فى حالة إنسحاب جيش الباكفو إلى الشرق (ايدو.. دون التوصل إلى تسوية للنزاع)، عندئذ سيؤيدنا البلاط الإمبراطورى – بكل تأكيد– على الفور، حتى تعفو الباكفو عن جريمتنا البريئة.

النقطة (الخامسة):

عندما نرسل بجيوشنا إلى المنطقة الوسطى (كيوتو)، فإننا نقاتل حتى نصل إلى نهاية حاسمة، إذا ظلت (جيوش مقاطعات) هيتوتسباشى وأيزو وكووانا تعمل تحت لواء البلاط – كما هى الحال الآن– وتعترض طريق المفاوضات.

النقطة (السادسة):

عند صدور العفو عن جريمتنا البريئة (من الباكفو)، علينا (تشوشو وساتسوما) أن نتعاون قلباً وروحاً وألا ندخر جهداً من أجل الإمبراطورية، فمهما حدث لا يجب أن يتوقف نضال القلوب والأرواح لاستعادة (سلطة الإمبراطور) من أجل الإمبراطورية، وإعلاء شأن البلاط الإمبرطورى.

ومن ناحيتى، أضع النقاط الست سالفة الذكر نصب عينى بإعتبارها نقاط جوهرية. وكما أشرت من قبل، فإن مسألة شن حرب (ضد الباكفو) قضية تتصل بالمستقبل، ولكن لابد أن يتم الإتفاق (بين تشوشو وساتسوما) حولها، طالما كانت مسألة خطيرة بالنسبة للإمبراطورية، أما إذا قامت خلافات (بين الطرفين) حولها، فإن جهودها المضنية تذهب هباء، ولن يكون لها ذكر فى التاريخ، وأود أن يتذكر (كلانا) هذا جيداً. وقد أمعنت النظر فى النقاط السابقة بعد أن تركتكم، وهأنذا أبعث بها إليكم خاصة من باب الحيطة، فإذا رأيتم ما يجانبه الصواب فى تلك النقاط بعد قراءتها، أتوسل إليكم مخلصاً أن تقوموا إعوجاجها بما ترونه مناسباً، وإذا كان من الصعب تصحيح المتن أرجو أن تكتبوا ما ترون تصحيحه بظهر الخطاب وتعيدونه إلى فى الوقت الذى يناسبكم.

نقطة أخيرة:

من الأهمية بمكان، ألا نضيع أى فرصة، فمهما بلغت عظمة الخطة، إذ أضعنا الفرصة الملائمة، فلا قيمة لآلاف الفرص، وقد يسبب ذلك –على العكس– ضرراً بالغاً. وهناك العديد من الأمثلة لأولئك الرجال الذين ضيعوا فرصاً ذهبية فأصبحوا ألعوبة فى يد أهل السوء. ولا أظن أن هناك إنحدار إلى أعلى، لذلك أدعوكم أن يتوفر لكم الحرص أشد

الحرص، حتى لا تضيع فرصة الإمبراطورية الذهبية التى حدثتمونى عنها، وأننا سوف نضع دعائم استرداد سلطة الإمبراطور.

(توقيع) 9 مارس 1866

(كتب ساكاموتو على ظهر الرسالة بالمداد الأحمر، ما يلى):

النقاط الست التى وردت بخطابك لا تختلف عما ناقشته مع كوماتسو وسايجو ومعى، ويشهد الرب أن شيئاً من هذا (الإختلاف) لن يحدث أبداً فى المستقبل.

21 مارس 1866

ساكاموتو ريوما

المصدر:

Meiji Japan Through Contemporary Sources، vol II، PP. 61 – 4.

2 ـ سقوط الشوجونية

خطاب استقالة الشوجون طوكوجاوا يوشينوبو

(3 نوفمبر 1867)

"بعد الديباجة":

تشير التغيرات العديدة التى تعرضت لها الإمبراطورية إلى أن السلطة إنتقلت من يد البلاط الإمبراطورى إلى أيدى وزراء الدولة، وأنه نتيجة للحروب الأهلية التى نشبت فى عهدى هوجن Hogen (1156 – 1159) وهايجى Heiji (1159 – 1160)، وقعت السلطة الإدارية فى يد العسكريين (الساموراى). وقد نال سلفنا ثقة وتقدير البلاط أكثر مما ناله سابقوه، وخلفته ذريته (فى منصبه) لما يزيد على قرنين من الزمان. ورغم أننى أشغل نفس المنصب، فإن ممارسات السلطة الإدارية بعيدة عن الصواب، وأعترف –بكل خجل– أن الأحوال الحالية غير المرضية ترجع إلى سوء تصرفى ونقص كفايتى. ولما كان التدخل الأجنبى يزداد يوماً بعد يوم، فإن أركان الإمبراطورية معرضة للإنهيار التام ما لم تتول السلطة حكومة تخضع لتوجيه السلطة المركزية. وعلى أية حال، إذا تغيرت الأوضاع القديمة، وأعيدت السلطة الإدارية إلى البلاط الإمبراطورى، وإذا أديرت المصالح الوطنية على نطاق واسع، وكان القرار الإمبراطورى مسموعاً، وإذا نالت الإمبراطورية تأييد الناس جميعاً، فإن الإمبراطورية تصبح قادرة على الإحتفاظ بمكانتها والحفاظ على كرامتها بين أمم الدنيا.

ورغم أننى سمحت لجميع سادة الإقطاع أن يدلوا بآرائهم دون تحفظ، إلا أن واجبى السامى يدعونى إلى ضرب المثل بالتنازل عن سلطتى على هذه البلاد.

(توقيع)

المصدر:

Japanese Government Documents، PP. 1 – 2.

3 - تأسيس حكومة مايجى

المرسوم الإمبراطورى بإعلان استرداد السلطة الإمبراطورية

(3 يناير 1868)

"بعد الديباجة":

سألنا طوكوجاوا يوشينوبو أن نسترد السلطة الإدارية التى فوضناها (للشوجونات) منذ زمن بعيد، ورغب فى الاستقالة من منصب الشوجون، وقد قبلنا طلبه. ومنذ عام الثور[224] (1853) تعرضت البلاد لأخطار جسيمة، شغل بها الإمبراطور الراحل كثيراً على نحوما هو معروف. وقد قررنا الآن استعادة السلطة السياسية بغرض تحقيق الكرامة الوطنية، ومن الآن فصاعداً تلغى مناصب السشو Sessho والكامباكو Kampaku والشوجون، وتقام ثلاث مناصب (جديدة) هى الصوساى Sosai والجيجو Gijo والسانيو Sanyo، على أن تعالج الشئون الإدارية من خلال من يشغلون هذه المناصب الثلاثة. وسوف يقرر كل شئ بالتعاون المعقول مع الشعب، دون تمييز بين الموظفين المدنيين والعسكريين أو بين النبلاء وعامة الشعب.

وتحقيقاً لإرادة صاحب الجلالة الإمبراطور الذى شارك شعب الإمبراطورية سعادته، على كل شخص أن يتخلص من عادة التعطل الذميمة التى طال أمدها، ويسعى لخدمة بلاده بولاء وإخلاص.

1. تلغى جميع المناصب التى كانت تختص بالإتصال بين البلاط الإمبراطورى والباكفو (عددت هذه المناصب).

[224] إتخذ اليابانيون التقويم الصينى منذ القرن السابع (604) حتى عام 1872 وهو تقويم قمرى – شمسى، وتخضع السنوات وفقاً لهذا التقويم لدورة إثنى عشرية تبعاً لمنازل الشمس والقمر هذه الدورة تضم -على التوالى– أعوام: الفأر، الثور، النمر، الأرنب، التنين، الأفعى، الحصان، العنزة، القرد، الديك، الكلب، الخنزير. وتتجدد الدورة الإثنى عشرية كل 12 عاماً. للمزيد من التفاصيل راجع:
Papinot, E.: Historical and Geographical Dictionary of Japan, pp. 836 – 37.

2. يعين فى المناصب الثلاثة الكبرى:
الصوصاى (رئيس البلاط).
الجيجو (عضو مجلس البلاط).
السانيو (المستشارون).
(تضمن النص أسماء من عينوا بتلك المناصب).

3. يشكل مجلس الدولة Dajokan والوزارات الأخرى فى الوقت المناسب.

4. تعدل مراسم البلاط الإمبراطورى من وقت لآخر، ولكن يلغى منصب السشو Sessho وتوابعه أولاً.

5. تلغى العادات القبيحة القديمة، وتفتح قنوات الإتصال بالرأى العام أولاً وعلى كل شخص أن يدلى برأيه دون تردد مهما كانت مكانته (الإجتماعية).

ولما كانت الحاجة ماسة إلى الرجال الأكفاء (لشغل الوظائف) فعلى المتقدمين (للوظائف) أن يعلنوا أسمائهم.

6. لما كانت الأسعار قد إرتفعت –أخيراً– إرتفاعاً جنونياً وأخذ الأغنياء يجمعون الثروات بينما يواجه الفقراء مصاعب (الحياة)، ورغم أن ذلك يرجع إلى سوء إدارة الحكومة (السابقة)، فإن صاحب الجلالة الإمبراطورية وقد استرد سلطته يولى هذا الأمر إهتماماً بالغاً، وعلى من لديه إقتراحات لإصلاح هذه الأحوال أن يتقدم بها.

7. تستدعى فوراً الأميرة كازو نو ميا Kazu-no-miya التى ذهبت إلى إقليم كانتو (أى ايدو) لتتزوج من الشوجون الراحل (طوكوجاوا ايموتشى) بترتيب من الإمبراطور الراحل بشرط أن تقوم الباكفو بتطبيق سياسة طرد الأجانب، ثم تحول ذلك إلى مؤامرة (من جانب الباكفو) دبرها الموظفون ذوو النوايا السيئة. وسوف يرسل أحد نبلاء البلاط لأصطحاب الأميرة إلى كيوتو.

تعتمد المواد المذكورة أعلاه، وتعلن جميعها فى مرسوم واحد.

ميتسو هيتو

خاتم اليابان العظمى

المصدر:

Meiji Japan Through Contemporary Sources، vol II، pp. 66 – 8.

4 - إلغاء الإقطاع

(أ) إقتراح إعادة السجلات

(2 مارس 1869)

إن خدمكم يغامرون بمخاطبة جلالتكم بالإجلال والتبجيل، ويقترحون ضرورة أن تكون هناك حكومة مركزية واحدة، وسلطة عامة واحدة يجب أن تظل مصونة ومنذ قام أسلاف جلالتكم بإيجاد هذه البلاد ووضعوا أسس حكومتها، لم ينقطع خط الأباطرة على مر العصور، وكل شئ على إمتداد السماء الرحبة وعلى إتساع الأرض كان ملكاً للإمبراطور وكان خاضعاً لجلالته، وهذا ما نعنيه "بالحكومة المركزية الواحدة". والسلطة الوحيدة التى تملك العطاء والحرمان التى تجعل فرض (النبلاء) لسلطتهم على الناس بفضل ما لهم من أرض، أو التصرف بمساحات الأراضى وفق هواهم، أو تستبد بالناس وتسيطر عليهم، من الصعوبة بمكان، وهذا ما نعنيه "بالسلطة العامة الواحدة".

وكان البلاط الإمبراطورى يدير البلاد على هذا الأساس، ووجه الأباطرة شئون الحكم بأنفسهم، فالتحمت السلطة الإسمية والحقيقية، وترتب على ذلك تمتع الأمة بالاستقرار والرضا. ولكن الإدارة تراخت –منذ العصور الوسطى– وأصبحت سلطة الإمبراطور لعبة فى الأيدى، فجميع الرجال يتحاربون من أجل السلطة، وتعاقبت الحكومات الواحدة تلو الأخرى، حتى أصبح نصف البلاد بأيدى رجال تصرفوا بالأرض والناس وفق هواهم، ووصل الأمر – فى النهاية– إلى الصراعات العلنية وحوادث العنف. ولما كان البلاط الإمبراطورى لا يملك أداة حكومية فعالة، فقد عجز عن السيطرة على الموقف. وفى كل مكان، إنتهز أصحاب النفوذ –الذين لا يدينون بمبدأ معين– هذه الفرصة، وراحوا يعملون على رعاية مصالحهم الشخصية، وأصبح الضعيف طعاماً للقوى.

ووضع النبلاء الأقوياء أيديهم على أربعة عشر أو خمسة عشر إقليماً، بينما جمع أولئك الذين كانوا أقل نفوذاً جيوشاً من أفصالهم الإقطاعيين يصل عددها إلى خمسة أو ستة آلاف، وقامت ما كان يسمى بالباكفو بتوزيع الأراضى والناس على العسكريين بالتراضى كلما رأت ذلك مناسباً، وبهذه الوسيلة إتسع نفوذهم. وأخيراً، فقد البلاط الإمبراطورى السلطة

الحقيقية وأصبح يعتمد إعتماداً كلياً على إرادة الباكفو. واستمر ذلك الاستبداد المطلق على مدى خمسة قرون، وخلال تلك الفترة إتبعت سياسة العنف ضد البلاد والعباد تحت ستار التظاهر بالخضوع لسلطة الإمبراطور، وكان وقوع تلك المظالم ممكناً نتيجة إيمان الناس بواجب ولاء الرعية للحاكم وبالمفهوم العام للعلاقة التى يجب أن تقوم بين علية القوم وأدنياؤهم.

والآن تم استرداد السلطة، وأصبح الإمبراطور، يدير الحكومة بنفسه، وهذه فرصة حقيقية لربط السلطة الإسمية بالسلطة الفعلية، ولذلك يجب أن يعلن المبدأ أولاً، ثم يوضع النظام.

وعندما وصلت عشيرة طوكوجاوا إلى السلطة، كانت العشائر والعائلات القديمة تضع يدها على نصف مساحة البلاد، وأخذ الكثير من العائلات الجديدة فى الظهور وإحتفلوا بأراضيهم ورعاياهم حتى الآن بعض النظر عما إذا كانوا قد حصلوا على الأرض والرعايا من البلاط الإمبراطورى أم لا، وقيل أن أسلافهم حصلوا على هذه الأراضى بقوة السلاح، ولكن هل يختلفون عن أولئك الذين كون أسلافهم القوات العسكرية وإختلسوا المخازن الإمبراطورية ووضعوا أيديهم على ما تحتوى عليه من كنوز، ووقعوا عقوبة الموت التى نفذوها بطرق من إبتكارهم؟ ان من استولوا على المخازن الإمبراطورية يوصفون عادة باللصوص، ولكن الشك لم يتسرب إلى أولئك الذين استولوا على البلاد والعباد. ومن البشاعة بمكان أن نخلط بين الخطأ والصواب.

ولما كانت هناك محاولات –الآن– لتأسيس شكل جديد من أشكال الحكومة يجب أن ينصرف الإهتمام إلى الإحتفاظ بحكومة مركزية واحدة ولسطة عامة واحدة. فالأراضى التى يعيش عليها خدمكم هى أراضى الإمبراطور، والناس الذين يحكمونهم هم رعايا جلالته، فليس هذا أو ذاك ملك لخدمكم.

وتبعاً لذلك، يسألكم خدمكم –بكل تبجيل– أن تقبلوا إعادة سجلات السكان إلى جلالتكم، ويسألون البلاط الإمبراطورى أن يتولى الأمر بما يراه مناسباً، فيمنح ما يجب أن يمنح، ويمنع ما يجب أن يمنع. ويلتمسون من جلالتكم إصدار المراسيم الإمبراطورية اللازمة للتصرف فى أراضى وسكان كل مقاطعة، وإجراء التغييرات التى ترونها ملائمة. ويرجون –

أيضاً– أن تصدر كل القوانين والأوامر والنظم العسكرية حتى تلك المتعلقة بالزى عن البلاط الإمبراطورى حتى يتم إقرار كل شئون البلاد بمعرفة سلطة واحدة. وبذلك يتحد الإسم بالفعل وتصبح هذه البلاد على قدم المساواة مع الدول الأجنبية.

ويشارك خدمكم مسئولية هذه الظروف الحرجة التى تواجه البلاط الإمبراطورى وهو ما دفعهم إلى رفع هذه الآراء المتواضعة لتكون موضع رعاية جلالتكم.

توقيعات

مورى دايميو تشوشو

شيمازو دايميو ساتسوما

نابيشيما دايميو هيجو

يامانوشى دايميو طوسا

المصدر:

Japanese Government Documents, pp. 32 – 3.

(ب) مرسوم إمبراطورى بإلغاء المقاطعات

(29 أغسطس 1871)

"بعد الديباجة"..

نحن نرى أنه فى الوقت الذى تجرى فيه إصلاحات جذرية – كما هى الحال الآن– يجب أن نطبق ماتعنيه الكلمات ونحوله إلى حقيقة، إذا أردنا أن نبذل الحماية والاستقرار (عن طريق هذه الإصلاحات) لشعبنا، وأن نتساوى مع الدول الأجنبية، فإن حكومة البلاد يجب أن تتركز فى يد سلطة واحدة.

ومنذ بضع سنوات منحنا موافقتنا على المقترحات التى قدمتها بعض المقاطعات وأعادت إلينا بمقتضاها سجلات السكان (فى تلك المقاطعات)، وعينا (سادة تلك المقاطعات) حكاماً لتصريف أمور المقاطعات لأول مرة يتولى كل منهم إدارة المقاطعة.

ولكن نظراً لاستمرار ممارسة النظام القديم بضعة قرون من الزمان، كانت هناك حالات لم ترق فيها الأقوال إلى مرتبة الأفعال، فكيف نستطيع (فى ظل هذه الظروف) أن نمنح الحماية والاستقرار للناس، وكيف نستطيع أن نقف مع الأمم الأجنبية على قدم المساواة؟

ومع أسفنا لتلك الأحوال، قررنا الآن إلغاء المقاطعات وتحويلها إلى محافظات بهدف ضغط الإنفاق (الحكومى)، وتحقيق الأداء المناسب، والتخلص من داء الأقوال التى لا تطابق الأفعال، ولا براء الحكومة من علة الاستناد إلى مراكز متعددة (للسلطة).

فليستمع خدمنا أعضاء المجلس (البلاط) إلى إرادتنا، ويدخلونها قلوبهم.

خاتم اليابان العظمى

المصدر:

Japanese Government Documents

5 - الحكم الدستورى

(أ) المرسوم الإمبراطورى الذى وعد بإقامة مجلس نيابى

(12 أكتوبر 1881)

نحن المتربع على العرش الذى جلس عليه أجدادنا لما يزيد على 2500 عاماً، ونمارس الحكم بإسمنا، وبما لنا من حقوق السلطة التى إنتقلت إلينا من أسلافنا، عقدنا العزم –منذ زمن بعيد– على أن نقيم تدريجياً نمطاً من أنماط الحكم الدستورى، نضع به قاعدة يهتدى بها خلفاؤنا فى حكمهم.

ولما كان هذا الأمر موضع إهتمامنا، أسسنا فى العام الثامن من عهدنا (1875) مجلس الشيوخ، وأقمنا فى العام الحادى عشر (1875) المجالس المحلية، فوضعنا بذلك دعائم الإصلاحات التدريجية التى ننشدها، ويجب أن تقنع أعمالنا رعايانا بتصميمنا على تحقيق هذه الغاية منذ البداية.

إن نظم الحكومات تختلف من بلد لآخر، ولكن التغير المفاجئ غير العادى لا يمكن أن يتم دون أن يخلف أضراراً جسيمة. وإن أسلافنا يرقبون أعمالنا من علياء سمائهم، ونحن نعترف بمسئوليتنا أمامهم للقيام بواجباتنا السامية بما يتفق والمبادئ (التى ورثناها) والمجد الذى خلفوه لنا.

لذلك نعلن هنا أننا سوف ننشئ مجلساً نيابياً فى العام الثالث والعشرين من عهدنا (1890) يجمع فيه النواب تحقيقاً لإرادتنا المعلنة، ونحمل رعايانا المخلصين أمانة الإعداد لإنجاز هذه الغاية.

وسوف نقرر حدود الصلاحيات الإمبراطورية ودستور المجلس النيابى، ونصدر بذلك مرسوماً فى الوقت المحدد.

وإننا على يقين أن شعبنا ينشد التقدم السريع، ولكن التقدم لا يدوم إلا إذا توفر معه الفكر والتبصر، ونحن نحذر رعايانا –أرفعهم وأدناهم– أن يعوا إرادتنا، وأن يعلموا أن من يروجون للتغيير المفاجئ العنيف ويعرضون أمن إمبراطوريتنا للإضطراب سوف يشملهم غضبنا.

ونحن نعلن هذا لرعايانا.

خاتم جلالة الإمبراطور

المصدر:

Meiji Japan Through Contemporary Sources, vol II, pp. 69 – 71.

(ب) المرسوم الإمبراطورى بإعلان الدستور

(11 فبراير 1889)

لما كنا قد إعتلينا العرش بفضل أمجاد أسلافنا فى سلسلة متصلة الحلقات من العصور الأزلية، ونظراً لرغبتنا فى تحقيق الرفاهية وتطوير السجايا الخلقية والفكرية لرعايانا المحبوبين الذين حظوا برعاية وعناية أسلافنا، وأملنا فى الحفاظ على رخاء إمبراطوريتنا، وتمشياً مع رغبة شعبنا وتأييده نعلن هنا القانون الأساسى للدولة تنفيذاً لمرسومنا الصادر فى اليوم الثانى عشر من الشهر العاشر من السنة الرابعة عشر من عهدنا، الذى يحدد المبادئ التى نهتدى بها فى حكمنا إلى الدرجة التى تلزم خلفاؤنا بإتباعه، وكذلك رعايانا وخلفائهم إلى الأبد.

وسوف ننقل حقوق السيادة فى الدولة التى ورثناها عن أسلافنا إلى خلفائنا ولا نعتزم نحن ولا هم أن نتخلى عنها فى المستقبل وفقاً لما ينص عليه الدستور الذى نمنحه لشعبنا (بموجب هذا المرسوم).

ونعلن الآن أننا نحترم ونحمى حقوق الملكية التى يتمتع بها شعبنا، وأن نضمن لرعايانا التمتع بنفس الحقوق فى ظل الدستور الحالى والقانون.

وسوف يشكل الدايت الإمبراطورى لأول مرة فى العام الثالث والعشرين من عهدنا، ويحدد إفتتاحه تاريخ العمل بهذا الدستور.

وعندما يصبح ضرورياً –فى المستقبل– تعديل أى من مواد هذا الدستور، سنأخذ نحن أو خلفاؤنا بزمام المبادرة، ونقدم مشروع التعديل إلى الدايت الإمبراطورى نفسه ليقترع عليه وفقاً لما ورد بالدستور الحالى، ولا يجوز لخلفائنا أو رعايانا إتباع غير هذا السبيل لإدخال التعديل (على الدستور).

ويتحمل وزراء دولتنا –نيابة عنا– مسئولية تنفيذ الدستور الحالى، وعلى رعايانا الحاليين وذريتهم واجب الولاء للدستور الحالى إلى أبد الآبدين.

خاتم جلالة الإمبراطور

المصدر :

The Meiji Japan Through Contemporary Sources, vol I, pp. 93 – 94.

مصادر الكتاب

أولاً: وثائق منشورة بالإنجليزية

- Asiatic Society of Japan: Japanese Government Documents, Tokyo 1914.
- Beasley, W. G. (Trans. & ed.): Select Documents on Japanese Foreign Policy 1853 – 1868, Oxford Univ. Press, London 1967.
- Centre for East Asian Cultural Studies: Meiji Japan Through Contemporary Sources, 3 vols, Tokyo 1970.
- Central Committee of the Communist Party of Japan: The Fifty Years of the Communist Party of Japan, Tokyo 1973.
- Temperley, H. W. V.: British Documents on the Origins of War 1898 – 1914, 2 vols, London 1938.

ثانياً: مراجع باللغة اليابانية

- FURUSHIMA Toshio: Nihon Hôken Nôgyôshi, Tokyo 1931.
- Gakushuin-Daigaku Kindai-shi Kenkyukai: Katsudo Hokokusho, San-Tama Jiyû Minken Undo, Showa 46 nendo (Tokyo 1971).
- KAZAHAYA Yasoji: Nihon Shakai Seisaku-shi, Tokyo 1937.
- OGURA Takekazu: Tochi Rippô no Shiteki Kôsatsu, Tokyo 1951.
- OSATAKE Takeshi & HAYASHI Shigeru: Seiji, Gendai Nihon-shi Kenkyu, Tokyo 1938.

ثالثا: مراجع يابانية باللغة الإنجليزية

- AKAMATSU, Paul: Meiji 1868, Revolution and Counter – Revolution in Japan, London 1972.
- AKITA, George; Foundations of Constitutional Government in Modern Japan 1868 – 1900, Harvard Univ. Press 1967.
- ANESAKI Masaharu: History of Japanese Religion, Tokyo 1977.
- ASAKAWA Kan-ichi: The Russo-Japanese Conflict, Its Causes and Issues, Boston 1904.
- FUKUZAWA Yukichi: Autobiography, trans. By Eiichi Kiyooka, New York 1966.
- HARADA Shuichi: Labor Conditions in Japan, New York 1928.
- HISHIDA Seiji: The International Position of Japan as a Great Power, New York 1905.
- HONJO: A Social and Economic History of Japan, London 1935.

- HORI Ichiro: Folk Religion in Japan, Continuity and Change, Chicago 1974.
- IKE Nobutaka: The Beginnings of Political Democracy in Japan, Baltimore 1950.
- IWASAKI Uichi: The Working Forces in Japanese politics, A Brief Acconnt of Political Conflict 1868 – 1920, London 1921.
- IWATA Masakazu: Ôkubo Toshimichi, The Bismarck of Japan, California Univ. press 1964.
- MARUYAMA Masao: Thought and Behaviour in Modern Japanese Politics, Oxford Univ. Press 1969.
- MAASAKI Kosaka, ed.: Japanese Thought in the Meiji Era, Toyo Bunko, Tokyo 1969.
- NAKAMURA Hajime: Ways of Thinking of Eastern People, Hawaii 1964.
- NAKANE Chie: Japanese Society, California Univ. Press 1972.
- OGURA Takekazu: Agrarian Problems and Agricultural Policy in Japan, A Historical Sketch, Tokyo 1973.
- OGURA Takekazu, ed.: Agricultural Development in Modern Japan, Tokyo 1963.
- OKUMA Shigenobu, ed.: Fifty Years of New Japan, New York 1970.
- OMURA Bunji: Japan's "Grand Old Man" Prince SAIONJI, The Last Genro, London 1938.
- SAKAI, Robert: The Status System and Social Organization of Satsuma, Tokyo 1975.
- SHIBUSAWA Keizo, ed.: Japanese Society in the Meiji Era, toyo Bunko, Tokyo 1969.
- TAKEKOSHI Yosoburo: The Economic Aspects of the History of the Civilization of Japan, 3 vols, London 1967.
- TAKEUCHI Tatsuji: war and Diplomacy in the Japanese Empire, New York 1935.
- TAKIZAWA: The Penetration of Money Economy in Japan, London 1927.
- TSUKAHIRA, Toshio: Feudal Control in Tokugawa Japan, The Sankin Kôtai System, Harvard University Press 1970.
- TSUCHIYA Takao: An Economic History of Japan, Asiatic Society of Japan, Tokyo 1937.
- TSURUMI Yusuke: The Liberal Movement in Japan, The Re-awakening of the Orient, London 1925.
- UMEMURA: Agriculture and Labour Supply in Meiji Era, 1965.
- UYEHARA: The Industry and Trade of Japan, London 1936.

- UYEHARA: The Political Development of Japan 1867 – 1909, London 1910.
- WAGATSUMA Hiroshi & De Vos: Japan's invisible Race, California Univ. Press 1972.
- WATARAI Toshiharu: The Nationalization of Railways in Japan, New York 1914.
- YANAGA Chitoshi: Japan Since Perry, Connecticnt 1966.
- YOSHINO: Japan Managerial System, 1970.

رابعاً: مراجع أجنبية

- Beasley, W. G.: The Meiji Restoration, Stanford Univ. Press 1972.
- Bellah, R. N.: Tokugawa Religion, The Values of Pre- Industrial Japan, IIIinois 1957.
- Black, J. R.: Youny Japan, Yokohama and Yedo 1858 – 1879, Oxford Univ. Press, London 1968.
- Borton, Hugh: Peasant Uprisings in Japan of the Tokugawa Period, New York 1968.
- Chamberlin, W. H.: Japan Over Asia, Boston 1937.
- Clyde, P. H.: International Revalries in Manehuria 1689 – 1922, Columbus 1924.
- Conroy, Hilary: The Japanese Seizure of Korea 1868 – 1910, New York 1960.
- Dannett, tyler: Roosevelt and the Russo – Japanese War, New York 1925.
- Duus, Peter: Feudalism in Japan, New York 1969.
- Goodman, ed.: Imperial Japan and Asia, A Re-assessment, New York 1967.
- Hackett, R. F.: Yamagata Aritomo in the Rise of Modern Japan 1838 – 1922, Harvard Univ. Press 1960.
- Halliday, Jon: A Political History of Japanese Capitalism, New York 1975.
- Hamilton, D. G.: Modern Japan and Shintô Nationalism, New York 1963.
- Harootunian: H. D.: Toward Restoration, The Growth of Political Consciousness in Tokugawa Japan, California Univ. Press 1970.
- Hirschmeier, Johannes: The Origins of Entrepreneurship in Meiji Japan, Harvard Univ. Press 1968.
- Hounsey, A. H.: The Satsuma Rebellion, London 1879.
- Jansen, M. B.: Sakamoto Ryôma and Meiji Restoration, Stanford Univ. Press 1971.
- Kaempfer, E.: History of Japan 1690 – 1892, Glasgow 1906.

- Keene, D.: The Japanese Discovery of Europe 1720 – 1830, Stanford Univ. Press 1969.
- Lattimore, O.: Manchuria, Cradle of Conflict, New York 1935.
- Lockwood, W. W.: The Economic Development of Japan, Princeton Univ. Press 1968.
- Mayet, Paul: Agricultural Insurance in Japan, London 1893.
- Mc Laren, W. W.: A Political History of Japan During the Meiji Era 1867 – 1912, London 1916.
- Mc Master: The Takashima Mine, British Capital and Japanese Indsturialization, London n. d.
- Norman, E. H.: Japan's Emergence as a Modern State, New York 1940.
- Piovesana, G. K.: Recent Japanese Philosophical Thought 1862 – 1962, A Survey, Tokyo 1968.
- Pittan, Joseph: Political Thought in Early Meiji Japan 1868 – 1889, Harvard Univ. Press 1967.
- Price: The Russo - Japanese Treaties of 1907 – 1916 Concerning Manchuria and Mongolia, New York 1933.
- Pyle, K. B.: The New Generation in Meiji Japan, Problems of Cultural Identity 1885 – 1895, Stanford, California 1969.
- Quigley, H. S.: Japanese Government and Politics, New York 1932.
- Reischauer, R. K.: Japan Government Politics, New York 1939.
- Sansom, G. B.: Japan A Short Cultural History, New York 1936.
- Sansom, G. B.: A History of japan 1615 – 1867, Tokyo 1977.
- Saunders, E. D.: Buddhism in Japan, Tokyo 1976.
- Scheiner, Irwin: Christian Converts and Social Protest in Meiji Japan, California 1970.
- Scott, Robertson: The Foundations of Japan, Notes made during journeys of 6,000 miles in the rural districts as a basis for a sounder knowledge of the Japanese people, London 1902.
- Sheldon, C. D.: The Rise of the Merchant Class in Tokugawa Japan 1600 – 1868, New York 1973.
- Siemes, Johannes: Hermann Roesler and the Making of the Meiji State, Sophia Univ., Tokyo 1968.
- Smith, T. C.: The Agrarian Origins of Modern Japan, Stanford Univ. Press 1970.
- Tan, Chester: The Boxer Catastrophe, New York 1955.
- Tanin & Yohan: Militarism and Fascism in Japan, New York 1934.
- Walworth, Arthur: Black Ships Off Japan, The Story of Commodore Perry's Expedition, New York 1946.
- Ward, R., ed.: Political Development in Modern Japan, Princeton Univ. Press 1968.

- White, J. A.: The Diplomacy of Russo-Japanese War, New York 1964.
- Whitney, G. A.: The Far Eastern Policy of the United States, New York 1938.
- Wilenkin, Gregory: The Political and Economic Organization of Modern Japan, Tokyo 1908.
- Wing-Tsit Chan: Source Book in Chinese Philosophy, Princeton Univ. Press 1963.

خامساً: الدوريات

- Braisted, W. R. (trans): Meiroku Zasshi, Tokyo Univ. Press 1976.
- Bulletin de L'institut International de Statistique, Tome xxv, Tokyo 1931.
- Developing Economies, IDE, Tokyo.
- Economic Development and Cultural Change, October 1960.
- Japan Quarterly, vol XIV, Tokyo.
- Journal of Asiatic Studies.
- Proceedings of the Manchester Statistical Society.
- Quarterly Journal of Economics, U. S. A. 1923.
- Transactions of the Asiatic Society of Japan, vol 1 – 16, Tokyo.

سادساً: أعمال أدبية يابانية مترجمة

- SHiMAZAKI Toson: The Broken Commandment, Tokyo Univ. Press 1974.
- NATSUME Soseki: Sore Kara, Tokyo Univ. Press 1978.